شؤون فلسطينية

ايلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

١٥٠ ـ ١٥١

شؤون فلسطينية

١٥٠ ١٥١

ايلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 150-151, September - October 1985

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries-Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. and elsewhere: $75

الثمن: ١٥ ل. في لبنـان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان، ١,٥ دينـار في العـراق وليبيـا وتـونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٥٠ ـ ١٥١ ايلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣	منظمة التحرير الفلسطينية و«الارض الصديقة»	محمد الجندي
٣٣	حول التفكير العسكري الفلسطيني	يزيد خلف
٥٦	الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: تحديات وتفاعلات	صبري جريس
٧٩	مؤتمرات القمة العربية والموقف من اسرائيل، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦	فيصل حوراني

مراجعات

٩٦ الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، د. نعمان كنفاني؛ نموذج متميز في لوحة غنية، سعادة سوداح

تقارير

١١٠ «امل» تسدّد «كشف الحساب» بعدما «رجحت كفة الفلسطينيين»، يوسف فرج الله؛ المؤتمر الوطني العام السابع لجبهة التحرير الفلسطينية، سميح شبيب

وثائق

١٢٣ نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ؛ المجلس الثوري: «القمة دعم للقضية الفلسطينية ولـ م.ت.ف.»؛ بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف: الممارسات الاسرائيلية لن تثني شعبنا عن حقوقه الوطنية الثابتة

شهريات

١٢٨ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: جولة مورفي، والتحرك الفلسطيني السياسي قبل، وبعد، «القمة»، أحمد سيف؛ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: نشاطات عربية مكثفة مع «القمة»، وضدها، يوسف حسن؛ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: التطورات في المنظور الدولي، عبد الرحيم شطناوي

١٦٤ اسرائيليات: الموقف الاسرائيلي ـ الاميركي من الوفد المشترك — صلاح العبدالله

١٧٣ المناطق المحتلة: مجلس محلّي عنصري في كريات اربع — خليل السعدي

يوميات

١٧٩ موجز الوقائع الفلسطينية من ١١/٧/١٩٨٥ إلى ٣١/٨/١٩٨٥

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان عبدالحي مسلّم

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: صبري جريس

المراسلات

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً في اوروبا ٦٠ دولاراً في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

منظمة التحرير الفلسطينية و «الارض الصديقة»

محمد الجندي

١

ربما يمكن تعريف «الارض الصديقة» بمنظورها الاستراتيجي ـ السياسي ـ مع الاعتذار من العسكريين ـ كما يلي:

انها الحيّز ذو الابعاد **الجغرافية والسياسية والاقتصادية** الذي يمكن لقوة اجتماعية ـ سياسية ما ان تمارس فيه، باوسع حرية متاحة لها في ظرف تاريخي معين:

اولاً: التجميع المتتالي لما لديها من احتياطي استراتيجي ـ سياسي ـ اقتصادي. ففي هذا الحيّز يوجد منطلق التجميعات البشرية، والامدادية (اللوجيستية) بمختلف تنوعاتها، والايديولوجية ـ السياسية، بما في ذلك الاعلامية والاقتصادية.

ثانياً: التعبئة المستمرة للمصادر المادية والمعنوية التي تمتلكها. ففي هذا الحيّز يتم تجنيد الامكانات المتاحة على مختلف الاصعدة.

ثالثاً: الاعداد المستمر للامكانات الخام المتاحة، البشرية والمادية والمعنوية، كي تصبح جاهزيتها تامة للتوظيف في مختلف المهمات الكفاحية.

رابعاً: التفاعل المستمر والمنتظم مع القيادة، او القيادات الميدانية، بمعنى تلبية كل ما يمكن من احتياجاتها وتزويدها بامكانات اقوى، فأقوى، والتعبير السياسي ـ الاعلامي عن فعالياتها وعن منظوراتها المستقبلية، الخ.

خامساً: تربية الكادرات القيادية الضرورية، الرديفة او المؤسسات القيادية بمختلف تدرجاتها، ووفق المتطلبات التنظيمية والكفاحية.

٢

هذا الحيّز، الذي يؤلف «الارض الصديقة»، لا يتأتى من بُعد جغرافي بحت، ولا من منطقة جغرافية محددة. انه ـ كما قلنا ـ ذو ابعاد جغرافية وسياسية واقتصادية.

يمكن من الزاوية الجغرافية، ان يتألف الحيّز من اكثر من مكان محدد، او أن يتألف من مناطق متنقلة دورياً، او متنقلة باستمرار، وابعاده السياسية والاقتصادية، من جهة اخرى،

ذات اهمية بالغة.

مثـلاً، في انكلترا القرن السادس عشر، وجهت الى البروتستانتيين، أيام الملكة ماري (١٥١٦ ـ ١٥٥٨)، ضربة شديدة، منها احراق ثلاثمائة شخص دفعة واحدة، بغية اعادة الكاثوليكية. هرب البروتستانتيون الناجون من الحرق، ومن السجن، الى اماكن عديدة في اوروبا، ولكن استقر الكثيرون في جنيف، وهناك كان مركز نشاطهم السياسي والدعائي لفترة.

يمكن اعتبار «الارض الصديقة» هنا بالنسبة للبروتستانتيين مختلف مناطق الهجرة، مع التشـديد على جنيف، حيث اصدر رجال الدين البروتستانتيون المجلد الذي عرف بعنوان «كتاب الشهداء»، وكتاب «توراة جنيف». وبقيت للكتابين شعبية في انكلترا لسنوات طويلة.

وكذلك، كانت باريس «ارضاً صديقة» للملك الانكليزي جيمس الثاني، الذي هرب من بلاده في العـام ١٦٨٨، وايضاً لوريثه الذي سمى نفسه جيمس الثالث. في المقابل، كانت انكلترا «ارضاً صديقة» للارستقراطيين الفرنسيين الذين هربوا من الثورة الفرنسية.

طبعاً، في كل الحالات المذكورة، ما كان ممكناً ان تكون المناطق المذكورة «ارضاً صديقة» لولا البعد السياسي الذي يجعل الطرف الهارب في تجانس، او في تجانس نسبي، مع الجو الجديد.

لقـد كانت بعض منـاطق اوروبـا، ومنها جنيف، مراكز دعوة للمنشقين عن الكنيسة الكاثوليكية، ولذلك، وجد فيها البروتستانتيون الانكليز ملجأً. وكانت باريس، في العام ١٦٨٨، ملاذاً كاثـوليكياً ينسجم مع قضية جيمس الثاني، ويشجعها. وكانت انكلترا، ايام الثورة الفـرنسيـة، زعيمـة التعبئـة الرجعيـة في اوروبـا ضد تلك الثـورة، ولذا، كانت تتبنى الارستقراطيين الفرنسيين وتشجّعهم وتوفر لهم كل امكانات النشاط.

٣

في حالات الكفاح من اجل الاستقلال او من اجل تحرير الارض او من اجل التحرر الوطني، تكون الأمور اعقد من الامثلة التي مررنا بها والتي تتألف من مجرد اللجوء البسيط الى الخارج. مع ذلك، ليست الحالات كلها في نفس الدرجة من التعقيد، فبعضها يتطابق، تقريباً، مع صورة اللجوء البسيط. مثلاً، وجد نشاط مثقفي النهضة العربية ضد الاحتلال التركي «ارضاً صديقة» في اوروبا، فرنسا وانكلترا، وفي مصر التي كانت عاصمة حركة الثقافة العربية في عهد النهضة. التفسير هو ان الاستعمارَيْن، الفرنسي والانكليزي بصورة خاصة، كانا طامعين بالمدى الامبراطوري للسلطنة العثمانية. وكان في صالحهما التحريض «القومي»، العـربي او غيره، ضد الاحتلال التركي وخلق جو ملائم للنشاط المناوىء لتركيا في اوروبا وللنشاط العربي المعادي للسلطنة العثمانية، في مصر خاصة.

الا ان الأمـر يختلف بالنسبـة للحرب الوطنية العظمى في الاتحاد السوفياتي. كانت «الارض الصـديقـة» هي العمق الآسيـوي السوفياتي، فكانت خلية نشاط كثيف، بشري واستراتيجي ـ سياسي واقتصادي، ونقل اليها، بعملية انقاذ تاريخية جبارة، معظم المعامل التي كانت في القسم الاوروبي، وبنيت فيها معامل جديدة، وطورت القديمة، وعبئت الجيوش، ونظمت الامدادات المختلفة الى ارض المعركة، الخ.

في الجزائر، كانت «الارض الصديقة»، في التسعة شهور الاولى من ثورة ١٩٥٤ التحررية

الجـزائر نفسها، ووحدها فقط. قال احد قادة الثورة الأوائل، العربي بن مهيدي (قتل في التعذيب على ايدي الفرنسيين)، في معرض مناقشاته مع القادة الآخرين قبيل الثورة: «ان ثورتنـا هي أصعب بكثـير من نظيرتيها التونسية والمراكشية. الجزائر في نظر العالم ارض فرنسية، وسوف نحتاج الى سنوات من النضال كي نحرز انتصاراً جزئياً بسيطاً هو تحويل الجزائر، في نظر الرأي العام العالمي، من **ارض** فرنسية، الى **مستعمرة** فرنسية، وبعد ذلك سوف نحتاج الى سنوات أخرى من النضال كي نحرر المستعمرة» (لقد اوردنا النص بمعناه الاصلي الدقيق، لا بنصه الحرفي لعدم توفر المصدر الجاهز).

«الأرض الصـديقة»، هنا، تتألف من امكنة متنقلة، واحياناً متنقلة بسرعة بين القرى الجزائرية، وفي الادغال، ثم، فيما بعد، في الاحياء القديمة من المدن. كان الشعب هو المصدر البشري والمادي للثورة، لا بحالته الخام، وانما عبر الجهد الكبير المتدرج في التنظيم، والتعبئة لمختلف الامكانات.

وكون «الارض الصديقة»، هنا، داخلية، فقد فُرضت على الثورة امور كثيرة، ربما لولاها لما استطاعت الثورة الصمود سبع سنوات قتالية شديدة، وتحرير الجزائر اخيراً.

الصمود ليس موقفاً عاطفياً، ولا يكون له معنى اذا لم يُبن على واقع تنظيمي متين، في نفس مستوى المقتضيات المطلوبة للكفاح، وعلى ديناميكية عمل متصاعدة تنتقل باستمرار، في خط صاعد، من الامكانات الاقل الى الامكانات الاكثر، حتى لو أصيب العمل بنكسات جزئية، هنا او هناك.

كان صمود الثورة الجزائرية ينطوي على العناصر الموضوعية المطلوبة. فقيادة الثورة واعية، تعتمد على درجة عالية من التنظيم والتدريب لكادراتها ومناضليها، وعلى اسس تخلق شعبية متصاعدة لها في الوسط الجزائري، وعلى تنظيم ذي مستوى عال لأقنية الحصول على معلومات عن العدو وتحركاته، وعلى خبرة عميقة بالمواقع، والمخارج والمسالك، وعلى مهارة في التمويه تجعل قوات الثورة شبحاً بالنسبة للعدو، فلا يستطيع ان يعرف شيئاً عنها.

عندما توسعت «الارض الصديقة» للثورة الى البلدان العربية المتاخمة حيث أقيمت بعض قواعد التدريب، والى البلدان العربية الاخرى حيث تم الحصول على بعض المساعدات (بالمال وبالسلاح، وبقبول البعثات التعليمية، والبعثات التدريبية في الكليات العسكرية، أو غيرها)، بل والى بعض البلدان غير العربية، بقي الاعتماد الاساسي على الداخل. ولولا ذلك، لاصيبت الثورة بنكسات، وبضربات قاضية.

٤

بدأت تتكـون حركـة التحـرر الفلسـطينيـة، بشكل عفوي، في العشرينات من القرن العشرين، وفي اطار حركـة النهضـة العـربية. وكانت تمثل الايديولوجية، في فترة النهضة العربية، في الشرق العربي، احزاب انشأها المثقفون العرب الذين اتيح لهم ان يتلقوا العلم في تركيا، أو في اوروبا، والضباط العرب في الجيش التركي. وانطلقت بعض الاحزاب من مصر، وتوسعت الى الاقطار العربية الاخرى، ونشأت احزاب اخرى خارج مصر في الاقطار العربية او في تركيا او في باريس. مثلاً، نشأ حزب اللامركزية الادارية العثماني في القاهرة العام ١٩١٢ على يد سوريين مثقفين موجودين هناك. كانت تتلخص مطاليب الحزب باللامركزية في الولايات

العثمانية العربية، وبالاصلاح فيها، وباستخدام اللغة العربية في الادارة والتعليم. وأُسس حزب العهد في العام ١٩١٣، وجمع بين صفوفه، بشكل اساسي، الضباط العرب الذين كانوا عاملين في الجيش العثماني. وتتطابق مطاليب هذا الحزب، اجمالاً، مع نظيرتها لدى حزب اللامركزية: الاستقلال الذاتي للولايات العثمانية العربية، والاصلاح فيها، بالاضافة الى بقاء الخلافة في آل عثمان، والتضامن العربي ـ التركي من اجل حماية الدولة. وأنشئت جمعية «العربية الفتاة» في العام ١٩١١، بعد ان نمت فكرة تأليفها في استامبول العام ١٩٠٨، وعملت على الانتشار بين العرب في تركيا وفي الشرق العربي، وكانت مطاليبها تتلخص، أيضاً، باللامركزية وبالاصلاح. وتعود الى هذه الجمعية المبادرة بدعوة الحركات العربية الاخرى، المناوئة لتركيا، الى عقد مؤتمر عام لها في باريس، وقد تم ذلك في العام ١٩١٣، وخرج المؤتمر بمقررات وبمطاليب من الحكومة العثمانية.

بيد ان هذه التشكيلات السياسية، وان كانت تمثل الزخم الايدلوجي العربي في مطلع القرن الحالي، فانها لم تكن مدعومة بتيارات جماهيرية، ولا بقوة عسكرية من اي نوع. كانت التشكيلات مؤلفة من مثقفين، إما هم خارج بيئتهم التي يفترض ان يعملوا فيها، أو هم موجودون في بيئتهم ولكن غير قادرين على التأثير فيها بشكل كافٍ بسبب بنيتها القبلية ـ الطائفية الصعبة على التسيُّس.

اما القطب الثاني في حركة النهضة العربية في الشرق، فقد كان حسين بن علي، أمير مكة، الذي عين من قبل الحكومة العثمانية اميراً على مكة سنة ١٩٠٨، فأنطلق من موقعه هذا الى تقوية نفسه كي يبقى ضامناً لمركزه، وربما موسعاً له. بقي، بسبب ذلك، رغم حذره، على صلة متوترة بالعاصمة العثمانية. وحين نشبت الحرب العالمية الاولى تغير مجرى الامور تدريجياً بالنسبة له. لقد صورت له طموحاته انه يستطيع الاعتماد على البريطانيين من اجل التمرد على الاتراك، وبناء دولة ما، كبيرة أو صغيرة. لذلك، كان على اتصال بمركز المخابرات البريطانية في القاهرة. وقد بدأ اتصاله الرسمي المعلن بالمخابرات البريطانية في بداية الحرب العالمية الاولى، وذلك برسالة وجهت بتوقيع عبدالله بن حسين الى رونالد ستورز، المستشار «الشرقي» لدى الاقامة العامة البريطانية في القاهرة. وتلقى حسين جواباً من اللورد هربرت كتشنر الذي كان وزيراً للحربية البريطانية حينذاك، وكان، قبل ذلك، «مقيماً عاماً» في القاهرة. وتضّمن الجواب وعداً لحسين بضمان بقائه اميراً على مكة وحمايته من كل اعتداء خارجي ومساعدة العرب مقابل مساعدة بريطانيا ضد تركيا.

ربما رجع الفضل الى بريطانيا في دفع حسين، من جهة، والتشكيلات العربية السياسية المناوئة للسلطة العثمانية، من جهة اخرى، الى التعاون مع بعضها. على كل حال، أجرى حسين، بواسطة ولده فيصل، اتصالات مزدوجة مع السلطة العثمانية، ومع جمعية «العربية الفتاة» ومع حزب «العهد» الذي كان ينتمي اليه. وأرادت الصدف، في تلك الفترة، ان يحضر «ضيف» جمال باشا، الكبير، «حفلة» شنق الوطنيين السوريين.

تمخضت اتصالات فيصل بالتشكيلات السياسية السورية عن الاتفاق على التعاون مع بريطانيا وعلى بروتوكول دمشق الذي وضع في ايار (مايو) ١٩١٥. وينص على وجوب ان يتعهد البريطانيون بالاعتراف باستقلال دولة عربية ممتدة من خط العرض ٣٧ في الشمال، وتضم سورية وفلسطين والعراق والجزيرة العربية، ما عدا عدن، بالاضافة الى الغاء الامتيازات

الاجنبية، وانشاء حلف دفاعي مع بريطانيا، والى منح بريطانيا افضلية اقتصادية لمدة خمسة عشر عاماً. وكان ذلك البروتوكول نتيجة تحالف بين بورجوازية سورية والعراق وفلسطين، الممثلة الايديولوجية للنهضة العربية، من جهة، والزعامة الاقطاعية العربية، من جهة اخرى.

بعد رجوع فيصل الى الحجاز، أجريت مراسلات بين حسين والمقيم البريطاني (المندوب السامي) في القاهرة، مكماهون. ويتوهم الكثيرون في البلدان العربية، من خلال ما كتب عن تلك الفترة، ان حكاية الاحداث فيها تتمثل في مسألة نضال وطني يقابلها غدر بريطاني. ومع ان الصفة الوطنية للنضال الشعبي، وللتضحيات، التي قدمت في تلك الفترة لا شك فيها، ولا شك، ايضاً، في غدر الاستعمار البريطاني، والفرنسي، بمختلف الاقطار العربية؛ الا ان ذلك ليس على النحو الذي صُور به. اذ لم يكن هناك اي اتفاقات بين الحكومة البريطانية كطرف، وحسين بن علي كطرف. فهذا الأخير لم يتصل برئيس الوزراء البريطاني، او بوفد رسمي يمثل الحكومة البريطانية، وانما انحصر الاتصال بعناصر دبلوماسية بسيطة، ومخابراتية، والوعود التي اسفر عنها جاءت غامضة ومليئة بالتحفظات والاستثناءات. على سبيل المثال، ان «... حكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما (أي بولايتي مرسين وأضنة)، ودونت ذلك بعناية تامة. ولكن بما ان **مصالح حليفتها فرنسا** داخلة فيها، فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق، وسنخابركم بهذا الشأن، مرة أخرى، في الوقت المناسب» (جواب مكماهون الى حسين بن علي في ١٣/١٢/١٩١٥)، و«يسّرني، ان اخبركم، بأن حكومة جلالة الملكة صادقت على جميع مطالبكم ...» (جواب مكماهون في ١٠/٣/١٩١٦).

من الواضح، هنا، ان مكماهون لا يستطيع، ان يوّقع عن الحكومة البريطانية، ولكنه يستطيع ان يخدع باسمها. والواقع، ان الثمن الذي دفعته بريطانيا مقابل جهود حسين بن علي يتألف من بعض الاسلحة والامدادات، ومن اعانة شهرية له ولأولاده بلغت ٦٠ ألف جنيه استرليني.

من جهة اخرى، كانت مطاليب حسين بن علي من السلطة العثمانية الاعتراف به حاكماً مستقلاً وراثياً على الحجاز، فرفض الباب العالي ذلك، واستعد العثمانيون لارسال حملة كبيرة الى الحجاز يصاحبها أمير جديد لمكة. وكانت قوة حسين بن علي، يومذاك، تتألف، بشكل رئيس، من قبائل غير مدربة، بدأت في ٥ حزيران (يونيو) ١٩١٦ تحركها بقيادة اولاده علي وعبدالله وفيصل وزيد، فاستولت المفارز القبلية، باستخدام عنصر المفاجأة، على جدة وميناءي ينبع وام لج. وبعد شهر، استسلم الاتراك في مكة، واستسلمت حامية الطائف في ايلول (سبتمبر) ١٩١٦.

كان البدو مسلحين، حصراً، بعشرة الاف بندقية، يحاربون على الخيول فقط وغير مدربين على القتال بالسلاح الابيض. وفي الوقت ذاته، كانوا عاجزين امام المدافع والرشاشات وحركتهم تفتقر الى الانضباط.

وفي اعقاب الانتكاسات الاولى، ارسل العثمانيون امدادات جديدة من سوريا بواسطة الخط الحديدي الحجازي. وازاء ذلك، طلب حسين بن علي النجدة من بريطانيا، ولكنه لم يحصل عليها لسببين: الأول، هو ان القيادة البريطانية كانت تريد اشغال العثمانيين في الحجاز، لا اشغال قواتها؛ والثاني، انها كانت تريد حصر المساعدة بالأسلحة الخفيفة، كي لا تشكل تهديداً، ولو بسيطاً، لها في المستقبل. ونتيجة لذلك، تألفت المساعدة البريطانية من كمية

بسيطة من الأسلحة الخفيفة (بندقية واحدة لكل خمسة من محاربي فيصل وزيد)، بالاضافة الى المدربين والمستشارين العسكريين.

في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٦، رافق توماس ادوارد لورنس (المعروف بلورنس العرب) السير رونالد ستورز في مهمة الى الجزيرة العربية. تباحث الاثنان مع عبدالله بن حسين، ووعد لورنس باستكمال المباحثات مع فيصل، الذي كان، حينئذٍ، قائداً للقوات المتمركزة جنوب غربي المدينة. بعد الرجوع الى القاهرة، في تشرين الثاني (نوفمبر)، ألح لورنس على رؤسائه بدعم قوات حسين بالسلاح وبالذهب، وباستخدام شيوخ البدو المنشقين، وذلك بتوظيف مطامحهم الاستقلالية لصالح الاستراتيجية العسكرية العامة.

انضم لورنس الى جيش فيصل كضابط ارتباط سياسي. ومنذ ذلك الحين اصبح القائد الحقيقي، والدماغ المفكر، والمنظم، والتكتيكي العسكري، وكذلك عنصر الارتباط بالقاهرة.

وقد استخدم حرب العصابات، وركز على نسف الجسور وقطارات الامدادات وسرعة الحركة من مكان الى آخر، مما يُشغل القوات العثمانية، وجعل الخط الحديدي، بين دمشق والمدينة، معطلاً تقريباً. واستطاع، بمهارة، ان يجذب اليه شيوخ البدو ويوظف غرورهم واحلامهم في مخططاته. كان يهاجم وهو في مقدمتهم، ويمنيهم بمختلف الأماني ويدفع لهم الرشاوى بالعملة الذهبية، وذلك حسب «اهمية» كل واحد منهم.

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، بقي لورنس ملازماً لفيصل بن حسين في اوروبا، في لندن وباريس، وساعده في اتصالاته، سواء مع السياسيين البريطانيين، او مع حاييم وايزمان، ممثل الصهيونية حينذاك.

ربما كان يرمي حسين بن علي واولاده من وراء ذلك، لا سيما بعد اطلاع فيصل العام ١٩١٩ على جانب من اعمال مؤتمر السلام في باريس، ان يضعوا البريطانيين تحت أمر واقع. كان حسين قد اعلن نفسه في العام ١٩١٦ «ملكاً على البلدان العربية»، ورفض في العام ١٩١٩ ان يصادق على اتفاقية السلام في فرساي احتجاجاً على نظام الانتداب المتعلق بسورية وفلسطين والعراق. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، عاد فيصل الى دمشق وأعلن نفسه ملكاً فيها، فدام حكمهُ القصير حتى تموز (يوليو) ١٩٢٠، حيث احتل الجنرال غورو البلاد، وخرج فيصل من سوريا قاصداً لندن بناء على دعوة من الحكومة البريطانية.

بعد احتلال الفرنسيين لسورية، قاد عبدالله بن حسين بعض القوات واحتل شرقي الاردن تمهيداً ـ كما قيل ـ للهجوم على سورية. غير ان ترضية بريطانية جعلته اميراً على شرق الاردن وجعلت اخاه فيصل في العام ١٩٢١ ملكاً على العراق.

وفي آذار (مارس) ١٩٢٤، اعلن حسين نفسه خليفة على المسلمين، ثم تنازل عن ذلك في ٥ تشرين الأول (اكتوبر) من نفس السنة بعد هجوم السعوديين على الطائف في ايلول (سبتمبر). في اعقاب تنازله، قام البريطانيون بترحيله الى قبرص، حيث عاش فيها حتى العام ١٩٣٠.

عموماً، كانت حصيلة النهضة العربية تتمثل في تحويل البلدان العربية من ولايات عثمانية الى مستعمرات، او انصاف مستعمرات اوروبية، وهذه نتيجة ايجابية في السياق التاريخي، وتؤلف سقف التحرك العربي في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وهو التحرك المستند الى الوضع الطائفي ـ القبلي المسيطر في المنطقة العربية.

٥

كان عدد من المثقفين الفلسطينيين مشتركين في التشكيلات السياسية العربية المناوئة للسلطة العثمانية. لذلك كانوا مشتركين، من جهة، في احداث سوريا والعراق، قبيل، وبعيد، الحرب العالمية الاولى، وكانوا، من جهة اخرى، اداة ربط بين أحداث فلسطين وحركة النهضة العربية.

كذلك، كانت اقدار فلسطين مختلفة، نوعياً، عن اقدار الاقطار العربية المجاورة في الشرق. ففي نفس الوقت الذي تؤلف فلسطين فيه، كغيرها، هدفاً استراتيجياً وسياسياً للحلفاء، ولبريطانيا بوجه خاص، كانت، ايضاً، هدفاً استيطانياً للصهيونية المدعومة من الامبريالية الدولية.

وقد شعر اغلب المثقفين العرب، في مطلع القرن الحالي، بخطورة الصهيونية. وشعر بهذه الخطورة، ولو بأقل وضوحاً، الفلاحون الذين جاوروا عملية الاستيطان الصهيونية المستمرة. لكن مقاومة الصهيونية لم تبدأ في فلسطين، عملياً، الا في العام ١٩٢٠، وكانت هذه المقاومة متصلة، في الواقع، بتيار النهضة العربية في سورية.

اذن، كانت حركة التحرر الوطني الفلسطينية مشمولة، منذ البداية، بحركة النهضة العربية، اي «**الارض الصديقة**» بالنسبة لحركة التحرر الفلسطينية مؤلفة من **الحيّز** الجغرافي والسياسي والاقتصادي لمنطقة النهضة العربية: مصر والجزيرة العربية وسورية ولبنان والعراق وشرق الاردن.

٦

في العام ١٩١٨، انشأت سلطة الانتداب البريطانية في فلسطين لجنة اتصال مؤلفة من الجنرال جبرائيل حداد (لبناني الاصل ـ عسكري في الجيش البريطاني) ومطران الكنيسة الانكليكية في القدس، ومستر رينولدز، مدير المدرسة الانجيلية (الانكليكية)، وكلفريسكي (صهيوني، من اصل روسي)، وفانكين (صهيوني، سمسار لشراء الاراضي).

كانت مهمة اللجنة الاتصال بأعيان البلاد والزعماء المحليين، والعمل على تنظيم كتلة سياسية متعاونة مع سلطة الانتداب. واستطاعت اللجنة ان تؤسس، بواسطة الفلسطينيين المتعاونين، «المنتدى الادبي» في القدس، برئاسة فخري النشاشيبي. وجرت محاولة في مطلع العام ١٩١٩ لتأسيس حزب يضم العناصر المتعاونة، ويسمى «الحزب العربي»، فلم تنجح المحاولة الا جزئياً في شمال فلسطين بسبب الجو الفلسطيني العام المعادي للاحتلال. وشكل «الحزب الوطني» مظهراً آخر من مظاهر نشاط سلطة الانتداب، فعقد مؤتمره التأسيسي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣، وانتخب سليمان التاجي الفاروقي رئيساً.

اما النشاط السياسي الوطني المعادي للاحتلال وللانتداب، فقد كان متصلاً، في البداية، بالعمل السياسي العربي في سورية. ومن مظاهره الاولى انشاء الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية. وتعتبر «الجمعية الاهلية»، في يافا، رائدة في هذا المضمار، حيث انتخب لادارتها اثنا عشر عضواً، نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. تبعتها الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في القدس، التي بدأت فكرتها في أيار (مايو) ١٩١٨، وسُجلت، رسمياً،

في حزيران (يونيو) من نفس السنة، وفقاً لقانون الجمعيات العثماني. وعلى غرارها، انشئت جمعيات مماثلة في يافا ومدن اخرى فلسطينية كانت مسالمة في اسلوبها وعربية في منحاها ومعارضة للصهيونية، من جهة، وللاحتلال البريطاني من جهة اخرى.

بعد ذلك، وفي نهاية العام ١٩١٨، ظهرت فكرة توحيد الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية المذكورة، فتم الاتصال فيما بينها والاتفاق على عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول لهذه الجمعيات في القدس، فعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. وجدير بالذكر، هنا، ان «الحزب العربي» الذي انشأته سلطة الانتداب قرر تحويل قيادته، في حيفا، وفروعه في المدن الشمالية، الى جمعيات اسلامية ـ مسيحية، ثم قرر الاشتراك في مؤتمر القدس.

حدد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول مبادىء الحركة الوطنية في ميثاق قومي ينص على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني وعلى المطالبة بوحدة فلسطين مع سورية، والاستقلال في اطار الوحدة العربية، وتسمية فلسطين بـ«سورية الجنوبية». وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٨ عقد المؤتمر العربي الفلسطيني ٧ دورات انبثقت عنها لجان تنفيذية هي التي قادت الحركة الوطنية.

لقد رافق ظهور الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في القدس تأسيس «النادي العربي» في اواخر حزيران (يونيو) ١٩١٨، في القدس ايضاً، الذي وضع في برنامجه مهمات عديدة، ثقافية وسياسية، وقد ترأسه الحاج محمد امين الحسيني. ونشأت في المدن الفلسطينية الاخرى نواد مماثلة، وتم تنسيق النشاط بين «النادي العربي» في القدس وجمعية «المنتدى الادبي» وجمعية «الاخاء والعفاف» الارثوذكسية (كلتاهما في القدس) بتشكيل «لجنة الجمعيات». وبالاضافة الى نشاطه العلني، اشترك «النادي العربي» في نشاط «الجمعية الفدائية» السرية التي انشئت في تلك الفترة بقصد القيام بمقاومة مسلحة ضد نشاط الجمعيات الصهيونية.

كانت نشاطات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر العربي الفلسطيني، والنوادي، والجمعية الفدائية، متلازمة ومتصلة ببعضها في وحدة نشاط سياسي وطني.

لكن هذه الوحدة الوطنية، المتمثلة باللجنة التنفيذية بالدرجة الاولى، لم تكن متينة ولا مبنية على اساس متين. فلقد قادت حركة التحرر الوطني الفلسطينية، على المستوى الاعلى وعلى المستويات الادنى، اي في المدن الفرعية وغيرها، الزعامات المحلية الاقطاعية ـ البورجوازية ـ الدينية. لذلك، دخل الخلل، اكثر فأكثر، الى المقاومة، ثم الى الوحدة الوطنية.

في الثلاثينات، بدأت تظهر التشكيلات السياسية الفلسطينية المتنافسة. فكانت فكرة مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني العام ١٩٣١ من خلال المؤتمر الشعبي الذي دعت اليه الجمعية العربية الوطنية (الاسم الجديد للجمعية الاسلامية ـ المسيحية) في نابلس. وفي اليوم التالي للمؤتمر، عقد اجتماع في مقر اللجنة التنفيذية في القدس، حضرته مجموعة من الشبان، وتم الاتفاق فيه على تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر للشباب في يافا. وعقد المؤتمر المذكور في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، في مقر الجمعية الاسلامية ـ المسيحية، واعتبر المؤتمر الاول للشباب العربي الفلسطيني.

ومع ان هذا التنظيم بدأ رديفاً للجنة التنفيذية وللجمعيات المسيحية ـ الاسلامية، الا انه تحول، تدريجياً، الى حزب مستقل أعلن عنه رسمياً في مؤتمره الثاني، الذي عقد في أيار (مايو) ١٩٣٥، في حيفا.

وفي العـام ١٩٣٢، انشأ عدد من السياسيين المخضرمين (عوني عبد الهادي ومعين الماضي وصبحي الخضراء وغيرهم) حزب الاستقلال. أما حزبا «الدفاع الوطني» و«الاصلاح»، فقد تأسسا العام ١٩٣٤: الأول يضم في قيادته رؤساء البلديات، والآخر يضم الأعيان، فيما انشىء حزب الكتلة الوطنية في العام ١٩٣٥.

وعلى الرغم من وجود هذا العدد من التشكيلات، فقد كان الاقوى بينها التشكيل الذي تمثل في المؤتمر العربي الفلسطيني ولجنته التنفيذية، والذي أعلن فيما بعد، في المؤتمر الذي عقد بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٥، عن قيام الحزب العربي الفلسطيني رسمياً.

٧

يتصف الكفـاح الفلسـطيني، في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، بعدة صفات أساسية كان لها تأثير كبير في تحديد مصير ذلك الكفاح. من تلك الصفات:

اولاً: كان الكفاح الفلسطيني مشمولاً ـ كما قلنا ـ بحركة النهضة العربية؛ وهذا أثر على شعارات الكفاح ومطاليبه (مثلاً، كان من جملة الشعارات: الوحدة العربية، وتسمية فلسطين بسورية الجنوبية، الخ)، كما اثر في الكفاح نفسه بجعله، الى حد ما، واقعاً تحت تأثير الحكام الهـاشميـين بالدرجة الاولى (فيصل في سورية وبعد ذلك في العراق، وولده غازي، واخيه عبدالله في شرق الاردن)، واثر في اسلوب الكفاح، بحيث كان اسلوباً مسالماً غالباً، ويعتمد على الوسـائـل الشرعيـة، أي الوسائل التي يسمح بها القانون النافذ، الذي هو قانون سلطة الانتداب (كانت الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية علنية ومرّخصة ومسجّلة وفق الاصول).

ثانياً: كان الكفاح مقوداً بالوجهاء المحليين، أي بالرموز الاقطاعية بالدرجة الاولى.

ثالثـاً: كان العداء مع الصهيونية، الى حد ما، منفصلاً، واقعياً وضمنياً، عن العداء لسلطة الانتداب وكانت الامور تجري وكأن سلطة الانتداب حيادية، أو يمكن تحييدها.

رابعاً: كان العداء مع الصهيونية يتطابق والعداء لليهود. وربما كان لسلطة الانتداب، وللصهيونية نفسها، يد في ذلك. هذا التطابق شكّل عاملاً اساسياً في نقل الكفاح الفلسطيني من موقع العداء للامبريالية، الممثلة بسلطة الانتداب وبالغزو الصهيوني الاستيطاني الذي يجـري في اطارها، الى موقع الخلاف الديني مع اليهود، الأمر الذي حكم باللاجدوى على الكثير من جهود الوطنيين الفلسطينيين.

٨

في الفتـرة ما بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٨، تمثـل الاسلوب الغالب للكفاح الفلسطيني برفع المذكّرات والعرائض وعقد المؤتمرات العلنية المرخصة التي تتمخض، بالضرورة، عن قرارات معتدلة دون ان يعني ذلك الهدوء الاجتماعي التام. لقد ظهرت، من فترة الى اخرى، حوادث عنف، إما بشكل عفوي، او بردة فعل على الاستفزازات الصهيونية والحكومية، او بتخطيط، بشكل ما، من قبل القيادات الوطنية المحلية، أو العامة.

وفي مطلع العام ١٩٢٠، انتشرت التظاهرات الجماهيرية في المدن الفلسطينية، وذلك على اثر تنصيب فيصل نفسه ملكاً على سورية، فأصدرت سلطة الانتداب في آذار (مارس) من نفس العام أمراً بمنع التظاهرات.

كمـا حدثت في العـام ذاتـه حوادث عنف متفرقة، مثل الهجوم في آذار (مارس) على مستعمرتين في منطقة الحولة، اسفرت عن مصرع عدد من الصهيونيين بينهم ضابط؛ وهجوم قبائل بدوية في نيسان (ابريل) على مستعمرات صهيونية مسّورة بالاسلاك الشائكة؛ وهجوم ضد حاميات بريطانية متمركزة في سمخ وبيسان.

هل لهذا الجو المتوتر علاقة باحداث القدس؟ ربما، ولكن تبدو احداث القدس وكأنها مستقلة.

وتتلخص احداث القدس في ان الشرطة منعت سكان الخليل المحتفلين بموسم النبي موسى (عيد شعبي فلسطيني في نيسان / ابريل) من دخول القدس للاشتراك في الاحتفال، فيما كانت جماهير من القدس ونابلس قد خرجت لاستقبالهم. ونتيجة لذلك، تحول الاحتفال التقليـدي الى تظاهـرة سياسية أطلقت خلالها الهتافات الوطنية المنادية بالوحدة العربية والاستقلال وبفيصل ملكاً على سورية وفلسطين، والمعادية للوطن القومي اليهودي وللهجرة الصهيونية.

دخل الخليليون القدس عنوة وسارت الجموع الى النادي العربي، حيث وقف الخطباء من الجمعية الاسلامية ـ المسيحية على شرفته والقوا الكلمات الحماسية.

اصطدمت الجماهير بالصهيونيين وبالجنود البريطانيين الذين ارادوا تخريب الاحتفال، ونشبت معـركـة سقـط فيهـا قتـلى وجرحى، واستمرت خمسة ايام، حاصرت فيها القوات البريطانية المدينة، وانتهت بقمع الانتفاضة، وباحكام بالسجن ضد الوطنيين.

بعد ذلك، مرّ الكفاح الفلسطيني بفترة من الركود. والواقع ان تظاهرات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ لم تكن لأسباب فلسطينية، وانما، بالدرجة الاولى، لتأييد سورية. وفي الوقت نفسه، كانت الكارثة الامبريالية ـ الصهيونية تتفاقم. فالمهاجرون يزدادون بالآلاف، واغتصاب الاراضي من الفـلاحـين العرب يزداد، ويزداد الاستيلاء الصهيوني، بواسطة سلطة الانتداب، على الاراضي الاميرية للزراعة وللصناعة.

في العام ١٩٢٩، اصبح الصهيونيون يؤلفون قوة جماهيرية، ونظموا تظاهرة كبيرة لها طابع ديني (في ذكرى تدمير هيكل سليمان) في تل ابيب، ثم تظاهرة كبيرة، في اليوم التالي، في القدس. وكان المتظاهرون في هذه الاخيرة وصلوا حائط المبكى وبدأوا الاستفزازات الدينية: رفعـوا العلم الصهيـوني، وانشـدوا النشيد القومي، وشتموا المسلمين، وطالبوا باستعادة الحـائـط. في اليوم التالي، الذي صادف ذكرى المولد النبوي، خرج المصّلون من المسجد الاقصى، في القدس، في تظاهرة تُعد بالآلاف واتجهوا نحو حائط المبكى وحطموا منضدة لليهود كانت فوق الرصيف واحرقوا اوراقاً كتبت فيها صلوات وادعية يهودية موضوعة في ثقوب الحائط.

بعد ذلك بيوم، وفي اليوم الذي تلاه، وقعت اشتباكات مع اليهود فتدخلت الشرطة واطلقت النار، ثم دخلت، اخيراً، المصفحات البريطانية المدينة واستقدمت سلطة الانتداب نجدات اضافية.

أثارت الاخبار عن احداث القدس الاضطرابات في المدن الاخرى، فقامت التظاهرات، وهجم العرب في الخليل على الحي اليهودي فقتلوا اكثر من ٦٠ يهودياً وجرحوا آخرين. وفي نيسان (ابريل)، وقع هجوم ضد اليهود في بيسان وهجوم ضد مستعمرات صهيونية في منطقة

يافا.

في الايام التالية، قام العرب باغارات على المستعمرات القريبة من مدنهم ودمروا بعضها. واصطدمت الشرطة مع الثائرين في يافا فقتلت إمام احد المساجد وعرباً آخرين. وفي صفد، خرج الناس من المسجد وهاجموا الحي اليهودي وراحوا يخلعون ابواب المحلات التجارية ويشعلون النار فيها، فقامت الشرطة، آنذاك، بنقل اليهود، وخصوصاً النساء والاطفال، الى دار الحكومة، حيث بقوا ثلاثة ايام. ثم استقدمت الشرطة نجدة من خارج المدينة، واشتبك الجميع مع العرب الثائرين واسقطوا قتلى وجرحى. اخيراً، تمكنت القوات البريطانية من قمع الانتفاضة واعتقلت السلطة الكثيرين، وحاكمتهم، وأعدمت البعض وسجنت آخرين. لكن، بعد هدوء الحالة في صفد، اعتصم عدد من شبانها بالجبال، لأكثر من عام، وراحوا يزعجون سلطة الانتداب.

في الثلاثينات، دخل عامل جديد الى العمل الوطني الفلسطيني، هو بروز نجم الشيخ عز الدين القسام. وهو سوري من جبلة، درس في الازهر، في القاهرة، وكان من اساتذته الشيخ محمد عبده. وبعد رجوعه الى سوريا، مارس الوعظ والتدريس، وسرعان ما ظهرت لديه دوافعه الوطنيـة، فاشتـرك في مطلع العشرينات مع الشيخ صالح العلي في الثورة ضد الفرنسيين، وحكمت عليـه المحكمة العسكرية الفرنسية بالاعدام، ففرّ الى حيفا سنة ١٩٢٢ واستوطن جامع النصر ودرّس في المدرسة الاسلامية، ثم صار خطيباً لجامع الاستقلال في حيفا، ومأذوناً.

وشيئاً فشيئاً، اخذ الشيخ القسام يعمق علاقاته بالناس وبالمجتمع، ويهيىء الجو لكي يبني منظمة سرية مسلحة. وبنى، اخيراً، منظمة، لم تخلّف وثائق كافية لا عن مدى اتساعها ولا عن مراحل نشوئها؛ وانما المعروف عنها انها كانت تتألف من حلقات مفصولة عن بعضها وتلتقي، في الذروة، به نفسـه. امـا اعضـاؤهـا، فكان مطلوب منهم تأمين سلاحهم ودفع اشتراكات من اجل النفقات العامة والحصول على المزيد من الاسلحة.

في البداية، قامت المنظمة بسلسلة من العمليات الخاطفة ضد المستعمرات الصهيونية وضـد الدوريـات البـريـطانيـة؛ وتوزعت الاشتباكات في قرى عديدة، مما أثار القلق لدى الصهيونيين وسلطة الانتداب على السواء، ولا سيما ان المقاتلين كانوا غير معروفين، يظهرون ويختفون كالأشباح. وبعد اكثر من سنتين على بدء العمليات اي في العام ١٩٣٥، قرر القسام الثورة العلنية من اجل رفع معنويات الجماهير ومن اجل تكذيب الاشاعات التي روّجتها سلطة الانتداب والتي زعمت ان اعمال القساميين إجرامية وغايتها النهب.

وفي ١٢ تشرين الثـاني (نـوفمبـر) ١٩٣٥، عقـد اركان المنظمة القسامية، في حيفا، اجتماعهم الهام الذي قرروا فيه الخروج الى الجبال والثورة، وهبوا كلهم الى تنفيذ القرار واختـاروا ان يتـوزعـوا في احـراج يعبد (قضاء جنين). لكن البريطانيين عرفوا بتحركات القساميين، او ببعضها على الاقل، فحاصروا الاحراج بقوات كبيرة راحت تناوش الثوار أياماً، ثم وقعت المعركة الكبرى في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، واستمرت ضارية، قبل الظهر وبعـده، فاستُشهد الشيخ القسام وعدد من رجاله وجرح وأسر آخرون، واستطاع بعض المقاتلين اختراق الحصار والوصول بجثة القسام الى حيفا.

أثار استشهاد القسام ضجة كبيرة في كل انحاء فلسطين، واكتظت حيفا بالوفود القادمة

لتشييع جثمانه، واعلن الاضراب العام في المدينة. من جهة اخرى، أعاد القساميون تنظيمهم واعتصموا في المرتفعات الشمالية، وصاروا يشنون الغارات على المستعمرات الصهيونية، وعلى المخافر والدوريات البريطانية. وعندما نشبت الثورة الفلسطينية في مطلع ايار (مايو) ١٩٣٦، انضم القساميون اليها، وشاركوا فيها ببسالة.

في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٥، عُقد المؤتمر العربي الفلسطيني، واعلن فيه، رسمياً، قيام الحزب العربي الفلسطيني، فكان، عملياً، اكبر حزب على الساحة الفلسطينية.

دعا الحزب الاحزاب الاخرى الى توحيد الجبهة الداخلية، وانشئت، بنتيجة الاتصالات، «لجنة رؤساء الاحزاب» لقيادة الحركة الوطنية، لكنها لم تدم طويلاً لان الخلافات الداخلية أجهزت عليها.

في الاشهر الاولى من العام ١٩٣٦، بقيت الكتل السياسية القائمة منفصلة عن بعضها، وبقي الحزب العربي الفلسطيني يعمل وحده، وكان قد شكّل عبر نشاطه السياسي الطويل (مذ كان مؤتمراً عربياً فلسطينياً) تشكيلات اجتماعية ورياضية مختلفة، افادته، اخيراً، في عملية تسييس شعبية واسعة، من جهة، وفي انشاء منظمات مسلحة سرية سميت بـ«قوات جيش الجهاد المقدس»، من جهة أخرى.

وفي النصف الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وقعت اصطدامات دامية بين العرب والصهيونيين، خصوصاً في يافا، خلال الايام ١٦ و١٧ و١٨ من الشهر نفسه، فأعلن الاضراب في يافا في ١٩ نيسان (ابريل)، وتضامن الحزب العربي الفلسطيني مع المضربين ووجه دعوة الى الاضراب العام تجاوبت معها المدن الفلسطينية واضربت في ٢٠ نيسان (ابريل) اضراباً تاماً.

كذلك، دعا الحزب العربي الفلسطيني الى تشكيل لجنة قومية في كل مدينة، وساعده في ذلك حزب الاستقلال، فتشكلت اللجان المطلوبة بسرعة، وكانت جاهزة للعمل في ٢٢ نيسان (ابريل). إثر ذلك، قامت تظاهرات شملت كل المناطق وطالبت بقيادة موحدة للبلاد وبـ«زعيم» لهذه القيادة، هو الحاج محمد امين الحسيني.

في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، عقد مؤتمر وطني عام في القدس، في مقر اللجنة القومية، اشترك فيه رؤساء الاحزاب العاملة في البلاد وممثلون عن جميع اللجان القومية في المدن الفلسطينية، وخرج المؤتمرون بقرار تشكيل لجنة لقيادة الحركة الوطنية تسمى اللجنة العربية العليا لفلسطين. ويقضي القرار باسناد رئاسة اللجنة الى الحاج محمد امين الحسيني الذي لم يكن حاضراً. كان الحسيني، حينئذٍ، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى ومفتي فلسطين. فذهب اليه وفد وابلغه بالقرار المذكور، فـ«نزل» الحسيني عند «رغبة» الشعب وذهب الى مكان المؤتمر، وهناك تم تشكيل اللجنة العربية العليا لفلسطين برئاسته واشتراك عضوين عن الحزب العربي الفلسطيني، وعضوين عن حزب الدفاع الوطني، وعضو عن حزب الاستقلال، وآخر عن حزب الاصلاح، وآخر عن كل من حزب الكتلة الوطنية وحزب مؤتمر الشباب، وعضو عن المستقلين، ثم ضُم الى اللجنة عضوان فيما بعد.

اجتمعت اللجنة مساء يوم تشكيلها، وقررت دعوةالشعب العربي الفلسطيني الى مواصلة الاضراب حتى وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين.

ومع تولي المفتي قيادة الحركة الوطنية اعلن عن تشكيل قوات جيش الجهاد المقدس،

وعين عبد القادر الحسيني قائداً لها. وفي ايار (مايو) ١٩٣٦، اعلن الجيش الثورة، فنشطت اللجنة العليا لجمع المال والسلاح وتنظيم مختلف الامور المتعلقة بالاضراب، وبالقتال.

استمر الاضراب تاماً ورائعاً مدة ١٧٦ يوماً، واستمرت الثورة في اعمالها القتالية واشتباكاتها ١٦٠ يوماً. اثناء ذلك، حاول المندوب السامي اقناع اللجنة العربية العليا بفض الاضراب وايفاد ممثلين الى لندن، فلم تقبل اللجنة الا بوقف الهجرة الصهيونية فوراً.

ثم صدر في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ **نداء** الملوك والرؤساء العرب، بنص واحد تقريباً، من قبل الملك السعودي عبد العزيز آل سعود، وملك العراق غازي بن فيصل، وإمام اليمن يحيى، والأمير عبدالله، أمير شرق الاردن:

«حضرة رئيس اللجنة العربية العليا

«الى **ابنائنا** عرب فلسطين

«لقد **تالمنا** كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن، بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم **للاخلاد الى السكينة** حقناً للدماء معتمدين على **حسن نوايا** صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق **العدل**. **وثقوا**، باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

استجابت اللجنة العربية العليا واصدرت بياناً في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، **شكرت** فيه الشعب على ما بذله من جهد، واعلنت حل الاضراب، ودعت، في اليوم التالي، الى **اقامة الصلاة** على ارواح الشهداء.

في تموز (يوليو) ١٩٣٧، صدر تقرير عن لجنة التحقيق الملكية البريطانية (لجنة بيل) يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق: واحدة للدولة اليهودية، وواحدة للانتداب البريطاني، وواحدة عربية تُضم الى شرق الاردن.

رفضت اللجنة العربية العليا مشروع التقسيم، واخذت تعمل على اعادة تنظيم الصفوف ودعوة، او اعادة، من خرجوا من البلاد. غير ان سلطة الانتداب اقتحمت دار اللجنة العربية العليا وحاولت القبض على المفتي، الذي فرّ والتجأ الى المسجد الأقصى وصار يعقد الاجتماعات ويوالي الاتصالات.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧، اغتيل الحاكم البريطاني للواء الجليل الشمالي في فلسطين. فردت سلطة الانتداب باجراءات قمعية عديدة، منها حل اللجنة العربية العليا واعتبارها منظمة ارهابية، غير شرعية، وحل اللجان القومية والمحلية، واعتقال حوالى ٨٠٠ فلسطيني، والقبض على أربعة من اعضاء اللجنة العليا ونفيهم الى جزر سيشيل، وحل المجلس الاسلامي الاعلى، وعزل الحاج محمد امين الحسيني من منصب الافتاء، الخ.

عملياً، استؤنفت التظاهرات والاصطدامات منذ تموز (يوليو) ١٩٣٧، ومنذ تشرين الاول (اكتوبر) من نفس العام، تصاعدت اعمال العنف وتحولت الى ثورة شاملة على كل التراب الفلسطيني. فوقعت معارك ضخمة كان بعضها يستمر بضعة ايام، واستطاع الثوار، احياناً، احتلال بعض المدن، ولم يخرجوا منها الا بعد معارك ضارية.

طبعاً، كانت القيادة السياسية، وقتئذٍ، خارج البلاد، والقيادة العسكرية موجودة في دمشق. اما في الداخل، فقد وجدت قيادات مناطق، تتولى الاشراف العسكري المباشر وتقوم بالنشاطات الضرورية.

في العـام ١٩٣٩، عقـد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، وتراجعت العمليات القتالية بسبب التفوق الكبير في العدد وقوة النيران لدى الجانب البريطاني ـ الصهيوني، وبسبب الحصار الذي كانت تعاني منه فلسطين بكاملها، فلم تكن لديها نافذة (او نافذة حقيقية) الى الخارج تستطيع ان تعزز امكاناتها من خلالها، وبسبب ازدياد معدلات خسائر الثوار في الرجال والاسلحة، ومن ذلك استشهاد بعض القياديين.

ثمة نقطة هامة، هي انه اذا استعرض المرء ارقام الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، نجد ان سنين الثورة تميزت بأرقام الهجرة المرتفعة، الأمر الذي يكشف نوعاً من الخلل السياسي، اذ ثمة ثغرة كبيرة بين التضحيات النضـاليـة الكبـيرة للجماهير وبين هدف النضال الأساسي المفترض ان يكون، وهو عرقلة الاستيطان الصهيوني، اي عرقلة الهجرة.

كانت ارقام الهجرة اليهودية الرئيسة قبل الحرب العالمية الثانية على النحو التالي:

الهجرة الاولى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٣) ٢٥ الف يهودي؛ الهجرة الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩١٨) ٤٠ الفاً؛ الهجرة الثالثة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) ٣٥ الفاً منهم ٨٢٢٣ في العام ١٩٢٠ و٨٢٩٤ في العام ١٩٢١ و٨٦٨٥ في العام ١٩٢٢ مقابل ١٨٠٦ في العام ١٩١٩؛ الهجرة الرابعة (١٩٢٤ ـ ١٩٣٢) ٨٩ الفاً؛ الهجرة الخامسة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) ٢١٥ الفاً.

٩

في مطلع الثلاثينات، كان ثمة فكر مطروح لو اخذ ابعاده الجماهيرية لتغير تاريخ المنطقة، ولربما تاريخ جزء كبير من العالم. لنقرأ الفقرات التالية من تقرير طويل كتب في العام ١٩٣١:

«١ ـ ان واجباً من اهم واجبات الكفاح الثوري التحرري المناهض للامبريالية في منطقة الشرق الادنى الواسعـة هو حل قضية العرب القومية. ان جماهير الشعب في كل الاقطار العربية ترزح تحت نير الامبريالية. كل الاقطار العربية محرومة، بشكل او بآخر والى درجة او اخـرى، من الاستقـلال السيـاسي. ففلسـطين وشرق الاردن والعـراق موضوعة تحت الانتداب، وهي خاضعة، كلياً، لسيطرة الامبريالية البريطانية؛ وسوريا يحكمها الامبرياليون الفرنسيون؛ ومصر تحت نير السيطرة البريطانية؛ و«استقلال» هذه البلاد، الذي اعلن عنه في العـام ١٩٢١، هو شبه للاستقلال الحقيقي، نظراً لأن اهم المواقع المفصلية هي في ايدي الامبرياليين البريطانيين. وبالاضافة الى ذلك، فان البريطانيين يفرضون حكمهم الدكتاتوري على السودان؛ وطرابلس مستعمرة للامبرياليين الايطاليين؛ والحكم الفرنسي يسيطر على تونس والجزائر. اما مراكش، فهي موزعة بين الامبرياليين الفرنسيين والاسبان. واما اليمن والحجاز ونجـد، فعلى الرغم من انها ليست خاضعة خضوعاً مباشراً للسيطرة الامبريالية، الا انها محرومة من مقومات وجود مستقل، وهي مطوقة من قبل مستعمرات الامبرياليين ومرغمة على الخضوع لأوامر الامبريالية...

«٢ ـ ان الشيء العام والحاسم بالنسبة لكل البلدان العربية، فضلاً عن كون الامبرياليين يحتلون المواقع السياسية المفصلية، هو ان الرأسمال الاجنبي والمال يمسكان بكل المواقع المفصلية الحاسمة. فاضخم المصارف والمصانع وسكك الحديد والموانىء والملاحة والمناجم واهم شبكات الري والمواقع المفصلية في التجارة الخارجية وسلطة اصدار النقد في الدولة،

الخ، هي في ايدي الرأسمال الاجنبي...

«ان الامبـريـاليـين في اضطهادهم واستثمارهم للشغيلة، يعتمدون على الزمر الملكية الرجعيـة وعـلى ملاكي الارض والشيوخ الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين وعلى البورجوازيين الكومبرادوريين المحليين وعلى المرتبة العليا من رجال الدين.

«٣ ـ ان مختلف مناطق البلاد العربية هي في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والنضـال الطبقي. في سوريـا وفلسـطين ومصر، ان النضـال في سبيل الاستقلال الوطني والتوحيد القومي للشعوب العربية على اساس الحكومات الشعبية يندمج، حتماً، مع النضال في سبيل ثورة زراعية فلاحية موجهة ضد المغتصبين الامبرياليين وعملائهم (الصهيونيين في فلسطين)، وفي الوقت نفسه، ضد ملاكي الارض الاقطاعيين المحليين. وفي العراق، ما زالت تسيطر الملكية الاقطاعية القبلية الابوية، التي تتعرض للاستيلاء من قبل الشركات الزراعية التابعة للأسياد المحليين وبرجوازية الاعمال، والعاملة تحت سيطرة الامبريالية. وهنا يكمن مركز الثقل في الحركة الزراعية في تعبئة جماهير الشعب للنضال ضد الغاصبين، على اساس النضـال ضد الامبـريـالية واعوانها المباشرين. ينطبق هذا، بدرجة أعلى، على بلدان، مثل طرابلس الغـرب ومراكش، حيث لا يزال الجمهور الأكبر من السكان مربوطاً بنمط الحياة البدوية وبالنظام الابوي الاقطاعي، وحيث لا تستطيع المدن، ان تنشر نفوذها الثوري. في الجزائر الشمالية، توجد، قليلاً او كثيراً، سيطرة كولونيالية راهنة مع استغلال قاس لجماهير السكان الحضر، ويوجد نمو كبير، نسبياً، للمدن وللعلاقات الرأسمالية. وفي الجزائر الجنوبية، توجد قبائل من البدو الرحل لم تخضع بعد للامبرياليين الفرنسيين... ان حساب التغيرات الخاصة بهذه الاوضاع، حساباً دقيقاً، أمر ضروري تماماً من أجل وضع تصور صحيح عن مسألة العلاقة بين الثورة المعادية للامبريالية والثورة الزراعية للشعوب العربية...

«٤ ـ ... ان تحويل البلدان العربية الى ملحقات لدول المتروبول، زراعية ومنتجة للمواد الخام، وافتراق نظمها الاقتصادية، يفضي الى واقع ان تَشكُّل طبقات المجتمع الرأسمالي ونمو عناصر السيادة القومية يحصلان ببطء شديد، وبصورة غير منتظمة. ويستفيد الامبرياليون من هذه الحـالة، كل الفـائدة، لتأمين مصالحهم الخاصة، وذلك بجمعهم، تحت قيادتهم، العنـاصر الاقـطاعيـة الرجعيـة، وبسعيهم لجعـل البلدان العربية قواعد متينة لسياسة الاغتصاب الامبريالية والعدوانية، التي يسيرون عليها...

«ان البورجوازية وعناصر ملاكي الارض البورجوازيين عاجزة عن القيام بنضال ثوري ضد الامبـريـاليـة. وهي تتحـول اكثـر فاكثر في اتجاه صفقة مضادة للثورة تعقدها مع الامبريالية، في اطار تنازلات محدودة دستورية ـ زائفة، وظيفتها تمويه السيطرة الامبريالية. ان حركـة الجمـاهـير في صيف العام ١٩٣٠، في مصر، قد كشفت، بوضوح، ماهية الوفد الخائنة، حيث ان الوفد قد ألغى شعار ' الاستقلال' ، واكتفى بالسعي وراء الدستور، ودلل على انه يخشى يقْظة جماهير الفلاحين اكثر من الاستسلام التام للامبريالية. وموقف الكتلة الوطنية، في سوريا، هو انها تمثل دور ' المعارضة' ، وترفض اطلاقاً المشاركة في اي نشاط ثوري، وفي اي نضال حقيقي. ان كثيرين من القادة السابقين لانتفاضة ١٩٢٥ يجلسون اليوم، بهدوء، عند اقدام الجنرالات الفرنسيين. وفي فلسطين، دخلت اللجنة التنفيذية العربية طريق التنافس الخائن مع الصهيونية في المساومة على تنازلات تجريها الامبريالية البريطانية

مقابل ضمان السلم والهدوء من جانب الجماهير العربية. فالاصلاحية القومية تتحول، أكثر فأكثر، الى ثورة مضادة واستسلام...

«٥ ـ ... ان شعار اتحاد عمالي وفلاحي للشعوب العربية يمكن، ويجب، ان يُرفع. لا بمعنى ان الطبقة العاملة تشترط، لمشاركتها في كفاح التحرر القومي المناهض للامبريالية، الانتصار الكامل للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الاساسية، وانما يجب فهمه بمعنى ان البروليتاريا اذ هي تخوض كفاح التحرر الوطني في كل الظروف، بأقصى ما يمكن من الحزم والانسجام، فانها، في الوقت نفسه، تشرح للجماهير انه لن يكون هناك نصر دائم للاستقلال القومي والسياسي من دون ثورة زراعية فلاحية، ومن دون اقامة حكومة عمال وفلاحين، على الاقل في اكثر البلدان العربية تقدماً (سوريا وفلسطين ومصر والجزائر)».

هذه الفقرات مقتطفة من وثيقة هامة، صادرة في العام ١٩٣١ عن مجلس الحزبين الشوعيين، الفلسطيني والسوري، تحت عنوان «واجبات الشوعيين في الحركة القومية العربية»[١]. وثمة وثيقة أخرى صادرة عن المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني وتحمل عنوان «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف»[٢]؛ ووثيقة مكملة بعنوان «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، وتحتوي على موضوعات صادقت عليها سكرتيرية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، وتتألف من العناوين الاساسية التالية: ١ ـ المسألة الزراعية في فلسطين؛ ٢ ـ اصلاح زراعي أم ثورة زراعية؛ ٣ ـ النضال ضد الصهيونية[٣]. وينبغي اليوم قراءة هذه الوثائق التي مررنا عليها، بشكل كامل وبعناية، لأن لها اهمية بالغة من زوايا عديدة، والفقرات التي اقتطفناها، والتي سنقتطفها، لن تغني عن النصوص الكاملة، وانما تعطي نماذج عن طريقة المعالجة.

فقرات من «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف»:

«١ ـ انطلاقاً من المبدأ القائل إن الثورة الزراعية هي الشيء الأهم في بلد زراعي مثل فلسطين، ونظراً لأن المهمة الأساسية للحركة الشيوعية ـ وهي تحرير البلاد، القومي والاجتماعي، من الامبريالية البريطانية ومن نير الصهيونية وطبقة الافندي ـ هي المقدمة الضرورية للنضال في سبيل الهدف الأخير وهو دكتاتورية البروليتاريا، فان الحزب الشيوعي يجب عليه ان يزيد، فقط كوادر القوى الثورية القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح، اي كوادر العمال العرب الثوريين. لذا، فان تعريب الحزب، اي تحويله الى حزب حقيقي للجماهير الكادحة العربية، هو الشرط الأول والأساسي لعمل ناجح في الأرياف...

«٢ ـ والى جانب ذلك يجب على الحزب، مع الاستمرار في تعزيز نفوذه بين عمال المدن (عمال الصناعة، والنقل، والعمال غير المهرة)، الذين يشكلون دعمه الرئيس، ان يبدأ في انشاء روابط دائمة مع جمهور الفلاحين المحرومين من الارض، والفلاحين الذين يملكون ارضاً صغيرة جداً...

«... كذلك يجب طرح مطاليب خاصة بتحسين أحوال العمال الزراعيين، كرفع الاجور وغير ذلك، على ان ترافق هذه المطاليب، في الظروف النوعية التي تسود في فلسطين، حملة قوية ومتواصلة ضد طرد العمال العرب من قبل الصهيونيين، وانشاء جبهة متحدة للعمال العرب واليهود من اجل النضال ضد الاغتصاب الصهيوني، والاستثمار الذي يمارسه المعمرون (المستعمرون المستوطنون) والزرّاع والمستغلات الزراعية... ان المطاليب البدهية للعمال

الزراعيين هي: زيادة الاجور، ومساواة دخل العمال العرب واليهود، والغاء اشكال الاستثمار الاقطاعية، وحماية عمل النساء والاولاد، الخ.

«٣ ـ الشعارات الكبرى للحزب الشيوعي، فيما يتعلق بالفلاحين الفقراء، والفلاحين الصغار، وبفقراء البدو، الذين يؤلفون، بوجه عام، ٣٥ بالمئة من السكان خارج المدن، هي التالية: الاطاحة بالامبريالية البريطانية المستعبدة للفلاحين، والتي تساند الاستعمار الصهيوني والاستثمار الاقطاعي الرأسمالي للفلاحين من قبل الملاكين وأصحاب المزارع، العرب واليهود. فبدون الاطاحة بالامبريالية البريطانية، لا يمكن حل المشكلة المركزية، مشكلة الفلاحين المعدمين والفلاحين الصغار ـ مشكلة الارض.

«٤ ـ الارض لمن يزرعها...

«٥ ـ رداً على اضطهاد الحكومة، من الضروري رفع الشعارات الآتية: عدم دفع الضرائب (الاعشار)، رفض دفع الغرامات المفروضة على القرى بعد انتفاضة آب (اغسطس)، تسريح الشرطة التي سخرت من الفلاحين. غير أن المقاومة السلبية وحدها (عدم دفع الضرائب، الخ) لا تكفي: ان حل المسائل الملتهبة كافة، والتصفية الحقيقية للاضطهاد ممكنة، فقط، بثورة مسلحة تحت قيادة الطبقة العاملة.

«٦ ـ ...

«٧ ـ عدم الاعتراف بالاتفاقات المتصلة ببيع الارض على ظهر الفلاحين؛ النضال ضد الغاصبين الصهيونيين الذين يسرقون ارض الفلاح؛ رفض النقل الى مناطق أخرى، الى شرق الاردن او سورية او داخل فلسطين، مع دعوة العمال اليهود الى قطع الصلة مع جماعات اللصوص والمعمرين (المستعمرين المستوطنين) الصهيونيين، ومد يد المعونة الى الفلاحين المطرودين. تلك هي الشعارات الحسية للفلاحين والبدو في نضالهم ضد التغلغل الصهيوني.

«٨ ـ بالتعارض مع اشكال التنظيم الاقطاعية والاكليركية (المجلس، الشيخ)، يجب على الفلاحين ان ينشئوا منظمات للعون المتبادل، وان يختاروا لجان فلاحين لقيادة حملات منفصلة (نضال ضد الاستيلاء الصهيوني على الارض، عدم دفع الضرائب، او الاخماس)، وان يقوموا باعمال جماهيرية؛ مثلاً، عدم دفع التعويضات او الديون، تعبئة الفلاحين في القرى المجاورة، او حتى في كل القطر، مساعدة القرى المنفردة المعرّضة للمصادرة الصهيونية (وادي هافرس ـ ؟ ـ ربما: وادي الحوارث)، وللحملات التأديبية الحكومية (تير ـ ؟ ـ ربما: الطيرة، الخليل)، او لتعسف الملاكين (نابلس).

«٩ ـ ...

«١٠ ـ ... من الضروري ان نعارض (بمعنى نقارن) اعدام ثلاثة من الثوار في عكا بالصفقة التي عقدها القادة العرب مع الامبريالية، وان نوضح حقيقة ان ٩٠ بالمئة من الاراضي التي اشتراها الصهيونيون انما ابتاعوها من ملاكي الارض العرب الذين يجمعون اراضي الفلاحين بين ايديهم تحت ستار انقاذ هذه الاراضي من الصهيونيين، ولكنهم في الحقيقة، انما يفعلون ذلك حتى يتمكنوا من استغلال الفلاحين (شرح ' نضال ' الاسياد الاقطاعيين ضد الصهيونية). ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد ملاكي الارض النضال ضد اعوانهم وسماسرتهم البغيضين. هذا النضال يجب ان يوسع وان يدخل كجزء في النضال ضد طبقة الافندي والصهيونيين.

«... ان الدعاية الكثيفة التي يقوم بها الصهيونيون، الهستدروت، وعناصر من الريف العربي التي أفسدها الصهيونيون بالمال على أساس شعار ' السلم' الكاذب، تجعل من الضروري ان نأخذ علماً بهذا النشاط، وان نفضحه دونما شفقة. ان ' السلم' المزعوم هو وادي هافرس، وجواب ' تضامن العمال' هو آفادا ايفريت (اي: العمل العبري... بمعنى احلال العمل العبري محل العمل العربي)، الخ.

فقرات من «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»:

« (أ) المسألة الزراعية في فلسطين:

«١ ـ ان انتفاضة آب (اغسطس) ١٩٢٩ وجهت انتباه الحكومة الاستعمارية، وكذلك انتباه جميع الاحزاب في البلاد، الى الفلاح العربي. وظهرت المسألة الزراعية امام الامبرياليين البريطانيين وحلفائهم (الصهيونيين) في كل ابعادها. وصدر عدد من الدراسات البالغة الأهمية، تشرح حالة الفلاح والحركة الزراعية في البلد: لجنتا تحقيق جونسون ـ كروي، وسمبسون، ودراسة فيلكانسكي.

«٢ ـ ماذا يشكل الفلاحون العرب في فلسطين؟:

«يعطي سمبسون الارقام التالية عن العام ١٩٣٠: سكان المدن ٣٤٠٩٦٢؛ خارج المدن ٦٠٥٠٢٩؛ البدو (من اصل الرقم السابق) ١٠٣٣٣١؛ واذا اضفنا الى ذلك، ان عدد اليهود في المدن هو ١١٥١٠٠، وان قسماً كبيراً من السكان العرب في المدن مرتبط، بصورة مباشرة او غير مباشرة، بالأرياف، سيظهر لنا ان حوالى ٨٠ بالمئة من السكان العرب في فلسطين هم من الفلاحين، أو أنصاف الفلاحين، المنخرطين في الزراعة. في الحقيقة، وحسب احصاءات الحكومة، يبلغ عدد العائلات العربية المشتغلة في الزراعة ٨٨٩٨٠ أسرة.

«٣ ـ ... هكذا نجد في القطب الأول ٢٥٠ ملاكاً، يملكون ٤ ملايين دونم (٤٤٠ الف هكتار) من الأرض، وفي القطب الآخر ٢٥ الف عائلة فلاحية من دون أرض، وبين القطبين ٤٦ الف اقتصاد فلاحي صغير على أساس قطعة مستقلة وبمعدل ١٠٠ دونم لكل عائلة، و١٥ الفاً يعملون كمستأجرين للأرض التي يملكها الملاكون.

«٤ ـ ان نزع ملكية الفلاح هو السبب الكبير في فقره، وجوعه للأرض. ونزع الملكية هذا يتخذ اشكالاً متنوعة:

« (أ) نزع الملكية من قبل الحكومة: فالحكومة البريطانية قد استولت على كل الاراضي التي كانت تنتمي الى الجفتلك (الاراضي التي كانت مملوكة للسلطات العثمانية ثم صارت املاكاً عامة). وبالاضافة الى ذلك، فقد اصدرت في العام ١٩٢٨ قانوناً يخول المفوض السامي في فلسطين الاستيلاء على اي ارض تحتاجها الحكومة. وهذا النشاط الاستيلائي للحكومة قد اصاب تلك القطاعات اللازمة لاغراض استراتيجية (سكك حديدية، موانىء، الخ) او الامتيازات (البحر الميت، والأراضي اللازمة لمستودعات النفط).

« (ب) نزع الملكية من قبل ملاكي الارض: ان هذه العملية التاريخية الطويلة، التي بدأت في ظل الاتراك، قد ظهرت، بشكل اشد، منذ الاحتلال البريطاني. فنظام الكاداسترو الذي ادخلته الحكومة البريطانية كان اسهاماً جديداً في الاستيلاء على الأرض من قبل ملاكي الارض، وفي اعطاء هذا النهب الصفة الشرعية القانونية. حتى ان بعض اشكال الاستثمار الزراعي الخاصة بفلسطين تتحول الى ادوات لمصادرة ملكية الفلاحين من قبل كبار الملاكين.

هكـذا، في سنـة ١٩٢٨، في قرى فلسـطين العـربيـة، كان ٥٦ بالمئة من الارض مشاعاً، وانخفضت هذه النسبة في سنة ١٩٢٩ الى ٤٦ بالمئة. وتخطط الحكومة لتحويل كل الارض المشاع، في آخر العقد الجاري، الى مفروزة، اي تقسيمها. ولكن هذا التقسيم في اماكن كثيرة ما هو سوى تمـويه لمصادرة أرض الفلاح من قبل ملاك الارض. ففي الظروف الحاضرة، الدخل المتأتي من الأرض في شكل خمس يناله الفلاح ليس هاماً لملاك الارض بقدر ما هي هامة امكانية بيع الارض، او تحويلها الى مزرعة حديثة؛ ومعالجة أمر فلاحين منفردين أسهل بكثير من الاتفاق مع جماعة بأسرها.

«... وفي هذا المضمار، يلفت الانتباه [الى] ان البريطانيين اضطروا في العام ١٩٣٠، تحت ضغـط الحركة الزراعية، الى اصدار قانون يحد من بيع الارض للصهيونيين. ولكن المـلاكـين العرب تحايلوا على القانون وتخطوا المنع وباعوا الارض. ان جريدة ' فلسطين' الصـادرة بالانكليزية لفتت الانتباه، في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠، الى حقيقـة بالغة الاهمية، وهي ان الملاكين العرب بعد صدور ' الكتاب الابيض لـ [عام] ١٩٣٠' ، وجدوا ان هناك، من وجهة النظر البريطانية، ثغرة في التحريم الوهمي لبيع الأراضي التي يسكنها الفلاحون العرب، فأخذوا يخرجون الفلاحين الفقراء من الأرض سلفاً، بحيث تظهر الارض، في وقت البيع، خالية، وبذلك يكون نقلها الى الصهيونيين ممكناً.

« (ج) نزع الملكية من قبل الصهيونيين:

«حسب الاحصاءات التي يعرضها ل. فرح، وهو عالم زراعي عربي، تم طرد ٨٧٢٠ فلاحاً في سهل واحد من شمال البلاد. واذا اضفنا الى ذلك نزع الملكية الحاصل في العام الماضي، في مناطق أخرى، فان عدد الفلاحين الذين اخرجهم الصهيونيون يزيد على ٢٠ الفاً.

«ان الحملة الصهيونية تتميز عن الحكومة والاسياد الاقطاعيين أيضاً في كونها تحرم الفـلاح من اية فرصة للحصول على عمل، وهي بذلك تحول الفلاحين منزوعي الملكية الى ' جيش احتياطي' فائض عن العمل، الى جيش من العاطلين عن العمل، المشردين.

« (د) نزع الملكية من قبل جمعيات دينية ورأسمالية متنوعة: لا يجوز ان ننسى نشاط جمعيـات المبشرين المتنـوعـة (البـريطانية والفرنسية والاميركية)، ونشاط الرأسماليين من مختلف القوميات الذين يشترون الأرض، وفي كثير من الأحيان يستخدمون البورجوازيين الكومبرادوريين العرب (في الغالب المسيحيين) كواجهة، أو ستار...».

١٠

ان الفكر العلمي الذي تبنى عليه الوثائق المذكورة له اهمية عظمى في تسجيل ملامح تلك المرحلة (مرحلة العشرينات) في فلسطين خصوصاً، وفي المنطقة العربية بشكل عام. لكن لماذا لم يستقطب الفكر العلمي هذا قوة اجتماعية كافية لمواجهة الغزو الامبريالي ـ الصهيوني والامبريالي ـ الرجعي؟

لان الفكر وحده لا يكفي للاستقطاب. وهنا تكمن النقطة الأساسية في الكفاح الثوري. ان الصراعات الاجتماعية والسياسية ليست، في جوهرها، صراعات فكرية، وانما الافكار هي انعكاسات تاريخية لها على صفحة الوعي الانساني. الوعي السابق للصراع يدخل فيه بشكل معقد، ويؤثر، طبعاً، في جميع مراحل الصراع، ولكنه لا يدخل بشكل منفصل، وبشكل يمكن

فيـه عزله عن عنـاصر الصراع المادية التي هي الاهم غالباً ولها الأولوية في تحديد طبيعة الصراع ونتائجه وفي خلق اضافات نظرية جديدة الى الوعي الانساني.

لن نخـوض في هذا الجانب النظري للموضوع، ولكن نشير، بسرعة، الى بعض النقاط العملية التي تواجه اغلب الاحزاب الثورية، والتي كثيراً ما تختلف الاجتهادات حولها، من حزب الى آخر.

لنتاول مثلاً، موضوع تعبئة العمال والفلاحين المحرومين في مطلع الثلاثينات. طبعاً، لا يمكن ان تتم تعبئتهم عفوياً الا عبر تطور تاريخي طويل واحداث تاريخية معقدة، ومثلما يمكن ان يكونوا جزءاً من التركيب الموجب (سنثيز، Synthesis) في مجرى التحولات التاريخية، يمكن ان يكونوا جزءاً من الاطروحة السالبة في ذلك المجرى (الأنتي ثيز Antithesis)، كما كان الامر بالنسبة للهنود الاميركيين، او لنظائرهم في مختلف القارات.

من اجل تعبئتهم الارادية والعقلانية يجب، قبل كل شيء، ان يوجد الطرف الذي يقوم بالتعبئة، وهو، هنا، الطليعة الثورية المنتظمة في حزب ثوري. لكن الى اي مدى تملك الطليعة الوسائل الايديولوجية والمادية؟ ذلك يختلف من مكان الى آخر، من جهة، ولا يتم بشكل منعزل، من جهة ثانية، ويتعلق بالبنية الاجتماعية والتنظيمية لحزب، من جهة ثالثة.

يجب، ايضـاً، الوصـول الى العمـال والفـلاحين، وليس ذلك بالعملية السهلة. طبعاً، الاتصـال الشخصي ضروري واسـاسي، لأنـه، وحـده تقـريباً، الذي يرفد الطليعة الثورية بالامكـانات البشرية المنظمة الجديدة، ولكنه، مهما كان واسعاً ومكثفاً، فانه يبقى محدوداً نسبياً، وغير كافٍ، ويحتاج، في نفس الوقت، الى التغلب على عقبات كبيرة، يدخل التغلب عليها في صلب الكفاح الثوري.

احدى العقبات الهامة تتكون من الحواجز المادية التي تصنعها التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية البورجوازية، او الرجعية؛ فالرأسمالي يمنع الاتصال بعماله، والاقطاعي يمنع الاتصال بفلاحيه او اجرائه، والمعلم يمنع الاتصال بصناعه، والزعيم الديني أو السياسي يمنع الاتصال بطائفته او بكتلته، والدولة الرأسمالية، او الاقطاعية، او الرجعية بشكل عام، تمنع النشاط الثوري، وحتى النشاط السياسي، في مناطق سيطرتها.

ومن العقبات الكبيرة، الحاجز المعنوي الذي تصنعه الاوساط الفقيرة المضلَّلة، نفسها، امام العمل الثوري. كذلك، تتحول الانتماءات القبلية والعرقية الطائفية، بمختلف صيغها، الى اوهـام راسخـة تحجب الطريق الثـوري عن قطاعـات واسعة من الفئات الاجتماعية المستغَلة، وتدفعها في خدمة مستغليها. هذه الانتماءات هي التي يعتمدها أسياد الانظمة الرجعيـة من اجـل تسخير اعداد كبيرة من البشر في نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الفئات الاجتماعية المستغَلة هي التي تنتج للاسياد الرجعيين، وهي التي تقدم لهم كل انواع الخدمات على الاطلاق، ومنها الخدمات القمعية والحربية، وهي التي تتلقى، أخيراً، كل انواع الصدمات عنهم، فتحصد الموت او العاهة في الحرب، والفقر او البطالة في السلم، والعار او السجن في الخدمات القذرة، أو غير المشروعة، الخ، وتحصد كل انواع ما يسمى بـ«الفساد» في المجتمع.

وافراد الفئات المستغَلة يلتصقون، في ظرف ما تاريخي، بالمستغِلين، لا بدافع انتماء ما نظري او ايديولوجي فقط، وانما بتركيب متشابك، يتعزز فيه خيط الشد الاجتماعي بالمصلحة

المادية الآنية او المتوهَّمة. فمن جهة، لا يستطيع المستغَلّون، في اطار مجتمع الاستغلال ـ وهذه نقطة هامة ـ ، ان يعيشوا، الا اذا خضعوا لقانون الاستغلال السائد: لا يستطيع العبد في المجتمع العبودي ان يعيش الا اذا خضع للاستعباد (التمرد او الهرب معناهما موته من الجوع، او من العقاب)؛ ولا يستطيع الفلاح، في المجتمع الاقطاعي، الا ان يخضع لكل عمليات السخرة والنهب السائدة؛ ولا يستطيع العامل في المجتمع الرأسمالي ان يعيش الا اذا خضع للاستغلال المطبق في مجال عمله. من جهة اخرى، كثيراً ما يتوهم العبد، او الفلاح، او العامل ـ كل في مجتمعه ـ ، انه يحصل على الحظوة عند سيده، ويحمي نفسه بالالتصاق بذلك السيد وبالتملق اليه؛ وبهذه الآلية تنشأ قوة الشد الشخصية (أتباع فلان)، او الطائفية (أتباع هذا المذهب او ذاك)، او العنصرية (أتباع هذه القبيلة، او هذا العرق، او هذه المدينة، الخ).

نتيجة لذلك، كي تستطيع الطليعة الثورية الاتصال بالفئات المستغَلة، يجب ان تقوم بتغييرات عميقة وواسعة في المجتمع. وكي تستطيع القيام بمثل تلك التغييرات، يجب ان تعبىء الفئات المستغَلة، فيبدو الأمر وكأن الطليعة تدخل في حلقة مفرغة: وسيلتها للتغيير الاجتماعي هي بحاجة الى التغيير الاجتماعي، كي تصبح وسيلة.

غير الاتصال المباشر بالفئات المستغَلة، هناك لدى الطليعة الثورية امكانات الاتصال غير المباشر، او غير المباشر تماماً، ومن ذلك يمكن ذكر الاضرابات والتظاهرات والاجتماعات الجماهيرية واللقاءات والمؤتمرات، ثم الادبيات السياسية والسياسية ـ الاجتماعية والسياسية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الادبية، او الفنية، الخ، الموزعة في منشورات، أو كراسات مستقلة، او كتب، او المكتوبة في الصحف، او المذاعة عبر الاذاعة أو التلفزيون، او المنفذة على المسرح، أو في السينما، الخ.

هذا النوع، الذي سميناه بالاتصال غير المباشر تمييزاً له عن الاتصال الشخصي المباشر، هو، قبل كل شيء، يكمل الاتصال المباشر ولا يعوض عنه. فالعملية التنظيمية تتم، فقط، بالاتصال المباشر الذي يمكن ان يمهّد له الاتصال غير المباشر. ثم هناك عقبات كبرى أيضاً أمام الاتصال غير المباشر، منها: القمع؛ فالسلطات الرجعية تقمع، بشدة، في كثير من الحالات، كل اعمال التظاهرات والاجتماعات وما شابهها، وتزداد شدة القمع باستمرار حتى في البلدان التي تريد المحافظة على المظهر الديمقراطي وعلى السمعة الديمقراطية (موقف الحكومة البريطانية من احداث ايرلندا، او من اضراب عمال المناجم، الخ)؛ ومن العقبات، العجز المالي، فالطليعة الثورية لا تملك، غالباً، الاموال اللازمة للانفاق على المقار والمسارح والصالات ووسائل الاتصال الجماهيرية (Mass Media). كذلك، هناك وسائل الاتصال المضاد الذي يغطي بسعة مداه وبصخبه وبديماغوجيته وبامكاناته المالية على النشاط الثوري، الأضعف عادة بامكاناته. بالاضافة الى ذلك، كثيراً ما تدبج المقالات او الدراسات او البيانات الثورية، مع نسيان أمر بسيط، هو ان هذه الادبيات لا تصل، عملياً، الى من توجه اليهم، إما لانهم لا يقرأونها أو لا يفهمونها، وإما لأنها محجوزة عنهم بواسطة السلطات الرجعية، وإما لانها لا تأخذ في الاعتبار بعض الأمور الأساسية من ظروفهم السائدة.

هذه الصورة العامة تجعل الامور تبدو وكأن الباب مغلق إمام الطليعة الثورية، فلا تستطيع ان تتحرك حركة مجدية.

لا شك في ان الكفاح الثوري صعب وليس نزهة؛ ولكنه ممكن، من جهة، وضروري من جهة اخرى.

ومثلما تحليل المجتمع يحتاج الى مرتكزات علمية، فان العمل الثوري يحتاج، بدرجة أعلى، الى أسس علمية في استراتيجيته، وفي تكتيكه. فالكفاح بشكل عشوائي، أو بشكل غير ناضج، يقدم الى السلطات الرجعية انتصارات سهلة تستفيد منها في تعزيز مواقعها؛ لذلك، أهم ما يطلب من الطليعة الثورية هو سعة الافق وعدم الوقوع في المنزلقات والمطبات التي تضعها القوى الرجعية نفسها، وعدم الفصل بين الامكانات التي تملكها الطليعة وبين الاهداف التي تضعها لنفسها.

لقد وضع الحزب الشيوعي الفلسطيني في وثائقه التي اقتطفنا بعض فقراتها هدفاً له، هو الاطاحة بالامبريالية البريطانية. هذا الهدف عظيم جداً، ولكن هل هو هدف أم أمنية؟ هل يستطيع الحزب، في الثلاثينات، الاطاحة بالامبريالية البريطانية؟ أم كان باستطاعة الامبريالية البريطانية الاطاحة به بسهولة؟ ما هي الوسائل التي كانت لدى الحزب في العشرينات، او في الثلاثينات، للاتصال الجماهيري؟ وماذا كانت استراتيجيته لتعبئة الفئات المستغَلة التي يعتمد عليها، فئات العمال والفلاحين؟ كانت وسائله بسيطة وليست مجدية لتحقيق الاهداف الكبرى الموضوعة. مثلاً، في العام ١٩٢١ خرج العمال اليهود الشيوعيون، في يافا، يتظاهرون في أول ايار (مايو)، وكانوا قد وزعوا منشورات، بالعربية والعبرية واليديشية، فاعتدى عليهم المتظاهرون الصهيونيون، وكانوا اكثرية، وطاردوهم، كما طاردتهم قوات الامن الحكومية (البريطانية)، فالتجأوا الى الحي الاسلامي. هناك، أشيع ان «اليهود» هجموا على المسلمين، وأوكلت «عقوبة» الشيوعيين الى الجمهور الاسلامي المضلَّل.

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يواجه في الثلاثينات قوى ضخمة، امبريالية ورجعية صهيونية ورجعية عربية. كان عليه ان يتحرك ضمن أرض معادية تماماً، لا يستطيع ان يلجأ فيها الى اي جهة. الداخل موصد امامه، والخارج موصد كذلك.

الا يجد العديد من الطلائع الثورية في العالم نفسه في نفس الوضع، او في وضع مشابه؟ مع ذلك يوجد، دائماً، مخرج. وهذا المخرج يفترض ان يوضع في معادلة زمانية ـ مكانية ـ اجتماعية. يجب على الطليعة الثورية، بالاستناد الى التحليلات التي قامت بها والتي ترسم المخطط الديناميكي للقوى الداخلية والخارجية الفاعلة في مجتمعها وللصراعات الطبقية الاساسية والثانوية الجارية، ان تجيب، بشكل علمي، على مجموعة كبيرة من الاسئلة: اين هي النقطة التي يجب ان تدخل منها الى هذه الصراعات؟ ما هي القوى التي يمكن ان تتحالف معها، والى اي مدى؟ الى اي درجة يكون التحالف لمصلحة القوة الاخرى؟ ما هو الهدف المرحلي الذي يمكن ان تحققه؟ ما هو المنظور المستقبلي لحركتها؟ هل تستطيع ان تضرب ضربة قوية تؤثر بها على مجرى الامور؟ ومتى؟ وكيف؟ وما هي فرص النجاح؟، الخ.

كل ذلك لا يمكن الاجابة عنه الا بالانطلاق من الحالات الخاصة، ولكن في اطار القوانين العلمية للتحول الاجتماعي. الحالة الخاصة لا تغير القوانين، ولا تخلق استثناءات، وانما اخذها في الاعتبار يعني الدقة في فهم قوانين التحول الاجتماعي، وتطبيقها، ويعني ان الطليعة الثورية لا تعيش ازدواجية القانون النظري والفوضوية التطبيقية.

مثل هذه الازدواجية عاشتها منظمات عديدة طرحت نفسها، في ظرف ما، كطليعة ثورية،

ثم تحولت إما الى جهاز مشلول بسبب عجز فوضويتها التطبيقية عن الانسجام مع تحليلاتها النظرية، او الى جهاز منحرف، وربما انتهازي، بسبب تغليبها الفوضوية التطبيقية وتحويلها الى نوع من البراغماتية.

لا نستطيع، الآن، تقدير ظروف الحزب الشيوعي الفلسطيني في الثلاثينات بدقة، ولكن، بشكل عام، كان امامه واحد من خيارين: إما ان ينتهي، عملياً، كتنظيم، او ان يدخل معمعمة الصراع القائم من خلال التناقضات الغنية التي كانت موجودة. تناقضات بين الامبريالية والقيادات الفلسطينية، وبين الاولى والقيادات الصهيونية، وبين القيادات الفلسطينية والقيادات الصهيونية، وبين القيادات الفلسطينية فيما بينها، والقيادات الصهيونية فيما بينها، وبين القيادات الفلسطينية والعمال والفلاحين العرب، وكذلك بين القيادات الصهيونية والعمال اليهود.

في هذه التناقضات هناك، دوماً، خط تقدمي، سواء كان عميقاً واضحاً أو واهياً. والطليعة الثورية يمكن ان تضع نفسها، بمقدار ما تسمح لها وسائلها، في الموقع التقدمي، وتبني تحالفاتها العابرة، او البعيدة المدى نسبياً، على هذا الاساس. ولكي تثبت الطليعة الثورية وجودها، يجب ان تفعل. ولكي تفعل، يجب ان تسير على ارض واقعية، ومن خلال التناقضات الاجتماعية المحسوسة، القائمة فعلاً. في نفس الوقت، يجب ان تكون وظيفة اي خطوة جديدة هي ان تزيد وتعمق صلتها بالعمال والفلاحين. ربما يكون مفروضاً على الطليعة الثورية ان تعمل على المدى القصير، او على المدى الطويل، كل ذلك يتحدد على ضوء المعادلة الزمانية ـ المكانية ـ الاجتماعية التي يفترض ان توضع بشكل علمي، وعلى ضوء قوانين التحول الاجتماعي.

١١

لقد تحرك الشعب الفلسطيني في الثلاثينات متأثراً بتأثر قياداته بالاطار العربي. وكان لهذا التحرك سمتان هامتان تختلفان عن بعضهما اختلافاً عميقاً. السمة الاولى هي المتعلقة بالمنظور الكفاحي؛ فالنضال العربي متكامل، ويفترض الآن ومن قبل وفي كل وقت ان تتضامن المنظمات الثورية العربية، وان تجد الصيغ الصحيحة للتعاون في مختلف مراحل المعركة التحررية، والبروليتارية؛ والسمة الثانية هي المتعلقة بالواقع السياسي العربي، اذ كانت المنطقة العربية في الثلاثينات تحت سيطرة الامبريالية البريطانية والفرنسية، والاطار العربي يمكن ان يعني ـ اذا لم يكن تضامناً نضالياً ـ وقوع التحرك الفلسطيني تحت تأثير الزعماء العرب، وهذا يعني، بدوره، الوقوع في قبضة الامبريالية. ذلك ما حدث تماماً. فجميع التضحيات الجماهيرية، العربية والفلسطينية، وظفت لصالح حصول الزعماء الرجعيين العرب على مزيد من المكاسب، من جهة، وحسن تنفيذ المخططات الامبريالية، من جهة اخرى. «الارض الصديقة»، التي هي المجال السياسي العربي، كانت، في حقيقتها، تمويهاً لأرض معادية لقي فيها آلاف العمال والفلاحين الفلسطينيين الموت أو الدمار أو التشريد.

طبعاً، كان ضرورياً الاستفادة من الامكانات الايجابية في الواقع السياسي العربي. واكثر من ذلك، ان مثل هذه «الاستفادة» لن تكون، في كل الاحوال، ايجابية فقط، وانما لها مضاعفاتها السلبية؛ ومن السذاجة الا تضع الطليعة الثورية المضاعفات السلبية في

حسابها؛ ولكن يمكن في كل الحالات تحريك الأمور بشكل يغلب فيه الجانب الايجابي على الجانب السلبي، وفي ذلك تقدم الى الامام.

لكن ما حدث في الثلاثينات كان غير ذلك. لم يكن الامر مجرد «استفادة» من الجانب الايجابي (من مساهمة القاوقجي والمتطوعين العرب، مثلاً)، وانما كانت القيادة الحقيقية في يد الزعماء العرب، اي كانت، بشكل غير مباشر، في يد الامبريالية البريطانية.

هل كان من الممكن غير ذلك؟

الواقع، ان الاحداث التاريخية هي نتيجة علمية لمجموعة اوضاع وكمونات موجودة واقعياً، وتتفاعل فيما بينها حسب قوانين التحول الاجتماعي. في حالة فلسطين، الامور التي كانت قائمة بعد الحرب العالمية الأولى تلخص بالعناوين التالية: وضع اقطاعي متأثر بالرأسمالية الدولية؛ سلطة امبريالية منتصرة في الحرب وتضع يدها على المنطقة العربية، وهي سلطة انتداب بالنسبة لفلسطين؛ غزو استيطاني صهيوني برعاية سلطة الانتداب.

ونتجت عن ذلك مقاومة فلسطينية بطولية، انما بقيادات تقليدية وفي ظل قيادات عربية رجعية؛ كما نتج تقدم مستمر في عملية الاستيطان الصهيونية، وتعميق مستمر لسيطرة القيادة الصهيونية على اليهود الفلسطينيين.

في نفس الوقت، افرزت مجموعة الصراعات التي جرت قوى ثورية بالمعنى العملي الواقعي وبالمعنى العلمي البروليتاري، ولكنها كانت اضعف من أن تؤثر في مجرى الاحداث، فاقتصر تأثيرها على كونها تؤلف مساهمة واعية في مسار النضال الفلسطيني.

اذن، لم يكن ممكناً، تاريخياً، ان يحدث غير ما حدث. فلكي تجري الاحداث بشكل آخر، ينبغي ان تتغير، الى هذا الحد او ذاك، الاوضاع التي نشأت على أثر الحرب العالمية الاولى.

لكن يمكن على ضوء تحليل أحداث الثلاثينات الوصول الى النتيجة البدهية، بان الحيّز (المعنوي والمادي) الذي يخلق الواقع السياسي العربي لم يكن «ارضاً صديقة». بمعنى، انه حتى تستفيد طليعة ثورية ما منه، يجب ان تتعامل معه بحذر، والا تقع في مطب الخلط بين «وحدة النضال العربي»، و«تفصيل النضال في بلد عربي ما وفق الواقع السياسي العربي».

تلك النتيجة البدهية بقيت صحيحة في الاربعينات بعد الحرب العالمية الثانية (اعتمد الشعب الفلسطيني على الدول العربية من اجل انقاذه، فأدى ذلك الى احتلال بلاده والى تشريده). كذلك، لم يكن ممكناً، حينئذٍ، تغيير ما حدث. القيادات العربية الاقطاعية ـ الرجعية، والمجتمعات العربية التي يغلب على اجزاء كبيرة منها الوضع القبلي ـ الاقطاعي، والامبريالية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة وتملك السيطرة الكاملة على المنطقة العربية، وضعف القوى الطليعية الثورية، تنظيماً وحجماً، كل ذلك لا يمكن ان ينتج عنه سوى احتلال فلسطين وتشريد سكانها العرب في كل المنطقة العربية، وفي المهاجر البعيدة.

لقد أحدث احتلال فلسطين هزات كبيرة في المنطقة العربية يمكن تلخيصها بانها عصفت، الى حد كبير، بالسيادة الاقطاعية ـ الرجعية ورفعت الى السطح (بصيغ سياسية متنوعة، لا شأن لنا الآن بها) البرجوازية الصغيرة.

ان الخوض في موضوع البرجوازية الصغيرة واسع ولن نتعرض له. لكن لا بد من المرور، باقتضاب شديد، على عدة نقاط اساسية. اولاً: البورجوازية الصغيرة هي بورجوازية، وتتحول، بالاستيلاء على الامتيازات، الى بورجوازية كبيرة (المقصود بورجوازية كبيرة نسبياً،

لان بورجوازية البلدان النامية هي صغيرة بالنسبة للبورجوازية العالمية). معنى ذلك، انها سرعان ما تصبح رجعية ومرتبطة بالامبريالية الدولية بعد الاستيلاء على الحكم؛ لأنها اذا فعلت غير ذلك، تفقد امتيازاتها. ثانياً: حينما تسود البورجوازية الصغيرة في البلدان النامية تكون، عموماً، شديدة الشراسة، غريزية في تصرفاتها، مغروزة الى درجة مَرَضية، تتحول تحولات هوجائية في مواقفها وفي صداقاتها وفي عداواتها، لا تنطلق الا من ذاتها ومن أنانياتها الضيقة، تضرب عرض الحائط بكل منطق وبكل قانون؛ والاخطر من ذلك، انها دموية ومستعدة، في كل وقت، ان تغرق شعبها وغير شعبها في الدماء. ثالثاً: البورجوازية الصغيرة فاقدة للهالة التي كانت من قبل للارستقراطية، لأنها صعدت، في الأساس، الى الحلبة السياسية كعناصر من قلب «الشعب»، كعناصر متواضعة «مساوية» للآخرين، ولذا، فانها تجهد في العمل على خلق «هالة» اصطناعية من خلال الاستعراضات والاحتفالات وإحاطة النفس بالمدّاحين من كل نوع، الذين لا عمل لهم، ليل نهار، سوى كيل المديح بشكل ممجوج وممل ومليء بالمبالغات، الأمر الذي يغرق البلاد في ديماغوجية لا حدود لها. الخلاصة، انها تتصف، من هذه الزاوية، بكل صفات الفاشية، مع فارق انها متخلفة عن الفاشية الاوروبية ومتمسكة بهذا التخلف معتبرة إياه ميزة لها. رابعاً: صعود البورجوازية الصغيرة في الحياة السياسية للمجتمع له ميزة، من زاوية أخرى، هي انه يحرك المجتمع وينقل اعداداً كبيرة من الناس من حالة العطالة السياسية الى حالة الانغماس في السياسة، سلباً او ايجاباً، ومن حالة الانجراف اللاواعي بتأثير التبعية الشخصية او الطائفية او غير ذلك، الى حالة الانجراف الواعي اكثر فأكثر. حتى في حالة التبعية الشخصية أو غيرها، هناك، الآن، وعي لدى التابع بانه «تابع» ولأسباب انتهازية. ومدى تبعيته يقيسه بميزان مصالحه الانانية. ربما مثل ذلك مضر بالحياة العامة على المدى القريب، ولكنه، على المدى البعيد، مفيد، لانه يؤدي الى ادخال قطاعات من الجماهير، أوسع فأوسع، بشكل ايجابي، الى الاحداث السياسية. وتدريجياً، لا يعود الفرد متفرجاً، ويصبح مؤيداً، او ناقماً. والتأييد نفسه يولد النقمة، ويتحول هو نفسه، شيئاً فشيئاً، الى نقمة لأن لاعقلانية النظام وانانيته تنتهي بتأليب كل المجتمع عليه. وتستطيع الطليعة الثورية حينئذٍ، إن وُجدت، ان تدفع بالامور الى الأمام، وان تخلق مناخاً صالحاً للتحرك البروليتاري. خامساً: البورجوازية الصغيرة هي، بطبيعتها، ناقل للوعي بالنسبة للفئات الاجتماعية الأدنى، لانها لا تستطيع ان تنافس البورجوازية الأعلى او الارستقراطية سياسياً، ما لم تقم بالتبشير السياسي. وهذا التبشير يحمل، عموماً، طابعاً وطنياً واصلاحياً؛ ومهما كان ديماغوجياً، او مهما تحول الى نوع من الثرثرة الفارغة، فيما بعد، فانه يترك تأثيرات مفيدة لدى الفئات الفقيرة، ويمكن ان ينقلها الى درجة وعي افضل من ذي قبل. سادساً: الواقع ان صعود البورجوازية الصغيرة سياسياً في البلدان النامية، هو، في مجمله، انتقال للمجتمع النامي من المرحلة الاقطاعية، او شبه الاقطاعية، أو بشكل أعم، من المرحلة السابقة للبورجوازية الى المرحلة البورجوازية. هذا الانتقال الخاص بالبلدان النامية لا يتم بشكل ذاتي فقط، وانما بتأثير وبمساعدة البورجوازية العالمية. هذه الخاصية ذاتها تجعل من الممكن ان تقوم فئة ما من «البورجوازية الصغيرة»، أو بشكل أدق، فئة ما بنيتها الاجتماعية هي من نوع بنية البورجوازية الصغيرة، بدور الطليعة الثورية، وتقود البلد النامي في طريق لارأسمالي الى الاشتراكية، اي ان الخاصية المذكورة تجعل من الممكن لفئة ما من

نفس البنيـة الاجتمـاعية للبورجوازية الصغيرة ان تقوم بدور الطليعة الثورية وان تحرق المراحل وتنقل المجتمع في الطريق اللارأسمالي من المرحلة السابقة للبورجوازية الى المرحلة الاشتراكية، وذلك لا يتم الا بتأثير وبمساعدة القوى الاشتراكية الدولية. بهذه الآلية نشأت الانظمة السائرة في طريق لارأسمالي والانظمة التقدمية في العالم النامي. لكن، يجب القول هنا بين قوسين ان الانظمة التقدمية، رغم ميزاتها الايجابية، يمكن ان تنشأ لديها سلبيات كثيرة قد تتحول الى سلبيات قاتلة بتأثير رواسب العقلية البورجوازية الصغيرة. واقع الحال هذا يؤلف، حالياً، على المستوى العالمي، عقبة كبيرة امام تسريع مسيرة التقدم، ويقدم الى البورجوازية العالمية فرصاً كبيرة كي تهاجم التقدم والانظمة التقدمية، بمختلف حالاتها.

١٢

في الستينـات، بدأت تنشـأ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لحركة التحرر الفلسطينية؛ وكان ذلك في اطارين رئيسين: الاطار القومي ـ الديني، والاطار القومي ـ التقدمي.

في الحالين، كانت «الارض الصديقة» هي البلدان العربية، سواء التقدمية منها، أو الرجعية.

في نفس الوقت، وضعت منـظمـة التحرير لنفسها خطأً هو عدم التدخل في «الشؤون الداخلية» للبلدان العربية وتصدت منظمة التحرير ضمن المعادلة الدولية ـ العربية القائمة للمعركة السياسية ـ العسكرية مع الصهيونية.

١٣

لا شك في ان حركة التحرر العربية بشكل عام، وحركة التحرر الفلسطينية من جملتها، تتصفـان بالكثير من العفوية، وينقصهما، عموماً، التخطيط الجاد الذي يتفق مع مستوى تعقيـد الظروف العـربية الدولية. وهذه العفوية ناجمة عن كون التحليلات السياسية هي تجريبية (اي غير مستندة الى أسس علمية) وقائمة على مرتكزات ايديولوجية متناقضة، او متعددة.

طبعـاً، العفـويـة هي عيب كبير ولها منعكسات سلبية عديدة على مسار الحركة وعلى مستقبلها؛ ولكنها، على الصعيد السياسي، هي شر لا بد منه. فالقوى السياسية التحررية تنشأ في المجتمع كنقيض عفوي للقوى الامبريالية، فتتصف بالتعددية الطبقية، من جهة، وبـالتباينات الايديولوجية، من جهة اخرى. لذلك، يصعب، غالباً، النشوء الفوري لتنظيم ثوري قوي يستطيع التخطيط على المدى القريب، والبعيد.

لكن الآثار السلبية للعفوية على حركة التحرر تتناقص بمقدار ما تتجه الحركة الى تمتين البناء العقلاني لمنظماتها وبمقدار ما تُنضج المعركة المخوضة كادرات حركة التحرر. الواقع، ان مستقبل حركة التحرر كله هو، في اي مكان، متوقف على مدى انضاج التجربة الكفاحية لها في اتجاه العقلانية. وبمقدار ما تتشبث حركة التحرر بالعفوية تقضي على نفسها بالانهيار.

وحتى تتخلص حركة التحرر الفلسطينية من العفوية، من الضروري ان تبت في الاطار الايديولوجي، ومن خلال ذلك في الاطار الزماني ـ المكاني لعملها. ليس المقصود، طبعاً، ان

تقوم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً، بمناظرات ايديولوجية، وتصل، من خلال ذلك، الى قرارات. مثل ذلك غير ممكن، وغير مجد. لكن هناك نقاطاً أساسية أصبحت من الأهمية لدرجة ان الفصائل لا يمكن ان تتعايش فيما بينها اذا لم تتفق عليها. مثلاً، هل تبنى التحالفات على الصعيدين الدولي والعربي باتجاه تقدمي أم باتجاه رجعي؟ على جواب مثل هذا التساؤل يتوقف الحل لحجم كبير من المشكلات المطروحة حالياً، ومستقبلاً. ليس ثمة تباعد كبير، في هذا المجال، في الموقف بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما يبدو لأول وهلة. فربما الذين «يغازلون» الرجعية العربية والدولية، الآن، لا يقصدون التحالف وانما يفعلون ذلك باسم «المرونة»، وبدفع من «التناقض» الحاصل مع الاطراف التقدمية العربية؛ وربما الذين «يلتزمون» الجانب العربي التقدمي لا يشعرون بالراحة التامة، ويفتشون في واقعهم عن المزيد من حرية الحركة. ربما، ايضاً، يتمنى كل طرف، بل ويحاول، ان يجد صيغاً للتعاون مع الطرف الآخر من دون الانزلاق في المواقف، أو الخلط بينها.

طبعاً، من الناحية النظرية البحتة، لا يبقى اي معنى لحركة التحرر اذا تحالفت مع الرجعية الدولية، لان التحالف معها هو تحالف مع التبعية لا مع «التحرر». في الوقت نفسه، الصراع مع الرجعية الدولية لا يعني عدم المرونة. بالعكس، التصلب الاحمق في الموقف هو، في حد ذاته، ابتعاد عن «الثورية». الحوار العقلاني مع الواقع يؤلف أحد المرتكزات الاساسية للثورة؛ والثوري مرن حينما تلزم المرونة، وصلب حينما تلزم الصلابة، فهو عقلاني في «مرونته» وفي «صلابته». غير ان «المرونة» ليست تغييراً في الموقع، وليست انزلاقاً تدريجياً من خط «التحرر» الى خط «التبعية». الفصل بين الأمرين، على الصعيد العملي، ليس سهلاً، خصوصاً بسبب جو الديماغوجية السياسية، ولكنه ممكن، وممكن بصورة خاصة لقيادات الفصائل نفسها التي يفترض ان تبني احكامها بالاستناد الى حجوم كافية من المعلومات.

١٤

قد تكون الفصائل، على الصعيد النظري، متفقة أو متقاربة في كثير من الامور، حتى في الحرجة منها. مع ذلك، يمكن ان ينشأ، على الصعيد العملي، خلاف حاد ومدمّر، حتى فيما يتعلق بأمور بدهية متفق عليها نظرياً. كما يمكن ان ينشأ، على الصعيد العملي، إتفاق تام، ضمني وعلني، حتى في الامور المختلف عليها نظرياً. أسباب ذلك ليست واحدة، وانما معقدة ومتشابكة. ولعل أهم الاسباب يتركز في وجود درجة من العفوية لدى جميع الفصائل. وعندما تسود العفوية يقع المرء تحت سيطرة الضرورات العملية، سواء اتفقت هذه مع منطلقاته النظرية أم لم تتفق.

مثلاً، تحديد «الارض الصديقة» لم يتحقق لدى اي من الفصائل نظرياً؛ لذلك رضيت الفصائل، من قبل، بلبنان أرضاً صديقة. هل لبنان الستينات والسبعينات «ارض صديقة»؟ المشهور عن لبنان، في تلك الفترة، انه «ديمقراطي» ويمكن ان تتعايش فيه جميع الاتجاهات. كان النعت «ديمقراطي» يعني، في حقيقة الامر، «فوضوياً»، فالامور متروكة على غاربها لأن النظام الطائفي الذي يتوزع فيه الزعماء الطائفيون الوظائف العامة، بدءاً من وظيفة الدركي، لا يمكن ان يكون «ديمقراطياً». كانت «الديمقراطية» تتحول الى شراسة عندما يتعلق الامر بالتقدم، وتكون الدولة قادرة على قمعه. عدم القمع لم يكن ناجماً عن الروح «الديمقراطية»،

انما عن عدم القدرة. واجهت الفصائل المسلحة في لبنان طيلة وجودها الضرب من جهتين: الجهة الاسرائيلية، وجهة النظام اللبناني. ثم تراجع الضغط اللبناني نسبياً بتأثير عاملين: التدخل المصري، وفرض اتفاقية القاهرة والتسلح الفلسطيني الذي يجعل التعرض للفصائل الفلسطينية في لبنان خطراً. هل يجعل مثل هذا الواقع من لبنان «ارضاً صديقة»؟ نظرياً، يجب ان يكون لبنان ارضاً غير صديقة بالنسبة لحركة تحرر ما، ما دام واقعاً في دائرة النفوذ الامبريالي، ويجب ان تصنف «ديمقراطيته» في اطارها الصحيح، اطار «الفوضوية» و«العجز». من جهة اخرى، يجب الا يكون السلاح هو الحماية للمرء في ارض صديقة؛ وان كان من الضروري، ومن الممكن، الاستفادة ايجابياً من اتفاقية القاهرة، ومن وزن التأثير المصري في لبنان، فيجب، في نفس الوقت، ان يحدد المرء، بدقة، مجالات الاستفادة وحدود استخدام ذلك الوزن. لم يكن الامر كذلك واخذ الوجود الفلسطيني المسلح ابعاداً واسعة ومكشوفة مؤثرة على الكثير من المصالح الشخصية في التركيبة الطائفية اللبنانية. كان اشد المتحسسين من ذلك الزعماء الطائفيون التقليديون؛ لكن كان العجز يعيقهم عن التعرض له. لذا، بدأ الطائفيون المسيحيون (بيار الجميل وكميل شمعون، بالدرجة الاولى) منذ أواخر الستينات بتجنيد الميليشيات المسلحة (كان لدى الكتائب في أواخر الستينات حوالى خمسة الاف مسلح). ثم انفجر الموقف في النصف الثاني من السبعينات وجرت الاحداث المعروفة. ربما اصبحت الفصائل الفلسطينية، بعد ذلك، تحت امر واقع، ولكن الى اي مدى كان يتفق تكثيف الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بعدئذ، والاسلوب الذي اتبع (باجماع الفصائل) في تحريك ذلك الوجود، مع التحليل العلمي للواقع السياسي في المنطقة؟ الم يكن ممكناً ان يقوم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بدور آخر، اكثر عقلانية وأجدى كفاحياً؟ الم يكن ممكناً، مع وجود تلك الامكانات الضخمة في لبنان، تحويل لبنان، فعلاً، الى «ارض صديقة»؟ لقد خضع التحرك الفلسطيني، عن غير قصد طبعاً، للمنطق الطائفي اللبناني، بدلاً من ان يخضع المنطق الطائفي اللبناني للطابع القومي ـ التقدمي الفلسطيني، فكان ذلك ثغرة اساسية نفذت منها كل المؤامرات الامبريالية التي انتجت المأساة اللبنانية ـ الفلسطينية. هل كان بامكان القيادات الفلسطينية ان تفعل غير ذلك؟ هذا ما يفترض ان تجيب عليه القيادات نفسها بعد استعراض الاحداث اللبنانية ـ الفلسطينية بالتفصيل، وبعد القيام بالتحليلات العلمية السياسية لتلك الاحداث. طبعاً، الاجابة هامة جداً، ليس من الزاوية النظرية، وانما من زاوية استمرار المسيرة الفلسطينية على طريق المستقبل.

مثال آخر هام هو ان الفصائل كلها قبلت تبرعات الدول العربية «المعتدلة». هل الدول العربية «المعتدلة» أرض صديقة؟ على الصعيد النظري، ليست الفصائل متفقة على ذلك، ومع هذا تقبل به كواقع على الصعيد العملي. الى اين يؤدي هذا القبول؟ لا يؤلف مثل هذا موضوع مناقشة، وعند الضرورة يتمترس المرء وراء مقولة انه متمسك بحريته ولا يفرط بها ويعرف متى يرفض مطاليب الاطراف المتبرعة. هذا صحيح جداً في الاحوال العادية واذا اخذ المرء نفسه مستقلاً عن الآخرين؛ ولكن، في الظروف الصعبة المعقدة وحينما يكون التمسك بـ«الحرية» يؤلف نوعاً من التمزيق لحركة التحرر الفلسطينية ككل، هل يبقى المرء قادراً على التصرف بسهولة، ومع الادراك العميق للمسؤولية التاريخية؟ هذا لا يعني ان موقف قبول التبرعات هو خاطىء، وانما يعني نقطة هامة وأساسية، هي ان كل استفادة ايجابية من امكانية ما

يجب ان يرافقها استعداد تتوفر فيه المسؤولية لمواجهة السلبيات المستقبلية لهذه الاستفادة. احد مرتكزات الثورة الاساسية هو ـ كما قلنا ـ الحوار مع الواقع؛ فالاستفادة ضرورية، ومواجهة مقابل الاستفادة ضرورية ايضاً.

١٥

حتى يؤلف الحيّز الذي يعمل فيه المرء «ارضاً صديقة» يجب ان يؤثر فيه. فالحّيز «الخام» لا يمكن ان يكون ممهداً سلفاً. المادة «الخام» لا تصبح سلعة الا بعد التصنيع، والحيّز «الخام» لا يصبح «ارضاً صديقة» الا بعد التمهيد الذي قد يستغرق زمناً طويلاً، أو قصيراً، لكن لا بد منه.

الأرض العربية كلها، من حيث المبدأ، «مدى حيوي» لنشاط حركة التحرر الفلسطينية، ولكنها ليست كذلك بشكل جاهز. الارض العربية كانت، وما تزال، واقعة في دائرة النفوذ الامبريالية. لا شك انها اليوم افضل بكثير، واشد استقلالاً منها في الاربعينات، وفي الثلاثينات، ولكنها ما تزال في دائرة النفوذ. الكلام لا يعني، هنا، كون هذا الزعيم، أو ذاك، مطعون في مواقفه السياسية. لا، مطلقاً. دائرة النفوذ هي، قبل ان تكون مرتبطة بفردٍ معين، مرتبطة بمجمل التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلاد. عندما تكون مؤسسات البلاد الاقتصادية، والاجزاء الاساسية من مستهلكاتها، مرتبطة بالسوق الرأسمالية، فان الاحتكارات المسيطرة على تلك السوق تفرض نفوذها على تلك البلاد، ويكون النفوذ اقتصادياً ـ سياسياً. من جهة اخرى، اذا كانت التركيبة الاجتماعية، في بلد ما، طائفية ـ قبلية، وكانت الصفوة المتعلمة قد تشربت، بأغلبها، الايديولوجيات الغربية والمنطلقات القائلة ان البلدان الرأسمالية هي، دون غيرها، مركز التطور وعاصمة العلم والفن والخدمات الحضارية، وهي، عدا ذلك، قدر البلدان النامية الذي لا مفر منه، فان التشكيلات السياسية الناتجة ستكون، حتماً، موالية للغرب بشكل او بآخر؛ واذا عارضته لسبب ما، فهي لا تعارضه كنقيض، وانما تطلب منه «العدل» و«الانصاف».

ثمة مهمة اساسية أمام حركة التحرر الفلسطينية هي ان تتحرر من دائرة النفوذ الامبريالية حتى تستطيع قياداتها ان تمارس دورها التحرري. هذا يقتضي الا تكون مشمولة بالانظمة العربية، كما كانت في الثلاثينات وفي الاربعينات. ولكن ذلك يطرح مهمة صعبة وتناقضية، هي كيف يجمع المرء بين كون الارض العربية مدى حيوياً لحركة التحرر الفلسطينية وكون هذه الارض نفسها ارضاً ملغومة وغير صديقة، باعتبارها واقعة اجمالاً، في دائرة النفوذ الامبريالية. يجب ازالة التناقض. والتناقض لا يزول الا بالانطلاق من كون الارض العربية ليست مدى حيوياً لحركة التحرر الفلسطينية الا بمقدار ما تتحرر هي، اي بمقدار ما تخرج من دائرة النفوذ الامبريالية. كيف يمكن ان تتحرر الارض العربية؟ بماذا يمكن ان تساهم حركة التحرر الفلسطينية؟ هل ثمة بديل للمدى الحيوي العربي؟ أسئلة كبرى، لا تستطيع سوى حركة التحرر الفلسطينية نفسها ان تجيب عليها. لكن يستطيع المرء ان يقول سلفاً، ومن حيث المبدأ، ان حركة التحرر الفلسطينية معنية بنفس الدرجة التي لحركة التحرر العربية، وربما بدرجة أعلى، في اخراج البلدان العربية من دائرة النفوذ الامبريالي. غير ان هذا لا يعني العمل ضد الانظمة العربية، فهو ليس من وظيفة حركة التحرر

الفلسطينية، وليس في حيّز قدرتها، بل وليس مفيداً لها في كثير من الحالات؛ انه يعني عملاً اعمق بكثير، يعني تعميق التفاعل المتبادل بين الوجود الفلسطيني المسلّح، أو غير المسلح، وحركة التحرر العربية؛ وتسييس الوجود الفلسطيني، أكثر فأكثر، فيزداد تأثيره بعيد المدى، اكثر فأكثر، في المجتمع العربي؛ وتحويل الوجود الفلسطيني، أكثر فأكثر، الى ناقل لهموم حركة التحرر العربية، وعاكس لمسيرة التقدم.

عدم تدخل منظمة التحرير الفلسطينية في «الشؤون الداخلية» للبلدان العربية هو منطلق سليم، ولكن ليس بالمعنى السلبي. اذا كانت فصائل المنظمة تحافظ على صداقة الأنظمة العربية، اياً كان موقعها السياسي، فينبغي ان يتم ذلك لا على حساب دورها التحرري ولا مقابل دفع اي ثمن من رصيدها التقدمي، لا على الصعيد العالمي ولا على الصعيد العربي ولا على الصعيد الفلسطيني. وحينئذٍ تكون قد قامت بعمل عظيم في سبيل القضية الفلسطينية، ولصالح الانظمة العربية ايضاً (لأن قيام الانظمة العربية بدعم القضية الفلسطينية هو ربح سياسي لها، لا للقضية فحسب). اذا استطاعت حركة التحرر الفلسطينية ان توجد التوازن الدقيق بين دورها التقدمي وصداقاتها وعلاقاتها العربية، فانها تحول الارض العربية، حينئذٍ، الى «ارض صديقة». واذا لم تفعل، فستبقى الارض العربية مليئة بالالغام من كل نوع. المهمة ليست سهلة، ولكنها ممكنة.

---

(١) **الاممية الشيوعية والثورة العربية ـ وثائق ١٩٣١**، (ترجمة وتقديم الياس مرقص)، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠، ص ٥٧ ـ ٨١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢١.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.

حول التفكير العسكري الفلسطيني

يزيد خلف

لقد مر عشرون سنة على انطلاق العمل المسلح الفلسطيني المعاصر، وقد شهدت حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية خلال تلك الفترة مجموعة تقلبات في احوالها السياسية والعسكرية، ابتداء بمرحلة المطاردة الامنية في الايام الاولى، مروراً «بشهر العسل» بعد حرب العام ١٩٦٧، وبحقبتي الاردن ولبنان انتهاء بمرحلة ما بعد بيروت العام ١٩٨٢. وقد اكتسبت الحركة الفلسطينية خلال هذه السنوات تجربة واسعة ومتشعبة يفترض انها غنية بالعبر والدروس. فلماذا الاصرار، اذاً، على عدم تعلم الدروس وعلى تكرار انماط قتالية كالعمليات البحرية التي تبوء بالفشل أو اقتناء الاسلحة الثقيلة التي تعرقل عمل القوات التي تتزود بها؟ ولماذا ما زال النشاط العسكري في الارض المحتلة يتسم بالتبعثر وتدني المستوى والموسمية بعد ١٨ سنة من الاحتلال؟ إن المضي بتكتيكات غير فاعلة يثير الشعور بأنها تفتقر الى اهداف واضحة، ويشير الى غياب استراتيجية سياسية ـ عسكرية شاملة، وهي الاستراتيجية التي من شأنها، وحدها، لانها تجسد الاهداف العليا لحركة المقاومة، أن تجعل التكتيكات والاشكال القتالية المتبعة اكثر عقلانية عبر تحديد الهدف المباشر وتقديم المعايير لقياس الاداء والانجاز وتوفير الارضية لتطوير أو تعديل أو حتى الغاء انماط معينة عند الضرورة.

لكن يستحيل أن تمتلك حركة المقاومة استراتيجية شاملة ما دام هناك ارتباك أساسي وعدم اتفاق حول الاهداف العليا. ولا يعني ذلك أن القيادة الفلسطينية لم تضع لنفسها، ابداً، بعض الاهداف الواضحة، بل ان تلك الاهداف كانت مجرد تكتيكية، مرحلية، كالاشتراك بمسعى دبلوماسي معين أو اللعب على الموازين الاقليمية، بينما ازداد الهدف الاعلى، الا وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني وازالة الكيان الصهيوني واقامة الدولة الديمقراطية، غموضاً وبُعداً. وتبقى العبرة الجوهرية هي أن ما منع صياغة الاستراتيجية وتحديد الاهداف هو نوعية المنهج والذهنية اللذين حكما رؤية الواقع وطريقة معالجة المشكلات، والا لكان بالامكان خدمة الاهداف المرحلية، على الاقل، بواسطة تكتيكات ناجحة أو اداء يتحسن (كأضعف الايمان) مع مرور الزمن. ويعني ما سبق أن تقييم الممارسة

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ ـ ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

العسكرية الفلسطينية يتطلب تقييم المنهج الذي يوجهها على كل مستوى تكتيكي وعملياتي واستراتيجي، قبل تقييم النواحي الفنية والتنفيذية.

يتضح على الفور أن مناقشة استراتيجية وأهداف حركة المقاومة الفلسطينية هي مسألة سياسية، فما هي، اذاً، ضرورة مناقشة الممارسة العسكرية في هذا السياق؟

تشهد الساحة الفلسطينية تداخلاً شديداً بين العوامل السياسية والعسكرية لا تعرفه أية حركة مسلحة معاصرة اخرى، نظراً الى تعقيد الوضع العربي وحالة التشتت الجغرافي الفلسطيني، الى حد أن مجرد بيان سياسي تصدره قوة اقليمية أو دولية رئيسة يمكن أن يأتي بعواقب جسدية على الحركة الفلسطينية؛ مما يعني أن كل تحرك سياسي، أو حتى دبلوماسي، سينعكس على الارض عسكرياً. ويظهر في المقابل، أن كل اختيار للتكتيكات أو الاستراتيجية العسكرية سيأتي بانعكاسات سياسية ودلالات فكرية وأخلاقية. فيتسم تقييم الممارسة العسكرية بأهمية حيوية بالنسبة الى مناقشة القضايا السياسية لحركة المقاومة الفلسطينية.

لقد ادت ظروف الشعب الفلسطيني بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ الى فقدان الهوية الوطنية والتشتت السياسي والتنظيمي، مما جعل من إعادة الهوية وبلورة المواقف السياسية هدفاً حيوياً للحركة الفدائية الناشئة. وقد قدمت هذه الحركة المثال في اعتناق عقيدة الكفاح المسلح وفي تنفيذ العمليات العسكرية، منذ بداية العام ١٩٦٥، مما اتاح انجاز الهدف المذكور وأتاح اعادة الشعب الفلسطيني الى الخارطة السياسية الدولية كما تبين من خلال سلسلة الاختراقات الدبلوماسية في السبعينات واوائل الثمانينات. وأدى هذا التطور التاريخي الى الاستنتاج المنهجي أن الانجاز العسكري الفلسطيني يقاس بالمردود السياسي والمعنوي وليس بمعايير جامدة كعدد الشهداء أو الاعداء القتلى أو كمساحة الارض المفقودة أو المسترجعة. واذ يصح هذا الاستنتاج كلياً، الا انه لا يلغي اهمية تطوير الممارسة العسكرية كي يتنامى المردود السياسي. فيجب اكتشاف الحد الفاصل، الدقيق، بين إدراك غلبة الحساب السياسي على المردود العسكري عند تقييم الاداء العسكري الفلسطيني، وبين عدم الاقرار بأهمية التأثير المتراكم، سلباً أم ايجاباً، لمستوى التنفيذ الميداني ولمحصلة الاداء التكتيكي والتقني على المردود السياسي العام.

يؤدي الالتباس حول تحديد المعايير لقياس الاداء العسكري وحول تحديد التوازن الصحيح بين المردود السياسي والعسكري، إلى عدة أخطاء منهجية، فيشيع خطأ مفاده انتقاد تلك العمليات العسكرية الفلسطينية التي تهدف، تحديداً، الى تحقيق نتيجة سياسية أو دبلوماسية أو معنوية أو إعلامية فورية معينة ـ كالعمليات الاستعراضية أو التي تنفذ بمناسبة محددة للتذكير بوجود الشعب الفلسطيني أو عرقلة تحرك دبلوماسي معادٍ ما أو التعبير عن التمسك باسلوب الكفاح المسلح ـ وكأن تلك العمليات لا يمكن لها أن تجسد استخداماً فاعلاً للاداة العسكرية ضمن المجموعة الواسعة والمتنوعة للاشكال النضالية. ويرافق هذا الخطأ الميل الى تقييم الممارسة العسكرية الفلسطينية من خلال معايير تقنية جامدة لا تأخذ في حسابها الخصوصيات السياسية والتاريخية للحالة الفلسطينية، كالمقارنة بتجارب حرب العصابات السوفياتية، والصينية، والفيتنامية، والكوبية، أو اللجوء الى حسابات أعداد القتلى والآليات المعطلة وما شابهها. إن من يرتكب هذين الخطأين يسيء فهم حقيقة تشابك العوامل السياسية والعسكرية ومدى التأثير المتبادل فيما بينها، وينسى أن

النضال الوطني هو سياسي، في الجوهر، تخدمه الاداة العسكرية حسب احتياجه وظروفه ومعاييره.

يقابل العقلية الضيقة التي تعجز عن رؤية واستغلال البُعد السياسي للعمل العسكري، النزوع إلى تغليب حساب المردود السياسي على التقييم التقني والتفصيلي للاداء الميداني، إلى حد عدم الاهتمام جدياً بتقييم وتطوير الاداة العسكرية المنفِّذة للاستراتيجية الشاملة. ويتمثل هذا النزوع بالاعتقاد بأنه طالما كان الغرض من القيام بعملية عسكرية ما، أو حتى من الاحتفاظ بأداة عسكرية، هو نقل رسالة سياسية معينة، فلا داعي لتكريس الجهود الرئيسة، بلا كلل، لترقية مستوى التنفيذ العسكري. ويعزز هذا الاعتقاد الشعور بأنه سيظل لدى القيادة الفلسطينية، دوماً، الموارد البشرية والمادية الكافية للقيام بالعمليات البارزة عند الحاجة، والشعور بأن مجرد حدوث العملية هو الأهم سياسياً وليس ما يحدث خلالها.

توجد مجموعة ثالثة ممن يقتنعون كلياً بأهمية الكفاح المسلح وبالتالي بأهمية ترقية القدرات العسكرية ومردود العمل، إلا انهم يصّرون على قياس ذلك المردود بالمعايير السياسية والمعنوية أساساً، ولا يرون ضرورة تطوير معايير ادائية تفصيلية خاصة بقياس الممارسة العسكرية الفلسطينية، حتى لو جاءت تلك المعايير في إطار فهم الخصوصية السياسية الفلسطينية. أي انهم لا يعيرون أهمية كافية إلى تقييم مستوى إدارة القوات في الميدان، على سبيل المثال، أو مستوى التخطيط والتوقع، أو طرق استخدام المدفعية والدروع، تقييماً عسكرياً فنياً. ويتمثل الرد على هذه النزعة في التأكيد على أنه طالما تعتمد الاستراتيجية السياسية الشاملة التي تتبناها حركة المقاومة الفلسطينية، علناً أم ضمناً، على الوسيلة العسكرية، فإن مستوى اداء الاداة المنفِّذة له تأثيره على درجة نجاح تلك الاستراتيجية. فلا بد من تطوير المعايير المناسبة لقياس اداء تلك الاداة العسكرية تقنياً طالما سيحمل عملها، في الميدان، انعكاسات على المستوى السياسي الشامل، أي ان تأكيد العلاقة العضوية، في الحالة الفلسطينية، بين العامل السياسي والعامل العسكري، بحيث يتمازج الاثنان وحيث يكون السياسي هو الموِّجه والمعيار للعسكري، يعني اكتساب الاداء العسكري لأهمية اكبر، وليس أصغر، بالنسبة الى تقدم النضال الوطني العام. وينطبق ما سبق على الاستراتيجية السياسية ـ الدبلوماسية التي تتبنى العمل العسكري المحدود كما على الاستراتيجية التي تنادي بالحرب الشاملة.

نتطلع، اذاً، الى انماط الممارسة العسكرية الفلسطينية التي استمرت حتى بعد الخروج من بيروت العام ١٩٨٢ وظلت، حتى يومنا هذا، في محاولة ليس للاجابة على كافة التساؤلات إجابة كاملة ونهائية ولا لتقييم مسار تلك الممارسة بكافة جوانبها وعلى جميع مستوياتها منذ نشوئها، بل لتقدير مدى النجاح أو الفشل في استخدام الاداة العسكرية وفي ملاءمة الوسائل للغايات. إلا اننا نفعل ذلك بهدف تحديد المنهج والذهنية اللذين يقودان العمل المسلح الفلسطيني، وبهدف اثارة الجدال حول الابعاد السياسية والفكرية والاخلاقية لكل تكتيك أو استراتيجية عسكرية اعتمدتها حركة المقاومة الفلسطينية.

وتجدر الاضافة، اخيراً، أن الملاحظات الواردة أدناه تنطبق، بشكل عام، على كل طرف خاض العمل المسلح في الساحة الفلسطينية خلال السنوات العشرين الماضية. فالواقع هو أنه رغم تبادل الاتهامات السياسية والعسكرية، لم يتميز تنظيم عن آخر كثيراً في منهجه

السياسي أو العسكري أو التنظيمي، اللهم إلا اذا كان الاختلاف نحو الاسوأ. أو يمكن القول أن حركة «فتح» مارست حداً أدنى من الاستمرارية والمبادرة في المجال العسكري، منذ نشأتها، في إطار رؤية شاملة ومنهجية فعلية معينة تكيفت حسب المرحلة، ومثلت خير تمثيل أفضليات ومحدوديات العمل العسكري الفلسطيني المعاصر، بينما جاءت ممارسة التنظيمات الاخرى (بما فيها حركة الانشقاق عن «فتح») دون ذلك المستوى عموماً. أما في الحالات النادرة التي تميزت فيها ممارسة أحد التنظيمات الفدائية الاخرى بالتقدم، كتجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات التحرير الشعبية (التابعة لجيش التحرير الفلسطيني) في قطاع غزة فيما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، فلم يترق المستوى عن مستوى منهج «فتح» في أحسن التقديرات. ويؤكد ما سبق النظر الى حقائق التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، سواء أفي الارض المحتلة كانت أم في جنوب لبنان، أو كانت خلال الحرب الاهلية اللبنانية أم حرب العام ١٩٨٢ وما بعدها، حيث تحملت «فتح» العبء الاكبر في اطلاق العمليات أو خوض المعارك الدفاعية.

التجربة العسكرية الحديثة

تتألف التجربة العسكرية الحديثة لحركة المقاومة الفلسطينية من حالات قتالية عدة، هي: العمليات البحرية ضد اسرائيل، عمليات الارض المحتلة، عمليات مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان، «حرب الجبل» في لبنان في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، «حرب طرابلس» في نهاية العام ١٩٨٣، الحرب ضد المخيمات في أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٨٥. وتشكل هذه الحالات الارضية للملاحظات النقدية، السلبية والايجابية، التالية.

لقد قامت حركة «فتح» بعدة محاولات لايصال مجموعات قتالية الى الشواطىء الفلسطينية منذ عملية «دلال المغربي» في آذار (مارس) ١٩٧٨. وتنوعت هذه المحاولات بين انزال مجموعات صغيرة تألفت من ٣ الى ٥ أفراد لاحتجاز الرهائن أو حتى لضرب هدف ساحلي ما ثم الانسحاب بحراً، وبين عمليات كبيرة تطلبت استخدام السفن والطواقم الكبيرة نسبياً. وقد أظهرت بضع عمليات درجة مقبولة من الابداع، مثل نقل راجمة صواريخ على متن سفينة تجارية الى مياه ميناء ايلات في ربيع ١٩٨٠، واطلاق عدة زوارق من سفينة «أم» في عرض البحر قبالة تل أبيب في نيسان (ابريل) ١٩٨٥، الا أن آخر مجموعة نجحت في الوصول الى الشاطئ كانت تلك التي قضي عليها قرب نهاريا (أخزيف) في أواخر العام ١٩٧٩، بينما باءت كافة العمليات الاخرى بالفشل، اذ نجح سلاح البحرية الاسرائيلي في اعتقال أو قتل المجموعات المغيرة قبل وصولها الى الشاطئ أو حتى قبل دخولها المياه الاقليمية الاسرائيلية.

واجهت المجموعات البحرية صعوبات عملية عدة، كان أهمها تقدير طبيعة ومدى فعالية «الحجاب» البحري الاسرائيلي الذي تألف من زوارق الدورية السريعة وأجهزة الرادار الساحلية والبحرية. وكان الرد الفلسطيني الاساسي على الحجاب إما الانطلاق من الموانئ اللبنانية والسير بالقرب من الساحل، أو الانطلاق من سفينة «أم» في عرض البحر بعمق ١٠٠ وثم ٢٠٠ كيلومتر، تجنباً للغطاء الراداري الاسرائيلي. غير أنه تم توسيع الحجاب الى عمق البحر ايضاً، ووضعت الاجهزة الرادارية الطوافة الثابتة هناك، كما تم تكثيف المراقبة قبالة الساحل اللبناني والتعرض الى السفن المشبوهة خارج المياه الاسرائيلية وضمن طرق

الملاحة. ويبدو أن المراقبة الاستخباراتية ازدادت في موانئ المنطقة، وخاصة في قبرص واليونان، كما يدل اعتقال مجموعتين بحريتين خلال الانتقال الى لبنان بمركبين سياحيين في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٥.

الا ان الثغرة الاكبر في العمليات البحرية تمثلت في عدم تغيير التكتيكات الفلسطينية بشكل ملحوظ رداً على المتغيرات الميدانية التي خلقتها الدفاعات الاسرائيلية، حيث تشابه منطق التخطيط والتنفيذ في غالبية الحالات، كما تشابهت أهداف العمليات والنتائج المتوقعة منها. فقد وضع مخططو العمليات نصب أعينهم هدفاً ميدانياً واحداً هو الوصول الى الشاطئ وتنفيذ عمل عسكري هناك، خدمة لهدف سياسي أوسع كالتذكير بوجود م.ت.ف. وقدرتها على ارباك أو افشال المساعي الدبلوماسية التي لم تشارك فيها، أو كإثبات الوجود فلسطينياً. ويبدو أن شدة الرغبة في تحقيق مثل هذه الاهداف الميدانية والسياسية خلقت معضلة عملية ـ فكرية لدى المخططين، حيث عجزوا عن التجاوب مع المتغيرات الميدانية التي خلقها تكثيف الدفاعات الاسرائيلية، وفقدوا، بذلك، المبادرة التكتيكية التي انتقلت الى يدي الخصم الذي بات يحدد ظروف المواجهة. اذ صار مفهوماً لدى الاسرائيليين ومسلماً به لدى الفلسطينيين أن الفدائيين سيتحركون بحراً، ضمن مجموعات صغيرة تحاول الوصول الى الشاطئ ليلاً، انطلاقاً من موانئ لبنانية او عربية او أجنبية في حوض البحر الأبيض المتوسط. أي ان الطرف الفلسطيني عجز عن الاحتفاظ بالمبادرة اما من خلال تغيير التكتيك لايجاد طرق اخرى لتحقيق الاهداف ذاتها، مثل القيام بعمليات ضخمة أو بارزة في داخل الارض المحتلة بواسطة الخلايا السرية، أو من خلال تغيير الهدف الميداني (وحتى السياسي)، مثل مهاجمة الدفاعات الاسرائيلية نفسها (تفخيخ الزوارق المطاطية لاغراق الزوارق الاسرائيلية أو تفجير أجهزة الرادار الطوافة) من اجل تحويل الاستراتيجية البحرية الدفاعية الاسرائيلية نفسها الى مقتل للخصم ومصدر استنزاف له، فيصبح الطرف الفلسطيني هو الذي يحدد قوانين وظروف المجابهة.

ويصعب تفسير هذا العجز الفلسطيني عن خدمة الاهداف السياسية بنجاحات ميدانية، سوى بالعودة الى المنهج الذي يقود تحديد الاهداف واختيار الاساليب وتقييم النتائج. فيظهر أن وفرة الامكانيات المادية، من بشرية ومالية (وما يتبع المالية كالاسلحة)، تجعل القيادة الفلسطينية تخطط لعمليات عسكرية ذات كلفة رأسمالية عالية، اذا اعتبرنا الجهود البشرية المبذولة واستثمار المال والوقت في الاستطلاع والتدريب والنقل تكاليف رأسمالية، واذا كان الميل نحو نمط عسكري عالي الاستهلاك يعكس وفرة الموارد لدى حركة المقاومة من جهة اولى، الا انه يعكس، من الجهة الثانية، محاولة شراء النتائج السريعة بواسطة الامكانيات المادية وليس من خلال التكتيك الناجح والملائم للقدرات الفلسطينية الفعلية. ويعني ذلك الاستهتار بأهمية الأثر التراكمي للعمليات الصغيرة المتواضعة في داخل الارض المحتلة والتي يمكن لها أن تؤدي الى مفعول أكبر لو لاقت الدعم الجدي والصبر اللازم. كما يعني ذلك ايضاً، على مستوى أعمق، أن القيادة الفلسطينية تشعر بأن امتلاكها للموارد المادية يعوض، من خلال قدرتها الشرائية الآنية، عن ضرورة تكريس الجهود اليومية الرئيسة في عمل غير ملفت للانتباه يعود بنتائج في الامد الطويل فحسب. فقد حل الميل نحو قذف المشكلات بالمال مكان معالجتها بالابداع الفكري الذي يعتمد على العنصر البشري

الذي يتم بناؤه تدريجياً.

إنه من سخرية القدر أن الحجة الاساسية للمضي بأسلوب العمليات البحرية، ألا وهي تحقيق الاهداف السياسية والمعنوية الفورية التي يزعم انها حيوية، تنقصها الوقائع. فقد أدى الفشل المتكرر لمثل هذه العمليات الى تقليص الحجة السياسية للقيام بها الى حد بعيد، بل وأدى الفشل الى نتائج سياسية ومعنوية عكسية كفقدان المصداقية في نظر الجمهورين، الفلسطيني والخارجي، على حد سواء. وعادت هذه الحالة، من جهة، الى السعي وراء أهداف يصعب تحقيقها من خلال عملية عسكرية واحدة، مهما كانت ضخمة، مثل عرقلة تحرك دبلوماسي اقليمي، ومن جهة اخرى الى حقيقة أن نسبة المردود الى الكلفة، عسكرياً ومادياً، تدنت الى درجة أن أي مكسب سياسي جزئي لم يعد يحسِّن حساب الربح والخسارة السياسي ـ العسكري الاجمالي فلم يعد يبرر القيام بالعملية.

فيلاحظ أن عملية بحرية تشهد وصول المجموعة الفلسطينية الى الشاطئ واشتباكها هناك على الأقل، يعتبر تهديداً فعلياً للاسرائيليين ويمكن أن يقتل بعضهم، فتعتبر تلك عملية ناجحة بمعيار هدفها المعنوي حتى اذا استشهد الفدائيون أو عجزوا عن الانتقال الى الداخل لضرب الاهداف أو احتجاز الرهائن أو اطلاق السجناء. وكانت تلك تجربة عمليتي «سافوي» العام ١٩٧٤ و«دلال المغربي» العام ١٩٧٨ البحريتين وعملية الباص في قطاع غزة العام ١٩٨٤ والتي نفذها أعضاء سريون أتوا من القطاع وليس من البحر أصلاً. أما العمليات التي يُجهضها الاسرائيليون وهي في مراحلها الاولى، أي في عرض البحر، فكأنها تعلن للجمهورين، الاسرائيلي والفلسطيني، أن الفدائيين يقومون بعمل عسكري سيء التصميم والتخطيط وقليل فرص النجاح، مما يمنع تحقيق أية مكاسب عسكرية أو سياسية أو معنوية. يتمثل المعيار الصحيح لقياس هذا النمط القتالي، اذاً، بقدرة الطرف الفلسطيني إما على الوصول الى التربة الفلسطينية أو على إيذاء الاسرائيليين جسدياً ومادياً في البر أو البحر. ويقف حد فاصل دقيق ليفصل بين القيام بعملية تأتي بمردود سياسي ـ معنوي، رغم فشلها عسكرياً، بالمعايير الجامدة (استشهاد المجموعة وعدم تحقيق أهدافها الميدانية الموضوعة) وبين القيام بعملية لا يمكن أن تعود بالثمار لأنها تتبع تكتيكاً مستهلكاً سعياً وراء المكاسب الآنية السريعة.

وينطبق ما سبق، أيضاً، على العمليات التي تم التحضير لها جيداً. فقد تم تكريس جهود كبيرة تهيئة للعملية البحرية في نيسان (ابريل) ١٩٨٥، حيث استغرق التدريب سنة كاملة، تلقى خلالها بعض أفراد المجموعة الفدائية والبالغة ٢٨ رجلاً دورات خاصة في الملاحة، وتم شراء الزوارق المطاطية وسفينة «أم» تجارية، كما تم إرسال من يصوِّر افلاماً متحركة للساحل الفلسطيني ومدينة تل أبيب. إلا أن كل هذا الجهد المنسق كان سيبوء بالفشل حتماً، ليس لأنه كان سيصطدم بالضرورة بالحجاب البحري الاسرائيلي، بل لأن المجموعة الفدائية كانت ستعجز عن العثور على طريقها نحو أهدافها الموضوعة في وسط تل أبيب بسبب عدم معرفتها بالمنطقة وغياب الخرائط والافلام اللازمة لمنطقة الهدف وطرق الوصول إليه. فما قيمة كل ذلك التحضير إذا كانت ثمة ثغرة أساسية في الخطة تمنع العثور على الهدف؟ يتمثل الجواب في أن المخططين كانوا يعرفون، ضمناً، أن الفدائيين لن يجدوا طريقهم الى الهدف، كما دل اصدار الاوامر البديلة الى المجموعة الفدائية بمهاجمة أية أهداف تلقاها في جوار نقطة

الانزال لتسبب القدر الاكبر من الارباك والقتل والضجة. ويعني ما سبق، أولاً، ان المخططين لم يروا فرقاً ملموساً بين هدف ميداني وآخر، وبين المردود السياسي ـ المعنوي لكل نوع من العمليات. ويشكل ذلك إما جهلاً أو عدم اكتراث، فيما يشكل، للفارق في الوقع على الجمهور الاسرائيـلي والعالمي بين عملية تستهدف وزارة الدفاع أو الوحدات العسكرية وبين اخرى تصيب المدنيين بلا تمييز. ويعني ما سبق، ثانياً، ان المنطق الموجِّه للعمليات البحرية يرى أهميتها في مجرد حدوثها وإثارتها للضجة الاعلامية وليس في نجاحها ميدانياً، ولا يرى أو لا يكترث لكون ان كل تكتيك وكل هدف عملياتي له عواقب وآثار مختلفة سياسياً. فهل تريد القيادة الفلسطينية، مثلاً، ارهاب أو ارغام أو اقناع الجمهور الاسرائيلي وقيادته بسياسة معينة؟

ويبدو أن وفرة الامكانيات تشجع على عدم تقييم العمليات تقييماً نقدياً صارماً فيما بعد، حيث يعـوض وجـود الامكانيات الوفيرة عن ضرورة إجهاد العقل للخروج بحلول تكتيكية إبداعية ويعوض حتى عن الاضطرار إلى التشكيك بصحة الاستراتيجية برمتها. ويعود هذا الميل إلى سوء فهم الترابط الحيوي بين العنصر السياسي والعنصر العسكري، كما يعكس محـاولة عدم الاقـرار بضرورة التغيـير من خلال الاغراق بالعمليات وصوت إطلاق النار. والسخرية هي أن طغيان الشعور بضرورة تحقيق المكاسب السياسية بأي ثمن يؤدي إلى الشعـور بأن «أي كلام» (بـالاصطلاح الشعبي) عسكرياً سيحقق الحد الادنى المطلوب سياسياً، وكأن الأهداف السياسية لا تحتاج الى معايير صارمة لقياس الاداء والانجاز مثلما تحتاج الممارسة العسكرية!

تعكس العمليـات البحـريـة الفلسطينية حقيقة مريرة هي ضعف العمل العسكري ـ التنظيمي داخل الارض المحتلة والذي لا تقدر القيادة الفلسطينية أن تعتمد عليه لتحقيق الاهـداف السياسية نفسها التي تسعى العمليات البحرية إلى تحقيقها. فقد عانى العمل السري في الداخل، على الدوام، من شوائب أساسية أدت الى تراجع واضح في عدد العمليات واتساع رقعتها الجغرافية. وصحيح أن فترات متقطعة نشأت حين نما العمل، ومثلاً بعد عقد اتفاقية كمب ديفيد، غير أن هذه الحالات النادرة أكدت القاعدة العامة بتدني العمل بدلاً من إلغائها. وتمثلت أهم عيوب العمل السري في الحجم الكبير للخلايا ومحاولة بناء الشبكات الواسعـة المترابطة، وفي عدم اتباع التدابير الأمنية الصارمة من قبل العاملين في الداخل والخارج على حد سواء، مما أدى الى اعتقال أو مقتل أو هروب العشرات في كل مرة قُبض فيه على فرد واحد من أفراد أية خلية. وشملت العيوب الأساسية، أيضاً، قيام نفس الافراد أو الخلايا بالنشاط العسكري والسياسي والتنظيمي دون تمييز مما خلق ثغرات أمنية وأعاق التخصص وسوء اختيار وتهيئة الاعضاء الجدد واقتضاب تدريبهم العسكري والأمني. وقد تعلم بعض القائمين على هذا العمل، خلال عقد السبعينات، دروساً أولية من هذه التجربة، كما دل اللجوء إلى الخلايا الصغيرة أو حتى الفردية وفصل النشاط العسكري عن السياسي أو النقابي وما شابه. غير أن الوضع الاجمالي لم يختلف جذرياً في منتصف الثمانينات عنه في بدايـة السبعينات بعد خروج حركة المقاومة من الاردن، حيث ما زالت نسبة عالية من الخلايا تسجل مستوى متدنياً من النشاطية، وما زالت الاستخبارات الاسرائيلية تكتشف الشبكات الكبيرة. ولعل السمة البارزة في العمل السري الفلسطيني في الارض المحتلة، والتي

تلفت الانتباه، أكثر من أي شيء آخر بسبب استمرارها طيلة خمس عشرة سنة مضت، هي الارتفاع الشديد في عدد العاملين الذين يتعرضون إلى الاعتقال قبل تنفيذ أي عمل عسكري اطلاقاً، يقابلهم العدد اليسير للذين ينجحون في القيام بأكثر من عمليتهم الأولى. فشهد العمل السري نسبة تقلب مرتفعة جداً في العنصر البشري ولم يحتفظ بالعناصر المخضرمة.

نجم هذا الوضع، على ما يبدو، عن السعي الدائم لسلوك الطريق الاقصر، حيث أراد الطرف الفلسطيني أن يحقق أهدافاً سياسية آنية مما تطلب الرمي بالعناصر البشرية المتوفرة اعتباطياً في الميدان للقيام بعمل عسكري فوري، بغض النظر عن حقيقة الامكانيات والظروف الميدانية. فتعرّض عاملو الداخل إلى معدل استنزاف أعلى من اللازم بسبب اضطرارهم إلى القيام بحجم من النشاط لم يكونوا مهيئين له تنظيمياً وتدريبياً. وكلما فقدت حركة المقاومة في الداخل العناصر المدرَّبة، كلما اضطرت إلى اللجوء إلى عناصر جديدة «طازجة» غير مجرَّبة لا تتمتع سوى بحماسها وإخلاصها وليس بخبرتها وقدراتها الفنية. وبسبب ذلك وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في مأزق تمثل مخرجه الوحيد في اعتماد الصبر في بناء الأفراد الكفؤين، ضمن اختصاصات متنوعة، للقيام بعمل عسكري متقدم نوعياً يتمتع بالاستمرارية ويأتي بالمردود السياسي ـ المعنوي على المدى الأطْوَل. غير أنه لا يبدو أن أي تنظيم فلسطيني قد سلك هذا البديل، لأن الجميع يبحثون عن تسجيل «النقاط السياسية»، ولأن أحداً لم يمتلك رؤيـة سيـاسية بعيدة المدى يبني لأجلها اصلاً. ويفسر ما سبق الصفة الموسمية للنشاط العسكـري الفلسـطيني في الارض المحتلة، بل ويفسر الصفة الموسمية لكل اوجه النشاط الفلسـطيني في الداخل التي تدار من الخارج مما منع بناء استراتيجية منظمة للمقاومة المدنية ايضاً، حيث عجزت حركة المقاومة عن بناء عمل عسكري ـ تنظيمي دؤوب يكتسب صفـة الاستمرارية من جهة، ولم تنتفض بحماس، من الجهة الأخرى، لتقدم الامكانيات المالية السخية لتنفيذ العمليات بقدر اندفاعها حين أرادت اثبات الوجود بمناسبة سياسية معينة.

وإنه لمن الملفت للانتباه أن الهدف السياسي الذي كانت القيادة الفلسطينية تسعى الى تحقيقه بواسطة فورة العمليات العسكرية او الانتفاضات الشعبية في الداخل، غالباً ما كان يتعلق بتـطورات سيـاسيـة ـ دبلومـاسية خارج الارض المحتلة، وقلما ارتبط بالتأثير على فلسـطينيي الداخل أو حتى على الاسرائيليين. إن الغريب في الأمر، أيضاً، هو أن القيادة الفلسطينية لم تعِ، على ما يبدو، أن وجود أداة عسكرية أو سياسية منظمة فاعلة على شكل تنظيم سري أو جماهير مندفعة جاهزة للتحرك عند «كَبْسَة زر» حسب رؤية القيادة العليا للأولويات، يعتمد على خلق وبناء وصيانة العمل السري المنظم بنفس الاتقان والتفاني الذي تتطلبه استراتيجية الحرب المطلقة ضد الاحتلال. وقد أدى منهج حركة المقاومة، الساعي إلى تحقيق المكاسب السريعة حتى لو تطلب ذلك استهلاك عناصر العمل المستقبلي وعدم ترك أي احتياط (بكلمة اخرى، مراهنة المستقبل على مكسب فوري في الحاضر كما يفعل المقامر)، إلى فقـدان الكـوادر المخضرمة وغياب العناصر القيادية القادرة على إدارة العمل من الداخل ومحاولة معالجة الامور بالمال، مما ادى، نهاية، الى تراجع دور العمل المنظم في الارض المحتلة الذي يُدار من الخارج.

ويلاحظ أن العمل العسكري في الارض المحتلة يسلك اتجاهات جديدة في الآونة الأخيرة،

حيث يُظهر بعض النواحي الايجابية الجديدة، رغم استمرار بعض السمات السلبية القديمة. وتتمثل اهم التطورات الايجابية في ارتفاع عدد العمليات الصغيرة التي تتكرر في منطقة واحدة لترهق المحتل، وفي اعتماد الأشكال الملائمة لقدرات وإمكانيات العاملين في الداخل، وفي الاتكال على الذات والعمل الفردي واستخدام الوسائل البدائية. فقد انتشرت أعمال إلقاء القنابل الحارقة «مولوتوف» المصنوعة محلياً، وكذلك حالات زرع العبوات المصنوعة من المواد الأولية. غير أن ما لفت انتباه المراقبين وأثار قلق المسؤولين الاسرائيليين هو اغتيال الجنود الاسرائيليين بواسطة الخناجر والمسدسات ومحاولات اقتباس الاشكال العسكرية المتبعة في جنوب لبنان مثل وضع العبوات الناسفة على حواف الطرق أو تفخيخ السيارات. كما يلاحظ استخدام الاسلحة الاسرائيلية، اضافة الى الاسلحة المصنوعة محلياً، في الكثير من العمليات، وخاصة القنابل اليدوية التي شاع إلقاؤها على الدوريات والمراكز الاسرائيلية مؤخراً.

تدل هذه الاشكال الناجحة (الناجحة بمعيار إلحاق الضرر المادي والمعنوي بالعدو وإفلات المنفذين من المطاردة) على تعلم بعض العاملين في الداخل، على الاقل، للدروس من التجربة السابقة، حيث يعملون ضمن مجموعات صغيرة أو فردية غير متصلة ببعضها البعض، ويختارون الاهداف بدقة، والتي تنفع ضدها الاسلحة المتوفرة لديهم. لكن يبدو أن منفذي هذه العمليات ينقسمون بين الشبان المتحمسين الذين يعملون بمبادرتهم الخاصة، وبين المنتظمين رسمياً بحركة المقاومة الذين يتصلون بالخارج. فيتسم عمل المجموعة الاولى بالعفوية وببساطة الوسائل وبدائيتها، مما يحد من فاعليتها إلى حد ما؛ أما المجموعة الثانية، فيبدو أن ارتقاء مستوى عملها يعود إلى اعتمادها على الذات في شؤون التخطيط والاستطلاع والتسلح، مما يعكس درجة أعلى من السابق من المبادرة والابداع والنجاح الأمني. وتجدر مقارنة نتائج عمل هاتين المجموعتين بنشاط الخلايا التي تعتمد على الادارة والتزود من الخارج، حيث تعجز هذه المجموعة عن القيام بنشاط مستمر ما دامت بلا امكانيات مادية. لكن يظل يعاني الجميع من نقص الاسلحة والعتاد، مما يعني، مثلاً، استخدام عبوات صغيرة متدنية المفعول في أوضاع تتطلب عبوات أكبر. ولا مانع في زرع عدد كبير من العبوات الصغيرة، الا انه يجب الارتقاء الى عبوات اكبر في بعض الاحيان لايقاع إصابات اكثر، وإلا يمكن أن تفقد العبوات بعض أثرها المعنوي والمادي على العدو. ويبقى الاستنتاج ان التنظيمات الفلسطينية خارج الارض المحتلة تعجز عن إعادة تنظيم عملها العسكري في الداخل على أُسس اكثر عقلانية وفعالية، وتعجز عن التغلب على الصعوبات التي تعيق تهريب المواد الحربية إلى الداخل. فإما يعكس ذلك نظرة عدم اهتمام إلى وضع الداخل وسوء فهم حقيقة اعتماد الاحوال السياسية لمن هو في الخارج على مجريات الامور في الداخل، أو يدل على العجز عن تطوير الوسائل في الداخل الكفيلة بتحقيق الغايات المرجوة. ومهما كان من أمر، فإن حركة المقاومة الموجودة في الخارج باتت أقل قدرة على تنفيذ العمل وتوجيه الأمور في الداخل حالياً.

تقدم تجربة المقاومة المسلحة للاحتلال الاسرائيلي في لبنان منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ دروساً عملياتية وسياسية هامة. ويمكن النظر إلى هذه التجربة على أنها أفضل التجارب التي خاضتها حركة المقاومة الفلسطينية والقوى العربية الاخرى، بمعيار الاساليب المتبعة

والنتائج المحققة. وتجدر الاشارة الى ان الملاحظات التالية تتعلق بالعمل العسكري الذي قامت به القوات الفلسطينية المتفرغة حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، أي قبل ترحيلها إلى شمال لبنان، وبالعمل الذي قامت به الخلايا السرية في مخيمات صيدا وصور.

تتمثل أهم الدروس العملياتية باتباع الاجراءات العسكرية المطلوبة عند القيام بعمل عسكري منظم ومؤثر. فقد تم تخطيط العمليات تخطيطاً جيداً أخذ في الحسبان المتطلبات والاهداف المرجوة والعواقب المتوقعة، كما تم استطلاع الاهداف والمناطق المجاورة لها وطرق الانسحاب أو نقاط الاختباء، استطلاعاً دقيقاً وأحياناً متكرراً. وقد اختيرت المجموعات القتالية، من حيث حجمها وتركيبها وتسليحها، بدقة، كي تناسب الامكانيات الذاتية وطبيعة الهدف. ثم لحق تنفيذ العملية تسجيل حيثيات التحضير والتنفيذ، من أجل تقييم التجارب وتعلم الدروس. ويلاحظ أن المخططين أصروا على التنويع في كافة النواحي، أي في طبيعة الاهداف (القوافل، والدوريات الراجلة، والمواقع الثابتة، والأفراد) وطريقة مهاجمتها (الاسلحة المباشرة كالرشاشات والقواذف الصاروخية، والصواريخ، والعبوات الناسفة) وتوقيت ذلك (ليلاً أو نهاراً) ومكان ذلك (الشوف، والساحل، والمدن، والقطاع الاوسط، والقطاع الشرقي). كما اتبعت الخلايا السرية تحت الاحتلال اشكالاً تنظيمية مناسبة لا تؤدي إلى كشف طرق العمل أو بقية أفراد الخلية أو الشبكة عند القبض على أحد اعضائها من قبل العدو.

يُفترَض أن اتباع هذه الاجراءات العسكرية يشكل امراً تلقائياً وطبيعياً لدى أية مجموعة تمارس النشاط المسلح، وقد طبقتها القوات الفلسطينية ضمن حدود أدنى في اواخر الستينات، إلا أن حلول السكون على جميع الجبهات العربية وتحول القوات الفلسطينية نحو التشكيلات العسكرية الكبيرة خلال السبعينات أدى إلى تراجع ملموس في تطبيق هذه البديهيات. وقد عزز هذا الاتجاه السلبي التورط، طوعاً أم قسراً، في الصراعات العربية الداخلية مما حمل انعكاسات نفسية سلبية على المقاتلين الفلسطينيين الذين باتوا يشعرون، نهاية، بأنهم يقاتلون في غير موقعهم الطبيعي، وجعلهم غير آبهين للتفاني العسكري. على أية حال، فإن اعتماد هذه الاساليب العسكرية الناجحة قد أضفى طابعاً ايجابياً بالغاً على العمل العسكري الفلسطيني في لبنان بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وتجسد ذلك بمعدل مرتفع من النشاط العسكري ومن الخسائر الاسرائيلية، وكذلك في انجازين هامين هما تخفيض الخسائر البشرية العسكرية الفلسطينية ـ اللبنانية إلى نسبة ١ إلى ١٠ فحسب من الاصابات الاسرائيلية وتنفيذ العمليات دون حاجة للاضطرار إلى انفاق الأموال الطائلة عليها. أي ان نسبة المردود إلى الكلفة كانت مرتفعة جداً.

وقد جاءت مساهمة هامة في خلق الظروف المؤاتية للعمل المسلح الواسع النطاق، في المواقف والشعارات السياسية التي جرى في ظلها النشاط العسكري. فتمثلت الدروس السياسية في تحديد هدف واضح قابل للتحقيق، يجمع القوى الشعبية والحزبية ويوحدها، ألا وهو فرض الانسحاب الكامل على قوات الاحتلال، وفي التعامل مع كافة القوى وتقديم العون التدريبي والتسليحي لها، رغم أية اختلافات سياسية أو عقائدية. كما شملت الدروس تشجيع المقاومة المدنية وتنمية دورها المباشر وغير المباشر في التأثير على الاحتلال نفسياً ومن خلال إرباكه وتشتيت قواه. وقد تعلم المقاتلون العرب أن يواجهوا العمل العسكري والسياسي

بحيث يؤثر على معنويات وولاءات الجماعات المتعاملة مع اسرائيل، وكذلك أن يختاروا الاهداف العسكرية التي تتمتع بأكبر تأثير نفسي وسياسي على قادة وجنود وجمهور العدو الاسرائيلي. إن هذه الاهداف هي تلك التي تحتوي على عنصر بشري اسرائيلي مرتفع ويمكن ضربها بطرق مثيرة مثل الكمائن النهارية أو العمليات الانتحارية، مما يبقي الحرب الدائرة في لبنان في اذهان الجمهور الاسرائيلي. ويلاحظ، أخيراً، أن حركة المقاومة الفلسطينية أصرت على عدم اصدار البيانات باسمها، بل باسم المقاومة الوطنية اللبنانية غالباً، وقد تجنبت الادعاءات المبالغة، فكان من شأن ذلك التواضع زيادة المصداقية وجني المكاسب الأمنية ـ العسكرية الاضافية كإرباك العدو بخصوص هوية الطرف المنفِّذ وطبيعة التنسيق بين القوى الوطنية المقاتلة.

لكن عانت هذه التجربة الناجحة، على المستوى الفلسطيني الذي يعنينا هنا، من مجموعة مترابطة من الشوائب، فيلاحظ أن الفضل في تنفيذ هذا المعدل المرتفع من العمليات العسكرية وبذلك المستوى الادائي المتقدم عاد إلى بعض الضباط بمستوى آمر كتيبة فما دون الذين تمتعوا قبل كل شيء آخر **بإرادة القتال** وبروح المبادرة والجرأة. ويجب التأكيد، للحق والانصاف، أن مبادرة مثل هؤلاء الضباط لم تأتِ مخالفة للتوجه العام للقيادة الفلسطينية، بل جاءت متمشية ومنسجمة مع توجهات القيادة بخصوص مقاومة الاحتلال، والتي انعكست أيضاً بتوفير الامكانيات التسليحية والمالية والتموينية والتدريبية لتصعيد العمل العسكري من قبل أي طرف يرغب في ذلك. إلا أن التوجه العام غير كافٍ، لوحده، لضمان تنفيذ الاستراتيجية العسكرية المرجوة، بل يتطلب الأمر ملاحقة شخصية ومباشرة من قبل القيادة السياسية العليا (والتي تعتبر نفسها قيادة سياسية ـ عسكرية بالمقام الاول). وقد غابت هذه المتابعة إلى حد ما، بدليل أن الكثير من الوحدات الفلسطينية لم يشارك سوى جزئياً أو حتى مطلقاً بالعمل العسكري ضد الاحتلال طيلة تلك السنة وكان العديد من هذه الوحدات بأمرة ضباط انضموا إلى الانشقاق عن «فتح» لاحقاً. ويعني غياب المتابعة القيادية المطلوبة أنه لولا وجود أولئك الضباط المبادرين المذكورين سابقاً، لما قامت القوات النظامية الفلسطينية (أي القوات المتفرغة والملتزمة بالاوامر العليا، تمييزاً، عن الجماعات المستقلة ذاتياً والتنظيمات اللبنانية) بذلك المعدل المرتفع من النشاط العسكري ضد الاسرائيليين.

إلى هذا، كان يمكن تجاوز حالة الغياب القيادي والتغلب عليه، رغم واقع الشتات خارج لبنان واستشهاد العميد سعد صايل (أبو الوليد) الذي كان يدير القوات المتبقية في سهل البقاع والشمال ويؤمن اتصالها بقيادة م.ت.ف.، لو وُجد ضباط كفؤون ومبادرون في المراتب الميدانية القيادية في داخل لبنان. ويذكر أن الضباط الأكفاء المذكورين أعلاه لم يتمتعوا بالنفوذ الأوسع وبالصلاحية الرسمية لتحريك بقية الوحدات المقاتلة. إن افتقار القيادة الفلسطينية إلى الضباط بمستوى قادة اركان وقوات وكتائب قادرين (وراغبين) على تقدير الموقف واتخاذ القرارات لم ينشأ من فراغ طبعاً، بل نتج عن سلسلة من السياسات والاختيارات والتعيينات التي تمت قبل وبعد حرب العام ١٩٨٢. ولم تفلت التنظيمات الفلسطينية الاخرى من هذا الوضع، حيث اشتركت جميعاً بافتقار القادة الكفؤين. وقد اشتركت هذه التنظيمات أيضاً في امتلاك القدرات المادية لخوض القتال وفي امتلاك، نظرياً

على الاقل، الدوافع لذلك (ضرب اسرائيل وتحرير فلسطين)، إلا أنها لم تظهر الرغبة الداهمة في خوضه. ولم يتميز «المنتفضون» ضد حركة «فتح» بحماسهم على القتال إذ أنهم لم يوظفوا سوى جزء يسير من طاقاتهم البشرية والمادية ضد الاحتلال الاسرائيلي في لبنان وفلسطين، وقد تضاعف تلكؤهم بعد أن احتكروا الساحة واحتشدوا بأسلحتهم الثقيلة في البقاع والشوف بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣. أو يمكن تلخيص العبرة المستنبطة من هذه التجربة في حقيقة أن الاداء القتالي الجيد ينبع من المنهج السياسي المقاتل قبل أن ينبع من الكفاءة التقنية العسكرية.

انعكس التراجع في رغبة حركة المقاومة الفلسطينية بخوض القتال الرئيسي، بالنزوع نحو اقتناء الاسلحة الثقيلة. وقد دلت تجربتا حرب الجبل في لبنان في نهاية صيف ١٩٨٣ وحرب طرابلس في أواخر العام نفسه على ميل القوات الفلسطينية نحو خوض القتال فحسب ضمن تشكيلات كبيرة مزودة بالاسلحة الثقيلة. ولم يكن هذا الميل بجديد، إذ انه ظهر في النصف الاول من عقد السبعينات، بعد «تجييش» قوات «فتح» في ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، وتكرس خلال الحرب الاهلية اللبنانية وما بعدها. غير أن الوحدات أو التنظيمات الوحيدة التي تشبثت باحتفاظها بالتشكيلات الكبيرة والاسلحة الثقيلة، رغم دروس حرب ١٩٨٢ الداعية إلى تبني شكل المجموعات الصغيرة الخفيفة التسلح، كانت تلك التي مارست الحد الادنى فقط من القتال ضد العدو الاسرائيلي. ويجدر التأكيد أنه يمكن للاسلحة الثقيلة، من مدفعية وراجمات صواريخ متعددة الافواه ودبابات ومدافع مضادة للطائرات، أن يكون لها دور ايجابي في القتال الفلسطيني حين تسمح الظروف بذلك، كما دلت تجربة «الستار الناري» الذي قدمته المدفعية الفلسطينية لحماية مخيم تل الزعتر خلال حصاره في العام ١٩٧٦، وتجربة تحدي المدفعية والطائرات الاسرائيلية أثناء حصار بيروت في العام ١٩٨٢. إلا ان الاسلحة الثقيلة عالية الكلفة، بشرياً ومالياً وادارياً ولوجيستيكياً، وهي شديدة التعرض للوسائط المعادية مما يُسهِّل تدميرها وهدر الاستثمار الموضوع فيها.

يظهر من التجربة الفلسطينية في مجال استخدام الاسلحة الثقيلة أن المدفعية قد قدمت مساهمتها الأكبر حين عملت انطلاقاً من مناطق آمنة، لكنها فقدت الكثير من فعاليتها حين اضطرت إلى الانتقال المستمر أو تعرضت إلى الهجوم المباشر، وأن الدروع لم تقدم مساهمة تذكر منذ الحصول عليها العام ١٩٨٠، بل تعرضت الى الشلل والاصابة دون تحقيق مردود يذكر في حرب ١٩٨٢ وحرب الجبل وحرب طرابلس. وقد أدى الاصرار على استخدام الاسلحة الثقيلة، على انواعها، إلى تحويل الموارد البشرية الملموسة من الوحدات القتالية الأمامية نحو العمل كطواقم لتلك الاسلحة، في وقت باتت فيه تلك الموارد البشرية شحيحة متضائلة. ويلاحظ أن غالبية الوحدات العسكرية الفلسطينية قد عادت على الفور، بعد حرب ١٩٨٢، الى التزود بالاسلحة الثقيلة، فرأينا المقاتلين في معسكرات اليمن والجزائر والعراق يستعرضون المدافع وناقلات الجنود المدرعة وطائرات الهليكوبتر، بينما جابت دبابات ت ـ ٥٤ / ٥٥ طرق البقاع والشوف. كما يلاحظ ان الحصول على الأسلحة الثقيلة رافقه الميل نحو العمل بتشكيلات كبيرة، التي تتحرك ببطء فتتعرض إلى النيران المعادية وتحتاج إلى غطاء ناري صديق أقوى. وكانت النتيجة أن تراجع التكتيك القتالي الفلسطيني، وتدنت عناصر المبادرة والابداع والارتجال والاقدام. فقد أبدت القوات المنشقة التي اشتركت في حرب الجبل في صيف

١٩٨٣، مثـلاً، والتي أطلقت على نفسهـا اسم «قوات العودة إلى بيروت»، جموداً تكتيكياً وعمليـاتياً بارزاً عززه الميل النفسي نحو الاتكال على الاسلحة البعيدة المدى ذات الصوت الكبير والتي لا تتطلب التقدم الجريء من قبل المجموعات البشرية الصغيرة المترجلة للتغلغل إلى داخل المواقع المعادية.

حققت وحدات فلسطينية اخرى، في المقابل، نجاحاً اكبر حين تخلت عن أسلحتها الثقيلة عندما تطلبت الظروف ذلك. وكانت هذه الوحدات مدرَّبة أصلاً على العمل ضمن مجموعات صغيرة خفيفة التسليح، فكان من السهل بالنسبة إليها أن تتحول نحو التكتيكات والاشكال التنظيمية والاسلحة التي تناسب الاعتماد على عنصرها البشري وليس على الاسلحة الثقيلة. ولم ينطبق ذلك النجاح على حالات الحرب الغوارية خلف خطوط العدو فحسب، بل وأيضاً خلال المعارك الكبيرة الطاحنة، حيث نجحت الوحدات الصغيرة ذات التسليح الخفيف من السيطرة على المنطقة المجاورة لسوق الغرب وعلى بحمدون خلال حرب الجبل في صيف ١٩٨٣ (لم تتزود بأسلحة ثقيلة، سوى براجمتين صغيرتين متنقلتين)، ونجحت حتى في صد الهجمات المضادة للجيش اللبناني، دون دعم مدفعي أو مدرع. كما أبدت هذه الوحدات مرونة عالية خلال انسحـابها اللاحق من سهل البقاع نحو طرابلس، وثم خلال المعارك التي دارت في الشمال في نهاية ١٩٨٣، حيث حاولت أن تحتفظ بالمبادرة الميدانية بواسطة الاغارات الليلية والهجمات المضادة المستمرة. وربما يؤدي الاختلاف بالاهداف المرجوة الى ذلك الاختلاف الشديد في منهجي العمل العسكري: فتتكل المجموعة الاولى على الاسلحة الثقيلة وتتعثر بها، بينما تعتمد المجموعة الثانية على العنصر البشري ولا تحسب حساب الاسلحة الثقيلة أو المتـوسـطة سوى اذا سمحت الظروف باستخـدامها ضمن تكتيك خلاق. فيريد أصحاب الاسلحة الثقيلة الظهور بمستوى الجيوش، وبالتالي الدول، المعترف بها، فيهتمون بامتلاك أداة عسكرية ذات مظهر مؤثر؛ بينما تقيس المجموعة الاخرى صحة اختيار كل سلاح أو شكل تنظيمي أو تكتيك قتالي بمدى فعاليته ضد العدو المباشر.

ويـدل الاتكـال المبـالغ فيـه على الاسلحـة الثقيلة والاشكال التنظيمية الكبيرة وعلى التكتيكات القتالية الجامدة المرافقة لها، على حقيقة أن الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية الشاملة التي تبنتها مختلف الاطراف الفلسطينية عملياً، باتت تتسم بسمات منطق الدولة، وغدت تستخدم الاداة العسكرية كما تستخدمها الدول أي أن حركة المقاومة صارت تخوض اللعبة السياسية الاقليمية والدولية وتعتمد على التحالفات المصلحية لحماية الذات، وأخذت تنظر الى دور الاداة العسكرية على انه استعراضي ـ نفسي يضمن حداً أدنى، فقط، من القدرة على تنفيذ العمليات الموسمية البارزة وعلى حماية المقر الاداري الفلسطيني في بيروت. وذلك بدلاً من خوض المجابهة اليومية، السياسية **والعسكرية**، مع اسرائيل ومن الاعتماد على بناء القوى الذاتية بواسطة العمل السياسي والتنظيمي والجماهيري الدؤوب.

وقد عكس التحول الى الشكل العسكري النظامي الثقيل والجامد، في الجوهر، حقيقة تغيُّر النظرة إلى المواجهة مع اسرائيل، رغم الشعارات المُطلقة، من كونها مواجهة سياسية وعسكرية يومية تستوجب استخدام الاشكال القتالية المتاحة حسب الامكانيات الفلسطينية والظروف الميدانية والاقليمية، إلى الاعتقاد بأنه يمكن تجميدها ميدانياً أو إرجاؤها الى المحافل الدولية. وجاء عنصر آخر يرفد هذا الاعتقاد، هو انفجار الصراعات العربية الداخلية في لبنان:

فلسطينية ـ فلسطينية، فلسطينية ـ سورية، فلسطينية ـ لبنانية، لبنانية ـ سورية، لبنانية ـ لبنانية. فنما الاغراء بخوض المعارك الداخلية ليس لأنها ملحّة فحسب، بل وبسبب الوهم بإمكانية الفوز فيها، مما غذّى، بدوره، اللجوء إلى استخدام القطاعات الكبيرة الثقيلة التسليح لأنها قادرة، نظرياً، على حسم الموقف المحلي أو ردع الخصوم الصغار. ويفسر ما سبق، إلى حد بعيد، ميل القيادات السياسية ـ العسكرية الفلسطينية، منذ عشر سنوات، نحو خوض الصراعات السياسية (وبأوجهها العسكرية طبعاً) في داخل لبنان ونحو تكريس الجهود المادية الكبيرة لذلك الغرض، طوعاً أم اضطرارياً. والحق يقال ان كثيراً من هذه الصراعات الداخلية كان لابد من خوضها، حين وجدت حركة المقاومة نفسها في موقع دفاعي، إلا أن التنظيمات الفلسطينية وقعت في مطب تنظيم نفسها ونشاطها على أساس خوض الصراعات الداخلية أكثر منها على أساس الصراع مع اسرائيل.

يلاحظ من تجربة الاستخدام الفلسطيني للتشكيلات الكبيرة المزودة بالاسلحة الثقيلة أن القوات الفلسطينية باتت عاجزة عن القتال الفعّال سوى في مناطق وُجد فيها حلفاء أو تأمن لها غطاء عسكري ـ أمني من قبل طرف قوي آخر، كمنطقة البقاع الغربي قبل صيف العام ١٩٨٢ ومنطقة الشوف بعده، اللتين وقعتا تحت المظلة السورية. أما حين وجد خصم قوى قادر على ردع أو حتى هزيمة القوات الفلسطينية عند اقترابها من مناطقه، كـ«القوات اللبنانية» أو اسرائيل، ظهر الارتباك وفقدان التجانس والتنظيم وتم اللجوء إلى خطوط تماس ثابتة. أي أن القوات الفلسطينية تبنت شكلاً وتسليحاً وتكتيكاً أدت الى ابطاء حركتها وزيادة تعرضها الى الشلل من قبل أي عدو يمتلك الوسائط المضادة المتفوقة، كماً وتكنولوجياً (إضافة الى تفوق التدريب والتنظيم)، مما عطّل عليها بالتالي العمل ضد أعداء من هذا النوع أو في مناطق لا تتمتع القوات الفلسطينية فيها أصلاً بدرجة من التفوق.

وضعت القيادة الفلسطينية نفسها في مأزق، اذاً، حيث عجزت عن خوض القتال بالقوات المتوفرة لديها ضمن ظروف المواجهة مع اسرائيل بسبب تمسكها بشكل عسكري غير قادر على العمل ضمن تلك الظروف. ومالت حركة المقاومة الفلسطينية، منذ منتصف السبعينات وخاصة بعد العام ١٩٨٢، نحو خوض القتال فقط مع الخصوم الذين أمكنت مواجهتهم وهزيمتهم بواسطة القوات المجحفلة، وتجنب القتال الرئيس مع أي خصوم آخرين. وهكذا وجدت حركة المقاومة نفسها تخرق مبدأ المحافظة على الهدف، من خلال مقاتلة المجموعات العربية وليس اسرائيل.

لكن لم ينشأ هذا الوضع صدفة، ولم ينتج عن خلل فني أو سوء توقع فحسب، بل عكس رؤية سياسية ومنهجية متكاملة. فيبدو وكأنه تم تبني النمط العسكري الثقيل، نهاية، لأنه يتجنب، في الواقع، ضرورة خوض القتال. بل ويدل التمسك بالنمط الثقيل الذي يمنع مجابهة أي عدو يتفوق بالاشكال الثقيلة، على **عدم الرغبة** في مواجهة ذلك العدو عسكرياً أصلاً. وإلا فلماذا لم يتم التخلي عن الاشكال غير المناسبة لصالح الاشكال والتكتيكات الناجعة ضد العدو؟ وقد نجحت تجربة العودة الى النمط الغواري الخفيف نجاحاً لامعاً في جنوب لبنان بعد صيف العام ١٩٨٢، لكن لم يقم بالتجربة سوى اولئك الذين ارادوا حقيقة ان يقارعوا العدو، بينما وقفت وحدات وتنظيمات فلسطينية عديدة جانباً، وامتنعت غالباً عن ارسال مجموعاتها البشرية ضد الاهداف الاسرائيلية في الشوف والجنوب، لكنها هي نفسها التي زحفت بدروعها

ومـدافعهـا حين ارتبط الامر بمهاجمة سوق الغرب (علماً أنها وصلت متأخرة) أو اقتحام المخيمات الفلسطينية في الشمال. ويصعب، أخيراً، تفسير تمسك كافة التنظيمات الفلسطينية بأشكال عسكرية تمنع عملياً مواجهة اسرائيل سوى بأنه يعكس موقفاً سياسياً ممتنعاً علاوة على جمود الفكر والمنهج العسكريين.

قدمت الحرب ضد المخيمات في بيروت، في ربيع ١٩٨٥، حالة اخرى لانجازات حققها بعض الضباط والعناصر المبادرين، رغم النواقص المادية والخلل القيادي. فقد ابتدأت هذه الحرب دون ان يتمتع المدافعون بالقدر الكافي او المتوقع من الامكانيات: الاسلحة الفردية، والمضادة للدبابات، والذخائر والاسلحة المتوسطة، والالغام، وحتى الاسمنت واكياس الرمل (وينطبق ذلك خاصة على مخيمي صبرا وشاتيلا). كما أدت الخلافات التنظيمية المستمرة الى منع امكانية التنسيق قبل المعركة، والى توزيع المحاور والمواقع بين التنظيمات كما هي العادة المعهودة، كما ادى الى عدم تجانس الخط الامامي. ويعني ما سبق أن كل إنجاز تم تحقيقه خلال هذه الحـرب، تم تحقيقه **بالرغم** من النواقص المذكورة وفقط بفضل نوعية الكوادر المحليين. ويلاحظ أن ظاهرة نشأت بالتعويض عن الخلل في الرؤية الشمولية وفي التخطيط والتـوقـع وفي الادارة الشـاملة للمعـركـة وفي رصـد الامكـانيات من قبل الاطر القيادية الفلسطينية، بإقدام وصبر وابتكار الضباط الصغار والعناصر المقاتلة. ولم تكن هذه الظاهرة بجديدة، في الواقع، فهي تميز منذ زمن العمل في الارض المحتلة أيضاً، أو يمكن تلخيص المنطق الذي يوجه سلوك الأطر القيادية، على انواعها، نحو الاشخاص الذين سيتلقون في الميدان عواقب السياسات العليا، في مبدأ تحويل النقص الى فضيلة. فجيد ان يكون هناك اناس في الارض المحتلة يحوّلون كل ما في ايديهم سلاحاً ضد الاحتلال حتى اذا افتقروا الى انواع الاسلحة التي من شأنها ان تزيد من فعالية عملياتهم؛ وعظيم ان يكون هناك اناس يقاتلون دفاعاً عن المخيمات بالرشاشات وبضع طلقات وبلا مدفعية او اكياس رمل او مصل او معـدات طبيـة؛ لكن لا يبرر يقين القيادات بوجود مثل هؤلاء الذين لا خيار لهم سوى الاخـلاص لقضيتهم، تحـويـل سيـاسـة الاهمال او سوء التخطيط او سوء التصور الى استراتيجية رسمية. فالنقص ليس فضيلة متى تحول الى مسلَّم به دائم، ويؤدي استمراره، نهاية، الى احباط الكوادر والجماهير وابتعادها عن العمل، ضمن الشعور بان المردود لم يكن، ولن يكون، بحجم التضحية في ظل تلك الاستراتيجية.

في السياسة والمنهج والاخلاق

تثير التجربة العسكرية الفلسطينية مجموعة تساؤلات حول الوسائل والغايات، وحول ابعادها السياسية والمنهجية والاخلاقية. فأية اهداف يخدمها العمل العسكري الفلسطيني؟ وهل تناسب الوسائل المختارة الغايات المنشودة؟ وهل تتمتع الوسائل باستخدام سليم؟ وما هو حساب الكفاءة والمردود، السياسي والاخلاقي، للعمل العسكري؟

نتدرج، في محاولة الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها، من الجوانب العملية إلى المنهج الذي يوجهها، لنتطلع الى الابعاد السياسية والاخلاقية للممارسة العسكرية.

ننطلق بمسألة استخدام الاداة العسكرية. ويرتبط ذلك بتحديد الهدف النهائي المرجو للنشاط السياسي والعسكري، ثم باختيار الوسائل الكفيلة بتحقيقه، وأخيراً بالادارة الكفؤة

لتلك الاداة بحيث تعمل ميدانياً بكامل طاقتها. وقد شهدت التجربة الفلسطينية تناقضاً شديداً في هذا المجال، فيمكن القول ان القيادة الفلسطينية استخدمت الاداة العسكرية استخداماً حكيماً، او على الاقل ناجحاً، قبل العام ١٩٧٣، بمعيار تحديد الاهداف المرحلية واختيار التكتيكات الملائمة لها. ثم بات الهدف الفلسطيني الواضح، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، هو اقامة «السلطة الوطنية» على اية ارض يتم استرجاعها من اسرائيل. وبات من الواضح أن جميع التنظيمات الفلسطينية صارت توافق على ذلك الهدف وعلى تحقيقه من خلال المفاوضات الدبلوماسية التي ستنتهي بالاعتراف باسرائيل، كما دلت موافقتها على مشروع بريجنيف (مثلاً، لا حصراً). فتحول النشاط العسكري الفلسطيني، بعد العام ١٩٧٣، الى موقف الجمود والتريث، وصار التركيز على العمليات الاستعراضية، من بحرية وانتحارية (في العام ١٩٧٤)، للتعبير عن الاعتراض على مسار الاتصالات الدبلوماسية واستثنائها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد انخفض العمل السري في الارض المحتلة في هذه الفترة الى ادنى مستوياته، ولم يعد الى النمو سوى بعد الحرب الاهلية اللبنانية، وخاصة في العام ١٩٧٧ وصاعداً. ويظهر ان هذا النمط من العمل العسكري، مضافاً الى امتلاك القوات المتفرغة في لبنان والتي «جُيِّشت» في النصف الثاني من السبعينات، كان احد اسس الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها م.ت.ف.، اي ان م.ت.ف. كانت تحقق الانجازات ضمن استراتيجيتها الدبلوماسية المتواضعة من خلال استخدام معين للوسيلة العسكرية في السنوات السابقة.

لكن يجب الادراك ان الانجاز الدبلوماسي، وكذلك كافة المكاسب السياسية والمعنوية التي حققتها حركة المقاومة الفلسطينية منذ اواسط الستينات، فلسطينياً وعربياً ودولياً، انما جاءت بفضل عمل عسكري تميز فقط بعناده واستمراره وليس بفعاليته وكفاءته بالمعايير العسكرية الجامدة. ويمكن القول انه اذا كان ذلك المستوى من الاداء العسكري كافياً لتحقيق تلك الانجازات، فإن الاداة العسكرية كانت بالمستوى المطلوب منها وتمتعت بالقدر اللازم، بمعيار الاحتياج الفلسطيني، من الفعالية. غير ان تحقيق المكاسب السياسية الاولى في نهاية الستينات ادى بالقيادة الفلسطينية، لاحقاً، الى اهمال العمل العسكري، حتى بات من المتعذر ان تحافظ على تلك المكاسب سوى بالاعتماد على مجموعة متقلبة، غير موثوقة، من العلاقات والتحالفات السياسية. فصارت القيادة الفلسطينية تتكل على علاقاتها وعلى نيات الحلفاء للتعويض عن ضعفها الذاتي، ودفعت ثمناً سياسياً لذلك. كما أدى الاهمال وعدم ترقية الاداء والقدرات بالاداة العسكرية إلى وضع لم تعد قادرة فيه على تنفيذ حتى الاستراتيجية الدبلوماسية المحدودة تنفيذاً افضل. وبما انه معروف ان اطراف لعبة موازين القوى الاقليمية والدولية لا تحترم من لا يقدر على حماية نفسه او فرض ذاته، فإن ما حفظ الميزان ومنعه من الانزلاق الى غير صالح القضية الفلسطينية لسنوات طويلة، كان، فقط، حالات الصمود العسكري او الاداء النوعي المتقطعة والمبعثرة بين الارض المحتلة وجنوب لبنان. وجاء مثال على ذلك في حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، حين عاد الفضل في اضفاء طابع المقاومة البطولية والمؤثرة ومظهر الانتصار على المعركة ككل الى المواجهة المستميتة في حفنة من المواقع فحسب، وعاد ذلك بالتالي على م.ت.ف. بمكاسب سياسية ومعنوية ودبلوماسية هامة.

يتضح، عند مراجعة السجل، ان اهم الانجازات التي حققتها حركة المقاومة الفلسينية، منذ نشأتها، تمثلت باعادة الهوية ووضع الشعب الفلسطيني على الخارطة السياسية العالمية. واذا كانت حركة المقاومة قد وضعت تلك الانجازات كاهداف لها منذ البداية، فإنها حققتها بالاداة العسكرية التي كانت متوفرة لديها. لكن حين حددت م.ت.ف. لنفسها اهدافاً اخرى كان يُفترض انها قابلة للتحقيق ايضاً من حيث المبدأ بسبب تواضعها الظاهري (اقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة التفاوض بدلاً من تحرير كامل التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح) لم تعد الاداة العسكرية قادرة على خدمة تلك الاهداف، فيما عجزت القيادة عن ايجاد تكتيكات عسكرية جديدة ملائمة. وقد تكررت هذه الحالة بعد حرب ١٩٨٢، حين افتقرت القيادة الفلسطينية الى اداة قادرة على تلبية احتياجاتها في تحركها العربي والدولي سعياً وراء تحريك المبادرات الدبلوماسية.

عانت حركة المقاومة الفلسطينية، إذاً، من خلل جوهري في بناء وصيانة الاداة العسكرية القادرة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية، أي بحيث يتناسب شكل الاداة التنظيمي وتسليحها وتدريبها وعقيدتها القتالية تحديداً مع تلك الاهداف. وقد ظهر ذلك بوضوح بعد العام ١٩٨٢، وبعد انشقاق حركة «فتح» في ربيع ١٩٨٣، حين بحثت قيادة م.ت.ف. عن وسيلة عسكرية ترد بها اعتبارها وتؤكد استمرار وجودها ونفوذها، فلم تجد ما تحتاج إليه، بل وقد بات من شبه المستحيل أن تجد ما تحتاج إليه. ولم ينتج ذلك النقص، في النهاية، عن الظروف الخارجية وحركة الانشقاق والضغط السوري، بقدر ما نتج عن الاهمال طويل الأجل للاداة العسكرية والتنظيمية. وجاء أبرز مثال على ذلك ليس في لبنان، بل في الارض المحتلة حيث اتيحت الفرصة للعمل ضد العدو الاسرائيلي بحرية ومأمن من القيود العربية. فلو كانت العناصر التنظيمية موجودة هناك، لوفرت الأساس للقيام بعمل عسكري ناجح وعلى نطاق واسع الى حد كافٍ لخدمة احتياج م.ت.ف. السياسي. فقد عاد الفضل، إذاً، في بعض العمل العسكري الناجح في لبنان والارض المحتلة ليس إلى العمل المضني الذي بنته القيادات الفلسطينية عبر السنوات، بل، مرة اخرى، إلى بعض الضباط والأفراد المندفعين، أو إلى الجماعات المستقلة الناشئة التي لا تدين لقيادة م.ت.ف. أو الاطراف الاخرى بوجودها اصلاً (ولو دانت الى حركة المقاومة بمثال العمل العسكري وعقيدة الكفاح المسلح).

لكن يدل قُصر النظر الذي أبدته مختلف القيادات الفلسطينية، منذ بداية السبعينات، والذي منعها من تهيئة الادوات العسكرية والتنظيمية لخوض المعارك القادمة بعد سنوات، على غياب الاستراتيجية الشاملة بعيدة المدى. فكان مؤسسو «فتح» يعتقدون، حتى حرب العام ١٩٦٧، بأن عملهم العسكري سيؤدي الى اندلاع الحرب الشاملة التي تتدخل فيها الجيوش العربية لاكتساح اسرائيل، ضمن ما عُرف باستراتيجية «التفجير المتسلسل». وحين تم تحطيم الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة المكتظين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، سارعت قيادة «فتح» إلى بناء «القواعد الارتكازية» على أمل تكرار تجربة ثورة ١٩٣٦ التي شهدت حالة تمردية كان أساسها العصابات المتحركة في الجبال والاضراب العام في المدن. وظهرت العبارات الخاصة باستراتيجية «حرب العصابات» و«الحرب الشعبية» لتدل على الانتقال المزعوم من الاعتماد على جيوش الدول العربية الى الطاقات الجماهيرية الفلسطينية والعربية. غير أن هزيمة نمط «القواعد الارتكازية» قذف بحركة المقاومة، برمتها،

بعد بداية العام ١٩٦٨، إلى موقف دفاعي وجامد على الصعيد العسكري، حيث أخفت الاحصاءات والبلاغات المضخمة حقيقة أن النسبة الساحقة من العمليات، في ١٩٦٩ و١٩٧٠، لم تتعدَّ اطلاق النار عبر نهر الاردن أو الاشتباك مع الكمائن الامامية الاسرائيلية. وجاءت أحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن، والخروج النهائي في تموز (يوليو) ١٩٧١، لتعزز المأزق السياسي والعسكري والفكري لحركة المقاومة الذي تمثل بالعجز عن الخروج بالردود الناجعة على العوائق والنكسات. ومرَّت حركة المقاومة بسنتين عجفاوين بعد الخروج من الاردن، شهدت خلالها اضمحلال التأييد الشعبي وتقلص حجم القوات نتيجة لفقدان وجهة السير السياسية. فلاقت م.ت.ف. نفسها في داخل حلقة مفرغة: فقد أدى قُصر نظرها السياسي، وضعف منهجها الذي عجز عن تهيئة الأدوات حتى في غياب الرؤية السياسية، إلى تشجيع الاعضاء والكوادر على هجرتها، مما زاد من شعور القيادة بالوهن ودفعَها نحو الاتكال على مصادر قوة بديلة. وقد ظهر مصدر قوة مغرٍ عقب حرب ١٩٧٣، حين بدا أن الدخول في اللعبة الاقليمية، من خلال الاتفاق مع النظام الاقليمي العربي، يُلغي الحاجة إلى بناء القوة الذاتية، العسكرية والتنظيمية والجماهيرية، ويؤدي إلى تحقيق بعض المكاسب شريطة أن تكتفي م.ت.ف. بأهداف متواضعة. وهكذا، فقد اكتفت م.ت.ف.، منذ ذلك الوقت، بالسعي وراء أهداف مرحلية دون أن تحدد الاهداف العليا بعيدة المدى. إلا أن صعوبة تحقيق حتى الاهداف المرحلية، بسبب عدم انقلاب موازين القوى ضد اسرائيل، كانت تعني أن تلك الاهداف لم تكن واقعية بمعيار قابليتها للتحقيق وبمعيار ملاءمة الاداة العسكرية الفلسطينية لها. فسادَ الغموض بين الاعضاء والجماهير الواسعة، على حد سواء، حول طبيعة الهدف المرحلي الذي كانوا يقاتلون من أجله، فهل تمثل بانعقاد مؤتمر جنيف أو التفاوض مع اسرائيل أو التحالف مع الاردن أم سوريا؟ وهل اقتضى وقف إطلاق النار أم شن الحرب عبر جميع الجبهات أم الاكتفاء بعمل الارض المحتلة؟ وهل شكّل العمل العسكري أولوية أم كان المطلوب، فقط، التواجد وإظهار الذات؟ وأدى غياب الاستراتيجية الشاملة بالمقاتل إلى عدم تطوير قدراته وتكتيكاته لأنه لم يعُد يعرف ما هو المطلوب منه، فهل يتدرب على قيادة الدبابات لمواجهة تنظيم محلي ما في صيدا أو صور أو جبل لبنان، أم يتدرب على القتال الغواري لمجابهة الجيش الاسرائيلي؟ وهل يحتشد ضمن تشكيلات كبيرة تلفت انتباه المراقبين العالميين أم ينتشر في مجموعات صغيرة ليتجنب الطائرات الاسرائيلية؟

انعكس غياب الاستراتيجية الشاملة بميول سلبية عدة لدى القيادة الفلسطينية. وتمثل أحدها في السعي المستمر وراء تحقيق المكاسب السريعة، وخاصة الاعلامية منها، بدلاً من العمل التنظيمي والجماهيري الدؤوب المثابر الذي يخلق، وحده، أساس التقدم السياسي، مما حدد المنهج الذي حكم التعامل مع الجانب العسكري للنضال الوطني ويفسر ضعف ملاءمة الاداة للهدف. كما مالت القيادة الفلسطينية، بسبب افتقارها إلى استراتيجية بعيدة المدى تقدم المعيار وتفرض الاحتفاظ باحتياطي، نحو بذر الرصيد السياسي والمعنوي والعسكري (البشري خاصة) دون إعادة بنائه والتعويض عن المستهلك منه. أي أنه لم يتم بناء الكوادر والأطر والبدائل بصورة متواصلة لضمان وجود الموارد البشرية اللازمة عند الحاجة، كما كانت تفعل «فتح» قبل العام ١٩٦٥، بل تم استنفاد المخزون البشري والمعنوي تباعاً كلما تطلبت الظروف. وربما ساهمت معركة الكرامة، في آذار (مارس) ١٩٦٨، في خلق حالة من

الاطمئنـان النفسي الوهمي لدى القيادة الفلسطينية، حين أشعرها دفق التأييد السياسي والمتطوعين بأنه سيظل لديها وفرة من البشر المستعدين لتنفيذ السياسيات العليا مهما كانت. والملحوظ في الأمر أن هذه القيادة، حين واجهت مأزق افتقارها إلى القوة الذاتية وإلى الحلول النظرية في آن، في فترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، لم تدرك خطأ سياساتها ومنهجها ولم تعِ حاجتها إلى العمـل الصبور في إطار استراتيجية بعيدة المدى، بل قبضت على القشّة الاولى التي وجدتها لتعوم على وجه الماء: قشّة الاسناد الرسمي العربي والضمانات الدولية.

انعكس غياب الاستراتيجية الشاملة، أيضاً، في عجز مختلف التنظيمات الفلسطينية (أو التي مارست العمل العسكري منها) عن خلق أسس الاستمرارية الحقيقية في عملها التنظيمي ـ العسكري، وخصوصاً في الارض المحتلة، فاضطرت جميعها الى إعادة بناء العمل مجدداً، من الصفر، بعد كل ضربة تلقتها. وقد نتج فقدان الاستمرارية، الى حد بعيد، عن إعادة استهلاك الموارد البشرية والمادية المتوفرة لتغذية العمل الآتي، بدلاً من الاحتفاظ بجزء منها لاغراض مستقبلية. فتوجه الجميع، مثلاً، إلى بناء الخلايا التنظيمية المقاتلة في الأرض المحتلة على حساب بناء الكوادر القيادية التنظيمية التي تؤمِّن، وحدها، ضمان استمرارية العمل العسكري. ويؤكد صحة هذه الملاحظة أن بعض النمو الاخير في العمل العسكري في الارض المحتلة يعود إلى نشاط السجناء السابقين الذين أطلق سراحهم، فوظفوا خبراتهم في توجيه الغير. لكن لم ينتهِ سوء توجيه واستخدام الموارد، وخاصة أن الشعور الداهم بضرورة تنفيذ عمل ما مهما كانت الظروف الموضوعية والاعتبارات الذاتية المانعة ما زال يؤدي إلى استخدام أية موارد بشرية متوفرة دون حساب ملاءمتها للمهام المنوطة بها واحتياجات المستقبل.

ينكشف افتقار حركة المقاومة إلى من ينفذ الاستراتيجية العسكرية «على الطلب» في ميل قيادة م.ت.ف. نحو قذف المشكلات بالمال لعلها تزول، ولعله يمكن تنفيذ العمل العسكري بواسطة المال. فقد ساهمت م.ت.ف. بخلق وضع يعجز فيه الناس عن التحرك إذا لم تتوفر لديهم الامكانيات الكاملة من قبل الغير. وقد نشأت هذه الحالة خاصة في الارض المحتلة حيث يصعب فيهـا الاتكال على الدعم الخارجي اكثر منه في أية منطقة اخرى؛ وأدى الميل إلى استخدام الموارد المالية بكثرة ودون تمييز إلى تقويض الابداع التكتيكي والتفكير المستقل وروح المبادرة وإلى تذكية نفسية مرتزقة. فيلفت الانتباه، على الصعيد العسكري، ان العمل المتقدم، نوعاً وكماً، في الارض المحتلة، في الآونة الاخيرة، يقوم به افراد بلا تمويل خارجي. ولا يكمن الخطأ في استخدام كل ما توفر من موارد، بما فيها المالية، ومثلاً لشراء الاسلحة في الارض المحتلة من الجنود الاسرائيليين، بل يتمثل في محاولة تحقيق بواسطة المال ما لا يقدر المـال عليـه، وفي عدم تحقيق ما يقـدر المال عليه فعلاً كبناء الملاجئ من الجودة والكمية المطلوبتين في المخيمات وفي توفير الخدمات الطبية والصحية وغيرها.

وكثيراً ما تم تفسير أي تقصير، مثل عدم توفير الامكانيات المادية الكافية لوحدة أو خلية أو مخيم ما، وتم تفسير اللجوء إلى حلول غير مرضية للمآزق الطارئة («الترقيع»)، بالقول ان «الظروف تفرض ذلك» أو «اننا محكومون بالوضع السياسي». وقد عكست هذه الاقوال، في الواقع، نزعة إلى التسليم بالامر الواقع وعدم مشاطرته فور نشوئه. وكان يعني ذلك، أولاً، أن الخصوم هم الذين خلقوا الوقائع الجديدة، وثانياً ان الطرف الفلسطيني كان يسلِّم بها على

انها هي المعطيات الجديدة للوضع الراهن وعمل بها بدلاً من رفضها ومحاولة قلبها أو إلغائها. وصحيح أن م.ت.ف. كانت تمسك بالمبادرة السياسية ـ الدبلوماسية في مراحل معينة، لكنها فقدت المبادرة الميدانية منذ سنوات، مما فرَّغ محتوى المبادرة الدبلوماسية، في النهاية، من زخمها وتأثيرها. ولا نقصد أن الطرف الفلسطيني لم يحاول أن يتعامل مع الوضع الجديد، بل انه قَبل بأن يخوض الصراع في المرحلة الجديدة على الأسس وحسب الشروط التي حددها العدو، دون منازعة حقيقية للمسلَّمات التي سعى العدو إلى فرضها. ويوجد مثال على ذلك في الاصرار على اقتحام اسرائيل بحراً بأسلوب لم يتغير سوى ببعض تفاصيله التنفيذية خلال ١١ سنة، رغم الفشل المتكرر، بدلاً من تغيير هدف العمل البحري أو تحويل الجهود نحو بناء العمل السري في الارض المحتلة كبديل كامل. ويضاف، أخيراً، أن حجة «الظروف» استُخدمت، ايضاً، في حالات كانت تسمح فيها الظروف بإنجاز أكثر مما أُنجز فعلاً، ومثلاً حين سمحت الظروف الأمنية ـ السياسية في بيروت بتكديس الاسلحة والذخائر في المخيمات.

تشوب معضلة فكرية مركزية الممارسة العسكرية والسياسية الفلسطينية، وتتعلق بفهم ماهية البديل التاريخي، على صعيد منهجية العمل السياسي وعقيدة الاعتماد على الجماهير المعبأة والمنظمة، الذي يفترض أن تقدمه حركة المقاومة الفلسطينية الى الجماهير الفلسطينية والعربية. إذ تنبع مختلف القضايا، مثل الاستخدام الخلاق للاداة العسكرية والاحتفاظ بالمبادرة ومنازعة الأمر الواقع، من المنهج الثوري (أو لنسمِّه الديناميكي أو حتى الخلاق، اذ يمكن للمرء أن يكون مبادراً دون أن يكون ثورياً بالمعنى السياسي ـ الايديولوجي). وتحمل ممارسة الحركة الفلسطينية عواقب هامة بالنسبة إلى أحوال ومصير الشعب الفلسطيني، سياسياً وجسدياً، نظراً إلى تعقيد الظروف والتفاعلات السياسية في الساحة الفلسطينية والعربية. فاكتسبت، بسبب ذلك، حتى أصغر التكتيكات العسكرية (التي ربما يفترض أنها ثانوية الاهمية) التي اختارتها الاطراف الفلسطينية وقعاً سياسياً ومعنوياً ملموساً. ويوجد مثال على ذلك في العمليات الخارجية، مثل إلقاء قنبلة يدوية على مطعم يوناني يرتاده بعض البريطانيين، مما يكاد لا يذكر من حيث أهميته العسكرية لكنه يؤخر المجهود الاعلامي الفلسطيني في الغرب لمدة شهور أو سنوات.

يتضح الرابط بين الممارسة العسكرية وعواقبها السياسية والاخلاقية عند مراجعة حادثتين في التجربة العسكرية الفلسطينية، هما «القصف العشوائي» واحتلال بلدة الدامور في مطلع العام ١٩٧٦. ظهر نمط القصف العشوائي، أول ما ظهر، خلال الحرب الاهلية اللبنانية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، حين أخذت القوات الانعزالية تقصف المناطق الاخرى (الوطنية) دون تمييز بين مدني وعسكري. وسرعان ما تبنت غالبية التنظيمات اللبنانية الوطنية والفلسطينية هذا الاسلوب، لتقصف التجمعات السكانية المسيحية أو المارونية في الغالب. وتمثل التبرير لذلك في التأكيد على أنه يجب قصف مدنيي الخصم من أجل ردعه عن قصف المدنيين «الوطنيين». وقد ثبت خطأ هذا الاعتقاد بالملموس لأن القصف العشوائي الإنعزالي لم يتوقف، بل استفاد الخصم معنوياً داخل معسكره واستقدم المزيد من المتطوعين الحاقدين، علماً، أيضاً، بأن القصف العشوائي كان يوقع إصابات أكثر بكثير في المناطق «الوطنية» بسبب اكتظاظها.

لكن لم يقتصر عيب منطق القصف العشوائي على كون النتائج لغير صالح الطرف

الفلسطيني، بل تمثل أساساً في تجسيده لشوائب في المنهج العسكري والفكر السياسي الفلسطيني. فقد دلّ اللجوء الى القصف العشوائي على كسل عقلي وأدى إلى موقف غير مبالٍ تجاه خسارة الارواح المدنية. كما دل على فقدان الابداع التكتيكي، حيث كان بإمكان التنظيمات الفلسطينية واللبنانية الوطنية أن تخرج برد عسكري ناجح على القصف العشوائي لو أجهدت نفسها قليلاً فحسب. فكان بالامكان إرسال المجموعات الخاصة إلى داخل المناطق «الانعزالية» لاقتحام مرابض المدفعية العدوة، كما كان بالامكان تركيز كافة النيران المدفعية الوطنية في دور الرماية المضادة للبطاريات. وكان من شأن هذين الاسلوبين أن يوقفا، أو على الاقل أن يضعفا، القصف العشوائي المعادي دون ضرر للسكان المدنيين المجاورين. ولو فعلت القوى الوطنية ذلك، ولو ظهر الطرف الانعزالي وحده بأنه لا يبالي بالخسائر البشرية بين مدنييه (الذين يزعم حمايتهم والقتال من أجلهم) نتيجة اتباعه لأسلوب القصف العشوائي وتركيز المدافع في المناطق السكنية، لظهر تمايز شديد أمام جميع المواطنين في الاخلاق السياسية ـ العسكرية لدى الطرفين. بل ان اقناع المواطنين المسيحيين بتمايز الطرف الفلسطيني ـ اللبناني الوطني عن الخصم الانعزالي بالمناقبية العسكرية ربما كان سيقنعهم بمساعدة العمل المضاد للبطاريات الانعزالية اما بالكشف عنها او بمعارضة تمركزها قرب الاحياء السكنية.

يقدم القصف العشوائي مثالاً على نزعة التسليم بالمعطيات الجديدة التي يخلقها الخصم والعمل على أساسها. فقد لجأ الطرف الفلسطيني ـ اللبناني الوطني إلى اساليب عدة غير مقبولة اخلاقياً وسياسياً، أو على الاقل غض النظر عن قيام بعض عناصره بها، كالقصف العشوائي والتهجير والقتل «على الهوية»، والتي بادر الطرف الانعزالي إلى تطبيقها اولاً. وإذا كانت للطرف الانعزالي دوافع مقنعة (بمنطقه التقسيمي والطائفي) في تبنيه تلك الاساليب، فلم يوجد أي مبرر لقيام الطرف الآخر، ولم يؤد تبني نفس الوسائل الانعزالية سوى إلى مساعدة الخصم على تحقيق أغراضه.

إلا ان المسألة الأخطر هي ان تبني أسلوب القصف العشوائي عكس تفكيراً طائفياً (بالمعنى السياسي والديني على حد سواء) لدى تلك التنظيمات الفلسطينية واللبنانية التي مارسته (وهي الغالبية) مماثلاً للتفكير الذي حمله الطرف الانعزالي. وتمثل جوهر هذا التفكير باعتبار قاطني المنطقة الواقعة تحت سيطرة الخصم من مناصريه بالضرورة، مما يحلّل بالتالي ضربهم بالوسائل المتاحة. ويكشف ذلك الموقف الطائفي تسليماً سهلاً بحقائق سياسية خلقها الخصم (في وجه معارضة مسيحيين وموارنة كثيرين) أو بالاحرى بحقائق مزيّفة عرف الطرف الوطني أنها ليست صحيحة لكنه قبل بالزعم الانعزالي لأن ذلك يناسبه سياسياً وعسكرياً، كما دل ذلك القبول السهل على بؤس الفكر السياسي الوطني وضعف القناعة بالسمات التي يشدد نظرياً عليها، كالعلمانية والعروبة والتقدمية، اذ قبل الطرف الوطني لنفسه بمعاملة مجموعة بشرية عربية (معادية بسبب الوعي أو التضليل، لا فرق) وكأنها غريبة.

إذا وجدت حاجة إضافية لتثبيت صحة هذا النقد، فإن تجربة معارك طرابلس في نهاية العام ١٩٨٣ والحرب ضد المخيمات في ربيع ١٩٨٥ تؤكده. حيث سمحت أطراف فلسطينية معينة لنفسها، في الحالة الاولى، بأن تقصف تجمعات سكانية فلسطينية تكاد تكون مقدسة (المخيمات) لمجرد أن خصماً سياسياً كان يسيطر عليها (أوهل أدرك الطرف المهاجم أن أهل

المخيمات لن يرضوا بسلطانه السياسي؟). كما عادت الاطراف الفلسطينية نفسها، بالحالة الثانية، إلى قصف الاحياء الشيعية في بيروت لمجرد أن الطرف الذي كان يهاجم المخيمات هو شيعي أيضاً (أوهل استسهل القاصفون ضرب المدنيين الشيعة ليس فقط بسبب شعورهم بأنه يصعب اعادة كسب ود الشيعة مجدداً، بل ولأنهم انتظروا منذ منتصف السبعينات للتعبير عن استيائهم حيال التحالف مع الطائفة الشيعية وممثليها الصاعدين؟). وقد برَّر الجانب الفلسطيني نفسه، في الحالة الثانية، بأنه كان يبحث عن طريقة سريعة لتخفيف الضغط على المخيمات، لكن يظهر خطأ هذا الاعتقاد أولاً في أن قتال المخيمات نفسها هو الذي رد المهاجمين وقلب جميع التوقعات، وثانياً في أن عملية ردع الخصم بواسطة الضغط العسكري على قاعدته البشرية أو بواسطة استنزاف ارادتها السياسية عملية بطيئة للغاية وكثيراً ما تأتي بنتائج عكسية تماماً، حتى عند استخدام كميات هائلة من الاسلحة والذخائر، كما اكتشف السوريون في الاشرفية في ١٩٧٨ و١٩٧٩ وفي زحلة في ١٩٨١. وتبقى العبرة الجوهرية هي أن منطق القصف العشوائي خاطىء سياسياً واخلاقياً من جذوره، بدليل سهولة توجيه المدافع الفلسطينية ليس ضد الاعداء المزعومين ـ المسيحيين أو الانعزاليين ـ فحسب بل وضد المسلمين والفلسطينيين انفسهم.

تثير تجربة احتلال بلدة الدامور جنوبي بيروت، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، الشكوك الاضافية حول طبيعة البديل الثوري الذي تقدمه حركة المقاومة الفلسطينية. فقد قام الانعزاليون بإغلاق الطريق الساحلي الذي يربط بيروت والجنوب، رغم التحذيرات المتكررة ورغم التطمينات بعدم ايذائهم. فقررت حركة المقاومة، مضطرة، أن تعيد فتح الطريق (وكان دافع ثانوي الرغبة في الانتقام لاحتلال حي الكرنتينا ومخيم الضبيه). لكن قام الفلسطينيون، خلال عملية احتلال الدامور وبعدها، بعمليات اغتصاب وذبح ونهب، وهي عمليات حدثت بالعلم التام لقائد العملية أبو موسى، وهو أيضاً المسؤول المباشر عن عملية احتلال قرية العيشية المعزولة في نهاية العام ١٩٧٦، حيث سمح بقتل ٢٨ أسيراً عسكرياً ورهينة مدنية (إضافة إلى ١٤ شخصاً ماتوا في القرية خلال المعركة)، وذلك بعد خسارة ١٤ شهيداً بعملية سيئة التخطيط لم يكن لها داعٍ عسكري أصلاً. وقد تعززت المذبحة الفلسطينية في الدامور بمنع عودة أهلها إليها لسنوات عدة، وبإسكان أهل مخيم تل الزعتر السابقين في البلدة بعد تشريدهم في آب (اغسطس) ١٩٧٦. ومهما كانت الدواعي الموجبة لاحتلال البلدة بداية، أو لايجاد المأوى لمهجري تل الزعتر لاحقاً، فإن «فاتورة» الدامور في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ دفع ثمنها أهالي تل الزعتر في آب (اغسطس) ١٩٧٦ ومن بعدهم أهالي مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وربما تتمثل العبرة الأساسية بالنسبة إلى حركة المقاومة الفلسطينية في المفارقة التالية: فإما أن تطرح هذه الحركة نفسها بديلاً ثورياً (كمؤسسة وكمنهج) لجميع العرب ـ ولليهود اسرائيل أيضاً ـ مما يستوجب إظهار ممارسة سياسية ـ عسكرية ـ جماهيرية بمستوى مسؤولية من يدعي تمثيل مصالح الشعب بأسره، أو أن تقرَّ بأنها حركة قطرية تبحث عن مصلحة ضيقة لا تعني سكان دول الطوق المضيفين في الصميم، مما يعطيهم بالتالي كامل الحق في استضافة أو عدم استضافة أي شكل من أشكال العمل الفلسطيني على أراضيهم. وثبت في لبنان أن من عجز عن سلوك الخيارات الثورية الصعبة كي يطرح نفسه بديلاً ذا مصداقية، اضطر، نهاية، إلى حماية

استمـرار وجـوده هنـاك عبـر فرضـه بالقوة أو بملامح القوة حين أخفقت «التضبيطات» السيـاسية التي لجأ إليها. ويتذكر أهل قرية حناويه قرب صور (على سبيل المثال) والتي اقتحمتها «القوات المشتركة» ليلاً وخطفت وقتلت بعض أبنائها بعد تطويقها وقصفها، كيف ترجم البعض في حركة المقاومة إصرارهم على البقاء إلى ممارسة عسكرية فعلية. كما يتذكر الفدائيون الذين تحولوا إلى شرطة في قرى الجنوب اللبناني مرارة ذلك التحول.

الوسيلة العسكرية إلى أين؟

نقف اليـوم أمـام اسئلة كثيرة، لها أجوبة محدودة، كلها صعبة. ماذا نريد؟ وهل أن الوسيلة العسكـرية لتحقيق الغايات هي الوحيدة الصالحة أو حتى الأهم؟ وإذا كان الرد بالايجـاب، فمـا هو شكلها وما هي معاييرها السياسية والأخلاقية؟ هل يوجد معيار أيضاً لقياس الفعالية بمعيار المردود الفعلي الذي يبدأ الشعب الفلسطيني باكتسابه وملامسته بعد سنوات من العطاء؟ فنرى اننا فقدنا الأهداف، العامة والمرحلية، فلم يعُد بإمكان وسائلنا أن تلائم غاياتنا الغائبة، ولم تعُد لدينا الامكانية لتقييم تلك الوسائل وتطويرها أو تغييرها. بل صرنا نفعل لمجرد أن الفعل مهم، دون معرفة ماذا سنجني وماذا سيخدم، نهاية، ذلك الفعل. وصار الواحد منا جالساً في مكتبه أو مسترخياً في قاعدته، لا يهتم بحفر خندق فردي مع أنه يعلم أن الطيران الاسرائيلي عائد لاصطياده اليوم، كما في الغد، وكما كان في الامس. لكن مع فقدان الاهداف فقدنا الدافع. وبات يتساءل شعبنا في أماكن تشتته: ماذا استفدنا وماذا اكتسبنا بفضل دماء الآلاف من آبائنا وامهاتنا واطفالنا؟ فلم يبخل شعبنا بدمه في يوم من الأيام، وكان يدرك أن تأييد العمل العسكري الفلسطيني سيدفع ثمنه غالياً، وقبل أن يكون ثمن اقتحـام كريـات شمونا، مثلاً، مسح نصف مخيم النبطية، حسب المعادلة العسكرية الفلسـطينية ـ الاسرائيلية. لكن شعر هذا الشعب أيضاً، بعد مرور السنوات، بأن هناك تضحيات كان من الممكن تجنبها أو تخفيضها (ولو بواسطة بناء ملاجئ أفضل!) وبأنه كان من الممكن تحقيق مردود أكبر لحجم تلك التضحيات.

يجب على كل من يقترح تبني استراتيجية فلسطينية تشمل العمل المسلح أو تؤدي إلى سفك الدماء (أفلسطينية كانت أم غير فلسطينية، لا فرق) أن يتأكد أولاً من استنفاد كافة السبـل الاخرى قبل أن يلجأ الى الوسيلة العسكرية كشكل نضالي. يجب لذلك أن يحدد الهدف المنشود بوضوح لأن ذلك، وحده، يسمح بتحديد الوسيلة المناسبة بوضوح أكبر تأميناً لمبدأ تطابق الوسائل مع الغايات، والا ينشأ وضع يتم فيه استخدام أساليب غير مناسبة تؤدي إلى خسائر وعذاب بلا داع وبلا طائل. ويجب التذكر أن مئات وآلاف الرجال والنساء والاطفال سيدفعون ثمن كل استراتيجية. ومهما كانت النيات، إلا أنه لا يحق لأحد أن يأتي بالموت لغيره لأنه مُهمِل وغير مستعد لاجهاد نفسه قليلاً لتقدير الموقف بدقة وتقييم التجارب للتعلم من دروسها وتغيير أساليبه عند الضرورة. فهل انه لا يأبه لعواقب أعماله؟

الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

تحديات وتفاعلات

صبري جريس

كانت الثورة العربية الكبرى في فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، باحداثها المختلفة، من اكبر التحديات التي واجهت الكيان الصهيوني في البلد خلال عهد الانتداب البريطاني، بالمقارنة مع ما سبقها او تبعها من تحركات عربية، سياسية كانت ام عسكرية. فقد جاءت هذه الثورة بمثابة محاولة اخيرة من قبل العرب الفلسطينيين للحفاظ على طابع فلسطين العربي ومنع تحويلها، او اجزاء منها، الى دولة يهودية؛ مما دفعهم الى بذل جهود مضنية وتقديم تضحيات ضخمة. ونتيجة لذلك، لحقت بالصهيونيين أضرار كبيرة، بشرياً ومادياً، وبمدى لم يعهدوه حتى ذلك الوقت في مراحل صراعهم المختلفة مع العرب الفلسطينيين. غير ان هذا الواقع المستجد، بحد ذاته، أثار لدى الصهيونيين ردود فعل مختلفة وتفاعلات متنوعة، بعد ان خلق اوضاعاً جديدة بالنسبة اليهم، سارعوا الى استغلالها في اكثر من ناحية، للافادة منها وتعزيز قواهم. وتم ذلك بصورة تكونت معها مفاهيم استراتيجية صهيونية جديدة، لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم، خصوصاً في مجالي الأمن والاستيطان، على أهميتهما. وقد تبلورت هذه المفاهيم تدريجياً، من خلال ضرورات التعامل مع الاحداث التي وقعت خلال هذه الحقبة، بابعادها المختلفة من جهة، والاطراف العديدة التي شاركت فيها من جهة اخرى.

تبلور منظمتين عسكريتين صهيونيتين

منذ اللحظة التي اتخذت فيها الثورة العربية في فلسطين طابع الصراع المسلح ضد الصهيونيين والسلطات البريطانية في البلد سوية، نشأ وضع من تطابق المصالح بين الطرفين، خصوصاً في المجال الامني ـ العسكري، بعد ان اصبح كل منهما معنياً بقمع الثورة وايقاف

نشاطها ضده[١]. ومن هنا، لم تكن المسافة طويلة للوصول الى التعاون والتنسيق بينهما في هذا المجال لتحقيق اهدافهما المشتركة. فالبريطانيون كانوا بحاجة الى مساعدة اليهود، لأن قواهم العسكرية التي كانت متواجدة في فلسطين لم تكن كافية، في معظم الاحوال، للتعامل مع الثوار العرب. أما اليهود، فقد تعاونوا مع القوات البريطانية، نتيجة لرغبتهم في التصدي للهجمات التي كانت تُشن عليهم من قبل العرب اولاً؛ وللمساعدة في انهاء الثورة بأسرع ما يمكن، حتى لا تتمكن من احراز انتصارات سياسية تذكر، ثانياً؛ وفي الوقت نفسه، استغلال الأوضاع لتدريب المزيد من رجالهم عسكرياً، والحصول على مختلف انواع الأسلحة من خلال التعاون مع الجيش البريطاني، ثالثاً[٢]. ومر هذا التعاون الصهيوني ـ البريطاني في مراحل مختلفة من المد والجزر، تبعاً للأوضاع السياسية التي سادت من فينة الى أخرى.

بدأ التعاون في المجال الأمني ـ العسكري بين اليهود والبريطانيين في فلسطين، خلال هذه المرحلة، في وقت مبكر للغاية. ففي اليوم الأول من الاضراب العربي (١٩ نيسان/ابريل ١٩٣٦)، سارع الدكتور حاييم وايزمان الى الاتصال بالسلطات مطالباً بتعزيز قوة الشرطة في تل ابيب بتجنيد المزيد من العناصر لها[٣]، وذلك بعد ان كانت بعض احياء المدينة قد تعرضت، خلال الايام السابقة، الى هجمات من جيرانها في يافا والقرى العربية المجاورة. وثابر وايزمان على مطالبته هذه خلال ذلك الاسبوع، ثم وسعها لتشمل تسليح اليهود في كافة انحاء فلسطين[٤]، ومنهم، خصوصاً، اولئك الذين يقيمون في مستوطنات نائية. وقد استجابت السلطات البريطانية لهذه المطاليب، بشكل او بآخر، اذ أوعزت بزيادة دوريات الشرطة في المناطق القروية، وسمحت لليهود باستعمال السلاح لحراسة انفسهم[٥]. كذلك سمح بفتح صناديق السلاح المختومة، التي كانت موجودة، أصلاً، في عدد من المستوطنات اليهودية، تسهيلاً لاستعمالها، بينما زودت المستوطنات الاخرى، التي لم تكن فيها مثل تلك الصناديق من قبل، بأعداد منها. كما أجيز للمزارعين اليهود بالخروج الى العمل في حقولهم، وهم يحملون بنادق صيد، وبرفقتهم رجال شرطة مسلحون[٦] ان دعت الضرورة الى ذلك. ومع أواخر شهر أيار (مايو) التالي، تمت الموافقة على تعزيز قوات الشرطة بعناصر جديدة، وبدأت في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، عملية تجنيد ٤٠٠ شرطي اضافي، اطلق عليهم اسم «خفراء» (نوطريم)، وبوشر بتدريبهم وتوزيع السلاح عليهم[٧]. ومع استمرار الاضراب العربي وتدهور الأوضاع الأمنية، استمرت عملية التجنيد ايضاً وازداد، تدريجياً، عدد الخفراء، فارتفع الى ٨٠٠ عنصر، ثم الى ١٢٤٠[٨]، ليصل الى ٢٨٦٠ مع بداية ايلول (سبتمبر)[٩]، والى نحو ٣٠٠٠ خفير مع انتهاء الاضراب العربي في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) من السنة نفسها[١٠]. وسُمح لهذه القوات «بالخروج الى ما وراء حدود [المستوطنات] والقيام بحراسة الحقول والكروم والبساتين»[١١].

وجاءت اقامة قوات الخفر هذه، بالطريقة التي تم بها ذلك من حيث اعتراف السلطات البريطانية بها رسمياً وتعاونها مع الوكالة اليهودية في هذا الصدد، بمثابة فاتحة مرحلة جديدة في تطور التنظيمات الصهيونية العسكرية في فلسطين. فقد ادى ذلك الى انتهاء لعبة «القط والفأر» بين السلطات البريطانية والصهيونية بشأن منظمة الهاغاناه، التي كان البريطانيون، رغم معرفتهم جيداً بوجودها، يغضون الطرف عن نشاطها، وان كانوا يسعون، من حين الى آخر، الى «نزع سلاحها» او «ضبطها»، باقتراح اضفاء الشرعية عليها، مما يمكنهم، بالتالي،

من مراقبتها؛ بينما كان الصهيونيون ينكرون وجودها، أو يقللون من اهميتها، ويفضلون عدم البحث في شؤونها مع الآخرين. فالسلطات البريطانية لم تكتف، فقط، باقامة تلك القوات من خلال الاتفاق والتنسيق المسبقين مع الوكالة اليهودية، بل انها اعتمدت، ايضاً، ضابط ارتباط بينها وبين الوكالة، هو يهوشواع غوردون، أحد المسؤولين في الهاغاناه، للاشراف على عملية تجنيد المرشحين لتلك القوات، فاختار معظمهم من بين رجال منظمته، وبذلك اصبحت تلك القوات، عملياً، بمثابة التنظيم العلني والمعترف به للهاغاناه[١٢]، وقدمت غطاء شبه شرعي لنشاط المنظمة في المجالات الأخرى، وذلك على الرغم من أن عدداً من رجال المنظمة العسكرية الصهيونية الأخرى، اتسل، المناوئة للهاغاناه تطوع للخدمة فيها ايضاً[١٣]. وقد تنبهت السلطات لهذا الوضع، فاشترطت، للموافقة على طلب لزيادة عدد تلك القوات قدم اليها مع انتهاء الاضراب العربي، بأن يتم ذلك بعد نزع سلاح الهاغاناه[١٤]، وتسليمه لها. ورفض الصهيونيون القبول بهذا الشرط، وتوقفت عملية التجنيد لفترة ما؛ الا أن استمرار الاضطرابات الامنية فعل فعله وأدى الى تجميد ذلك الطلب. فمع تجدد النشاط المسلح في فلسطين، في اواخر العام ١٩٣٦ واوائل العام ١٩٣٧، وان تم ذلك على نطاق ضيق، واتساع الاستعدادات لاستئناف التمرد ضد البريطانيين، لم توافق السلطات على تجنيد اعداد اخرى من الخفراء فقط، بل انها قامت، ايضاً، بتوسيع صلاحيات تلك القوات ونطاق عملها، فسمحت لها، في اواخر آذار (مارس) ١٩٣٧، بالعمل داخل مساحة الاراضي اليهودية في كافة انحاء فلسطين، وخارجها ايضاً في حال اضطرارها الى مطاردة مهاجميها[١٥].

ولم تقتصر ردود فعل الصهيونيين على الثورة العربية على التعاون مع البريطانيين في اقامة قوات الخفر فقط، بل تعدتها، ايضاً، لتشمل واقع قواهم العسكرية بأكملها، التي كانت قد تبلورت، مع منتصف الثلاثينات، على شكل منظمتين مستقلتين، هما الهاغاناه واتسل، تشرف على كل منهما وتدعمها مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية الصهيونية. فمع نشوب الاضراب واتساع نطاقه، ثم اضطراب الأوضاع الأمنية، تجددت الدعوات إلى توحيد القوى العسكرية الصهيونية، بدمج الهاغاناه واتسل في منظمة واحدة، ومن ثم دعمها وتقويتها، لتصبح قادرة على مجابهة التحدي العربي المتوقع، في حال استمرار الثورة واتساع نشاطها. وعلى الرغم من فشل مثل هذه المحاولات في السابق، فقد كان لها، في ضوء الاوضاع المستجدة، ما يبررها. كذلك، كان هنالك أساس، بالنسبة لزعامة الهاغاناه على الأقل، لنجاح محاولات التوحيد هذه المرة، خصوصاً وانه من بين الأحزاب الاربعة المشرفة على نشاط اتسل، كان التصحيحيون، وحدهم معنيين، عملياً، باستمرار الانشقاق، انطلاقاً من موقفهم السياسي المعارض لموقف الجناح العمالي المسيطر على الهاغاناه، من اساسه، بينما لم يكن هذا هو الوضع بالنسبة الى باقي الأحزاب، وخاصة الصهيونيين العموميين والمزراحي. وقد تنبه العمال لهذه الثغرة وركزوا على ضغوطهم عليها. وفي اوائل آب (اغسطس) ١٩٣٦، وقّع الحاخام مئير بار ـ ايلان، زعيم المزراحي، على اتفاق[١٦] مع بيرل كاتسنلسون، باعتباره ممثلاً للهستدروت والهاغاناه، يقضي بتوحيد المنظمة مع اتسل بهدف «وضع حد لأية ازدواجية ولانعدام الانضباط القومي في هذا المجال[١٧]». الا ان جابوتينسكي عارض الاتفاق الذي تم من خلال اعتبار قيام اتسل كمنظمة مستقلة ظاهرة من «انعدام الانضباط القومي»، وطالب باتفاق سياسي شامل[١٨]، لا عسكري فقط، بين اتباعه في منظمة الصهيونيين

التصحيحيين وبين المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، وهو ما رفضه الجناح العمالي، لاقتناعه بأن لا جدوى من مثل هذا الاتفاق، وربما ليست هنالك امكانية للوصول اليه، نظراً للخلافات العقائدية العميقة بين المعسكرين.

وأدى هذا الموقف الى تعميق الخلافات بين الأطراف المشاركة في قيادة اتسل الى درجة دفعت جابوتينسكي، في محاولة لرأب الصدع، الى توقيع اتفاق[١٩] مع قائد المنظمة ابراهام تهومي، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦، بهدف حل تلك الخلافات، أو تجميدها على الاقل. الا ان هذا الاتفاق كان عديم الجدوى، اذ استمرت الخلافات على حالها، بل راحت تتعمق تدريجياً، وخصوصاً في اعقاب فشل المحاولة التي قام بها الياهو غولومب، زعيم الهاغاناه، في لندن، أواخر سنة ١٩٣٦، للوصول الى اتفاق مع جابوتينسكي حول الوحدة. وقد نجم هذا الفشل عن رفض جابوتينسكي وضع اتباعه تحت امرة الوكالة اليهودية[٢٠]. ونتيجة لذلك، استمرت حملات دافيد بن ـ غوريون على التصحيحيين[٢١]، ومطالبته بتوحيد المنظمتين، كما استمرت الضغوط من جهات أخرى، فأضطرت قيادة اتسل الى اتخاذ قرار مبدئي، في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ يقضي بتوحيد منظمتها مع الهاغاناه، تحت اشراف المجلس الملي اليهودي[٢٢]، الذي يضم ممثلين عن التصحيحيين، على عكس الوكالة اليهودية، وذلك في محاولة لابقاء الباب مفتوحاً امام امكانية انضمامها الى المنظمة الموحدة، في حال قيامها.

ومع اتخاذ هذا القرار، استؤنفت مفاوضات التوحيد مرة اخرى، ولعب فيها الشركاء «المدنيون» في قيادة اتسل، ممثلو الصهيونيين العموميين والمزراحي واتحاد المزارعين اليهود، دوراً هاماً، اتضح معه ان هؤلاء مصممون على توحيد قواهم مع الهاغاناه، سواء وافق التصحيحيون على ذلك أم رفضوا[٢٣]. كذلك اتضح ان قائد اتسل نفسه، تهومي، رجل الهاغاناه سابقاً، يحن للعودة الى منظمته، فسارع جابوتينسكي الى تذكيره بالاتفاق السابق فيما بينهما[٢٤]، مطالباً على الأقل بتطويل المفاوضات حتى يستطيع التوصل، ايضاً، الى اتفاق سياسي مع الوكالة اليهودية؛ ولكن دون جدوى، اذ استمرت المفاوضات لتوحيد المنظمتين. وفي ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧، وقّع كل من غيفن وغولومب وافيغور، عن الهاغاناه، ونداف وتهومي، عن اتسل، على مذكرة[٢٥] تقضي بدمج المنظمتين وتوحيدهما تحت سلطة ادارة الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي، اللذين يعينان لجنة مركزية للتنظيم الموحد تضم ١٦ عضواً، نصفهم من ممثلي العمال والنصف الآخر من ممثلي الاحزاب الأخرى، وذلك اضافة الى قيادة من ٦ اعضاء، يوزعون ايضاً مناصفة بين الطرفين[٢٦]. كذلك سمح، بموجب الاتفاق، للمنظمة ب، أي اتسل، بالاحتفاظ بوحداتها التنظيمية ومخازن اسلحتها لفترة انتقالية مدتها ٩ شهور، تدمج في نهايتها كافة الوحدات في المنظمتين ببعضهما البعض[٢٧].

وقبيل توقيع هذا الاتفاق، تفاهم الشركاء في اتسل، ايضاً، على اجراء استفتاء بين محازبيهم بشأن موقفهم منه، الا ان ذلك لم ينفذ؛ اذ انشقت اتسل على نفسها قبيل توقيع مذكرة الاتفاق ببضعة ايام، فانضم مؤيدو «المدنيين»، جميعهم، مع اسلحتهم، الى الهاغاناه، بينما اصّر «المنشقون»، رافضو التوحيد، على الاحتفاظ بتنظيمهم السابق مستقلاً، وباسمه ايضاً: اتسل[٢٨]. وكان اولئك قد اصدروا بياناً الى مؤيديهم طالبوهم فيه بالحفاظ على

تنظيمهم المستقل للوقوف في وجه «مؤامرات العدو الخارجي وخنوع اولئك المستعدين للخيانة من الداخل... اذ ان الوكالة اليهودية تأمل، حالياً، بالحصول على مصادقة على نشاط... اتباعها مقابل الخنوع للحكم الاجنبي والخضوع لمشاريع اقامة نظام الكانتونات في البلد»[٢٩]. وقد اقتصرت عضوية اتسل، بطبعتها الجديدة، على اعضاء حزب التصحيحيين وبيتار ومؤيديهم المتشددين. وبرز بين مسؤوليها، بشكل خاص، موشي روزنبرغ ودافيد رازيئيل وحانوخ كلعي (سترليتش) (الذين تناوبوا، فيما بعد، على قيادة اتسل)، وكذلك ابراهام شتيرن (فيما بعد قائد منظمة لوحمي حيروت يسرائيل ـ المحاربون من اجل حرية اسرائيل، المعروفة ايضاً باسم «ليحي» او «عصابة شتيرن»، التي انشقت عن اتسل سنة ١٩٤١). اما الهاغاناه، فقد ضمت كافة مؤيدي الجناح العمالي، وكذلك التيارات اليمينية المعتدلة، وان كان العمال هم الأكثر عدة وعدداً، وبالتالي الأوسع نفوذاً داخلها. واستمر «المنشقون» في الاحتفاظ بتنظيمهم المستقل في اتسل، وكذلك الهاغاناه، نحو ١٢ سنة، حتى اقامة اسرائيل، على ما تخلل هذه الفترة من مشاحنات وصراعات مستمرة ومتنوعة بين التنظيمين. وكانت عملية التوحيد تلك قد أسفرت عن انضمام نحو ١٥٠٠ عضو من اتسل الى الهاغاناه[٣٠]، التي وصل عدد اعضائها، آنذاك، في صيف العام ١٩٣٧، حسب اقوال مؤرخها، الى نحو ٢١ الف عضو، بينهم ٤ آلاف امرأة، متواجدين في ٢٧٠ فرعاً في المدن والمستوطنات اليهودية، وتحت تصرفهم نحو ٢٣٠ رشاشاً و٤٥٠٠ بندقية و١٠٠٠ مسدس[٣١]. اما مؤرخ اتسل، فقد قدر عدد الاعضاء الذين بقوا في منظمته بنحو ١٨٠٠ عضو[٣٢].

تنظيم ومفاهيم امنية جديدة

على الرغم من ان عملية التوحيد ـ الانشقاق هذه لم تسفر عن تغييرات جذرية عموماً، اذ بقيت اتسل قائمة كمنظمة منفصلة، بينما لم تزدد قوة الهاغاناه بشكل ملحوظ، فقد كان للناحية السياسية من هذه التجربة، من حيث انها جمعت معظم الاحزاب والقوى الصهيونية في فلسطين خلف الهاغاناه، نتائجها على المدى الطويل. فقد حرّرت هذه التطورات، التي وقعت قبيل تجدد نشاط الثورة العربية في خريف العام ١٩٣٧، الهاغاناه وقيادتها السياسية من الضغوط التي كانت تتعرض لها سابقاً ومكنتها من انتهاج السياسة التي ترتأيها، وبالتالي التعاون مع السلطات البريطانية وفق هواها. وخلال فترة السنة الواقعة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ وأيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، التي استعر فيها النشاط الثوري العربي مجدداً على نطاق واسع وفي معظم أنحاء فلسطين، وصل التعاون بين السلطات البريطانية والصهيونيين في البلد الى أوجه، مما أسفر عن فوائد جمة للصهيونيين في اكثر من مجال، وخصوصاً العسكري. ونتيجة لذلك، نمت قوى الصهيونيين، من حيث تدريبها وتسليحها واعادة تنظيمها، بشكل لا مثيل له حتى ذلك الوقت، كانت له انعكاساته في المستقبل، بعد ان خلعت الهاغاناه طابع الميليشيا الفضفاض الذي كان يغلب على نشاطها واستبدلته، بفضل جهود البريطانيين، بتنظيم شبه عسكري منضبط ومدرب جيداً. وبرز هذا التغيير، بشكل خاص، في قوات الخفر، التي اصبحت بمثابة العمود الفقري للقوى العسكرية الصهيونية. فمع استئناف الثوار العرب نشاطهم، في خريف سنة ١٩٣٧، استؤنفت ايضاً عملية تجنيد المزيد من المتطوعين

لقوات الخفر لمواجهة الاوضاع المستجدة. وازداد عدد هذه القوات تدريجياً، فقامت السلطات، في ربيع سنة ١٩٣٨، باعادة تنظيمها وتعيين ضباط من بين عناصرها، خُوّلوا صلاحية تجنيد قوات احتياط لها[٣٣]. وفي نهاية السنة نفسها، أعيد تنظيم هذه القوات في اطار شرطة مستقلة ذات تنظيم عسكري، فأصدرت السلطات قراراً، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، سميت تلك القوات بموجبه «شرطة المستوطنات اليهودية» (Jewish Settlements Police) ونظمت في ١٠ ألوية وزعت على كافة المناطق التي يتواجد فيها اليهود في فلسطين[٣٤]. ومع صيف تلك السنة وصل عدد افراد تلك القوات، بين نظامية واحتياطية، الى نحو ٢٢ ألف رجل، تحت تصرفهم نحو ٧٨٦٠ قطعة سلاح مختلفة[٣٥] (وبقيت تلك الشرطة قائمة، باطارها المستقل، حتى انشاء اسرائيل). وكانت السلطات قد اقامت ايضاً، خلال شهر آذار (مارس) من السنة نفسها، «لجنة الدفاع عن المستوطنات اليهودية» بهدف تنسيق انشطة الاجهزة المختلفة في هذا الصدد، بينما ثابرت على اعترافها وتعاونها مع ضباط الارتباط الذين عينتهم الوكالة اليهودية لمتابعة شؤون تلك الشرطة، والذين كانوا، بدورهم، على علاقة وثيقة بقيادة الهاغاناه[٣٦].

ولم يقتصر التعاون في المجال الامني العسكري بين الصهيونيين والبريطانيين على اقامة قوات الخفر فقط، بل تعداه، ايضاً، ليشمل انشاء وحدات أخرى خاصة، ضمن تلك القوات او الى جانبها، لتأدية مهام محددة أو للتصدي لتحديات معينة خلال فترة ما. اما التجارب التي مر الصهيونيون بها، من خلال اقامة هذه الوحدات الاضافية، او الدروس التي تعلموها من نشاطها، فلم تقل اهمية او فائدة بالنسبة اليهم عن تلك التي نجمت عن اقامة قوات الخفر. وكانت سنوات الثورة العربية قد شهدت اقامة اكثر من وحدة خاصة من هذا النوع. ففي الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٧، يوم اعلان حل اللجنة العربية العليا، اقيمت ضمن قوات الخفر وحدات «الحراسات المتحركة» (مشميروت ناعيم)، وهي عبارة عن دوريات تتجول في شاحنات صغيرة مصفحة، هدفها حماية المستوطنين لدى ذهابهم الى عملهم وعودتهم منه وتأمين طرق المواصلات بين المستوطنات[٣٧]. ومع اعادة تنظيم قوات الخفر في اواخر سنة ١٩٣٨، دُعّمت هذه الوحدات بالقوى البشرية والسلاح، فضمت نحو ٤٠٠ شخص مقسمين على نحو ٦٠ وحدة. وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٣٩، اصدرت السلطات قانوناً خاصاً لتنظيم عمل هذه الوحدات وتحديد صلاحياتها، فحولتها، بذلك، الى بؤرة نشاط الهاغاناه، بصورته العلنية والشرعية[٣٨]. وفي الوقت نفسه، أقامت الهاغاناه، ايضاً، وحدات «حراسة متحركة» خاصة بها، اطلق عليها اسم «كتائب الميدان» (بلوغوت ساديه؛ فوش)، وذلك في اواخر سنة ١٩٣٧. وكان الهدف من وراء اقامة هذه الكتائب، التي اعتبرت بمثابة قوة قطرية يمكن نقل العاملين ضمن اطارها من لواء الى آخر، تقديم المعونة للمستوطنات والمناطق التي تتعرض للهجوم، والتصدي للمهاجمين ومطاردتهم[٣٩]. وبقيت هذه الكتائب قائمة نحو ١٥ شهراً، الى ان صُفّيت في ربيع سنة ١٩٣٩، بعد أن حلت مكانها الحراسات المتحركة إثر اعادة تنظيمها والاعتراف بها رسمياً من قبل السلطات.

وخلال حزيران (يونيو) ١٩٣٨، وفي محاولة لحماية القطارات وسكك الحديد من الهجمات التي كان الثوار العرب يشنوها عليها، والتي أدت الى توقف القطارات عن العمل من حين الى آخر، اقيمت وحدة حراسة سكك الحديد، التي ضمت نحو ٤٠٠ عنصر. وفي اواخر

سنة ١٩٣٩، ضوعف عدد هذه العناصر. وقد استمرت هذه الوحدة في القيام بعملها الى ما بعد انتهاء الثورة، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ايضاً[٤٠].

غير ان اكثر الوحدات الملفتة للنظر، التي اقيمت خلال هذه الحقبة من التعاون الصهيوني - البريطاني، كانت تلك التي عرفت بأسم «زمر الليل الخاصة» (Special Night Squads) وانشئت في صيف سنة ١٩٣٨. وجاءت اقامة هذه الوحدة، مثل غيرها، في محاولة للرد على تحديات الثوار العرب، وهذه المرة بعرقلة امداداتهم من سوريا. ففي مطلع سنة ١٩٣٨، كُلف ضابط بريطاني يدعى اورد وينغييت، كان قد نقل من السودان والحق بمخابرات الجيش البريطاني في حيفا، بالتصدي لمحاولات تهريب السلاح من سوريا[٤١]. ولتنفيذ مهمته هذه، قام وينغييت بمقابلة المسؤولين في مخابرات الهاغاناه، ثم بزعماء الوكالة اليهودية، وكذلك زار دمشق للاطلاع على الاستعدادات هناك[٤٢]. وبنتيجة ذلك، اتضح له ان السلاح يمر عبر المناطق العربية الصرفة، فارتأى ان خير وسيلة للتصدي لعمليات التهريب هي التغلغل الى عمق المناطق العربية ليلاً، بلباس مدني ومن خلال التعاون مع بعض المخبرين العرب، ونصب الكمائن المتحركة للثوار هناك؛ خصوصاً في منطقة جبال نابلس، وهي عنق الزجاجة في عمليات التهريب تلك[٤٣]. وفي اوائل حزيران (يونيو)، وبناءً على مذكرة من وينغييت، وضعت القيادة البريطانية تحت تصرفه نحو ٤٠ جندياً للقيام بهذه المهمات وسمح له بالاستعانة ببعض رجال قوات الخفر اليهود. وفي منتصف تموز (يوليو) ١٩٣٨، وبعد اشتداد هجمات الثوار الليلية على انبوب النفط، أقيمت اول وحدة ضمن «زمر الليل الخاصة»، ومركزها مستوطنة عين حارود، بقيادة وينغييت، وكلفت بحراسة ذلك الانبوب. ثم اقيمت، تدريجياً، وحدات اخرى مماثلة، فوصل عدد كافة الذين سمح لهم بالعمل ضمن اطار هذه الزمر الى نحو ١٠٠ يهودي و ٥٠ بريطانياً؛ كما وسعت مناطق عملها لتشمل لوائي حيفا والجليل[٤٤]، وانشأت مراكز لها في اماكن مختلفة. ومارست هذه الزمر عملها بحماس بالغ، من خلال ارتكاب الفظائع ضد القرويين العرب وارهابهم[٤٥]، مما ادى الى ردود فعل سلبية بين دوائر مختلفة، دفعت الجنرال هاينينغ، قائد القوات البريطانية في فلسطين، الى التحذير من تدعيم تلك القوات[٤٦]، التي اثارت، اخيراً، حنق السلطات، فعملت على التخلص من وينغييت بترقيته ونقله من فلسطين، مع صدور الكتاب الابيض في ايار (مايو) ١٩٣٩[٤٧]، وذلك بعد ان «اتضح لها انه يفضل مصالح اليهود على مصالح بلده[٤٨]» (وقد قتل وينغييت خلال الحرب العالمية الثانية، سنة ١٩٤٤، في بورما). ومع اواخر ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها، صُفّيت آخر تلك الزمر.

وعلى الرغم من ان نشاط زمر وينغييت لم يغير من واقع الحال في فلسطين كثيراً[٤٩]، فقد كان للطرق التي انتهجها وعلّمها للصهيونيين، كما ابلغها لشاريت الذي اعتاد على الاجتماع به من حين الى آخر، ومحاولة تذليل الصعوبات التي تعترضه، تأثيرها الواضح على اساليب العمل العسكري الصهيوني على المدى البعيد. وتلخصت هذه الدروس في انه ينبغي، اولاً، تغيير وقت العمليات العسكرية من ساعات النهار الى الليل، لان هذا هو الوقت الذي تنشط فيه العصابات؛ وكذلك ينبغي، ثانياً، محاربة العدو بوسائله نفسها، فان كانت قوته في نصب الكمائن، ينبغي نصب الكمائن له، بحيث يُدفع نحو وضع من الدفاع عن النفس، ثم التراجع، فالهرب. ومن اجل ذلك ينبغي، ثالثاً، العمل بمجموعات صغيرة ومدربة جيداً، على التصدي

للثوار، دون التقيد بالنظريات العسكرية التقليدية[٥٠]. وكانت خلاصة تجربة وينغييت في هذا المجال، عملياً، دفع الصهيونيين الى التخلي عن اساليب الدفاع الثابت والسلبي من خلال الاحتماء في مواقع ثابتة داخل المستوطنات اليهودية، والتي درج المستوطنون الصهيونيون على اتباعها منذ وصولهم الى فلسطين. وبدلاً من ذلك «الخروج الى ما وراء سياج» تلك المستوطنات وانتهاج اسلوب القتال المرن والنشط بواسطة وحدات متحركة تسعى الى مواجهة المهاجمين في المكان والزمان غير المريحين لهما، وبالتالي السعي، على وجه العموم، لنقل المعركة الى داخل اراضي العدو. ويجمع معظم العسكريين الصهيونيين، ان لم يكن كلهم، على انه كان لهذا الاسلوب، الذي قدمه وينغييت، تأثيره على المدى البعيد على الاستراتيجية العسكرية الصهيونية بأكملها، اذ اصبح ركناً ثابتاً فيها، بعد ان انتقل من «زمر الليل الخاصة» الى قوات البلماح، خلال الاربعينات، ومنها الى الجيش الاسرائيلي، بتشكيلاته المختلفة[٥١].

وعلى صعيد آخر، ثابر الصهيونيون، اضافة الى تعاونهم مع البريطانيين في المجال الأمني ـ العسكري، على تدعيم تنظيماتهم العسكرية الخاصة بهم. فبعد ان فشلت مساعي توحيد الهاغاناه واتسل، في صيف سنة ١٩٣٧، راحت كل من المنظمتين تعيد تنظيم نفسها وتدعم قواها. ففي اواخر نيسان (ابريل) ١٩٣٧، واثر الانشقاق الذي اصاب اتسل، اعادت الكوادر والعناصر التي بقيت فيها تنظيم نفسها بل وقامت باستعراض لقواتها في تل ابيب في ٢٩ حزيران (يونيو). وقررت تلك العناصر اخيراً اعتماد اسم «اتسل» وحده (الذي كان يستعمل ايضاً كمرادف للـ «منظمة ب» او «الهاغاناه القومية»، وصاغت اهدافاً جديدة للمنظة، هي «ان مصير الشعب اليهودي سيحسم على ارض الوطن بقوة السلاح اليهودي... وتعتبر اتسل حليفاً لها كل يهودي يؤيد هذا الهدف... أو أي شخص آخر يعترف بحق الشعب اليهودي بالاستقلال في وطنه»[٥٢]. كما شكلت قيادة جديدة ضمت موشي روزنبرغ، «رئيساً للقيادة»، وابراهام شتيرن، اميناً للسر، وقادة فروع اتسل في تل ابيب وحيفا والقدس، اعضاء. والى جانب هذه القيادة، اقيمت هيئة اركان مؤقتة ضمت «قائداً رئيساً» هو الكولونيل المتقاعد روبرت بيطكر، مفوض بيتار في الصين سابقاً، و ٤ اعضاء آخرين[٥٣]. الا ان بيطكر لم يبق طويلاً في منصبه هذا، اذ اقصي عنه بعد بضعة شهور من تعيينه اثر تورط منظمته في حادثتين غير مشرفتين: اولاهما فشل عملية سطو على أحد البنوك والقاء القبض على منفذي العملية، الذين اعترفوا بانتمائهم التنظيمي، والثانية قتل احد اعضاء المنظمة، باغراقه في نهر العوجه (اليركون)، خشية من ان يسلم نفسه للشرطة ويكشف معلومات عن زملائه[٥٤]. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧، عيّنت لجنة المفوضين، وهي هيئة كانت قد اقامتها، في أيار (مايو) ١٩٣٦، المنظمة الصهيونية الجديدة لمتابعة شؤونها في فلسطين، موشي روزنبرغ قائداً لاتسل[٥٥].

كذلك، شهدت الهاغاناه تطورات مماثلة. ففي صيف العام ١٩٣٧، وبعد ان نشر تقرير التقسيم، اعدت الهاغاناه خطة عرفت بـ «خطة أفنر»، على اسم واضعها أفنر اليميلخ، قائد منطقة تل ابيب، جاءت الاولى في عدد من الخطط المماثلة التي وضعت فيما بعد، تهدف الى تعزيز قوة المنظمة، بحيث تصبح قادرة، وحدها، على التصدي لعرب فلسطين، دون العرب في الدول المجاورة، اذا انسحب البريطانيون من البلد واتضح ان هنالك ضرورة لتنفيذ التقسيم عنوة. وقضت الخطة بأن يعمل اليهود، في مثل هذه الحالة، للسيطرة على تلك الاجزاء من فلسطين التي يتواجدون فيها بكثافة، ومن ثم الانطلاق منها لاحتلال الاجزاء الاخرى[٥٦].

وراحت الهاغاناه تعيد تشكيل قواها على هذا الاساس. وبعد ان انتهت فترة الشهور التسعة الانتقالية التي حددت لتنفيذ التوحيد مع من التحق من اتسل بالهاغاناه، بدأت قيادة المنظمة دراسة امكانية اعادة تنظيمها وتدارك النواقص التي كانت تعاني منها على هذا الصعيد، والتي بانت، بوضوح، خلال الاحداث وأثرت على نشاطها. وتركزت الجهود، بشكل خاص، على السعي الى تغيير الطابع «الفدرالي» الذي كان يغلب على علاقات قطاعات المنظمة وقياداتها المختلفة ببعضها البعض وتحويلها الى جسم اكثر تماسكاً، وكذلك تلافي النواقص الناجمة عن وجود قيادة مدنية ومقسمة مناصفة بين العمال و«المدنيين» على رأس المنظمة، على ما يؤدي اليه مثل هذا الوضع من اثارة للخلافات وعدم القدرة على الحسم[٥٧]. ولتلافي هذه النواقص، قررت ادارة الوكالة اليهودية استحداث منصب جديد سمي «رئيس الاركان القطرية»، خُوّل من يشغله صلاحية التنسيق بين مركزي الهاغاناه، العمالي «والمدني»، وبين قيادتها أيضاً. وفي تموز (يوليو) ١٩٣٨، عين يوحانان رطنر «رئيساً للأركان القطرية»[٥٨]. ومع منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، استكملت عملية اعادة التنظيم، فقسمت فلسطين الى ٧ ألوية تضم ٢١ قطاعاً، عين لكل منها قائد يرتبط مباشرة بـ «رئاسة أركان» الهاغاناه في تل ابيب، وليس بقيادته المحلية. كما اقيم مكتب للتدريب وحددت اسس اعلان حالات الطوارىء وواجبات اجهزة المنظمة المختلفة وصلاحياتها في مثل هذه الحالة[٥٩]. وعلى الرغم من ان عملية اعادة التنظيم هذه لم تسفر عن تقدم كبير، اذ بقيت مراكز القوى المختلفة داخل الهاغاناه على حالها، فانها ساعدت المنظمة، التي قدر عدد اعضائها آنذاك بنحو ٢٥ ألفاً، منهم نحو ٤ آلاف امرأة[٦٠]، على توسيع نشاطها في المجالات التي لم يكن هنالك خلافات حولها. ففي تلك الحقبة، أرسيت اسس صناعة عسكرية، وطوّرت مصلحة المخابرات (شاي)، وبوشر بتدريب عدد من العناصر في مجالي البحرية والطيران[٦١]. وفي صيف ١٩٣٨، اقيمت، ايضاً، مؤسسة مالية سميت «كوفير هاييشوف» (فدية الييشوف) بهدف تغطية المصاريف المالية الناجمة عن الأوضاع المضطربة[٦٢].

«ضبط النفس»... والقتل الجماعي

وكان لسياسة التعاون مع البريطانيين التي انتهجتها الوكالة اليهودية والهاغاناه انعكاساتها السياسية ايضاً، التي اسفرت عن خلافات اخرى شديدة بينهم من جهة وبين التصحيحيين ومنظمتهم اتسل من جهة اخرى، بالنسبة لموقف كل من الطرفين من العرب عامة وكيفية الرد على الهجمات العربية على اليهود خاصة. فالزعامة العمالية ومعها حلفاؤها من «المدنيين»، اي اليمينيين المعتدلين، في الوكالة والهاغاناه على حد سواء، انطلاقاً من موافقتها على مشروع التقسيم وسعيها الى تحسين شروطه بالنسبة لليهود، وادراكاً منها ان تنفيذ ذلك المشروع لن يتم، في نهاية الأمر، دون موافقة كل من البريطانيين والعرب، بصورة او باخرى، دعت الى انتهاج سياسة ضبط النفس (هفلغاه) عند الرد على الهجمات العربية. وقضت هذه السياسة بأن يقتصر الرد، في مثل هذه الحالات، قدر الامكان، على المسؤولين مباشرة عن تلك الهجمات او من له علاقة بها، والامتناع عن التعرض بصورة شاملة للعرب كافة، وشن الهجمات عليهم وقتلهم دون تمييز. وعلى الرغم من ان بعض قادة الهاغاناه عرضوا هذه السياسة كأنها ناجمة عن «مبدأ» الحفاظ على «طهارة السلاح» اليهودي، فقد

كان لهذا الاتجاه، أساساً، اعتباراته العملية الكامنة وراءه. فقد سعت قيادة الهاغاناه الى عدم الوقوع في «الأخطاء» التي ارتكبت خلال الانتفاضات السابقة في فلسطين، والامتناع عن اضفاء طابع الصراع العربي ـ اليهودي على الثورة في البلد، وبالتالي عدم اللجوء الى الوسائل التي اتبعها العرب، وبدلاً من ذلك التعاون مع السلطة لاعادة الأمن والاستقرار الى نصابهما، من خلال عرض الثوار العرب كمجموعات من الخارجين على القانون[٦٣]. كذلك، قدر الصهيونيون حجم المشاكل الامنية ـ الاقتصادية التي عاناها البريطانيون في فلسطين، نتيجة للثورة، حق قدرها، وقرروا الامتناع عن التسبب في زيادتها، خشية ان ينقلب البريطانيون عليهم ايضاً[٦٤]. كما كان لسياسة «ضبط النفس» منافعها المادية، اذ نتيجة لها نقلت، مثلاً، المكاتب الحكومية من يافا العربية الى تل ابيب اليهودية، وافتتح ميناء في المدينة بعد ان عمّ الاضراب ميناء يافا، واقيمت قوات الخفر وباقي الوحدات العسكرية اليهودية. كذلك سهلت هذه السياسة عمليات الاستيطان اليهودي في مناطق مختلفة من فلسطين.

اما التصحيحيون واتسل، فقد انتهجوا طريقاً مغايراً تماماً، نجم عن سياسة مخالفة لتلك التي انتهجتها القيادة الصهيونية، بزعامة العمال وحلفائهم. فالتصحيحيون لم يكتفوا باعلان معارضتهم للتقسيم فقط[٦٥]، بل بذلوا كل ما في وسعهم لافشاله. وفي هذا الاطار، راح جابوتينسكي يطلق نظريات جديدة. فرداً على دعوات حل القضية الفلسطينية بواسطة اقامة دولتين، يهودية وعربية، اطلق جابوتينسكي «نظرية الترحيل»، التي دعت الى ترحيل اليهود من دول اوروبا الشرقية ونقلهم الى فلسطين وشرق الاردن ليصبحوا اكثرية هناك، تشكل اساساً لاقامة الدولة اليهودية على المنطقتين بكاملها[٦٦]. وفي شباط (فبراير) ١٩٣٨، وضع الزعيم التصحيحي في مواجهة مشروع التقسيم، مشروعاً خاصاً به هو «خطة السنوات العشر»[٦٧]، الهادفة الى ترحيل مليون ونصف المليون يهودي الى «ارض ـ اسرائيل» خلال ١٠ سنوات. واستكمالاً لهاتين النظريتين، أطلق جابوتينسكي ثالثة، هي «سياسة الأحلاف»[٦٨]، داعياً الى التعاون علناً مع الدول التي تريد التخلص من سكانها اليهود والاتفاق معها حول ذلك، مما يخدم مصلحة الطرفين بترحيل اليهود من تلك الدول ونقلهم الى فلسطين. وفيما كانت القيادة الصهيونية «الرسمية» تصارع لاقرار مشروع التقسيم وتنفيذه، كان التصحيحيون، من جهتهم، يقومون بنشاط خاص بهم، ضمن «سياسة الأحلاف»، وخصوصاً في بولونيا، حيث حاولوا التعاون مع سلطاتها في اكثر من ناحية[٦٩]، واحرزوا نجاحاً ما.

وانطلاقاً من موقفهم هذا، انتهج التصحيحيون في فلسطين سياسة مخالفة لتلك التي اتبعتها الوكالة اليهودية والهاغاناه. ففيما كان هؤلاء يدعون الى التمسك بـ «ضبط النفس»، ارسل جابوتينسكي، في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٣٧، تعليمات الى اتباعه اوضح لهم فيها انه في حال تجدد الاضطرابات في فلسطين والتعرض لليهود، ينبغي عليهم الرد[٧٠]. ولم يتأخر اولئك طويلاً للعمل وفق هذه التعليمات. ففي أواخر تموز (يوليو) ١٩٣٧، وبعد ان قتل ثلاثة يهود، قام رجال اتسل بشن هجمات على العرب، في عدة اماكن في تل ابيب والقدس، اسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، مما أثار نقمة العرب ودفع البريطانيين الى اعتقال عدد من أعضاء بيتار واغلاق جريدتهم «هايردن» (الاردن) لمدة شهر[٧١]. ونتيجة لذلك، تدخلت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي مطالبين بفرض «الانضباط» على «المنشقين»، ولكن

دون جدوى، اذ تجددت هذه الهجمات مرة ثانية مع أواخر ايلول (سبتمبر)، فعاد المجلس الملي الى المطالبة بضرورة الالتزام بـ «الانضباط القومي»[٧٢]. واستؤنفت العمليات نفسها مرة اخرى في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)، اثر استئناف النشاط الثوري العربي، فشنت اتسل هجماتها على العرب في اماكن عدة، مما دفع «المؤسسات» الصهيونية الرسمية الى الاحتجاج والمطالبة باتخاذ «اجراءات»، رغم ان الهاغاناه، ايضاً، نفذت عملياتها المشابهة الخاصة بها عندما تعرضت الكيبوتسات، وهي حصونها المنيعة، للهجمات[٧٣]، بينما وضعت السلطات نحو ٤٥ تصحيحياً في الاعتقال الاداري[٧٤].

واستمر الوضع على ما هو عليه بين اخذ ورد، من هدوء تتبعه هجمات على العرب، دون تمييز، حتى ربيع سنة ١٩٣٨، عندما القت السلطات في ٢١ نيسان (ابريل) القبض على ثلاثة اعضاء في اتسل هاجموا، بالرصاص وقنبلة (لم تنفجر)، باصاً عربياً على طريق روش بينا ـ صفد، فحكم عليهم بالاعدام، ونفذ الحكم في احدهم (شولومو بن ـ يوسف) في ٢٨ حزيران (يونيو)[٧٥]. وعلى الرغم من ان ثواراً عرباً كانوا قد اعدموا بسبب تهم تقل في شدتها عن تلك التي نسبت لبن ـ يوسف، فقد رأت اتسل في اعدامه مبرراً لتفجير حقدها على العرب على نطاق واسع. فبعد اسبوع من تنفيذ حكم الاعدام، ارسل جابوتينسكي الى اتباعه برقية أمرهم فيها بالرد على ذلك[٧٦]، مذكراً اياهم بأن الدعوة الى «عدم معاقبة الابرياء... هي ثرثرة فارغة ورياء. ففي الحرب... كل طرف هو بريء»[٧٧]. وجاءت هذه التعليمات لاتسل بمثابة صب الزيت على النار، فانطلقت بحماس للبطش بالعرب، باشراف دافيد رازيئيل المتزمت الذي كان قد عين قبل فترة قصيرة قائداً للمنظمة، بصورة اتضح معها كأن قتل العرب «هو قمة الحكمة والشجاعة العسكرية»[٧٨]، وبأساليب لم تعهدها فلسطين حتى ذلك الوقت، اصبحت بمثابة سوابق في هذا المضمار. ومع مطلع تموز (يوليو) ١٩٣٨، راحت اتسل تشن هجماتها على العرب في القدس وتل ابيب ويافا وحيفا، باساليب مختلفة، مثل رمي القنابل على اماكن تجمعات العرب أو اطلاق النار على المارة هنا وهناك أو على الباصات العربية؛ ثم صعّدت اجراءاتها فلجأت الى زرع الالغام في اماكن التجمع العربية، بهدف ايقاع الاصابات باكبر عدد ممكن من العرب. ففي السادس من ذلك الشهر، انفجر «برميلا حليب»، الواحد منهما تلو الآخر، مملوءان بالديناميت ومزودان بساعات توقيت، في السوق العربي في حيفا، فأدى انفجارهما الى مقتل ٢١ وجرح ٥٢ عربياً. وبعد ذلك بثلاثة أيام، انفجر لغم آخر، كهربائي هذه المرة، في محطة الباصات في يافا، اسفر انفجاره عن مقتل ٣ وجرح ١٩ عربياً. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، انفجر لغم مماثل في سوق الخضار في المدينة، اسفر عن مقتل ١٠ وجرح ٣٠ عربياً. وبعد ذلك بعشرة ايام، جاء دور حيفا ثانية، حيث انفجر في سوقها لغم آخر مماثل ادى الى مقتل ٣٥ وجرح ٧٠ عربياً، وهو اكبر عدد من الضحايا يقع في حادثة واحدة حتى ذلك الوقت[٧٩]. ولاحظت نشرة اتسل السرية، بارتياح، ان عدد «الاصابات العربية وصل خلال تموز [يوليو ١٩٣٧] الى ١٤٠ شخصاً، وهو يزيد على عدد اصابات اليهود خلال السنة ونصف السنة من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وحتى تشرين الاول ـ تشرين الثاني (اكتوبر ـ نوفمبر) ١٩٣٧[٨٠]».

وأثارت هذه الموجة من ارهاب اتسل ردود فعل واسعة بين العرب الفلسطينيين، وفي العالم العربي ايضاً، وكذلك في بريطانيا، حيث تعرض وزير المستعمرات ماكدونالد الى

استجـواب في مجلس العمـوم في هذا الشـأن[٨١]. كما كانت لها انعكاساتها لدى الوكالة اليهودية، التي رأت في ذلك خروجاً على «الانضباط» ومساً بمصداقيتها ومكانتها، مما قد يؤدي الى نتـائـج لا تحمـد عواقبها بالنسبة لموقف السلطات من اليهود والتعاون معهم، خصوصاً بعد ان اوضح المندوب السامي، في اجتماع له مع بن ـ غوريون وشاريت عقد بعد يوم واحـد من انفجـار حيفا، ان تلك الاعمال الانتقامية تجعل من الصعب على الحكومة الاستمـرار في تسليـح اليهود[٨٢]، مطالباً الوكالة اليهودية بالتعاون مع السلطات لكشف الفاعلين[٨٣]. وحارت الوكالة اليهودية، ومعها الهاغاناه، ولجأتا الى اكثر من وسيلة للرد على هذه الموجة او ايقافها، خصوصاً وان اتسل ثابرت على عملياتها، وان خفت حدتها، مركزة جهـودهـا في محاولات عرقلة خطوط المواصلات العربية، وذلك بتلغيمها او اطلاق رصاص القنص، هنا وهناك، على المسافرين عليها[٨٤]. ففي البداية، أوعزت الهاغاناه الى رجالها في حيفا بخطف احد عناصر اتسل، التي ردت بالمثل وخطفت رجلاً من الهاغاناه، وذلك في حادث هو الاول من نوعه، انتهى بأن وجد رجل اتسل المخطوف، في نهاية الأمر، طريقه الى ايدي الشرطة، بينما اطلق سراح رجل الهاغاناه[٨٥]. واصبح هذا الحادث بمثابة سابقة في العلاقات بين المنظمتين، اللتين راحتا تخطفان عناصر بعضهما البعض عندما يشتد التوتر بينهما. وفي الثاني من تموز (يوليو)، اصدرت الهاغاناه تعميماً الى اتباعها، عرّفت بموجبه سياسة «ضبط النفس» التي تتبعها، فحظرت «قتل النساء والاطفال وعابري السبيل العرب الابرياء عامة... [وكذلك] رمي القنابل الى اماكن تجمع العرب (الاسواق، المساجد). وهذه الاعمال محظورة بصورة غير قابلة للتأويل»[٨٦]. كذلك، اوضح التعميم «ان الهاغاناه تشن حرباً شعواء على العصـابـات [يقصد الثوار العرب]. ومن الواجب التصدي لتلك العصابات وهي في حالة التأهب ومواجهتها قبل وصولها الى المستوطنات. وعدا عن الدفاع عن المستوطنات من خلال المواقع الثابتة، من الضروري مطاردة المهاجمين من خلال السعي الى ابادتهم وسد طرق هربهم. واذا انسحبت عصابة ما خلال مطاردتها الى قرية عربية، فيسمح للمطاردين بالعمل داخل القرية»[٨٧]. الا ان التعميم اشار، ايضاً، الى امكانية القيام بعمليات خاصة، مثل «الرد المتأخر على الهجمات والارهاب»[٨٨]، الذي يقتضي اذناً خاصاً.

واضافة الى ذلك، حاولت الوكالة اليهودية ممارسة الضغوط على اتسل، على صعيد آخر، فاوعزت الى المجلس الملي اليهودي للدعوة إلى اجتماع للبحث في تلك الاوضاع، عقد سراً في منتصف تموز (يوليو) ١٩٣٨، وحضره زعماء عن كافة الاحزاب الصهيونية في فلسطين، بمن في ذلك «ممثل» عن التصحيحيين[٨٩]. وكان ابرز المتحدثين في ذلك الاجتماع موشي شاريت، الذي عاد وشدد على الفوائد التي جناها اليهود من وراء سياسة «ضبط النفس»، مؤكداً ان الالتزام بها «ليس مسألة اساسية اخلاقية، بل مسألة جدوى»[٩٠]. كذلك اوضح شاريت «ان السـلاح [الذي سلمـه البـريطانيون لليهود] تغلغل بيننا اكثر مما ينبغي، ولن يستطيعوا انتزاعه منا»[٩١]. اما بن ـ غوريون، الذي شن حملة شعواء على التصحيحيين، فقد اعلن ان ارهابهم لا يخيف العرب، بل انه يفيدهم، اذ يوحّد الشارع العربي في فلسطين مع العالم الاسلامي خارجها، وهذا، بالذات، قد يجلب الدمار لليهود، بدفع الحكومة الى تقديم تنازلات للعرب[٩٢]. ولذلك، فان الصهيونيين عندما يلتزمون بـ «ضبط النفس» لا يخدمون بريطانيا، بل انفسهم[٩٣]. وانتهى الاجتماع باقتراح لجنة لبحث الموضوع، الا ان مثل تلك اللجنة لم

تقم[٩٤].

ولم يمر وقت طويل، على كل حال، حتى اوقفت اتسل، مؤقتاً، عملياتها ضد العرب. ففي اوائل آب (اغسطس) ١٩٣٨، حاول البعض العمل على رأب الصدع بين المنظمتين بواسطة تقريب وجهات النظر بينهما، بعد ان وصل التوتر الى حد ينذر بنشوب حرب اهلية[٩٥]. وعلى الاثر بدأت موجة جديدة من المحادثات بين الهاغاناه واتسل حول توحيد المنظمتين، وتعهدت اتسل بالامتناع عن القيام باية عمليات ما دامت تلك المفاوضات مستمرة (وان قامت، على الرغم من ذلك، في السادس والعشرين من الشهر نفسه، بتفجير لغم كهربائي في سوق يافا، ادى الى مقتل ٢٤ وجرح ٣٥ عربياً[٩٦]). واستمرت هذه المباحثات نحو شهر ونصف الشهر، الى ان اختتمت، يوم ١٩ ايلول (سبتمبر)، بتوقيع اتفاق، بالأحرف الاولى، من قبل ممثلين عن المنظمتين في بيت يسرائيل روكاح، رئيس بلدية تل ابيب[٩٧]. ولم يتطرق الاتفاق[٩٨] الجديد الى توحيد المنظمتين، بل الى التنسيق فيما بينهما، اذ نص على ان هدفه هو «الوصول الى خطة عمل مشتركة بين المنظمتين اللتين تحتفظان بوجودهما المستقل وغير المرتبط بأحد، دون المس بالمبادئ والهيكل التنظيمي لكل منهما»[٩٩]. واستناداً الى ذلك، نظم الاتفاق العلاقات بين المنظمتين، باعتبارهما متساويتين، في معظم المجالات، مراعياً حتى خصوصية اتسل في بعض النواحي، مما اعتبر انجازاً مهماً بالنسبة لها ونوعاً من الاعتراف بها من قبل منافستها الهاغاناه.

غير انه لم يكتب لهذا الاتفاق أن يرى النور، اذ جوبه بمعارضة شديدة، وهذه المرة من جانب الطرف الاخر، ممثلاً ببن ـ غوريون. فما ان سمع رئيس الوكالة اليهودية، وكان آنذاك في لندن، بالمفاوضات الدائرة بين الهاغاناه واتسل حتى ثارت ثائرته، فكتب الى زملائه في فلسطين، الذين كانوا يديرون المفاوضات، معرباً عن معارضته الشديدة ومبدياً مبرراته. فالمنظمة الصهيونية العالمية، حسب رأي بن ـ غوريون، هي المؤسسة الوحيدة المعتمدة بالنسبة للمستوطنين اليهود في فلسطين والصهيونيين خارجها، بينما تشكل الادارة الصهيونية شبه حكومة. اما التصحيحيون فليسوا الا «منشقين»، وضعوا انفسهم خارج قانون الحركة الصهيونية، ولذلك هنالك شرط مسبق لأية تسوية معهم هو حل المنظمة الصهيونية الجديدة الخاصة بهم وتصفية مؤسساتهم المستقلة والالتزام بـ «الانضباط» للمؤسسة الصهيونية الرسمية[١٠٠]. كما ان منظمة الهاغاناه في فلسطين «ليست مجرد مؤسسة امنية فقط، بل انها مشروع سياسي ايضاً. وما دام حزب التصحيحيين، وعلى رأسه جابوتينسكي، لا يعترفون بسلطة المنظمة الصهيونية العالمية بالنسبة للشؤون السياسية، فليس هنالك اساس للتفاوض مع اولئك ' البلطجية ' بالنسبة لشؤون الدفاع»[١٠١] بل انه في مثل هذه الحالة، يعتبر ضم التصحيحيين الى صفوف الهاغاناه بمثابة «ادخال مثيري الشغب والجواسيس... اليها[١٠٢]، [خصوصاً] وان اولئك ' البلطجية ' يقلدون النازيين في كل شيء. انهم اعداؤنا الألداء»[١٠٣].

ولم يأخذ زملاء بن ـ غوريون بنصائحه وحججه، فاستمروا في المفاوضات الى ان وقّعوا على الاتفاق بالأحرف الاولى. وكان على رأس اولئك الياهو غولومب، فأنّبه بن ـ غوريون على فعلته، مذكراً اياه بانه لم يحصل على الموافقة السياسية للتوقيع على ذلك الاتفاق، ثم هدد بالاستقالة[١٠٤]. ولكن بن ـ غوريون لم يستقل في نهاية الأمر، كما أن الاتفاق لم ينفذ، وعادت

العلاقات بين الهاغاناه واتسل، تدريجياً، الى ما كانت عليه من الكراهية والتنافس، فثابرت، كل منهما على انتهاج سياستها المستقلة، بشكل او بآخر، حتى اقامة اسرائيل، بينما بقي بن ـ غوريون على عدائه الشديد للتصحيحيين الى ما بعد ذلك ايضاً بفترة غير قصيرة.

الاستيطان كاستراتيجية

وعلى صعيد آخر، شملت سياسة «الخروج الى ما وراء السياج» من خلال «ضبط النفس» المجال الاستيطاني ايضاً، بعد ان احدثت الثورة العربية تغييرات جذرية في مفاهيم الاستيطان اليهودي في فلسطين، شملت معظم ابعاده وبلورت اعتبارات جديدة له، تحوّل معها الى شبه «استراتيجية» قائمة بحد ذاتها، بقيت اسسها راسخة لفترة طويلة. وتم ذلك، الى حد ما، تحت ضغوط ضرورة الرد على موقف او نشاط كل من العرب والبريطانيين في هذا الشأن خلال سنوات الثورة، على ما تخللها من متغيرات.

كان من بين أولى النتائج التي ترتبت على اضطراب الاوضاع الامنية اثر نشوب الاضطراب العام في فلسطين ثم الصراع المسلح، تقلص نشاط رأس المال الخاص اليهودي في سوق شراء الاراضي في البلد[١٠٥]، بعد ان شعر اصحابه بعدم الاطمئنان على مصير الاراضي التي قد يشترونها. كما ان حال شركتي بيكا وتطوير اراضي فلسطين، اللتين نشطتا في هذا المجال سابقاً، لم تكن احسن بكثير، اذ كانت بيكا قد توقفت عن شراء الاراضي منذ مدة غير قصيرة بل راحت تبيع ممتلكاتها الى المزارعين مستأجريها، بينما كانت شركة تطوير اراضي فلسطين اشبه «بسيارة تفككت... لا حياة فيها»[١٠٦]، بسبب ممارسات يهوشواع حانكين، العجوز العاجز، الذي رفض التنحي عن رئاستها. ونتيجة لذلك، نشأ فراغ في سوق شراء الاراضي، وجدت الكيرن كاييمت نفسها مضطرة لملئه[١٠٧]، ليس بشراء الاراضي من العرب فقط، بل من الافراد اليهود ايضاً. ولتسهيل مهمة الكيرن كاييمت في هذا المجال، كلفت الشركة، سنة ١٩٣٨، بالعمل على شراء الاراضي واعدادها للاستيطان فقط، بينما احيلت مصاريف اقامة المستوطنات ودعمها، التي كانت ملقاة على عاتقها ايضاً حتى ذلك الوقت، الى الوكالة اليهودية[١٠٨]. وكان لهذا التغيير تأثيره بالنسبة للاستيطان عامة، فقد ادى الى اختفاء المضاربين من سوق شراء الاراضي، ومكّن بالتالي الكيرن كاييمت من اعتماد الاسعار التي تناسبها، بعد ان اصبحت الجهة الاولى، وفي معظم الاحيان الوحيدة، التي تقوم بشراء الاراضي، مما حوّلها الى اكبر مالكة للأراضي في فلسطين. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة ما كانت الشركة تملكه، من الاراضي التي كانت في حوزة اليهود عامة، من ٣٠,١ بالمئة سنة ١٩٣٦ الى ٥٣,٨ بالمئة سنة ١٩٤٧، بينما انخفضت نسبة ما كان في حوزة المالكين الخصوصيين اليهود من ٣٤,٦ بالمئة الى ٢١,١ بالمئة خلال الفترة نفسها[١٠٩]، مما سهل على مؤسسات الاستيطان الصهيونية تخطيط اقامة المستوطنات على الشكل الذي ترتأيه.

وانطلاقاً من هذا الوضع الجديد، راحت الكيرن كاييمت تبذل كل ما في وسعها لشراء الاراضي في معظم انحاء فلسطين، وفي مناطق لم يكن لليهود فيها موطئ قدم حتى ذلك الوقت، دون ان تعطي وزناً كبيراً للاعتبارات الاقتصادية، كما كانت تفعل سابقاً. ولكن مع ذلك لم تتمكن الشركة من احراز نجاح كبير، بالمقارنة مع الوضع سابقاً، رغم اساليب التحايل والرشوة التي لجأت اليها[١١٠]، نتيجة للمعارضة الشديدة التي ابداها الثوار العرب لعمليات بيع

الاراضي وقيامهم باعدام اكثر من سمسار أو متورط في مثل هذه العمليات[١١١]. فخلال السنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ تمكن الصهيونيون من شراء او حيازة نحو ١٤٠٨٠٠ دونم آخر من الأراضي، منها نحو ٨٤٧٠٠ دونم تم تسجيل بيعها رسمياً في مكاتب تسجيل الاراضي (٢٩٤٠٠ دونم سنة ١٩٣٧ و٢٧٣٠٠ سنة ١٩٣٨ و٢٨٠٠٠ سنة ١٩٣٩)، بينما كان نحو ١٠٠٠٠ دونم آخر منها من الأملاك العامة التي سلمتها السلطات لليهود لاستغلالها. وبذلك، اصبح مجموع ما يملكه اليهود او يسيطرون عليه من اراض في فلسطين، مع نهاية سنة ١٩٣٩، نحو ١٥٣٣٣٠٠ دونم. ومن هذه المساحة كان هنالك نحو ١٧٧٨٠٠ دونم من الاملاك العامة[١١٢]. وعلى الرغم من ان تلك الاراضي كافة لم تكن تشكل آنذاك الا نحو ٥,٨٣ بالمئة من مساحة فلسطين اليابسة، فان معظمها كان من الاراضي السهلية الخصبة، الصالحة للاستغلال الزراعي بشكل كثيف، مما سهل استيطانها والافادة منها على نطاق واسع.

اما عمليات اقامة المستوطنات الجديدة فلم تمن، مع بداية هذه الحقبة، بنجاح ملحوظ. كما انها لم تحظ بترحيب كبير، ليس فقط من قبل العرب، بل من قبل السلطات البريطانية ايضاً، التي حاولت العمل على تضييق نطاقها، لامتصاص النقمة العربية العارمة التي راحت تشتد منذ اواخر سنة ١٩٣٥. ففي الاول من شباط (فبراير) ١٩٣٦، رد المندوب السامي ببيان على الطلبات التي كان الزعماء العرب قد تقدموا بها في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، موضحاً ان الحكومة ستعمل، من بين ما تنوي اتخاذه من اجراءات لتحسين الاوضاع في فلسطين، على سن قانون جديد يحظر على الفلاحين العرب بيع اراضيهم بكاملها، والزامهم بالاحتفاظ بمساحة ما منها تكفي لمعيشتهم[١١٣]ولم يحظ هذا الرد برضى العرب، الذين كانوا قد طالبوا بحظر بيع الاراضي لليهود تماماً؛ ولكنه اثار، في الوقت نفسه، مخاوف اليهود الذين اعتبروه بمثابة تمهيد لفرض القيود على الاستيطان. وقبل اصدار هذا البيان، وبعده، التقى شاريت المندوب السامي اكثر من مرة، محاولاً اقناعه بالعدول عن تلك السياسة، او الامتناع عن تقديم تعهدات للعرب في هذا الصدد[١١٤]. ولما فشل شاريت في مساعيه تلك، راح يجر الدكتور وايزمان معه لمقابلة المندوب السامي، طالباً منه الكف عن هذه المحاولات[١١٥]، وملوحاً برسالة ماكدونالد اليه («الكتاب الاسود» لسنة ١٩٣١)، التي لم تجد نفعاً هذه المرة. ولم تسفر محاولات المندوب السامي، في نهاية الامر، عن اية نتيجة في هذا لصدد، اذ قبل ان تتحرك السلطات لاصدار القانون المقترح[١١٦]، نشب الاضراب العربي في فلسطين، واتخذت الاحداث برمتها مساراً آخر. اما الصهيونيون فقد ثابروا، من جهتهم، على نشاطهم الاستيطاني، وان خفت وتيرته سنة ١٩٣٦، بالمقارنة مع السنوات السابقة، نظراً لاضطراب الاوضاع الامنية. ففي بداية تلك السنة، اقيمت مستوطنتان جديدتان فقط، بينما اقيمت ثلاث اخر خلال فترة الاضراب نفسه وواحدة مع نهايته، اي ما مجموعه ست مستوطنات، هي قرية كفار سيركين و ٣ موشافيم: بيت شعاريم وبيتان اهرون ورشفون، وكيبوتسان: هازورياع وكفار همكابي.

ومع وصول لجنة التحقيق الملكية الى فلسطين، عاد الحديث عن امكانية فرض القيود على النشاط الاستيطاني الصهيوني في البلد، بينما عاد الصهيونيون الى تأسيس المستوطنات الجديدة، فأقاموا في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ مستوطنة اخرى، هي الموشاف

التعاوني كفار حيطيم في شمال غرب طبريا. ولكن اقامة المستوطنات الجديدة، وخصوصاً في المناطق العربية الصرفة بعيداً عن المستوطنات اليهودية القائمة، لم تكن عملية سهلة خلال هذه الفترة. فالثوار العرب كانوا آنذاك يشنون هجماتهم ليس فقط على المستوطنات اليهودية، وخصوصاً الحديثة منها، في محاولة لمنع اقامتها، بل على معسكرات الجيش البريطاني ومحطات الشرطة ايضاً. ولذلك لم تكن الصعوبة كامنة في كيفية اقامة المستوطنات فقط، بل كذلك في امكانية الدفاع عنها والمحافظة على بقائها.

وسرعان ما وجد احد المستوطنين، ويدعى شلومو غور من كيبوتس تل عامال (سمي فيما بعد «نير دافيد») حلاً لهذه المشكلة، تبنته مؤسسات الاستيطان الصهيونية. وكانت أسس مستوطنة تل عامال نفسها قد أرسيت خلال آب (اغسطس) ١٩٣٥، على شكل بضعة اكواخ اقيمت على قطعة من الارض اشتراها اليهود في شمال غرب بيسان. ومع نشوب الاضراب العام، هاجم الثوار العرب تلك الاكواخ واحرقوها فاضطر مستوطنوها للانسحاب الى كيبوتس بيت الفا المجاور، وراحوا يحاولون العودة اليها، ولكن دون جدوى، نظراً لاستمرار نشاط الثوار في المنطقة، الى ان وضع المستوطن غور خطة تقضي باعادة استيطان المكان بواسطة اقامة شبه قلعة هناك. ووفقاً لهذه الخطة كان على مؤسسات الاستيطان اختيار النقطة الجديدة للاستيطان فيها، من جهة، بينما تقوم الكيبوتسات باختيار اعداد من افرادها للقيام بذلك، من جهة ثانية. وتقام المستوطنة في عملية شبه عسكرية. ففي اليوم المحدد، يصل هؤلاء الافراد مع اعداد من العمال اليهود الى النقطة المعينة، في ساعات الفجر الباكر، حيث يعدون، في اليوم نفسه وقبل مغيب الشمس، ساحة تضم متاريس وغرفاً للسكن. وتحاط الساحة بسور قوي من الخشب، يُملأ داخله بالحصى، ويقام في وسطها برج عال، يوضع في قمته ضوء كاشف قوي، من مولد كهربائي في البرج. ويشكل السور حاجزاً قوياً، يستعمل للدفاع عن المستوطنين، الذين يتجمعون داخله في حال الهجوم على المستوطنة، بينما يبقى احد المستوطنين في رأس البرج يراقب بمنظاره ما يحدث نهاراً في المناطق المجاورة، ويجول ليلاً، بضوئه القوي، حول المستوطنة لاكتشاف اية محاولة للهجوم عليها والتحذير منها[١١٧]. وعرضت هذه الخطة على يوحانان رطنر، وهو آنذاك مستشار لشؤون الدفاع في دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية[١١٨]، وكذلك على ابراهام هارتسفيلد، رئيس المركز الزراعي التابع للهستدروت، ويوسف فايتس، مدير «عمليات» الكيرن كاييمت، فأقروها بعد ادخال بعض التعديلات عليها[١١٩]. وفي ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ نفذت هذه الخطة لاول مرة، واعيد انشاء مستوطنة نير دافيد (تل عامال) وفقاً لها[١٢٠]. وعرفت طريقة الاستيطان الجديدة هذه بأسم «السور والبرج» (حوماه ومغدال).

وبتنفيذهم عملية اعادة تأسيس مستوطنتهم وفق اسلوب «السور والبرج»، أرسى مستوطنو نير دافيد (تل عامال) أسس سياسة استيطانية جديدة، سرعان ما اتخذت ابعاداً ذات اهمية استراتيجية، بقيت ملازمة للاستيطان الصهيوني منذ ذلك الوقت، بعد ان تحول الاستيطان بحد ذاته الى هدف، يصلح ايضاً في الوقت نفسه لان يكون اداة لفرض سياسة الأمر الواقع الصهيونية. وساهمت في ذلك الاوضاع التي سادت فلسطين آنذاك. فبعد أقل من شهر على اعادة تأسيس نير دافيد (تل عامال)، علم الصهيونيون باتجاه لجنة التحقيق الملكية نحو التوصية بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على جزء من البلد، مما دفعهم الى

اعادة النظر في مواقفهم وانتهاج سياسة جديدة تهدف الى خلق الحقائق لجعل تنفيذ التقسيم صعباً من جهة، وان نفذ، الحصول على احسن ما يمكن الحصول عليه بالنسبة لليهود من جهة اخرى، وذلك بواسطة اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية، ان تم ذلك في المناطق التي كان لليهود تواجد فيها او تلك الخالية منهم(١٢١). وكان موشي شاريت من كبار الداعين الى انتهاج هذه السياسة والعاملين على تنفيذها، وذلك بتشجيعه رجال الاستيطان والعمل على تلبية حاجاتهم، واحياناً الايعاز اليهم باقامة مستوطنة هنا او اخرى هناك لدعم موقف الصهيونيين سياسياً(١٢٢). وعندما نشب خلاف بين رجال الاستيطان ورجال المال الذين طالبوا باقامة مستوطنات تكون قادرة على الاكتفاء الذاتي، حسمه شاريت بتفضيل الاعتبارات السياسية على الاقتصادية(١٢٣)، وايدته ادارة الوكالة اليهودية في موقفه هذا(١٢٤)، فانشأت مستوطنات لم يستكمل بناؤها اقتصادياً الا بعد اقامة اسرائيل(١٢٥). وبناء على هذه السياسة، اقيمت خلال النصف الاول من سنة ١٩٣٧، اي قبل نشر تقرير اللجنة الملكية، ٩ مستوطنات وفق طريقة «السور والبرج»، انشئ معظمها في سهل بيسان الذي اراد الصهيونيون تكثيف وجودهم فيه لضمان الحاقه بالدولة اليهودية. وكانت سبع من هذه المستوطنات كيبوتسات، وهي سديه ناحوم، غينوسار، شاعار هاغولان، مساده، طيرات تسفي، عين هاشوفيط، عين غيف (اضافة الى مشمار هاشلوشاه، الذي دمج فيما بعد مع يفنيئيل) وموشاف بيت يوسف والموشاف التعاوني موليدت.

وبعد نشر تقرير اللجنة الملكية، في تموز (يوليو) ١٩٣٧، تحول تكتيك «السور والبرج» الى استراتيجية، هدفها اقامة المستوطنات في اطراف المنطقة التي اقترح التقرير تخصيصها للدولة اليهودية(١٢٦). وخلال الشهور الاربعة التي تلت نشر ذلك التقرير، اقيمت ثلاث مستوطنات «سور وبرج» جديدة، هي كيبوتسا كفار مناحيم واوشه وموشاف تسور موشي. كما اقيمت، خلال الفترة نفسها، ست مستوطنات اخرى جديدة «عادية»، هي بلدتا كفار شمرياهو وكريات طبعون، و ٣ كيبوتسات: حولته، حتسور اشدود وماعوز حاييم ومزرعة كفار هانوعار هاداتي؛ فبلغ بذلك عدد المستوطنات التي انشئت خلال هذه الفترة من سنة ١٩٣٧، ١٨ مستوطنة.

ومع استئناف النشاط الثوري العربي في خريف سنة ١٩٣٧، اثر مقتل اندروس وحَل اللجنة العربية العليا، توقفت عمليات الاستيطان، كلياً، على مدى نحو خمسة شهور، نظراً لاشتداد الهجمات العربية(١٢٧)؛ الى ان استؤنفت في اواخر آذار (مارس) ١٩٣٨، باقامة مستوطنة حنيته في الجليل الغربي، بالقرب من الحدود مع لبنان، في وسط منطقة عربية صرفة كانت، حتى ذلك الوقت، خالية تماماً من المستوطنات اليهودية. وكانت اقامة هذه المستوطنة قد تمت بعد أخذ ورد واستعدادات واسعة لتذليل الصعاب التي حالت دون ذلك. ففي بداية تلك السنة، طلبت سلطات الانتداب من الوكالة اليهودية استشارتها قبل اقامة مستوطنات جديدة(١٢٨)، نظراً لما قد يثيره مثل هذا النشاط من صدامات بين اليهود والعرب، يفترض بالسلطات ان تحتاط لها مسبقاً. ولما عرضت مسألة اقامة المستوطنة على السلطات في بداية آذار (مارس) طالبت بتأجيلها(١٢٩)، ثم وافقت على ذلك في نهاية الشهر نفسه وسمحت بتأمين الحماية للمستوطنين بواسطة قوة من سلاح الخفر، قادها يتسحاق ساديه بمعاونة يغئال آلون وموشي دايان(١٣٠) (وكلاهما اصبح فيما بعد وزير خارجية في اسرائيل). وقد درجت قوات

الخفر، منذ ذلك الوقت، على حماية عمليات الاستيطان الجديدة. ورغم ذلك، حدثت ليلة اقامة المستوطنة معركة شرسة بين الثوار العرب والمستوطنين اليهود، تمكن المستوطنون في نهايتها من صد الهجوم عليهم(١٣١). وقبيل اقامة المستوطنة، كتب موشي شاريت الى رئيس حكومة لبنـان، خير الدين الاحدب، يبلغه بعزم الصهيونيين على اقامة المستوطنة، عارضاً علاقات حسن جوار بينها وبين القرى اللبنانية المجاورة(١٣٢).

ولم تكن الصعوبات التي اعترضت اقامة حنيته، وهي اول مستوطنة تنشأ خلال سنة ١٩٣٨، الا نوعاً من الدلالة على الدور المهم الذي راحت عمليات الاستيطان تلعبه في تنفيذ السياسة الصهيونية على أساس الامر الواقع، ليس تجاه العرب فقط، بل تجاه البريطانيين ايضـاً. فقد لاحظ الصهيونيون ان حدود الدولة اليهودية، وفق الاقتراحات المختلفة التي وردت في تقرير لجنة بيل، رسمت بشكل اصطناعي غريب، كان المبرر الوحيد له محاولة جميع اصحـاب هذه الاقتـراحـات العمل، قدر الامكان، على ضم جميع المناطق التي تقوم فيها مستوطنات يهودية الى الدولة المقترحة، حتى ولو كانت هذه الحدود غير عملية بالمرة. كذلك لاحظوا ان لجنة وودهيد، التي كلفت بوضع مشروع عملي للتقسيم، تواجه صعوبة في القيام بمهامها، نظراً لمحاولة بعض اعضائها العمل على ضم معظم المستوطنات اليهودية، ان لم يكن كلها، الى المنطقة المقترحة للدولة اليهودية، وهو ما لم يكن بالعمل السهل، نظراً لوجود العديد من تلك المستوطنات في مناطق تسكنها اكثرية عربية ساحقة. وسرعان ما استنتج الصهيونيون العبرة من ذلك، وعدلوا سياستهم في ضوء الواقع المستجد: فاذا وُجد هنالك من يعتقد بأن مجرد قيام مستوطنة يهودية، لا يزيد عدد افرادها على بضع مئات واحياناً بضع عشرات، في منطقة ما في فلسطين يكفي لضم المنطقة بأكملها الى الدولة اليهودية ـ «دولة» وليس «وطناً قومياً» ـ فلماذا لا تقام مستوطنات يهودية، مهما كانت هزيلة، في معظم انحاء فلسطين، حتى اذا سعت السلطات البريطانية مرة اخرى الى تقسيم فلسطين اضطرت لالحاق معظم اجزاء البلد بالدولة اليهودية. أو لماذا لا تقام المستوطنات اليهودية في معظم انحاء فلسطين حتى لا تستطيع السلطات البريطانية، عندما تحين الساعة، جرياً وراء تلك القاعدة، تقسيم البلد وانما تحويله، بكل مناطقه، الى دولة يهودية؟

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، كثف الصهيونيون نشاطهم الاستيطاني سنة ١٩٣٨، رغم اتساع نشاط الثوار العرب. فبعد الانتهاء من اقامة مستوطنة حنيته، في آذار (مارس) ١٩٣٨، انشئت ٣ مستوطنات جديدة، خلال الشهور الثلاثة التالية، وهي الموشاف التعاوني شافي تسيـون ومـوشـاف سديـه واربورغ وكيبوتس ألونيم (الذي دمج، فيما بعد، ببلدة طبعون). وخلال تموز (يوليو)، اقيمت مستوطنتان جديدتان، هما كيبوتسا معاليه هحميشاه وتـل يتسحاق، وثلاث أخر خلال الشهر التالي، هي موشاف بيت يهوشواع وكيبوتسا عين همفـراتس ومعيـان تسفي. ولفت هذا النشـاط انظار السلطات البريطانية، فقام المندوب السـامي باستـدعاء شاريت لمقابلته، في منتصف ايلول (سبتمبر)، وابلغه بضرورة ايقاف عمليات الاستيطان التي تثير مشاعر العرب وتزيد، بالتالي، من تدهور الأوضاع الأمنية، والا فانه سيلجأ الى صلاحياته وفق نظام الطوارئ ويمنع اقامة المستوطنات الجديدة(١٣٣). ونتيجة لذلك، توقفت عمليات الاستيطان خلال الشهرين التاليين، الى ان اقيمت خلال النصف الثاني من تشرين الثـاني (نـوفمبر)، ست مستوطنات جديدة دفعة واحدة، هي موشاف شارونه

وكيبوتسات غينوليم (حالياً: بني غينوليم) وايلون وكفار روبين ونافيه ايتان وكفار مساريك، وذلك على الرغم من التوتر الذي اضفاه هذا النشاط على علاقات الوكالة اليهودية بالسلطات البريطانية[١٢٤]. وخلال الشهر التالي اقيمت ايضاً مستوطنة جديدة، هي كيبوتس مسيلوت، فوصل بذلك عدد المستوطنات التي اقيمت سنة ١٩٣٨ الى ١٥ مستوطنة، ارتفع معها عدد المستوطنات اليهودية كافة في فلسطين، مع أواخر تلك السنة، الى ١٩٥ مستوطنة.

ومع اقامة مستوطنة مسيلوت توقفت عمليات الاستيطان نحو نصف سنة، في اعقاب محادثات «سانت جايمس» في لندن، الى ان استؤنفت في مطلع أيار (مايو) ١٩٣٩، بعد فشل تلك المحادثات.

---

(١) «**سيفر تولدوت هاهاغاناه**» (كتاب تاريخ الهاغاناه)، (رئيس التحرير: بن ـ تسيون دينور ـ دينبورغ)، تل ابيب: معرخوت، ١٩٦٤، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، ص ٨٨١ .

(٢) انظر ايضاً يوسف افيدار، «**بيديرخ لتساهال**» (قبيل اقامة جيش الدفاع الاسرائيلي)، تل ابيب: معرخوت، ١٩٧٠، ص ١١٥؛ «**لائيش اولاماغين**» (للنار والدفاع)، (رئيس التحرير: غرشون ريفلين)، تل ابيب: معرخوت، ١٩٦٢، ص ١٥.

(٣) *Political Report of the Executive of the Jewish Agency submitted to the XXth Zionist Congress and the Xth Session of the Council of the Jewish Agency at Zurich, August 1937,* Jerusalem; Executive of the Jewish Agency, 1937, p. 35 .

وانظر ايضاً موشي شاريت، «**يومان مديني**» (يوميات سياسية)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٨، الجزء الاول، ص ٩١ .

(٤) Political Report..., *Ibid.*, p. 35.

(٥) شاريت، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨؛ و«كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨٤ .

(٨) شاريت، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ و١٦٢ و١٦٨ و١٧٤ و١٨٠ و٢٦٨ .

(٩) «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١ .

(١٠) Political Report..., *Ibid.*, pp. 36 - 37.

(١١) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨٦ .

(١٢) «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩؛ وانظر ايضاً مقدمة موشي شاريت في **المصدر نفسه**، ص ١ و٢ .

(١٣) دافيد نيف، «**معرخوت هارغون هتسفائي هليئومي**» (تاريخ المنظمة العسكرية القومية [اتسل])، تل ابيب: مؤسسة كلاوزنر، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(١٤) شاريت، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٠ .

(١٥) Political Report..., *Ibid.*, p. 38.

(١٦) نص الاتفاق في نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ وكذلك في «كتاب تاريخ الهاغاناه» الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢٧ .

(١٧) نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٢.

(١٩) نص الاتفاق في **المصدر نفسه**، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢٠) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص

٧٢٦ ـ ٧٢٧.

(٢١) انظر ايضاً ميخائيل بار ـ زوهار، «بن ـ غوريون» (بن ـ غوريون)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٥، الجزء الاول، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٣.

(٢٢) نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٩.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩١.

(٢٤) انظر نص رسالة جابوتينسكي لتهومي في **المصدر نفسه**، ص ٢٩٢، وصورة عنها في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢٥ و ٧٣٠.

(٢٥) انظر نص المذكرة في نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٣؛ وصورة عنها في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣٢.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) انظر، للتفاصيل، نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٢.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٨.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

(٣١) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣٣.

(٣٢) نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٣٣) «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٢؛ وانظر ايضاً «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩٥.

(٣٥) «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٧) انظر، للتفاصيل، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠٠ ـ ٩٠٣.

(٣٨) «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣٩) انظر، للتفاصيل، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣٩ ـ ٩٤١.

(٤٠) افيدار، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩؛ وانظر ايضاً، للتفاصيل، «للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٢٨١.

(٤٢) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، ص ٩١٢ ـ ٩١٣.

(٤٣) انظر ايضاً موسه غولدنبرغ، «فيهاكيرن عوديناه كاييمت» (والكيرن [كاييمت] لا تزال قائمة)، مرحفياه: سفريات بوعاليم، ١٩٦٥، ص ١٤٩، وكذلك «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١٤، و«للنار وللدفاع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨١ و ٢٨٧.

(٤٤) شاريت، الجزء الثالث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٠.

(٤٥) انظر، مثلاً، Bethell, Nicholas; *The Palestine Triangle; The Struggle for the Holy Land, 1935 - 1948,* New York: G.P. Putnam's Sons, 1979, p. 37.

(٤٦) شاريت، الجزء الثالث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٣.

(٤٧) **المصدر نفسه**، الجزء الرابع، ص ٢٨١.

(٤٨) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣٦.

(٤٩) شاريت، الجزء الثالث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦ و٢٤٦.

(٥٠) انظر **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ٤٣٤ والجزء الثالث، ص ١٤٣ ـ ١٤٩ و١٥٧ و١٥٩ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٥ و٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٥١) للأطلاع على مواقف العسكريين الاسرائيليين من نظريات وينغييت وتأثيرها عليهم، راجع ايضاً «هاياديد ـ اورد وينغييت» (الصديق ـ اورد وينغييت)، تل ابيب: معرخوت، ١٩٦٨، ١٠٨ ص.

(٥٢) نيف، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠١.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ١٧ ـ ١٩.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٠.

(٥٦) انظر، للتفاصيل، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤٨ ـ ٧٥٤.

(٥٧) التفاصيل في **المصدر نفسه**، ص ١٠١٤ ـ ١٠١٨.

(٥٨) يوحانان رطنر، «**حاياي فياني**» (حياتي وأنا)، القدس وتل ابيب: شوكن، ١٩٧٨، ص ٢٧١ ـ ٢٧٧.

(٥٩) التفاصيل في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢٣ ـ ١٠٣٢.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٣٧.

(٦١) التفاصيل في **المصدر نفسه**، ٩٦٨ ـ ٩٩٨.

(٦٢) انظر البيانات في «**سيفر هاتعودوت شل هافاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرتس يسرائيل**» (كتاب الوثائق للجنة القومية [التنفيذية] للمجلس الملي اليهودي في ارض ـ اسرائيل)، (رئيس التحرير: موشي اطياس)، القدس: مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين م.ض.، ١٩٦٣، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٦٣) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣٤.

(٦٤) انظر ايضاً انيتا شابيرا، «بين ' ضبط النفس' والارهاب ـ اجتماع البيشوف في تموز (يوليو) ١٩٣٧» في «**هاتسيونيوت**» (الصهيونية)، تل ابيب: هاكيبوتس هامئوحاد، ١٩٧٦، الجزء السادس، ص ٣٦٨، نقلاً عن شاريت.

(٦٥) انظر ايضاً نص شهادة جابوتينسكي امام لجنة التحقيق الملكية في Palestine Royal Commission, *Minutes of Evidence Heard at Public Sessions,* (Colonial No. 134), London: His Majesty's Stationary Office, 1937, pp. 369 - 380.

(٦٦) انظر زئيف جابوتينسكي، «**كتفي جابوتينسكي**» (مؤلفات جابوتينسكي)، القدس: عاري جابوتينسكي (دار نشر) م.ض.، ١٩٥٨، الجزء الخامس، ص ١٩٧ ـ ٢١٢ والجزء الثاني عشر، ص ٢١٩ ـ ٢٥٩.

(٦٧) **المصدر نفسه**، الجزء الخامس، ص ٢٨٩ ـ ٣٠٢.

(٦٨) نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٧٠) **المصدر نفسه**، الجزء الاول، ص ٣٠٠.

(٧١) **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ٢٣.

(٧٢) «كتاب الوثائق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٧٣) انظر، مثلاً، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤٨ ـ ٨٤٩.

(٧٤) التفاصيل في نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠ و٣٧ ـ ٤٢.

(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ٦١ و٦٨.

(٧٦) Schechtman, Joseph B.; *Rebel and Statesman; The Vladimir Jabotinsky Story,* New York: Thomas Yoseloff, 1956, Vol.2, p. 317.

(٧٧) نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٧٨) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥٨.

(٧٩) انظر، للتفاصيل، نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤ ـ ٨٠.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٠.

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٨٢) شاريت، الجزء الثالث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٥.

(٨٣) نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠.

(٨٤) التفاصيل في **المصدر نفسه**، ص ٨٩ ـ ٩١.

(٨٥) التفاصيل في **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ـ ٨٦.

(٨٦) النص في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤٩.

(٨٧) **المصدر نفسه**.

(٨٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٥٠.

(٨٩) انظر محضر الاجتماع كما اوردته انيتا شابيرا، **مصدر سبق ذكره**، ٣٦٥ ـ ٤٢٥.

(٩٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٢.

(٩١) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٥.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ٤١٨ ـ ٤٢٠.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٢١.

(٩٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٩٥) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦٢.

(٩٦) نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٩٧) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(٩٨) انظر النص في **المصدر نفسه**، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٩٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(١٠٠) بار ـ زوهار، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٨.

(١٠١) **المصدر نفسه**.

(١٠٢) نيف، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(١٠٣) بار ـ زوهار، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٩.

(١٠٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(١٠٥) حاييم غفاتي، «**ميئاه شنوت هتيشفوت**» (مائة سنة من الاستيطان)، تل ابيب: هاكيبوتس هامئوحاد، ١٩٨١، الجزء الاول، ص ٢٩٧؛ يوسف فايتس، «**هتنحلوتينو بتكوفات هاساعار**» (استيطاننا في فترة عاصفة)، مرحفياه: سفريات بوعاليم، ١٩٤٧، ص ١٣.

(١٠٦) يوسف فايتس، «**يوماني فياغروتاي لابانيم**» (يومياتي ورسائلي للاولاد)، رامات غان: مساده، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ١٩٣.

(١٠٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٨.

(١٠٨) **المصدر نفسه**، ص ٣١٤؛ وانظر ايضاً غفاتي، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(١٠٩) Granott, A.; *Agrarian Reform and the Record of Israel*, London: Eyre and Spottiswoode, 1956, p. 28.

(١١٠) انظر، للتفاصيل، غولدنبرغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢ ـ ١٠٨.

(١١١) **المصدر نفسه**.

(١١٢) *A Survey of Palestine*, Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry, Jerusalem: Government Printer, 1946, Vol. 1, pp. 224, 376; *Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1937* (Colonial No. 146), London: H.M.S.O., 1938, p. 70.

وفايتس، «استيطاننا...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(١١٣) *Great Britain and Palestine, 1915 - 1945* (Published in 1946 by the Royal Institute of International Affairs, London), *Reprinted:* Wetport (Connecticut): Hyperion Press, Inc., 1976, p.87.

(١١٤) شاريت، «يوميات...» الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦ ـ ٣٦.

(١١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ ـ ٦٣.

(١١٦) انظر ايضاً فايتس، «يومياتي...»، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(١١٧) انظر، للتفاصيل، الحانان اورن، «تل عامال ـ الاولى في [مستوطنات] ' السور والبرج ' » في الصهيونية، الجزء السادس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨؛ الكس بايـن، **تولدوت هاهتيشفوت هاتسيونيت** (تاريخ الاستيطان الصهيوني)، رامات غان: مساده، ١٩٧٠، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨؛ غفاتي، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩؛ «كتاب تاريخ الهاغاناه» الكتاب الثاني، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥٢ ـ ٨٥٤. وانظر كذلك فايتس، «يومياتي...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١١٨) رطنر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢.

(١١٩) اورن، «تل عامال...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨؛ غفاتي، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(١٢٠) **المصدر نفسه**.

(١٢١) شاريت، «يوميات...»، الجزء الثاني،

مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ و١٥٢ و١٦٢ و١٧٠؛ وفايتس، «يومياتي...»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣ و٢٤٦ و٢٤٧.

(١٢٣) الحانان اورن، «هاهتيشفوت بشنوت مافاك، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٧» (الاستيطان خلال سنوات الصراع، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٧)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن ـ تسفي، ١٩٧٨، ص ٢٤ و٢٦ و٢٨.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٢٥) غفاتي، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(١٢٦) اورن، «الاستيطان...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٢٧) غفاتي، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.

(١٢٨) شاريت، «يوميات...»، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(١٣٠) انظر، للتفاصيل، شاؤول افيغور، «عم دور هاهاغاناه» (مع جيل الهاغاناه)، تل ابيب: معرخوت، ١٩٧٧، الجزء الثاني، ص ٦١ ـ ٩٩.

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) شاريت، «يوميات...»، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ ـ ٩١.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ و٢٧١.

(١٣٤) اورن، «الاستيطان...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

مؤتمرات القمة العربية والموقف من اسرائيل (١٩٦٤ ـ ١٩٦٦)

فيصل حوراني

في اواخر العام ١٩٦٣، كان الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية يفرض نفسه من خلال محورين رئيسين: الحاجة إلى عمل ما لمواجهة التحدي الاسرائيلي المتمثل بمباشرة اسرائيل تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الاردن؛ والمساعي التي يواصلها الفلسطينيون، في تجمعاتهم في عدد من البلدان العربية، فضلاً عن التجمعين الكبيرين في قطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينيين، لتعزيز منظماتهم المستقلة واعادة بناء كيانهم الوطني، وما تثيره هذه المساعي من ردود فعل، محبذة او معارضة، لدى الاوساط العربية المختلفة، الرسمية والشعبية.

اما صورة الوضع العربي الرسمي، في هذه الفترة، فكانت تظهر تمزقاً في العلاقات فيما بين الدول العربية لم يسبق له مثيل منذ استقلالها.

كانت سوريا، وهي دولة الطوق المهيأة، بحكم الجغرافيا على الأقل، للعب دور بارز في وقف عملية التحويل، تعيش في شبه عزلة بسبب خلافها مع نظام عبد الناصر الراديكالي بعد أن فشلت مساعي اعادة وحدة مصر وسوريا، ودخل الناصريون السوريون في صراع مع حزب البعث الحاكم، وبسبب خلافها، ايضاً، مع الانظمة المحافظة في دول اخرى، وكذلك خلافها مع نظام الرئيس عبد السلام عارف في العراق بعد ان قلب ظهر المجن لحلفائه البعثيين العراقيين.

ومصر، التي كان عبد الناصر ما يزال زعيمها القوي، على الرغم من انفصال سوريا عن دولة الوحدة التي قامت بزعامته، كانت تجتاز مرحلة دقيقة في علاقاتها العربية، نجمت عن خلافها مع سوريا، من جهة، وعن مضاعفات حرب اليمن التي وقفت فيها القوات المصرية المساندة لثورة اليمن الجمهورية في خندق يواجه المملكة العربية السعودية، التي تساند بقايا

الملكيين اليمنيين، من الجهة الاخرى.

وكانت الخصومة على اشدها بين الاردن ومصر، بينما كانت خلافات الاردن مع سوريا ما تزال محتدمة، وذلك، في الحالتين، لاسباب عديدة، في صلبها اختلاف الطبيعة الاجتماعية والتوجهات السياسية لنظم الدول الثلاث، واختلاف الاردن مع كل من مصر وسوريا في ما يتعلق بالرغبة في الدخول في صراع مع اسرائيل، حتى بسبب تحويل مجرى نهر الاردن، وكذلك في ما يتعلق بالموقف من مساعي ابراز الكيان الفلسطيني.

وقد تنوعت وتوزعت مواقف الدول العربية الأخرى، في تقسيمات متعددة ومتداخلة، بين التحالف مع هذا الطرف ومعاداة ذاك، او الوقوف على الحياد وايثار السلامة.

وبلغت الخلافات العربية والحروب الكلامية والاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية التي رافقتها، حداً من الاتساع بحيث يصعب الحديث عنها بايجاز. واستفادت اسرائيل من هذا كله لتمرير مشروعها الخطير بتحويل مجرى نهر الاردن، الذي يفصل بينها وبين كل من سوريا والاردن، وجر مياهه الى الداخل من اجل اعمار صحراء النقب، بما يعنيه هذا من إضافات كبيرة لقوة اسرائيل، القوية في الاساس، ومن زيادة في قدرتها على استيعاب مهاجرين جدد.

مؤتمر القمة الاول

واذا كانت الحاجة لوقف التدهور في العلاقات العربية قائمة لعدة اسباب، حتى بغير التحدي الاسرائيلي، فإن هذا التحدي كان السبب المباشر الذي حمل عبد الناصر على المبادرة بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول، وحمل الاطراف الاخرى على الاستجابة لدعوته.

وقد اطلق عبد الناصر الدعوة بصيغة توشك ان تكون تحدياً للملوك والرؤساء الآخرين، في خطاب القاه في ٢٣/١٢/١٩٦٣[١]. وفي اليوم نفسه، أعلن الملك حسين: «اننا نرحب بكل اجتماع عربي يعقد على أرفع المستويات وتبحث فيه قضايا العروبة بروح الحقيقة والصراحة والواقع»[٢]. واصدر «المجلس الوطني لقيادة الثورة» صاحب السلطة الرسمية العليا في سوريا، في اليوم التالي، بياناً بقبول الدعوة «تقديراً منه لخطورة الظروف التي تمر بها القضية العربية في فلسطين»، ولانه «يرى ان قضية تحويل نهر الاردن هي قضية عربية يجبّ ان يساهم فيها العرب جميعاً، حكومات وشعباً»[٣]. وتتابعت موافقات بقية الدول.

وبانعقاد مؤتمر القمة العربي الاول (القاهرة، ١٣/١/١٩٦٤)، ابتدأت المرحلة التي برزت فيها اجتماعات القمم العربية كأهم هيئات تعالج فيها شؤون العمل العربي المشترك، ولم ينعقد واحد من هذه الاجتماعات الا كانت الامور المنبثقة عن القضيتين، الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي العنوان المعلن لعقده، حتى حين كانت تتخفّى اسباب اخرى وراء هذا العنوان.

ان وقفة قصيرة عند واقع العلاقات العربية، والجهود العربية المشتركة او الخلافات، ترينا، بوضوح، ان العمل على الساحة العربية تموج بين الاتفاقات والخلافات الثنائية او الثلاثية او الاكثر من ذلك وبين الرغبة في وضع هامش مشترك يضم الجميع. وعلى كثرة ما تنوعت الخلافات قبل انعقاد القمة الاولى، فقد امكن للاجتماع الاول للملوك والرؤساء العرب او نوابهم، ان يصوغ جملة من القرارات المعلنة المشتركة[٤]. واذا لم تنجم عن معظم هذه

القرارات أية نتائج ذات بال، فإن مجرد انعقاد القمة وتوصلها إلى قرارات جماعية مشتركة من اي نوع، يعني، في جوهر الأمر، ان الحاجة إلى التضامن العربي الشامل كما يسميه بعض اصحابه، او الى وحدة الصف العربي، كما يسميه بعضهم، ظلت تفرض نفسها بين وقت وآخر، وخصوصاً في ميدان القضية الفلسطينية، وان محاولات عبد الناصر وسواه، لتحقيق ما وصف بوحدة الهدف، اي وحدة موقف الدول ذات الانظمة المتماثلة، وحدها، لم تمكّن من ان تصبح هي الغالبة على الدوام.

وهكذا، وفي ظل هذه الحاجة التي استشعرها الجميع ولو لأسباب متباينة، تقرر تشكيل «القيادة العربية الموحدة» لتكون هيأة لتوجيه العمل العسكري المشترك المأمول، كما تقرر تشكيل الهيأة الفنية لمياه نهر الاردن وروافده من ممثلين عن كل من دول الطوق العربي، وهي سوريا ومصر ولبنان والاردن. وعلى صعيد آخر، استجاب المؤتمر للضغوط القوية التي تملي ابراز الكيان الوطني الفلسطيني. وفي حدود الهامش المشترك للآراء العربية المتعددة والمتباينة بهذا الصدد، تقرر تخويل السيد احمد الشقيري (الذي دعي الى المؤتمر ليمثل فلسطين كمراقب بدل ممثلها السابق المتوفى احمد حلمي باشا)، بمهمة البحث عن طريق لتنظيم الشعب الفلسطيني[٥]، وهي المهمة التي انتهت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما هو معروف. وفي ما يخص خلافات الدول العربية في ما بينها والحملات المتبادلة بسببها، اتفق في المؤتمر على وقف الحملات الاعلامية وتقرر ان يجري العمل لتنسيق السياسة الاعلامية للدول العربية، والدعوة الى عقد مؤتمر لوزراء الاعلام لهذه الغاية. ومن أجل العمل على تنفيذ هذا القرار، اوجد المؤتمر هيأة جديدة للعمل العربي المشترك هي هيأة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء[٦].

وما جرى بعد ذلك معروف الآن بتمامه، فالتهدئة الاعلامية تمت وان لم تدم طويلاً، والعمل العربي لمنع تحويل مجرى نهر الاردن، اتخذ، امام العجز عن مواجهة اسرائيل عسكرياً، منحى العمل على تحويل الروافد التي تغذي النهر لحرمان اسرائيل الاستفادة من مشروعها. ثم لم يقدر لهذا المنحى، للسبب ذاته، أن يبلغ نهايته. اما القيادة العربية المشتركة، التي تشكلت بالفعل وضمت سوريا والاردن، فلم تلعب سوى دور ضئيل في حرب حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧.

الشيء الوحيد الذي كسبته القضية الفلسطينية من المؤتمر الأول هو الاقرار العربي، على ارفع مستوى، بأحقية العمل لبناء الكيان الوطني الفلسطيني. وهذا الاقرار هو الذي سهل، في نهاية المطاف، الجهود التي بذلها احمد الشقيري وفريق الفلسطينيين الذين تعاونوا معه من أجل انشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام نفسه. ومع أن موافقة عدد كبير من الدول العربية على الاتجاه لانشاء المنظمة، ثم على انشائها، اعطيت من اجل مساعدة الدول العربية على التحكم بالحركة الوطنية الفلسطينية وعدم انفلاتها من الرقابة الرسمية العربية، ومن اجل مواجهة النفوذ المتزايد للمنظمات الفلسطينية المستقلة التي كانت تنشأ هنا وهناك في التجمعات الفلسطينية وانتهت الى ممارسة الكفاح المسلح، فان منظمة التحرير لم تلبث ان اصبحت، تحت ضغط الحاجات الوطنية الفلسطينية وحاجات الصراع العربي ـ الصهيوني، المنظمة التي ينضوي جميع الفلسطينيين تحت لوائها، وذلك بعد اقرار اقامتها بسنوات قليلة، فقط.

اما فيما يخص الموقف من اسرائيل فإن اجتماعات مؤتمر القمة الأول اظهرت، كما ذكرنا اعلاه، العجز العربي عن المواجهة العسكرية. وهذا ما كشفه عبد الناصر، ضمناً، حين قال ان المؤتمر بحث «جميع احتمالات الحرب مع اسرائيل»، ثم المح الى ان المؤتمر استبعدها في الوقت الراهن «حتى لا تتكرر مأساة ١٩٤٨»، مشيراً الى ان الدخول في حرب مع اسرائيل يعني «ان تكون لدى الدول العربية القوة الرادعة ليس فقط لاسرائيل ولكن لمن هم وراء اسرائيل»، وهي قوة غير متوفرة[٧]. وقد كرر عبد الناصر اراءه السابقة بأن القوة ليست، فقط، قوة الجيش بل هي، ايضاً، «قوة الاقتصاد والقوة الصناعية والقوة العسكرية، الانتاج العسكري والانتاج المدني وامكانية مجابهة اسرائيل...»[٨]. وهذا، ايضاً، ما المح اليه الرئيس السوري امين الحافظ حين أرجأ مسألة مواجهة تحويل الروافد «ريثما تتوفر العزيمة العربية لاقتلاع [السرطان الاسرائيلي] نهائياً»، وحين دعا إلى تنفيذ قرارات القمة الاولى بوصفها «بداية يجب ان تكون اكثر جدية في مجال القضية الفلسطينية»، وعدّ مسألة التحويل فرعاً من اصل هذه القضية ليس الاّ[٩]. والمعروف ان الرئيس الحافظ كان، فور عودته من القمة، ومع التزام سوريا بوقف الحملات الاعلامية، يحمل في اجتماعاته الخاصة والحزبية على الدول العربية»، وخصوصاً على مصر ورئيسها عبد الناصر، بحجة انها لم تقبل دعوته التي عرضها في مؤتمر القمة للاستعداد، فوراً، من اجل خوض حرب تحرير شاملة ضد اسرائيل[١٠]. وحين انفرط اتفاق التهدئة الاعلامية العربية، بعد شهور، انعكست هذه الحملات في خطابات الحافظ العلنية ضد عبد الناصر، مما حمل رئيس مصر على الرد بتقديم ايضاحات جديدة بيّن فيها انه دعا إلى القمة عندما تأكد أن سوريا غير قادرة على المجابهة العسكرية لمنع التحويل. ثم نفى عبد الناصر، صراحة، ان يكون الحافظ قد دعا إلى شن الحرب، وقال ان ذلك لم يحصل داخل المؤتمر[١١].

اما الملك الاردني حسين الذي عمل على الافادة من الخلافات السورية ـ المصرية لتحقيق بعض التقارب مع سوريا، فإن اهتمامه تركز، بعد المؤتمر، كما كان قبله، على قرار تنظيم الشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال كان الملك حريصاً على توضيح موقفه المتحفظ منذ البداية. وقد استفاد الملك الاردني من تحفظ المملكة العربية السعودية على نشاط احمد الشقيري بالذات، ومن تردد سوريا بين تحفظها على الشقيري لانها تعده من الموالين لعبد الناصر والواقعين تحت نفوذه ودعمها له لأنها تؤيد فكرة ابراز الكيان الفلسطيني، واعلن الملك، بصراحة، ان الكيان الذي يجري العمل لبنائه يجب «ان لا يمس، في لحظة من اللحظات، وحدة اسرتنا الاردنية الواحدة بسوء قليل او كثير»[١٢]. كما اعلن الملك أن هذا الكيان «لا يتناول، من قريب أو بعيد، الحقيقة الكبرى التي تقول ان الاردن هو، بضفتيه، القاعدة المثلى لتحرير الوطن المغتصب»[١٣]. وهذا يعني ان الاردن، الذي وصف ملكه المؤتمر الاول بأنه «من انبل هدايا عام الخير هذا»[١٤]، ساهم في المؤتمر بأمل تحسين مواقعه على الساحة العربية، والاستفادة من التهدئة، ولكنه، في الموضوع الفلسطيني، لم يتطوع بأي جهد عسكري لمنع التحويل، ولم يقبل ان يتنازل عن دوره الذي تولاه منذ ما بعد حرب ١٩٤٨ أي منذ الحاق الضفة الغربية الفلسطينية بالمملكة الاردنية الهاشمية؛ في اعتبار الاردن هو ممثل الفلسطينيين في الضفتين وهو المسؤول عن مصيرهم وحركتهم.

وفي غضون ذلك، ظلت شعارات الرفض العربي لاسرائيل وللاعتراف بها على حالها، لا

تتبـدل من قبـل مطلقيهـا، وظل عبد الناصر يعلن طروحاته الغامضة التي لا تشتمل على الاعتراف باسرائيل، لكنها تتحدث عن «السلام القائم على العدل، اما السلام اللي بيتكلموا عليه، مع القبول بالامر الواقع، فهذا اغتصاب وقرصنة»[١٥].

القمة الثانية: تحرير فلسطين هو الهدف

وعندما عقد مؤتمر القمة الثاني (الاسكندرية، ٥/٩/١٩٦٤)، كانت الوساطة التي قام بها الرئيسان الجزائري احمد بن بلا والعراقي عبد السلام عارف قد نجحت في تهدئة التوتر في العـلاقـات بين مصر والسعـودية، وذلك «سعياً وراء جمع الشمل العربي وتكتيل الأمة العربية... وسيراً على قرارات مؤتمر القمة العربي [الاول]»[١٦]؛ كما كانت قد نجحت سوريا في ابرام اتفاق اقتصادي مع السعودية على اساس ان «يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما في وسعه للوصول بالعلاقات الاقتصادية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع من التعاون والنمـو الاقتصـادي»، كما ورد في مقدمة الاتفاق المعلن في ١٥/٣/١٩٦٤[١٧]. ويبدو ان السعودية، المستجيبة، في العادة، لدعوات وحدة الصف حين تزعزع هذه الدعوات الدعوة لوحـدة الهـدف وتؤثر على احتمال قيام تكتلات عربية تتعارض سياساتها واتجاهاتها مع السياسة السعودية، قد قبلت الاشتراك في المؤتمر الاول على هذا الاساس بالرغم من خلافها مع مصر في حرب اليمن وخلافاتها مع البعثيين الحاكمين في سوريا وعدم انتظام علاقاتها مع الاردن بعـد؛ كمـا يبـدو ان السعـوديـة قبلت التهدئة مع مصر وترضية سوريا بالاتفاق الاقتصادي لهذه الاسباب ولما يماثلها من اسباب؛ وعلى هذا الاساس، يمكن، ايضاً، تفسير موقف السعـودية التي لم تبذل جهداً جدياً لمنع المؤتمر من تكليف الشقيري بمهمة تنظيم الشعب الفلسـطيني بالرغم ممـا لهـا من موقف معـروف ضد الرجل الذي كان في عداد دبلوماسييها وشغل فيها منصب الوزارة، ثم تركها واعلن انحيازه لعبد الناصر وهاجم سياستها.

ومهما يكن من امر، فإن القمة الثانية التأمت قبل انقضاء ثمانية شهور على ارفضاض الاولى. وكان الموضوع الفلسطيني هو الموضوع الاكثر أهمية على جدول اعمالها المعلن. وكان أهم قراراتها موافقتها على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي سبق ان عقدت مؤتمرها التأسيسي في ايار (مايو) ١٩٦٤ في القدس[١٨]، وكذلك الموافقة على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني[١٩] التابع، رسمياً، للمنظمة والخاضع، عملياً، ووفق الاتفاقات التي تحدد وجود وحداته في الدول العربية، للقيادة العربية الموحدة ولمشيئة الدول المضيفة لوحداته. وتضمن البيان الختامي للمؤتمر الاعلان عن الاجماع «على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمـار الصهيـوني وعـلى الالتزام بخطة للعمل العربي المشترك، سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها، أو في المرحلة التالية التي تقرر الاعداد لها»[٢٠]. وقد اكد البيـان «وجـوب استخدام جميع امكانيات العرب»، مع التحفظ باستخدام عبارة «حسب طاقاتهم ومقدراتهم، بمواجهة الاستعمار والصهيونية واصرار اسرائيل على المضي في سياستها العدوانية والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم»[٢١]. واعتبر البيان قيام منظمة التحرير «دعماً للكيان الفلسطيني وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين»[٢٢]. اما المبدأ الذي سبق ان أقر في مؤتمر القمة الاول، وهو تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية

على اساس مواقف هذه الاخيرة من قضية فلسطين، فإن القمة الثانية لم تتوصل، في ضوء الممارسات العملية في الفترة الفاصلة بين القمتين، الى تأكيده كقاعدة للعمل العربي. وامتناعها عن اقرار مبدأ كهذا أمر مفهوم، اذ أن تطبيقه كان يقتضي من الدول العربية كافة، أن تبدل سياساتها المعتمدة، الأمر الذي لا تبيحه طبيعة انظمتها وأوضاع الطبقات الحاكمة فيها. ولذا، اكتفى المؤتمر الثاني، بالنسبة لهذا المبدأ، باقرار «متابعة الاتصالات واستكمال الدراسات، تمهيداً لتنفيذه»[٢٣]. وفيما يخص موضوعنا، فإن قرار القمة الثانية باعتبار الهدف هو تحرير فلسطين، بما يتضمنه هذا القرار من رفض كامل لوجود اسرائيل، هو بيت القصيد. ويبدو ان هذا القرار لم يمر بغير جدل طويل حوله. وهذا ما كشفه، منذ ذلك الوقت، بيان صحافي اذاعه الوفد السوري الى القمة ابان انعقادها، للرد على انباء نشرت في الصحافة المصرية. وقد جاء في البيان السوري ان «ما طالب به الوفد، منذ اليوم الاول، من اعتبار تحرير فلسطين هو الهدف الرئيس للعمل الجماعي... هو الذي أطال مناقشات المؤتمر اربعة ايام متتالية، حتى تم الاعتراف بقبوله كهدف ومراحل»[٢٤].

وعندما سئل الملك حسين، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في آخر ايام المؤتمر، هذا السؤال: «هل كان الهدف الرئيس لمؤتمر القمة العربي هو تحرير فلسطين»، امتنع عن اعطاء اجابة محددة، واكتفى بالقول «ان فلسطين تأتي في مقدمة القضايا التي نواجهها في العالم العربي وهي، بالتالي، تنال عناية خاصة»[٢٥].

اما عبد الناصر، الذي اجرى حواراً مع التلفزيون الالماني بعد قرابة شهر من ارفضاض المؤتمر، فانه امتنع، بدوره، عن اعطاء اجابة مباشرة حول هذه النقطة، لكن عبد الناصر، حين تحدث عن فرص السلام في الشرق الاوسط، كرر رأيه بأن «السلام يجب ان يكون قائماً على العدل، لان السلام الذي لا يقوم على العدل يصبح معناه التهديد باستخدام القوة»[٢٦]. وقد قال عبد الناصر، ايضاً: «ان محاولة فرض تسوية او فرض سلام [من قبل اسرائيل] سوف يكون معناها الحرب، اما نحن فاننا نريد لعرب فلسطين ان يحصلوا على حقوقهم»[٢٧].

وبهذا النفس، وفي الوقت نفسه، تحدث الامير فيصل، ولي عهد السعودية وحاكمها الفعلي آنذاك (وملكها، فيما بعد)، فناشد الدول التي حضرت مؤتمراً لدول عدم الانحياز في القاهرة «ان تساعد على رفع هذا العدوان [الاسرائيلي] وحل قضية فلسطين حلاً يعيد لشعب فلسطين حقه في وطنه وتقرير مصيره»[٢٨]، وذلك دون أن يستخدم عبارة تحرير فلسطين.

ويبدو ان بعثيي سوريا، وحدهم، من بين حكام دول الطوق العربي في ذلك الوقت، كانوا يرفعون شعار تحرير فلسطين بصراحة ويتمسكون بجعله عنواناً رئيساً للعمل العربي المشترك. وكان هؤلاء، وحدهم فيما يبدو، الذين لا يقيمون وزناً كبيراً، على الاقل في بياناتهم، للمسؤوليات والحسابات السياسية والعسكرية التي تترتب على رفع هذا الشعار. ويروي الرئيس السوري الفريق امين الحافظ بنفسه: «كنت مرة في مؤتمر القمة. [وذات] يوم، ذكر احد رؤساء الدول العربية انه يخاف على دمشق [من هجوم اسرائيلي]، فقلت له: انني اخشى على عواصم البلاد العربية جميعاً ولا اخشى على دمشق، لان اسرائيل، بكل ما تملك، ومن خلفها، اذا خطر ببالها ان تكون قريبة من دمشق فسيكون لليهود، بدلاً من جدار المبكى الصغير، الذي هو مئات الامتار، جدار مبكى يمتد من دمشق الى تل ابيب، يبكون كل اسرائيلي طول العمر»[٢٩].

ومهما يكن من أمر، فإن الدعوة لتحرير فلسطين، وازالة اسرائيل، فرضت نفسها حتى ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والهزيمة التي لحقت بجيوش الدول العربية المشتركة فيها. وعندما اجتمعت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء التي شكلتها القمة الثانية، وذلك في نيسان (ابـريـل) ١٩٦٥، اكد بيانها «رفض اية دعوة الى الاعتراف او المصالحة او التعايش مع اسرائيل»[٣٠]. وعدّت اللجنة مثل هذه الدعوة «خروجاً على الاجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق جامعة الدول العربية، ونقضاً للخطط التي اجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الامة العربية»[٣١]. هذا، بصرف النظر عما اذا كان الحكام العرب، كلهم، مقتنعين بهذا الطرح، او بسداد اعلانه، وبصرف النظر، أيضاً وخصوصاً، عن حقيقة حساباتهم لموازين القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي اجـواء القمة الثانية، وفي ظل تأثيرها، تتابعت سلسلة من المصالحات بين الدول العربية والتهدئات في العلاقات المتوترة بين محاورها. فقام عبد الناصر بوساطة بين البعثيين في سوريا والرئيس عبد السلام عارف في العراق حققت شيئاً من التهدئة في العلاقات المتوترة بين الجـانبـين. وتصالحت مصر مع تونس ورئيسها الحبيب بورقيبة، وزار الاخير القاهرة واصـدر مع عبـد النـاصر بيـانـاً مشتـركاً أعلن فيه الرئيسان «تأييدهما لمنظمة التحرير الفلسـطينيـة ومساعدتها على استرداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة»[٣٢]. كما جرت محـاولات حثيثـة لتطبيع العلاقات بين مصر والسعودية على الرغم من صدامهما في حرب اليمن. وهدأت العلاقات بين سوريا والاردن، بموازاة تهدئة علاقات سوريا مع السعودية، وكمحاولة من البعثيين السوريين للاستفادة من موقف الملك حسين المناوىء لعبد الناصر، وللتفرغ لشؤونهم وخلافاتهم الداخلية.

ولكن هذه المصالحات والتهدئات لم تصمد طويلاً امام التناقضات العميقة في الطبائع الطبقية للانظمة المتعددة ومنعكساتها السياسية في السياسات الداخلية والعربية والدولية لكل منها. فمصر، التي انصرف نظامها لتعزيز اجراءات التنمية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل فيها على اسس اجتماعية اكثر عدالة؛ وكذلك سوريا، التي اتخذ نظامها البعثي في مطلع العام ١٩٦٥ اجراءات واسعة لتأميم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن تأميمها السابق للبنوك والتجارة الخارجية، لم تلبثا، كلتاهما، أن وقعتا، من جديد، في شبكـة من العـلاقـات المتوترة مع الانظمة المحافظة، وقد توسعت هذه الشبكة لأن مصر خصوصاً، وسوريا، آنذاك، إلى حد ما، وجدتا نفسيهما بحاجة لدفع علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى خطوات اخرى الى الامام، وذلك لاسباب اقتصادية واخرى دفاعية.

والى جانب معارضة الانظمة المحافظة، كانت اسرائيل، كما وصفها عبد الناصر «تكره، الى حد الموت، كل ما نقوم به من أجل التقدم [لأن] التقدم، بالنسبة لنا، هو الموت بالنسبة لاسرائيل»[٣٣].

وفي ظل هذه الخلافات المتجددة بين المحاور والدول العربية، ثار الجدل بين الرؤساء العـرب حول قرارات القمة الثانية نفسها وحول تفسيراتها. فاتهم الرئيس السوري امين الحـافظ الآخرين بانهم «رأوا في القمة وسيلة لدراسة مشروع تحويل روافد نهر الاردن»، وحـده، «بينما اصرت سوريا على ان هذا جزء من فرع وان الاصل هو الاتفاق على تحرير

فلسطين»[٣٤]. كما اتهم الحافظ الدول النفطية بانها قصرت في تحمل الاعباء المالية والدفع لدول المواجهة، وهاجمها وتهددها[٣٥]. وعلى هذا الاتهام، ردت السعودية، فقال فيصل، الذي كان قد اصبح ملكاً فيها: إن قرارات القمم «تشمل كل ما يخص فلسطين والقضية الفلسطينية، ولكن هناك اشياء يقرر تنفيذها ويسار فيه، وهناك اشياء يقرر التهيئة لها، والتحضير»[٣٦].

وفي سياق هذا الرد، وفي معرض بسطه لرأيه في الحل الامثل المطلوب للقضية الفلسطينية، قال الملك فيصل: «قبل ان نفكر في الحلول يجب ان نفكر في انفسنا، فهل نحن، حقيقة، عازمون وجادون في أن نخلص فلسطين ونسترجع فلسطين، فاذا كان هذا صحيحاً فاعتقد أن الوسائل يكون بحثها في الدرجة الثانية»[٣٧]. وفي السياق نفسه، رداً على هجمات امين الحافظ، قال بيان رسمي صدر عن مجلس الوزراء الكويتي: «كم سمع المسؤولون في الكويت من يقول "ادفعوا لهم في دمشق وأسكتوهم"، ولكننا لم نفعل لأن الكويت لا تدفع رشوة ولا تلقم فماً»[٣٨]. وعلى هذا الكلام الكويتي، رد امين الحافظ «نحن لم نهاجم طمعاً في المال، نحن نعطي ولا نأخذ، قلنا لهم ان البترول العربي هو مال حلال للعرب جميعاً وبخاصة لتحرير فلسطين»[٤٠]. وشددت سوريا حملتها على الدول النفطية العربية، وركزت على شعار «بترول العرب للعرب» داعية إلى استخدام النفط كسلاح في المواجهة مع الاستعمار واسرائيل، ومستمرة في رفع هذه الدعوة لسنوات عدة لاحقة.

كما ثار الخلاف بين الدول العربية حول منظمة التحرير الفلسطيني، واحتدم بصفة خاصة، بين المنظمة والنظام الأردني، الأمر الذي سبقت الاشارة اليه. وبمعنى ما، ايدت المملكة العربية السعودية موقف الاردن. فالسعودية التي «لا ولن تعارض مبدأ انشاء الكيان الفلسطيني»، كما قال بيان صدر عن سفارتها في عمان في حزيران (يونيو) ١٩٦٤ اثارت موضوع المقدمات الاساسية التي يجب ان يرتكز اليها الكيان، فرأت انها «مقومات لم تتوفر للكيان الحالي»[٤١]. ومع ان البيان ذاته يؤكد «ان اعتراض المملكة انحصر في تجاوز السيد الشقيري الصلاحيات التي خوّله اياها مؤتمر الذروة»[٤٢]، فقد كان من المفهوم ان تحفظ السعودية على نشاط المنظمة، بل معارضتها له، نابع، ايضاً، من تخوفها من الرياح الثورية التي شكل تأسيس المنظمة وما رافقه من انشطة شعبية دفعة جديدة لها تُضاف الى الدفعات التي تهب من دمشق والقاهرة والجزائر، ومن مراكز اخرى هنا وهناك. وربما كان في ذلك تفسير للسبب الذي جعل السلطات السعودية تمنع الفلسطينيين المقيمين على اراضيها الذين سموا اعضاء في المؤتمر الفلسطيني الاول من التوجه الى القدس لحضوره كما حملها على الامتناع عن الاذن بأي نشاط مستقل للفلسطينيين فوق اراضيها.

مقترحات الرئيس بورقيبة والقمة الثالثة

مع هذه الخلافات، وكما هي العادة، تأججت حمى المزايدات اللفظية بشأن فلسطين والموقف من اسرائيل، من قبل كافة الاطراف. وقد شذ عن هذا نظام عربي واحد هو النظام التونسي. فقد قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في آذار (مارس) ١٩٦٥، بجولة زار خلالها مصر والسعودية وضفتي الاردن ولبنان.

وخطب بورقيبة، في الضفة الغربية امام تجمعات فلسطينية، داعياً الى انتهاج الواقعية

السياسية، وتضمنت خطاباته دعوة صريحة إلى حل قضية فلسطين على مراحل، كما تضمنت تعبيراً غير مباشر عن الدعوة لهذا الحل على اساس قرارات الامم المتحدة، وخصوصاً قرار تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧، بما يشتمل عليه هذا القرار من اعتراف باسرائيل. واستند بورقيبة في دعوته، هذه، الى القول أنه «اذا اتضح ان قوانا لا قبل لها بمحق العدو ورميه في البحر، فعلينا ان لا نتجاهل ذلك، بل يجب ان ندخله في حسابنا، وان نستخدم، في مواصلتنا الكفاح بالسواعد، الاستراتيجية، وان نستوحيها في مواقفنا حتى نتقدم نحو الهدف، مرحلة بعد مرحلة، مستعينين في ذلك بالحيلة والجهد»[٤٣]. وقد اثارت دعوة كهذه حفيظة معظم الاطراف العربية المعنية بالأمر، خصوصاً لأن بورقيبة ندد بالحكام العرب الذين يرفعون شعار تحرير فلسطين وهم عالمون بعجزهم عن تحقيقه. كما اثارت هذه الدعوة، ايضاً، الأوساط الشعبية. وقد هاجمتها منظمة التحرير الفلسطينية هجوماً عنيفاً، وفعلت ذلك حكومتا مصر وسوريا وغيرهما، حتى أن الملك حسين نفسه، وهو الذي رحب ببورقيبة، لم يلبث ان اعلن أنه «من اجل فلسطين، انتقدنا، بجرأة وحزم، مواقف الدول الشقيقة والصديقة عندما تعالت هنا وهناك دعوات مغرضة الى الصلح والتفاوض أو المساومة»[٤٤]. ووصف الملك تلك الدعوات بأنها «انحرافات ترمي الى قبول الامر الواقع»[٤٥]، في اشارة واضحة إلى المقترحات التونسية.

وهكذا، اشتعل محور آخر بالخلافات. ولأن هذا المحور بالذات، كان الصق محاور الخلاف بالقضية الفلسطينية، فانه قد اسهم، اكثر مما فعل سواه، في تأجيج المزايدات اللفظية، خصوصاً لان معظم الانظمة العربية كانت تواجه مشاكل داخلية، او مشاكل في علاقاتها المتأزمة مع انظمة اخرى.

مع ذلك، فان المساعي لتهدئة الخلافات لم تتوقف، وقد املتها عوامل عديدة يخرجنا الخوض فيها عن عرض هذا الحديث. واهم ما تم انجازه، قبل القمة الثالثة، هو المصالحة بين مصر والسعودية، حيث تم، في أواخر آب (اغسطس) ١٩٦٦، توقيع اتفاق بين البلدين بشأن اليمن. وتنبأ الملك فيصل بأن «يكون له [للاتفاق] اكبر الأثر في تدعيم التضامن العربي»[٤٦]. وقبل يومين من افتتاح القمة العربية الثالثة، اصدر الرئيس عبد الناصر والملك فيصل بياناً مشتركاً اكدا فيه «أن القضية المقدسة للشعب العربي الفلسطيني ما زالت تكون قضية المصير بالنسبة للامة العربية، وجددا العهد على مواصلة دعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني ومن أجل الحصول على جميع حقوقه في ارضه ووطنه. وهما في هذا الصدد يندان بالمؤامرات التي تستهدف تصفية هذه القضية والاستسلام للأمر الواقع»[٤٧]، في اشارة واضحة، ايضاً، لمقترحات الرئيس التونسي بورقيبة.

افتتحت القمة الثالثة، في الدار البيضاء في المغرب، وسط اجواء الحرب الكلامية التي اثارتها مقترحات الرئيس التونسي. وعلى الرغم من ان جامعة الدول العربية كانت قد اتخذت قراراً بتجميد عضوية تونس فيها، فإن المساعي التي بذلها الحسن الثاني، ملك المغرب، نجحت في الحصول على الموافقة على توجيه الدعوة إلى بورقيبة كي يحضر القمة. لكن الرئيس التونسي، نفسه، آثر الاعتذار، وبدل حضور القمة، وجه اليها بياناً بسط فيه موقفه وشرح دوافعه لعرض مقترحاته. في هذا البيان ذكر بورقيبة ان السبب الذي دعا إلى عقد مؤتمر القمة الاول كان قضية تحويل نهر الاردن «غير انه سرعان ما اتفقنا، في اول جلساتنا آنذاك، ان يشكل موضوع مياه الاردن، على خطورته وجدارته بالاهتمام في ذاته، مشكلاً فرعياً، وان

القضية الرئيسة انما تتعلق بتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»[٤٨]. ثم ذكّر بورقيبة اعضاء القمة بأن مؤتمرهم ذاك وضع هدفين: عاجلاً، وهو تنفيذ المشروعات العربية لاستثمار مياه الاردن وروافده؛ ونهائياً وهو تحرير فلسطين. وعقب بورقيبة على هذا بأن الهدف الاول لم يتحقق منه شيء على مدى سنتين «بينما تمكنت اسرائيل من الشروع في تنفيذ برامجها الرامية الى الاستفادة من المياه العربية»[٤٩]. اما عن الهدف الثاني «فكان الاعتقاد السائد في عامة الوفود ان تحرير فلسطين لن يتأتى بصورة عاجلة، وانه صراع ينبغي ان تتضافر فيه الطاقات السياسية والعسكرية»[٥٠]. ثم كشف بورقيبة النقاب عن ان هذا الاعتقاد كان وراء الموافقة العربية الرسمية على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية «لتمكينها من القيام بدورها في تحرير الوطن، بينما تقوم الدول العربية الاعضاء في الجامعة بحملة سياسية واسعة النطاق في العواصم الاجنبية للدعوة لقضية فلسطين»[٥١]. وبعد هذا التلخيص لقرارات القمة الاولى ودوافعها، ذكّر بورقيبة في بيانه الموجه إلى القمة الثالثة، بأن تونس صادقت على هذه القرارات، بما فيها احتمال الحرب، وتعهدت بالمساهمة فيها بما تسمح لها به امكانياتها. وهذا التذكير اورده بورقيبة ليخلص الى شيء هام هو ان «احتمال حرب تشنها كافة الدول العربية على اسرائيل، في العاجل، مستبعد لعدم [تأهب الدول العربية] لذلك واعتباراً للظروف الدولية الراهنة»، وأن معظم الدول العربية تقر بهذه الحقيقة، ثم ليفسر دوافع مقترحاته على اساس «ان المرحلة الاولى التي كان علينا ان نواجهها هي مرحلة سياسية»[٥٢]. وفي ضوء هذا، رأى بورقيبة «ان انجع وسيلة لكسب المناصرة الايجابية ان تستند الى مقررات كانت صدرت عن هيئة الأمم المتحدة ولم تطبق بسبب المعارضة الاسرائيلية»[٥٣]. كان الغرض من ذلك، وفق بورقيبة، وضع اسرائيل امام واحد من احتمالين: «اما ان ترضخ لمقررات المنظمة الدولية ـ وهو الابعد ـ فتسمح برجوع اللاجئين وتتنازل عن قسم من الارض المحتلة فتغير بذلك معطيات المشكل لصالح العرب، وذلك بعد قيام دولة فلسطينية حرة تكون هي قاعدة الانطلاق للمعارك القادمة من اجل الحل النهائي... وإما ـ وهو الأقرب ـ ان تصر اسرائيل على الرفض فيضعف موقفها في المجال الدولي ويتضاءل عدد انصارها... وبذلك يكون الموقف العربي هو الأقوى في ضرورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي»[٥٤].

هذا البيان أُهمل، بالطبع، في مؤتمر القمة، ذلك ان الرؤساء العرب الذين تمكنوا، بالكاد، من توفير جو يسمح بعقد القمة، لم يكونوا مهيئين لفض الهامش المشترك الذي حققوه، وهو هامش الاتفاق اللفظي حول شعارات عامة، من طبيعة متشددة، تتصل بقضية فلسطين. واذا تذكرنا ان الدول العربية التي كانت مستقلة العام ١٩٤٩ سبق ان وافقت، في ذلك العام، في مؤتمر لوزان على قرار التقسيم، وان أياً من انظمتها التي جاءت بعد ذلك، باستثناء نظام البعثيين في سوريا، ونظام عبد السلام عارف في العراق، لم يعلن موقفاً رسمياً مغايراً، وان النظام الاردني من بينها، قبل، واقعياً، بما هو أقل من مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، لتبين لنا ما ينطوي عليه الهجوم على مقترحات بورقيبة من نفاق، وما ينطوي عليه، كذلك، تجاهل هذه المقترحات في القمة والترفع حتى عن عرضها للمناقشة من تهيب من مواجهة الأمور الحساسة، ومن ايثار للشعارات العامة المتشددة التي يعرف مطلقوها، انفسهم، قبل غيرهم، ان سندها في الواقع ضئيل.

وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر القمة الثالث ليعلن للرأي العام ان المؤتمر «أقر الجوانب

المختلفة لقضية فلسطين واتفق على الخطط العربية في سبيل تحريرها ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني»[٥٥]. وهكذا ظل الهدف الرسمي هو تحرير فلسطين، وظل الاسلوب هو تطمين الرأي العام بأن خطط التحرير قد اعدت. اما الانجاز الفعلي لمؤتمر القمة الثالث فهو اتفاق اعضائه على ما سمي ميثاق التضامن العربي على اساس «احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية» ووقف الحملات الاعلامية فيما بينها وتعديل قوانين الصحافة فيها بما يخدم هذا الغرض[٥٦]. اما عن منظمة التحرير، فان المؤتمر جاملها بقرار اعلن فيه انه درس المطالب التي تقدمت بها «والتزم بتوفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لابناء فلسطين ولاجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»[٥٧]، مناصراً بهذا وجهة نظر المنظمة ضد معارضة الاردن. وجامل المؤتمر الاردن، ايضاً، بالزام المنظمة بأن «تقوم بالاتصال بالدول الاعضاء المعنية للتفاهم على الاجراءات اللازمة»، لكنه دعا، في الوقت نفسه، إلى عدم التعرض لحق المنظمة في تعبئة شعبها في الاردن، او لحقها في التنظيم العسكري المستقل[٥٨]. ثم ان المؤتمر اصرّ، بالنسبة لجيش التحرير، على ان يظل نشاطه مرتبطاً بالقيادة العربية الموحدة وبالمصالح الامنية للدول التي توافق على استضافته[٥٩].

ثم جاء البيان الذي اذاعه احمد الشقيري، بوصفه رئيس م.ت.ف.، على الشعب الفلسطيني، عشية ارفضاض هذه القمة، فكشف عن ان المؤتمر لم يقبل مطلب المنظمة بأن توفر الدول العربية للفلسطينيين المقيمين فيها حرية السفر والاقامة والعمل؛ فقد تحفظت عدة دول على هذا الطلب. واظهر بيان الشقيري ان مطلب المنظمة بتوفير حرية التنظيم واجراء الانتخابات، وهو المطلب الذي اعلن بيان المؤتمر حصول الموافقة عليه، «لم يجد استجابة من بعض الدول العربية، وفي مقدمتها الاردن»[٦٠]. وهكذا، بدا، وفق بيان الشقيري، «ان منظمة التحرير في حاجة الى تحرير قبل ان تدخل معركة التحرير. بل وضح، فوق ذلك، ان شعب فلسطين في حاجة الى تحرير ارادته قبل تحرير ارضه»[٦١].

اما الملك حسين فوصف قرارات القمة الثالثة بأنها «محققة لآمال الشعوب العربية في قادتها، بما اتسمت به من الواقعية والجدية والايمان وصدق التصميم واجماع الرأي واستبانة الاهداف»[٦٢]. وفي معرض رد الملك على ما اعلنه الشقيري، قال: «اذا كان ابناء فلسطين من العائدين بدأوا، منذ زمن غير بعيد، في تنظيم صفوفهم في غير الاردن، فقد بدأنا ذلك نحن قبل سنوات وسنوات. وكل ما سمعناه وما نسمعه اخيراً من نزوات غريبة ونغمات نشاز لا يقصد بها الا تفتيت البناء الواحد وتمزيق الكيان [الاردني] الواحد، وهو ما لا نسمح به بأي حال من الاحوال، فوق مخالفته لاجماع الامة العربية ومخططاتها للتحرر والتحرير عن طريق القيادة الموحدة»[٦٣]. ورأى الملك «ان الاردن هو فلسطين وهو منطلق دولة فلسطين العربية وطليعة جيشها وكيانها، والتدريب العسكري والتوعية الشعبية تنتظم كل ابنائه»[٦٤]. وعلى أساس مقولته ان «الاردن هو فلسطين»، كان من رأي الملك انه «لا يجوز ان تحاول فئات تدّعي العمل من أجل فلسطين، بعد هذا كله، تفريق وحدة هذا البلد المقدسة»[٦٥]، كما كان من رأيه، ايضاً، «أن تلك خيانة لا يمكن القبول بها، اذ لو تم لهم ما ارادوا، لا سمح الله، فقد تحقق للصهيونية أهم هدف تسعى اليه»، وعلى هذا الاساس «فنحن مصممون، تصميماً اكيداً ونهائياً، على مقاومة كل مسعى من هذا القبيل بنفس الضراوة التي نقفها تجاه

الصهيونية واسرائيل»[٦٦]. واستند الملك في معارضته لأي عمل فلسطيني مستقل داخل الاردن تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية، وفي معارضته لنشاط المنظمات الفدائية التي استهلتها «فتح» في مطلع ١٩٦٥، الى ان العرب اتفقوا في مؤتمر القمة «على مخطط واحد وسيرة واحدة وقيادة عربية واحدة تتولى العمل لاسترداد الحق السليب في الوطن السليب»[٦٧]. واشار الملك الاردني الى العون الذي قررته مؤتمرات القمة للاردن حيث «استطعنا أن نوفر لقواتنا المسلحة المزيد من القدرة والمنعة والكفاءة والتنظيم لنمكنها من الدفاع عن حوزتنا، ومن ثم الاستعداد للانطلاق مع شقيقاتها العربيات لمعركة الحق والفداء»[٦٨]. ولهذا، واستناداً اليه، كما قال الملك، «فإننا لا نؤمن ولا نعترف بجدوى قيام اية اجهزة ومنظمات بأية نشاطات حماسية مرتجلة خارجة عن نطاق القيادة العربية الموحدة والتخطيط العربي الواحد»، لان هذا «من شأنه ان يعيق التخطيط العربي، ويهيىء لاعدائنا فرصة العدوان وتسلّم زمام المبادرة من اليد العربية، ويجرنا الى معركة لم يحن حينها ولم يكمل لها استعدادنا»[٦٩].

وفي سوريا، تأثر رد الفعل على قرارات مؤتمر القمة الثالث، هذا، بعوامل الوضع الداخلي، حيث كانت الخلافات بين تيارات حزب البعث الحاكم تشهد احدى ذرواتها، وحيث كان التيار الذي ما يزال، حتى ذلك الوقت، في قيادة الحكم، مضطراً لان يأخذ بعين الاعتبار قوة وطروحات التيار الآخر، الذي يعترض، بين ما يعترض عليه، على منهج القمة والتضامن العربي عموماً بصيغته المطروحة. هذا مع العلم بأن التيارات البعثية كافة كانت تلتقي على القول إن تحرير فلسطين وازالة اسرائيل هما الهدف، وترفض تجزيء هذا الهدف الى مراحل. وكانت الصراعات الداخلية في الحزب قد انتهت الى تنحية امينه العام السيد ميشيل عفلق عن منصبه مع منحه لقب القائد المؤسس، واحلال السيد منيف الرزاز مكانه وتخويله جملة من المسؤوليات الحزبية والحكومية العليا. وحين عقب الرزاز على نتائج مؤتمر القمة الثالث، قال انه «حقق بعض الخطى في تجنيد بعض الامكانيات العربية وفي احلال جو من الصفاء بين الاقطار العربية»، ثم تحفظ بالقول ان «نجاح هذه الخطوة يتوقف على التنفيذ كما يتوقف على تطوير جو الصفاء بحيث يتحول من عامل سلبي الى عامل ايجابي يدفع الى تفجير الطاقات العربية ووضعها، جميعاً، في خدمة القضية»[٧٠]. وذلك، وفق الرزاز، لان «تحرير فلسطين عمل ثوري، واذا لم يرتفع مستوى الطاقات العربية المجمدة الى المستوى الثوري المطلوب، فإنها ستبقى عاجزة عن مواجهة القضية بكل ابعادها»[٧١]. ثم اكد الرزاز ما كان يتفق عليه البعثيون كافة ومنهم معارضوه الذين تسلموا السلطة بعد شهور: «لا يمكن ان نقبل وجود دولة صهيونية في وطننا، خاصة وان هذه الدولة تمارس سياسة توسعية عدوانية»[٧١].

اما في مصر، فكان نظامها بزعامة عبد الناصر يتابع معركته الداخلية من اجل التنمية والعدالة الاجتماعية، بما تثيره اجراءاته من مقاومة الرجعية الداخلية ومن تدخلات من قبل الانظمة العربية المحافظة لدعم هذه المقاومة. وكانت علاقات عبد الناصر بدول الغرب الرأسمالي متوترة للغاية، خصوصاً لانه اثار، هو وسوريا، حملة عربية لمقاطعة المانيا الغربية بسبب معوناتها الكبيرة لاسرائيل ادت الى حمل معظم الدول العربية على قطع علاقاتها معها. وبالمقابل، كانت علاقات عبد الناصر تتحسن باطراد مع الدول الاشتراكية، مما زاد في اثارة

حفيظة اسرائيل فضلاً عن حفيظة الانظمة العربية المحافظة. ومع تمسك عبد الناصر بنهجه الوطني التقدمي في السياستين الداخلية والخارجية، كان نظامه بحاجة لتهدئة جبهات الخصومة التي يخوضها، فكان حريصاً على تثبيت الاتفاق المعقود مع السعودية بشأن اليمن، وعلى تنفيذ ميثاق التضامن الجماعي العربي الذي وضعه مؤتمر القمة الثالث، حتى يتفرغ لشؤونه الداخلية ولمواجهة الضغوط الغربية والاسرائيلية التي تزايدت على مصر. في هذا الجو، ولأن فلسطين هي العنوان الرسمي للتضامن العربي، وصف عبد الناصر المؤتمر الثالث بأنه «انعقد من اجل فلسطين وكان الهدف منه ان تكون هناك وحدة عمل من اجل فلسطين»[٧٣].

قال عبد الناصر «حددنا هدفين: هدف عاجل وهو ان نستكمل القوى الدفاعية العربية؛ وهدف قومي وهو القضاء على اسرائيل واستعادة حقوق شعب فلسطين»[٧٤]. وكانت تلك هي المرة الاولى التي يستخدم فيها عبد الناصر عبارة «القضاء على اسرائيل» في احاديثه العلنية (وان كانت ستُكرر، بعد ذلك، من وقت لآخر، مع انفجار الخلافات العربية من جديد، ومع ارتفاع حدة المزايدة التي تتولد عن حدة الخلافات). وقال عبد الناصر، ايضاً، اننا «في مؤتمر القمة الاخير، استطعنا ان نجمع ٢٠٠ مليون جنيه، ايضاً، لتقوية سوريا والاردن ولبنان، وبهذا نستطيع ان ننتقل من المرحلة الدفاعية الى المرحلة الهجومية»[٧٥]. ومن الواضح، الآن، ان عبد الناصر كان في هذا متفائلاً باكثر مما يسمح به الواقع، لكن تفاؤله لم يكن كله، في حينه، بغير اساس. ففي ذلك الوقت، كانت مصر قد فرغت من اتمام المرحلة الاولى، والأهم، من مراحل تنفيذ مشروع بناء السد العالي، وتوفرت لها بهذا المشروع وبمشاريع اخرى كبيرة، قوة اقتصادية لا بأس بها. وكان جيش مصر، مثله في هذا مثل جيش سوريا، يتلقى الاسلحة بغير شروط من الاتحاد السوفياتي. كما كان توقيع الاتفاق مع السعودية بشأن اليمن يبشر بأن الجيش المصري سيفرغ من المهمة العسكرية التي تولاها هناك، وبأن الابواب قد انفتحت امام تضامن عربي يقوم، كما يفهمه عبد الناصر على هامش مشترك هو مواجهة اسرائيل. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت واستعاد الشعب الفلسطيني بعض عافيته. وبالاجمال، كان عبد الناصر يأمل في ان يتمكن من التحرر من ضغوط اسرائيل ومن استخدام الغرب لها كأداة للضغط على نظامه وعلى كل فرقاء الحركة الوطنية التقدمية العربية التي تشكل الحليف الطبيعي لهذا النظام.

انفراط التضامن والعودة الى المحاور

بعد اشهر من القمة الثالثة، اي في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦، افضت خلافات حزب البعث الحاكم في سوريا الى الاطاحة بعهد الفريق امين الحافظ وحكومته التي يرأسها السيد صلاح البيطار وبالقيادة القومية للحزب التي كانت تسند هذا العهد. وتولى السلطة الحزبية والحكومية في سوريا الفريق البعثي الذي كان خصومه يسمونه القطريين، وانصاره يسمونه يسار البعث، واعلن العهد البعثي الجديد برامج سياسية واقتصادية اكثر راديكالية من البرامج المعلنة قبله. ورفع هذا العهد شعار وحدة القوى التقدمية العربية، وذلك، في مقابل شعار التضامن العربي الشامل المجسد في مؤتمرات القمة، وتوجه الى مصر ورئيسها للتعاون من اجل تجسيد الشعار الجديد. وكان هذا العهد، الى هذا، متشدداً ازاء اسرائيل.

وبقيام النظام الجديد في سوريا، انفرط عقد التضامن العربي الذي لمّه مؤتمر القمة الثالث. وانفتح الطريق امام تعاون من نوع جديد، اساسه تعاون مصر وسوريا، يتجاوز صيغة القيادة العربية الموحدة، الى ما يشبه التنسيق العسكري الشامل. وكان في رأي عهد ٢٣ شباط (فبراير)، كما أعلن ذلك رئيس الدولة السورية الدكتور نور الدين الاتاسي «ان معركة فلسطين هي حرب تحرير بكل ما يعني هذا المفهوم من تجنيد للطاقات الشعبية وتعبئة لجميع القوى العربية وتشجيع للقوى الفلسطينية الثورية المناضلة وتنظيماتها الشعبية وتوفير حرية العمل والتصرف لها وامدادها بالامكانيات المادية والمعنوية»(٧٦). كما كان من رأي العهد، وفق الاتاسي، «أن تأجيل [هذه] المعركة يزيد من فرص الحياة والقوة للعدو»(٧٧).

وكان عبد الناصر في وضع دقيق ازاء ما جرى في سوريا من تطورات وازاء الطروحات الجديدة لحكامها الجدد. كانت تنحية الحكام السابقين بمثابة ترضية لعبد الناصر الذي سبق أن خاض معهم صراعات دامية. كما ان مواقف الحكام الجدد، في الشؤون الداخلية، كانت تتماثل، في جوانبها الاقتصادية، مع سياسته الداخلية وتدعم رغبته في مقاومة الرجعية العربية، التي تناصبه العداء وتسعى للتأثير على وضعه الداخلي من خلال دعمها للانشطة التي جددها خصومه من جماعة الاخوان المسلمين، او بتأثيراتها على الساحة العربية. وكان توجه حكام سوريا الجدد للتعاون مع عبد الناصر يغريه بأن قوة سوريا ستضاف الى قوة مصر، منسقة، في المواجهة مع اسرائيل. وفي الوقت نفسه، وفي مقابل هذه الحوافز للتعاون، كان عبد الناصر يضيق بما يعّده تطرفاً بعثياً في الشعارات والبرامج، وخصوصاً ازاء قضية فلسطين والكفاح الشعبي المسلح ومسائل المواجهة مع اسرائيل عموماً.

ولكن، مهما يكن من أمر، فإن الخلافات على الساحة العربية كانت قد انفجرت وانتهى الامر، فتجدد القتال في اليمن وتردت العلاقات المصرية ـ السعودية الى اسوأ مما كانت عليه، وزادت الانظمة المحافظة من نشاطها ضد سياسات مصر وسوريا الداخلية والخارجية، مما دفع الجانبين المصري والسوري، اكثر فاكثر ، وعلى الرغم من تحفظات كل منهما على الآخر، نحو التنسيق، دون ان يلغي ذلك، بطبيعة الحال، نقاط الاختلاف، وحتى الاحتكاك بينهما. وهكذا، وبعد سلسلة من الاتصالات، صدر في تموز (يوليو) ١٩٦٦ بيان مشترك عن مباحثات وزيري خارجية كل من مصر وسوريا يعلن الجانبان فيه «ان معركة تحرير فلسطين هي الهدف الاول الذي تلتقي حوله ومن خلاله جماهير الشعب المناضل في كل مكان من ارض الوطن العربي»، ويبديان «ارتياحهما للجهود المشتركة التي تبذلها القوى التقدمية العربية في سبيل تلاحم وتوحيد نضالها القومي»(٧٨). وقد لاحظ الجانبان «تزايد التآمر الرجعي في المنطقة والمحاولات المشبوهة التي تبذلها الرجعية من اجل تطويق القوى التقدمية وتنفيذ السياسة الاستعمارية»(٧٩). وراحت معالم محور جديد تتشكل، قوامه الهامش المشترك بين سوريا ومصر في تلك المرحلة.

وقد زاد في بلورة هذا المحور، ذي الطابع التقدمي، المساعي التي ادارتها المملكة العربية السعودية، منذ استتباب الأمر لملكها الجديد فيصل لتكتيل الدول المحافظة، تحت شعار الدعوة الى التضامن الاسلامي، وهي مساع أثارت حفيظة كل من مصر وسوريا وانصارهما من الراديكاليين العرب، وحملتهم على اتهام الملك فيصل بالعمل على اقامة حلف اسلامي واقع تحت نفوذ الدول الغربية. ومع ان الملك فيصل ظل يكرر نفي وجود نية لاقامة حلف كهذا،

ويصنف مساعيه لتحقيق التضامن بين الدول الاسلامية بوصفها تحقيقاً لمقررات القمم العربية، فإن عبد الناصر رأى ان «قوى الاستعمار والرجعية داخل العالم العربي وخارجه قد بدأت هجوماً جديداً، فمن المحتم على جميع القوى التقدمية، داخل العالم العربي وخارجه، أن تشد صفوفها»[٨٠]. وفي هذا الصدد قال عبد الناصر، ايضاً: «اننا نعيد دراسة سياستنا العربية على ضوء هذا الوضع الجديد»[٨١].

والبعثيون في سوريا، الذين اتخذوا، قبل ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦، ازاء مساعي تشكيل الحلف الاسلامي موقفاً يتراوح بين الحذر والمقاومة، شددوا، بعد هذا التاريخ، حملتهم على هذه المساعي، مع تركيزهم على الدعوة إلى وحدة القوى التقدمية العربية. وقرر المؤتمر القطري السوري الاستثنائي لحزب البعث، الذي انعقد بعد ايام من حركة ٢٣ شباط (فبراير) ليكرس برنامجها، «أن النتيجة التي وصلت اليها مؤتمرات القمة العربية هي عودة الى العمل التقليدي ازاء تحرير فلسطين وتضليلٌ للشعب العربي وامتصاص لنقمته وتمييع للقضية الفلسطينية ومحاولة لاجهاض أية حركة ثورية لتحرير فلسطين»[٨٢]. ورأى هذا المؤتمر البعثي ان مؤتمرات القمة «تحولت الى سياج يحمي الرجعية العربية وانظمتها البالية من غضبة الجماهير العربية»، وادان المؤتمر ميثاق التضامن العربي الذي استهدف، حسب رأيه، «تكريس هذا الواقع، وتحول الى اسلوب هجومي ضد القوى التقدمية الثورية لوأد تطلعات الجماهير العربية وتعطيل فكرها وكم افواهها»[٨٣]. وفي ضوء هذا، انتهت سوريا الى تقرير مقاطعة مؤتمرات القمة؛ وتمسكت برأيها القائل إن «حرب التحرير الشعبية الشاملة هي الطريق الوحيدة التي لا بد من السير فيها لتحرير فلسطين والقضاء على مخططات الاستعمار والرجعية»[٨٤]، كما راحت تؤكد بيانات البعث وادبياته كافة. وظل شعار حرب التحرير الشعبية هو الشعار الرسمي الذي يرفعه الحزب الحاكم والحكومة منذ ذلك الوقت حتى العام ١٩٧٠، مروراً بحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

اما عبد الناصر، فقد عبر عن قناعته بأن «الرجعية استفادت، نتيجة مؤتمر القمة، من المهادنة ولكن قضية فلسطين استفادت» ايضاً[٨٥]. وقد رأى عبد الناصر ان «الرجعية انتهزت من هذا المؤتمر الفرصة لتكتل قواها مع الاستعمار لتضرب قوى التقدم والثورة»، ليستنتج «أن الصدام، نتيجة لهذا، مفروض في العالم العربي»[٨٦]. ولكن عبد الناصر كان، كما اكد بنفسه، ما يزال عند نيته في «العمل على جبهتين، على مستوى الجماهير العربية، وفي نفس الوقت على مستوى رؤساء الدول»[٨٧]، مع تأكيده، مجدداً، على انه «اذا استمر هذا الموضوع لن تكون من نتيجته الا، فعلاً، العودة الى ما كنا عليه قبل سيادة العمل العربي الموحد ومؤتمرات القمة»[٨٨]. ولأن «هذا الموضوع» استمر، طلبت مصر تأجيل عقد مؤتمر القمة التالي الرابع قبل قرابة شهرين من الموعد المقرر لانعقاده، وذلك «لاننا، بعد تجاربنا التي لمسناها من الرجعية العربية، لا نستطيع ان نشترك في مؤتمر القمة»، كما قال عبد الناصر في تفسيره لطلب التأجيل[٨٩].

وفي ظل تأجج الخلافات بين المحاور العربية، ومع استمرار العجز عن مواجهة القوة العسكرية لاسرائيل بوسائل عسكرية، سواء بالنسبة لكل دولة عربية على حدة أو بالنسبة لمجموع الدول المعنية بالأمر، تأججت الطروحات الكلامية المتشددة ضد الوجود الاسرائيلي. وقد رأينا كيف ان عبد الناصر، نفسه، وهو الذي اتصفت طروحاته بشأن فلسطين، عموماً،

بالاتزان منذ العام ١٩٥٢، انساق على هذا الدرب الكلامي.

وقد ادت الخلافات وما استتبعها من مزايدات الى الحيلولة دون انعقاد القمة العربية الرابعة في العام ١٩٦٦، والى تعطيل مجرى العمل العربي المشترك في ظل استقطابات حادة للمعسكرات المتنابذة. ثم لم تنعقد قمة كهذه الا بعد وقوع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التي كان من نتائجها توسع اسرائيل توسعاً كبيراً تمثل في احتلالها لبقية الارض الفلسطينية وبضمنها الضفة الغربية الخاضعة للسيادة الاردنية، ولاجزاء هامة من ارض مصر وارض سوريا. فهذه الحرب ونتائجها هي التي فرضت الجو الذي عاد فيه الاهتمام بالعمل العربي المشترك وبالحاجة للتضامن في وجه العدوان الاسرائيلي، وعاد فيه شعار التضامن العربي ليحل محل شعار وحدة الهدف.

---

(١) نص خطاب عبد الناصر في **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الثاني، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، بلا تاريخ، ص ١٢٦٧؛ كذلك في **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٦٣/١٢/٢٤.

(٢) **انباء الاردن** (عمان)، ١٩٦٣/١٢/٢٤.

(٣) **البعث** (دمشق)، ١٩٦٣/١٢/٢٥.

(٤) بشأن هذه القرارات، انظر بيان مؤتمر القمة الاول في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧٣؛ كذلك **الاهرام**، ١٩٦٤/١/١٨.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) **الاهرام**، ١٩٦٤/٢/٢٣.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **البعث**، ١٩٦٤/٣/٨.

(١٠) استناداً الى **معلومات الكاتب الشخصية**، فقد هُيىء له ان يشهد عدداً من هذه الجلسات في الشهور الاولى من العام ١٩٦٤.

(١١) **الاهرام**، ١٩٦٤/٥/٢.

(١٢) **انباء الاردن**، ١٩٦٤/٤/١٤.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**، ١٩٦٤/٤/١١.

(١٥) **الاهرام**، ١٩٦٤/٢/٢٣

(١٦) انظر **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩٦٤/٣/٨.

(١٧) **البعث**، ١٩٦٤/٣/١٥.

(١٨) بشأن المؤتمر الفلسطيني الاول، انظر ما اورده فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ٣٠ وما بعدها.

(١٩) انظر بيان احمد الشقيري بهذا الصدد في **الاهرام**، ١٩٦٤/٩/١١.

(٢٠) نص بيان القمة الثانية، كاملاً، في **الوثائق العربية ١٩٦٤**، بيروت: الجامعة الاميركية ـ دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٥، ص ٤٥٦.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) نص البيان السوري في **الاهرام**، ١٩٦٤/٩/١٠.

(٢٥) وقائع المؤتمر الصحافي للملك حسين في «الوثائق العربية ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٥.

(٢٦) نص حديث عبد الناصر في **الاهرام**، ١٩٦٤/١٠/١٠.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) انظر نص حديث الامير فيصل في «الوثائق العربية ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ٤٩٨.

(٢٩) حديث امين الحافظ في **البعث**، ١٩٦٥/١/١٣.

(٣٠) **الاهرام**، ١٩٦٥/٤/٣٠.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ١٩٦٥/٢/٢٣.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ١٩٦٥/٣/١٠.

(٣٤) حديث امين الحافظ في **البعث** ، ١٩٦٥/٦/٤.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) حديث الملك فيصل، كاملاً، في **الوثائق العربية ١٩٦٥** ، بيروت: الجامعة الاميركية - دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٦، ص ٣٨٤ و٣٨٥.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) بيان مجلس الوزراء الكويتي، كاملاً، في **المصدر نفسه**،ص ٣٨٧.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **البعث** ، ١٩٦٥/٧/٢.

(٤١) بيان السفارة السعودية في «الوثائق العربية ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٩٧.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) خطاب بورقيبة في اريحا في: «الوثائق العربية ١٩٦٥»،**مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٧ و٨٨؛ انظر، كذلك، خطابه في القدس في **المصدر نفسه** ، ص ٨٩.

(٤٤) حديث الملك حسين في **المصدر نفسه** ، ص ٩١ وما بعدها.

(٤٥) **المصدر نفسه** ،ص ٩٢.

(٤٦) **المصدر نفسه** ، ص ٥٧٦.

(٤٧) البيان، كاملاً، في **الاهرام** ، ١٩٦٥/٩/١٢.

(٤٨) بيان بورقيبة الى القمة الثالثة في «الوثائق العربية ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره** ،ص ٦١١ وما بعدها.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **المصدر نفسه**.

(٥٢) **المصدر نفسه**.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) بيان المؤتمر في **المصدر نفسه** ، ص ٦٢٨.

(٥٦) مقررات القمة الثالثة في **الاهرام** ، ١٩٦٥/٩/١٨.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) **المصدر نفسه**.

(٦٠) بيان احمد الشقيري في «الوثائق العربية ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٦٣٦ و٦٣٧.

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) حديث الملك حسين في **المصدر نفسه** ، ص ٦٤١.

(٦٣) **المصدر نفسه**.

(٦٤) **المصدر نفسه**.

(٦٥) **المصدر نفسه**.

(٦٦) **المصدر نفسه**.

(٦٧) **المصدر نفسه**.

(٦٨) **المصدر نفسه**.

(٦٩) **المصدر نفسه**.

(٧٠) **البعث** ، ١٩٦٥/٩/٢٢.

(٧١) **المصدر نفسه**.

(٧٢) **المصدر نفسه**.

(٧٣) حديث عبد الناصر في **الاهرام** ، ١٩٦٥/١١/١٩.

(٧٤) **المصدر نفسه**.

(٧٥) **المصدر نفسه**.

(٧٦) **البعث** ، ١٩٦٦/٣/٩.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) نص البيان المصري - السوري في **البعث** ، ١٩٦٦/٧/١٤؛ وكذلك في **الاهرام**، ١٩٦٦/٧/١٤.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) حديث عبد الناصر في **الاهرام** ، ١٩٦٦/٢/٢٨.

(٨١) **المصدر نفسه**.

(٨٢) نص بيان المؤتمر القطري، كاملاً، في **البعث** ، ١٩٦٦/٤/٤.

(٨٣) **المصدر نفسه**.

(٨٤) **المصدر نفسه**.

(٨٥) حديث عبد الناصر في **الاهرام** ، ١٩٦٦/٥/٢.

(٨٦) **المصدر نفسه**.

(٨٧) حديث عبد الناصر في **الاهرام** ، ١٩٦٦/٥/٩.

(٨٨) حديث عبد الناصر في **الاهرام** ، ١٩٦٦/٣/١٣.

(٨٩) **الاهرام** ، ١٩٦٦/٧/٢٧.

الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية

Bull, Vivian; *The West Bank – Is It Viable?*, Lexington (Mass.): Lexington Books, D.C. Heath & Co., 1975, XVIII + 170 Pages.

Ward, Richard; «The Economics of Palestine Entity», in Richard Ward, Don Peretz and Evan Wilson, *The Palestine State – A Rational Approach*, Port Washington, N.Y., London: National University Publications, Kennikat Press, 1977, IX + 206 Pages.

Tuma, E. and Darin - Drabkin, H.; *The Economic Case for Palestine*, London: Croom Helm, 1978, 126 Pages.

حالما يسعى الباحث الى دراسة الجدارة (*) الاقتصادية لبقعة جغرافية ما، بهدف اطلاق حكم تقييمي حول اهليتها لان تصبح دولة، يجد نفسه اسير مفارقة جدية وغير شكلية. اذ يكتسب الشرط الاقتصادي ضمن منظور البحث اهمية تلقائية بوصفه فيصل تأسيس الدول او تفكيكها، في حين توضح التجارب التاريخية ان العامل الاقتصادي لعب دوراً ثانوياً فقط في مسار تعيين حدود الدول والاعتراف باستقلاليتها (لست اتحدث هنا عن دور الشرط الاقتصادي في المسار التاريخي بشكل عام). فلم يصل الى علمنا، بعد، ان شعباً استنكف عن استقلاله لان شروطه الاقتصادية غير مرضية، او أن دولة ما رفضت الاعتراف بوجود دولة اخرى لأنها لا تتمتع بمواصفات اقتصادية معينة. ان اكثر من نصف دول العالم القائمة اليوم سوف تسقط في امتحان الجدارة اذا كان معيار التقييم الذي يتم اعتماده متشدداً بعض الشيء. على ذلك، ليست الجدارة الاقتصادية عندنا شرطاً كافياً ولا ضرورياً لتأسيس الدول. ويبدو أن الجهود التي انصبت على دراسة هذه المسألة بهدف اثبات، أو نفي، امكانية الدولة الفلسطينية، حفّزتها مماحكات سياسية تفتقر الى الجدية. ومن الجدير، في هذا السياق، أن نشير الى أنه اذا كانت المقدمة التي تنفي امكانية تأسيس الدولة الفلسطينية لعدم توفر الشرط الاقتصادي تجانب الصواب، فان مقلوبها، أيضاً، ليس صحيحاً. بمعنى ان توفر الجدارة الاقتصادية ليس شرطاً كافياً بحد ذاته لتأسيس الدول. في الواقع، ان أولئك الذين يعزون اهمية مبالغاً فيها على الشرط الاقتصادي، سلباً، يقعون في اسر

(*) اعتمدت ترجمة كلمة Viability بكلمة «الجدارة» على الرغم من بعض التمايز بين التعبيرين. «المورد» للاستاذ منير بعلبكي يقدم المترادفات التالية للكلمة الانكليزية: قابلية الحياة، قابلية النمو، قابلية التطبيق.

المنطق الصهيوني الذي يؤكد عليه ايجاباً. ان شعار «تحويل الصحراء الى مزارع غناء» الذي ارتكزت عليه الدعاية الصهيونية يعني، في جوهره، أحقية التملك على أرضية الفعالية الاقتصادية.

على أن هذا لا ينتقص البتة من جدارة دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. ليس بهدف تحرير سيف ديموقليس ليحصد عنق مشروع السلطة الوطنية المستقلة، ولا نفخ الصور لاعادة الحياة الى عظام الدولة الرميم، ولكن، تحديداً، بهدف تقييم الامكانات الاقتصادية للدولة العتيدة وتحديد الافق الذي تتيح لها هذه الامكانات ان تبلغه والموارد والسياسات التي يجب عليها أن توظفها وتتبناها لبلوغ هدف اقتصادي محدد. وبشكل اكثر تخصيصاً لتحقيق درجة معينة من الاستقلالية. واضح أن الفرق بين المنهجين لا يتعلق بالاسلوب بالضرورة بقدر ما يتعلق بالتضمينات التي تعزى الى النتائج. ان البحث في مبررات تأسيس دولة ما هو أمر على درجة من الاهمية والشمولية بحيث لا يجوز تركه في يد الاقتصاديين فحسب، خصوصاً اذا كان هؤلاء على مستوى كفاءة السيدة فيفيان بول. فاذا كانت السيدة بول تعتقد أن التساؤل عما اذا كان الفلسطينيون يشكلون شعباً ام لا هو تساؤل مشروع (ص ٣٣)، وان الفلسطينيين هم اردنيون (ص ٢٥)، وان قرار قمة الرباط المتعلق بوحدانية التمثيل الفلسطيني هو عقبة في وجه التسوية (ص ٣٧)، فما هو الذي تسعى الى اثباته بدراسة الجدارة الاقتصادية للضفة الغربية؟ بكلمات اخرى، اذا كانت السيدة بول ترى ان الجدارة الثقافية والاجتماعية والسياسية غير متوفرة في الدولة الفلسطينية، فماذا تجدي شبه الجدارة الاقتصادية التي «اثبتت» الباحثة توفرها؟ ماذا ينفع الدولة اذا نجحت في امتحان ادارة الاعمال وسقطت في السياسة والاجتماع والثقافة؟ أترانا نتحدث عن دولة أم عن شركة مساهمة؟ ان تأسيس الدول هو مسألة سياسية بالدرجة الاولى، والاقتصاد لا يعني شيئا بدون توفر الهوية الوطنية والشرط التاريخي. ان دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، بالمعنى الايجابي الذي تطرقنا اليه قبل بضعة أسطر، لا يمكن ان تكون الا انطلاقاً من الاقرار المبدئي بأن الامكانية الاثنية والاجتماعية والسياسية متحققة. آنئذٍ، فقط، يمكن للباحث أن ينطلق لتحليل الشروط الاقتصادية.

على ضوء هذه المقدمة السريعة سوف اتناول بالعرض والتحليل الدراسات الثلاث المذكورة آنفاً التي بحثت في الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. وسوف انظم المراجعة تحت ثلاثة عناوين: المقدمات وأرضيات الانطلاق، معايير تقييم الجدارة الاقتصادية، وأخيراً النتائج والتضمينات التي توصلت اليها الدراسات المختلفة.

من المثير للاهتمام ان نلاحظ أن الدراسات الثلاث صدرت في النصف الثاني من العقد الماضي، أي خلال تلك السنوات التي لاح فيها، وهماً ام حقيقة، أن الدولة الفلسطينية تقع في حيز الممكن القريب ضمن اطار تسوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ان الدولة الفلسطينية تبدو الآن للبعض اكثر نأياً عما كانت عليه منذ عقد مضى، الا ان اعتماد تحليل الجدارة الاقتصادية على الافتراض المبدئي بتوفر الجدارة السياسية يحيّد من اثر تباين التقييمات السياسية خلال الفترات المختلفة.

١ـ المقدمات وارضيات الانطلاق

كتاب السيدة بول لا يستحق المراجعة في واقع الأمر. ذلك لأن الاخطاء المعلوماتية التي ارتكبتها تثير الحنق، وفهمها المسطح للمشكلة الفلسطينية بائس الى درجة تثير الأسى. على أن امتيازها الوحيد يكمن في أنها اصدرت كتاباً كاملاً، هو في الأصل اطروحة جامعية، مخصصاً لدراسة جدارة الضفة الغربية في وقت مبكر نسبياً.

بدأت الباحثة كتابها بفصل تمهيدي عرضت فيه الى بعض المبادئ الأولية المجترة لنظرية التطور الاقتصادي: مراحل روستو الشهيرة، نظرية نوركشه للتطور المتوازن وهيرشمان للتطور غير المتوازن، الشروط الضرورية للتصنيع حيث تحتل مسألة التصريف والاسواق مكان الصدارة: وناقشت السيدة بول عن حق بأن مفهوم التصريف، اذا ما اخذ بالعلاقة مع المساحة الجغرافية للدولة ومع عدد سكانها، يتجاهل

اثر عاملين آخرين مهمين: مستوى الدخل بالرأس وهو الذي يعكس القدرة الاستيعابية الداخلية من جهة، وقدرة الدولة على الوصول الى الاسواق الخارجية من جهة اخرى. وعرضت الى ان المشكلة الاساسية امام الدول الصغيرة هي عدم قدرتها على تنويع انتاجها وهو ما يضطرها، بالتالي، للاعتماد على الاستيراد الى درجة مبالغ فيها. هذا الى جانب عدم قدرة الدول الصغيرة على الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها الانتاج الواسع. وخلصت الى النتيجة المكرورة بأن الدول الصغيرة يمكنها خلق الشروط التي تتيح لها فرص الاستفادة من وفورات الانتاج الواسع عبر المساهمة في منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي مع دول اخرى. ولكن، اذا كانت اشكال التعاون هذه غير ممكنة «بسبب الاعتبارات السياسية، كما هو الحال عليه في الضفة الغربية، فإن بعض الفوائد التي تم ذكرها اعلاه يمكن تحقيقها عبر الاتحاد الاقتصادي، وهي السياسة التي تطبقها اسرائيل في المناطق المدارة» (ص ١١). عجيب، أوليس الاتحاد الاقتصادي شكلاً ارقى من اشكال التعاون من الاتحاد الجمركي؟ ثم، اذا كانت الاعتبارات السياسية تحول دول تأسيس اتحاد جمركي بين الضفة الغربية واسرائيل، فكيف يمكن لهذه الاعتبارات أن تسمح بتأسيس اتحاد اقتصادي بينهما؟ على اية حال، تعود الباحثة للحديث، بشكل مبهم وفي نفس الصفحة، عن افضلية «التعاون الاقليمي» في المنطقة.

مسلحة بهذه الخلفية النظرية، التي يمكن تلخيصها بجملة واحدة: ان التعاون الاقليمي مفيد للتطور الاقتصادي، تنطلق السيدة بول الى الفصل الثاني الذي يبحث في تاريخ وجغرافية الضفة الغربية. ومنه الى الفصول الخمسة الوصفية اللاحقة التي تتناول المعطيات: التطور الاقتصادي العام، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الموارد البشرية وقوة العمل، واخيراً بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية.

الدراسة الثانية جاءت في كتاب ضم مجموعة ابحاث عرضت في مؤتمر نظمه معهد الشرق الاوسط في واشنطن، في العام ١٩٧٠. ولقد ضم الكتاب بين دفتيه سبع دراسات: الخلفية التاريخية لظهور القومية العربية في فلسطين، موقع القدس في الكينونة العربية المحتملة، الاشكال الممكنة للكينونة الفلسطينية، الوضع والتطور الاقتصادي في الاردن قبل العام ١٩٦٧، اقتصاد الكينونة الفلسطينية، اقتصاد القدس المدولة، اطار العمل الاقتصادي والسياسي في المستقبل. كما يتضح من عناوين الدراسات، فان الجسم الاعظم من الكتاب يركز على الابعاد السياسية لقيام الدولة الفلسطينية مع اعطاء اهمية خاصة لمسألة القدس ووضعها المميز. تستثنى من ذلك دراستان قام بهما ريتشارد وارد، تبحث الاولى في الاقتصاد الاردني، وتتناول الثانية اقتصاد الدولة الفلسطينية المقترحة. والدراسة الاخيرة هي محور اهتمامنا في هذه المراجعة.

يبدأ وارد دراسته بافتراض ان الدولة الفلسطينية سوف تشتمل على المساحة الممتدة من نهر الاردن الى الحدود التي كانت قائمة بين الاردن واسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ (نحو ٢٢٠٠ ميل مربع). وضع القدس السياسي سوف يتغير بطبيعة الحال ولكن يفترض الباحث انه بغض النظر عن طبيعة التسوية السياسية للمدينة فأن الدولة الفلسطينية سوف تتاح لها فرصة الحصول على جزء من القطع الاجنبي المتحصل للمدينة من نشاطات السياحة والتجارة. اذن، شكل التسوية السياسية لمدينة القدس سوف ينعكس اقتصادياً بشكل نسبة احراز الدولة الفلسطينية من اجمالي القطع الاجنبي الذي تحرزه المدينة.

من الجدير بالملاحظة ان كلاً من دراسة بول ودراسة وارد لا تستبعدان، مبدئياً، امكانية الحاق قطاع غزة بالدولة الفلسطينية، ولكنهما، في الوقت ذاته، لا تقحمان اقتصاد القطاع في التحليل مباشرة، اذ يقتصر تقييمهما على اقتصاد فلسطين الوسطى. ويبدو ان مشكلة ندرة الاحصاءات حول قطاع غزة في الفترة السابقة من العام ١٩٦٧ هي السبب الرئيس وراء ذلك. من ناحية ثانية، لا توجه الدراستان اهتماماً كافياً لمسألة عودة الفلسطينيين من المهجر الى الدولة الفلسطينية حال تأسيسها. ويشكل هذا نقطة ضعف بارزة، اذ ان ازدياد عدد السكان بمقدار مليون نسمة على الاقل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لا بد وان

يؤثر، بشكل جوهري، على اي تقييم للاداء المتوقع للدولة.

تنطلق دراسة توما ودارين درابكن من ارضية على درجة كبيرة من الوضوح يمكن تلخيصها بالنقاط الثلاث التالية:

(أ) ان الجدارة الاقتصادية مسألة ضرورية ولكن غير كافية بحد ذاتها لتبرير قيام ولضمان استمرار الدول، بل يجب ان تدّعم بالجدارة السياسية والاجتماعية. وان توفر المقومات السياسية والاجتماعية لنشوء الدولة الفلسطينية مسألة مفروغ منها.

(ب) ان عقبة صغر المساحة تظهر في مدى قدرة الدولة المعنية على الاعتماد على مواردها الخاصة لتحقيق بقائها الاقتصادي. اي ان المقصود بعقبة المساحة هو، تحديداً، الاثر الذي تتركه في امكانية توفير المدخلات الضرورية للعملية الانتاجية وعلى ضمان مراكز تصريف المنتجات. وبهذا المعنى فان اثر المساحة المحدودة يمكن تحييده، كلياً او جزئياً، بواسطة الاستيراد والتصدير، او بالتحالف الاقتصادي مع دول اخرى، او بالسيطرة على الموارد واتباع منهج التخطيط الاقتصادي الشامل، او بالاعتماد على المساعدات الخارجية في المراحل الاولى على الاقل. يفترض الباحثان ان الخيار الاخير هو ما ستلجأ اليه الدولة الفلسطينية نتيجة لاعتبارات مختلفة. اي ان الدراسة تستثني امكانية لجوء الدولة الفلسطينية الى التعاون الاقليمي (مع الاردن او اسرائيل) لتحييد اثر محدودية المساحة.

(ج) الدولة الفلسطينية هي، فرضاً، كل تلك المساحة من فلسطين الانتدابية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، بما فيها القطاع الشرقي من القدس. وتشير الدراسة الى امكانية ربط فلسطين الوسطى وقطاع غزة بواسطة ممر دولي. من ناحية ثانية، تفترض الدراسة، منذ البداية، امكانية عودة نحو ١,٣ مليون فلسطيني من الخارج الى الدولة الفلسطينية بحيث يرتفع عدد سكانها، تدريجياً وخلال خمس سنوات من تأسيسها، الى ٢,٤ مليون نسمة حسب تقدير ١٩٧٥. ويعتمد هذا الافتراض على ان تأسيس الدولة الفلسطينية سيكون جزءاً من حل شامل في المنطقة.

تدلل هذه الافتراضات الاولية على فهم دقيق للابعاد والدلالات السياسية لمشروع الدولة الفلسطينية. فنحن لسنا بحاجة الى دراسة مستفيضة كي تثبت لنا أن المتغيرات الكمية في اقتصاد الدولة الفلسطينية سوف تزداد بدرجة اكبر في حال تعاونت هذه الدولة بشكل وثيق مع اسرائيل. ذلك لأنه، وبغض النظر عن علاقات التبعية والاستغلال التي تترافق مع تكامل اقتصاد متطور مع اقتصاد اقل تطوراً، فإن اقتراح التكامل يلغي اهمية مشروع الدولة الفلسطينية ويدلل على عدم استيعاب لجوهر المشكلة السياسية في الشرق الاوسط. اذن، الجدارة الاقتصادية لفلسطين يجب ان تدرس انطلاقاً من فرض استقلالها عن بقية الدول في المنطقة، ومن فرض احتضانها للشعب الفلسطيني. وهذا ما تفعله دراسة توما ودارين درابكن.

٢ ـ معايير الجدارة الاقتصادية

في ظل عدم وجود مقياس موضوعي متفق عليه للجدارة الاقتصادية للدول فان اختيار وصياغة المعيار تشكل جوهر ابحاث الجدارة الاقتصادية. هناك على الاقل ثلاث صفات اساسية يجب ان يتحلى بها معيار قياس الجدارة الاقتصادية:

(أ) ان يكون قابلاً للتطبيق التجريبي على ضوء كمية ونوعية الاحصاءات المتاحة بالنسبة للبقعة الجغرافية المعنية، وان يتضمن مؤشرات تدلل على الحدود الدنيا للجدارة الاقتصادية طالما ان الامر يتعلق باطلاق حكم تقييمي عن الجدارة.

(ب) ان يتصف بالنسبية، بمعنى ان يتيح الفرصة امام اطلاق حكم الجدارة او اللاجدارة الاقتصادية على ضوء مقارنة الاداء الاقتصادي في الدولة المعنية بالاداء الاقتصادي في الدول ذات الظروف والامكانات المشابهة. يفترض هذا الصعيد، ضمنياً، ان كل الدول القائمة هي دول جديرة اقتصادياً بالضرورة، وان اثبات تحقيق الجدارة مطلوب، فقط، من القادمين الجدد الى نادي الدول

المستقلة. واضح ان حظ هذا الافتراض من الصحة ضئيل، ولكن الصفة النسبية لمعيار الجدارة ضرورية منطقياً. فاذا كانت بعض الدول قائمة في ظل مواصفات اقتصادية معينة، فان التحليل لا يستطيع، منطقياً، ان يحجب حكم الجدارة عن بقعة جغرافية اخرى طال ما كان بامكانها تحقيق ذات المواصفات.

(ج) ان يكون المعيار قادراً على اعطاء حكم عن جدارة الدولة اقتصادياً على ضوء مواردها الذاتية وقدرتها على تطبيق واستغلال هذه الموارد بشكل يضمن تحقيق اهداف معينة. بكلمات اخرى، على الرغم من ان الصعيد النسبي للجدارة مهم ويجب ان لا يتجاهل، الا ان هذا الصعيد يظل ناقصاً اذا لم يدعم من ناحية اخرى بتقييم للجدارة الاقتصادية المطلقة للدولة على ضوء مواردها الذاتية وفعالية استغلالها لهذه الموارد لتحقيق الاهداف الوطنية. عند اخذ هذا الصعيد بعين الاعتبار، فان مفهوم الجدارة الاقتصادية يصبح وثيق الصلة بجهود وانجازات عمليات التنمية والتطوير، وبطبيعة ومستوى التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للقاطنين في الدولة المعنية. ومن المفروغ منه ان التوقعات لا تحلق في الفراغ، بل تكون، بدرجة او بأخرى، مرتبطة بقدرة وامكانات الاقتصاد.

يقودنا الصعيد الاخير لمواصفات معيار الجدارة الاقتصادية، بدوره، الى ملاحظتين على درجة من الاهمية: اولاً، ان الجدارة الاقتصادية تتعلق، في النهاية، بكيفية ومدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة اكثر مما تتعلق بكمية ومدى توفر هذه الموارد. بكلمات اخرى، ان الجدارة الاقتصادية لا ترتهن بتوفر الموارد ذاتها (مساحة الارض، عدد السكان، كمية الثروات الطبيعية) بقدر ارتهانها بفعالية استغلال المتاح منها. كمية الموارد مهمة ولكن، فقط، الى الدرجة التي تؤثر فيها على كفاءة عملية استغلالها، او ما يعرف اقتصادياً باسم «وفورات النطاق»؛ ثانياً، ان الجدارة الاقتصادية ليست حالة معطاة، بل هي ظرف يمكن التأثير فيه عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، اي ان الجدارة ليست مفهوماً ستاتيكياً، قدراً لا يحول ولا يزول، ليست صفة تحرزها الدول مرة والى الابد، بل هي ظرف يتأثر بمجموعة عوامل، مفهوم ديناميكي يخضع للتطور. الجدارة الاقتصادية هي، اذاً، وضع يمكن، في ظل توفر شروط دنيا معينة، صياغة سياسات تتيح فرصة الوصول اليه، يمكن خلقه.

تبدأ السيدة بول بالتعبير عن شكها في ملائمة المعادلة بين الجدارة الاقتصادية والاستقلالية التامة عن المساعدات الخارجية او بينها وبين تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وهي ترى أن الجدارة يمكن ان تقاس بجهود التطوير ذاتها، التي يمكن التعبير عنها بنسبة الاستثمارات الى الناتج القومي الاجمالي. وتقدم الدراسة التعريف التالي للجدارة:

«تعتبر دولة ما جديرة اقتصادياً اذا ما كانت امكاناتها الاقتصادية تسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستديم وزيادة مطردة في رخاء مواطنيها، واذا ما كانت مساراتها الاقتصادية تعمل بشكل مرض بما فيه الكفاية بحيث تضمن تحقيق حد ادنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي» (ص ١٢ ـ ١٣).

تعتقد السيدة بول ان صياغة معيار الجدارة على هذا الشكل يتيح لها فرصة الفصل بين الجدارة الاقتصادية والاستقلالية، اي الفرصة للحديث عن جدارة دولة ما في ظل الاعتمادية التامة على اقتصاد دولة اخرى. ان صياغة وفهم تعريف الجدارة على الشكل الذي صاغته وفهمته فيه السيدة بول يجرد دراسة الجدارة الاقتصادية، في الواقع، من اية اهمية ويجعلها مجرد تمرين مكرور في مزايا التخصص والتجارة الدولية حسب اصول المنهج النيوكلاسيكي. ونتيجة هذا التمرين معروفة سلفاً: الجدارة ترتهن بتبعات التجارة الخارجية، وفرص تحققها تزداد طردياً مع تصاعد كثافة العلائق الدولية، وكلما كانت العلاقات تجري مع اقتصاد اكثر تطوراً كلما كانت فرص تحقيق الجدارة اعلى. أي، باختصار، ان جدارة فلسطين الوسطى مرتهنة بالارتباط مع اقتصاد اسرائيل.

تأخذ دراسة بول في الاعتبار ثلاثة بدائل لمستقبل فلسطين الوسطى: الاتحاد مع اسرائيل، الاتحاد مع الاردن، أو تشكيل «منطقة». وعلى الرغم من ان الدراسة خصصت خمسة فصول لعرض الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية، الا انها لم تستخدم هذه المعلومات لتقييم البدائل الثلاثة التي اقترحتها. عوضاً عن ذلك، اعتمدت السيدة بول في التقييم الاقتصادي للبدائل كلياً على نتائج دراسة اخرى، تعرف

باسم «دراسة راند» قام بها الاقتصادي الاسرائيلي المعروف حاييم بن شاحار (*). ولقد توصلت تلك الدراسة الى نتيجة اساسية مفادها ان تحقيق معدلات النمو القصوى في الضفة الغربية مشروط بوجود حرية تجارة وحركة قوة العمل بينها وبين اسرائيل.

تقدم دراسة وارد معياراً اكثر تحديداً للجدارة الاقتصادية:

«يجب على الضفة الغربية ان تحقق، كشرط لضمان جدارتها الاقتصادية كدولة على المدى الطويل، معدل نمو في نتاجها القومي الاجمالي يعادل على الاقل معدل النمو الذي كانت تحققه قبل حرب ١٩٦٧، وهو يتراوح ما بين ٦ و٨ بالمائة بالرأس» (ص ١١٧).

يرى وارد ان تحقيق معدل النمو الشرطي هذا ليس امراً صعباً في الضفة الغربية، في ظل وجود تسوية سلمية وافتراض اعادة تشغيل القطاعات الانتاجية التي تاثرت بالحرب او بالظروف والاجراءات الناتجة عنها، مثل اعادة تشغيل الـ ٧٣٠٠ منشأة صناعية في الضفة، التي كانت تمثل ٤٨ بالمائة من اجمالي المنشآت الصناعية وتساهم بـ ٢٠ بالمائة في الناتج القومي الاجمالي في المملكة الاردنية قبل حرب العام ١٩٦٧. ان تحقيق معدل النمو الشرطي يتطلب استثمار نحو ٢٠ بالمائة سنوياً من الناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية (بافتراض معامل رأس مال يعادل ٣) أو نحو ٤٠ مليون دولار حسب ارقام العام ١٩٦٦. ويتوصل وارد الى أن رفع معدل الاستثمار من المستوى الذي كان عليه في الضفة قبل العام ١٩٦٧، نحو ١٥ بالمائة، الى المستوى المطلوب امر ممكن تبرره التسوية السلمية ذاتها. على ان هذا يفترض، ضمنياً، توفر اسواق خارجية لتسويق المنتجات الصناعية والزراعية للضفة، وبشكل خاص السوق الاسرائيلية.

دراسة وارد، إذاً، لا ترى عقبة الجدارة الاقتصادية للضفة في مجال تمويل الاستثمارات المحلية الضرورية، ولكنها تراها بالعلاقة مع ثلاثة عوامل اخرى: توفر اسواق التصريف، تغطية عجز ميزانية الحكومة، وتغطية عجز ميزان المدفوعات.

كما هو الحال في حقل المقدمات وارضيات الانطلاق الذي عرضنا له في الفقرة السابقة، فان دراسة توما ودارين درابكن تتقدم بمراحل على الدراستين الاخريين أيضاً في مجال تحليل مفهوم الجدارة. صحيح ان توما ودارين درابكن لم يقدما صياغة مبتكرة لمعيار الجدارة الاقتصادية، ولكن تأطيرهما النظري لمفهوم الجدارة وشكل توظيفهما للارقام المتاحة لاستخلاص نتائج تجريبية تميز بالشمولية دون السقوط في فخ التبسيط، وبالتركيبية دون الضياع في متاهات التفصيلات.

ميزت دراسة توما ودارين درابكن بين نوعين من شروط تحقق الجدارة: شروط ذاتية تتعلق باحساس السكان بهوية وطنية واحدة وباستعدادهم لتطويرها والدفاع عنها وتوظيفها لاحراز الجدارة؛ وشروط موضوعية تتعلق بالمواصفات التي تؤطر الاقتصاد وتميز مساراته الانتاجية، اي شروط عرض عوامل الانتاج. وعوامل الانتاج تقسم بدورها الى نوعين: عوامل قابلة للتجدد (مثل رأس المال وقوة العمل) وعوامل طبيعية غير قابلة للتجدد (مثل الارض والمياه). وتقترح الدراسة ان العوامل الطبيعية، فقط، هي التي تعبر عن الشروط الدنيا الضرورية لتحقيق الجدارة الاقتصادية (ص ٢٢).

من المعروف ان التمييز بين نوعي عوامل الانتاج، القابل للتجدد وغير القابل لاعادة الانتاج، تمييز غير دقيق بما فيه الكفاية، ذلك لانه تابع لمستوى التقنية المتاحة والممكنة. فمساحة الاراضي الزراعية يمكن زيادتها عبر تكثيف الاستغلال والتوسع العمودي، وكمية المياه المتاحة يمكن ايضاً زيادتها بتطبيق تقنيات مستحدثة (مشاريع تحلية مياه البحر مثلاً). على ان الامر الذي يستدعي التساؤل ليس التمييز بين نوعي عوامل الانتاج بحد ذاته، ولكن تصنيف الدراسة لمورد كفاءة قوة العمل على انه من بين الموارد غير المتجددة.

(*) H. Ben Shahar, E. Berglas, Y. Mundlak and E. Sadan; *Economic Structure and Development, Prospects of the West Bank and Gaza Strip*, Santa Monica (California): The Rand Corporation, 1977.

يتابع المؤلفان منطق التحليل بتحديد الشروط الضرورية الدنيا لتحقيق الجدارة الاقتصادية:
١ ـ توفر حد ادنى مقبول من نسبة الارض الى قوة العمل؛ ٢ ـ توفر كمية معينة من المياه لاستعمالات قطاعي الزراعة والصناعة؛ ٣ ـ توفر حد ادنى معين من الكفاءة لقوة العمل وهذا العامل يعبر عن مستوى التقنية. الجدارة الاقتصادية، بالتالي، تتطلب تحقق «توازن بين موارد الارض وقوة العمل والتقنية عبر الزمن وتحت ظروف متبدلة» (ص ٢٤). ثم يصيغ الباحثان منهج الدراسة على الشكل التالي:

«ما هي الشروط الضرورية التي تضمن ان يتمكن سكان (الدولة الفلسطينية) من تحقيق مستوى دخل معين معطى، وهل من المحتمل ان تسود هذه الشروط وكيف؟» (ص ٤١).

دراسة توما ودارين درابكن، اذاً، تأخذ مبدأ تأسيس الدولة الفلسطينية كمعطى منذ البداية، كمقدمة للتحليل الاقتصادي وليس نتيجة له. وبهذا المنحى تختلف، مفهوماً، عن الدراستين الاخريين. على ان الفكرة المجردة المتعلقة بتحديد الشروط الضرورية لتحقيق مستوى دخل معين في الاقتصاد لا تختلف، جوهرياً، عن فكرة البحث في قدرة الاقتصاد على انجاز معدل نمو معين، وهو الهدف الذي اختطته دراسة بول ودراسة وارد.

يقدم المؤلفان اسلوبين مختلفين لتحليل الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. الاسلوب الاول يعتمد طريقة التحليل النظري للامكانات المستقبلية للقطاعات والموارد الخمسة الرئيسة في الاقتصاد: السكان، الزراعة، الصناعة، البناء، والخدمات. ويستفاد من هذا التحليل ان موارد فلسطين الوسطى وقطاع غزة تفي، مبدئياً، بالمتطلبات الدنيا للجدارة الاقتصادية. الاسلوب الثاني يقترب من صياغة موديل يرمي الى التوصل الى تقييم كمي للجدارة الاقتصادية بالعلاقة مع متغيرين فقط: متطلبات انتاجية قوة العمل ومتطلبات تمويل الاستثمارات.

الانتاجية: تم التوصل الى مستوى الزيادة في الانتاجية الضروري لضمان تحقيق الجدارة عبر تحديد الفرق بين مستوى الدخل الاجمالي الذي يضمن ان يكون مستوى الدخل بالرأس في الدولة بمقدار ٨٠٠ دولار في السنة، من جهة، وبين مستوى الدخل الاجمالي المتحقق من توزيع قوة العمل المتاحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، من جهة أخرى. تطلب هذا الحساب، بطبيعة الحال، عدداً من الفرضيات اهمها نسب الانتاجية القطاعية (او نسب المخرجات / قوة العمل)، التوزيع القطاعي لقوة العمل، وافتراض انعدام البطالة. اعتمدت الدراسة نسب التوزيع القطاعي لقوة العمل على ضوء الافتراضات التالية:

الزراعة: تعتمد نسب التشغيل فيها على مساحة الاراضي الزراعية وكمية مياه الري. الاسكان والتشييد: تعتمد نسب التشغيل فيه على الحاجة الى المساكن (١٢,٥ متر مربع لكل فلسطيني عائد) وعلى مقدار مساحة البناء الذي ينجزه كل عامل (٥٥ متراً مربعاً في السنة). الخدمات: سوف تمتص ٤٩ بالمائة من قوة العمل. الصناعة: تمتص قوة العمل المتبقية.

الاستثمار: تم حساب الاستثمارات الضرورية الاضافية كي تحقق الدولة الفلسطينية شروط الجدارة الاقتصادية خلال السنوات الخمس الانتقالية التي ستشهد عودة الفلسطينيين الى دولتهم. قسمت الدراسة الاقتصاد الى خمسة قطاعات: الزراعة والتشييد والخدمات والصناعة والاسكان، واعتمدت على الافتراضات السابقة فيما يتعلق بتوزيع قوة العمل وقدمت افتراضات جديدة تتعلق بكمية رأس المال الضرورية مقابل كل عامل في القطاعات المختلفة. وتم افتراض هذه على ضوء الارقام المناظرة في دول مختلفة.

من الجدير بالملاحظة، ان شرط تحقيق مستوى دخل بالرأس يعادل ٨٠٠ دولار في السنة في الدولة لم يتم اقحامه مباشرة في منهجية تحديد كمية الاستثمارات الضرورية. اذ ان هذا الشرط يتحقق تلقائياً في حال تحقق الشروط المتعلقة بالانتاجية. معامل رأس المال (نسبة رأس المال / الانتاج) الضمني له قيمة متدنية في السنة الانتقالية الاولى، نحو ٣,٥، وقيمة عالية (نحو ٦) في السنوات الاربع المتبقية.

واضح، اذاً، ان التحليل الكمي للجدارة اعتمد، كلياً، على نسب العمل ـ الانتاج ونسب العمل ـ رأس

المال. ومن المتفق عليه ان الحساب على ضوء تلك النسب يتطلب مجموعة من الفرضيات الصارمة والمقيدة فضلاً عن ان النتائج تكون حساسة الى درجة عالية تجاه اي تغيير طفيف في الفرضيات. ولكن، يبدو ان فرص تطبيق اساليب تحليلية اخرى محدودة نظراً لعدم توفر سلاسل احصائية زمنية لاقتصاد فلسطين الوسطى وقطاع غزة، ونظراً لان هذه المناطق لم تعمل كوحدات اقتصادية مستقلة في السابق.

٣ ـ النتائج والتضمينات

تستثني السيدة بول من بدائل الحلول التي تبحث في امكانية تحققها حل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، لان «مشاكل شغر الوظائف الحكومية وانشاء نظام مصرفي وتأسيس علاقات دولية، دبلوماسية وتجارية وغيرها، سوف تستنزف القدرات الاقتصادية والادارية المتاحة في الضفة، بحيث يكون الاستقلال التام حلاً غير عملي على المدى القصير» (ص ١٤٣). هذه، لعمري، فكرة اصلية لم نسمع بها من قبل، ولكنها على درجة من السذاجة والوهن بحيث لن نسمح لانفسنا بالتوقف عندها.

توصلت دراسة بول الى ان الاتحاد الفيدرالي بين الضفة الغربية واسرائيل يحظى بالجدارة الاقتصادية دون السياسية، وان الاتحاد الفيدرالي بين الضفة والاردن يحظى بالجدارة السياسية دون الاقتصادية. هذا مع العلم ان الدراسة لم تقدم لنا تعريفاً لما هو المقصود بالجدارة السياسية. المهم ان افضل الحلول، برأي السيدة بول، هو اعتبار الضفة الغربية بمثابة «منطقة»، منطقة فلسطين، واذا ما تم ضمان حرية التجارة بين هذه المنطقة وكافة الاسواق الاقليمية واتخاذ خطوات فعالة تجاه التعاون الاقليمي مع اسرائيل بشكل خاص، فان منطقة فلسطين يمكنها ان تحقق معدل نمو سنوي يقارب ٨ بالمائة. ويجب على المنطقة لتحقيق هدف النمو المذكور، ان تركز الاستثمارات على موردين اساسيين: تطوير مصادر المياه لزيادة المساحة المزروعة ولرفع الانتاجية الزراعية (وهذا امر حيوي نظراً لان الضفة يجب ان تتمتع بمزايا نسبية في الزراعة كشرط لتأسيس التعاون الاقليمي)، وتطوير كفاءة قوة العمل لاتاحة الفرصة امام تصديرها الى الخارج.

سوف تتمكن الدولة الفلسطينية، كما راينا سابقاً، من الوفاء بشرط الجدارة الاقتصادية الذي صاغته دراسة وارد، في حال اعادة تعمير وتشغيل المؤسسات الانتاجية واسترجاع قوة العمل التي كانت فيها قبل الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. المشكلتان الاساسيتان، تبعاً لدراسة وارد، هما سد عجزي الميزان الخارجي والميزانية الحكومية.

عجز الميزان الخارجي: تقدر الدراسة عجز القطع الاجنبي في الضفة الغربية بمبلغ يتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون دولار. وان هذا العجز يمكن تسديده من مصدرين: تسوية وضع مدينة القدس سياسياً بحيث تضمن الدولة الفلسطينية الحصول على جزء على الاقل من العوائد السياحية للمدينة، نحو ٣٠ مليون دولار سنوياً. المصدر الثاني هو المبالغ التي سوف يرسلها العاملون الفلسطينيون في الخارج، نحو ٢٥ مليون دولار سنوياً.

عجز ميزانية الحكومة: قدرت المصادر الاميركية مقدار عجز الميزانية في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧ بمبلغ ١٥ مليون دولار. وترى دراسة وارد ان هذا رقم مبالغ فيه وان العجز الحقيقي ضئيل ولا يدعو إلى القلق ويمكن تغطيته بواسطة رفع قيمة الضرائب على البضائع المستوردة. على ان الدراسة لا تستبعد الحاجة الى بعض الدعم المادي الخارجي خلال السنوات الاولى لتأسيس الدولة خصوصاً اذا ما قرر آلاف المهاجرين العودة اليها.

يعتمد مقدار الدعم المادي الخارجي الضروري للدولة الفلسطينية، تبعاً لدراسة وارد، على مواصفات الحل السياسي في المنطقة. فكلما تضاءلت النسبة التي تحصلها الدولة من العوائد السياحية لمدينة القدس، وتضاءلت فرصها في تصريف منتجاتها في السوق الاسرائيلية والاسواق العربية، وفي الحصول على منفذ الى البحر المتوسط، كلما كان اعتمادها على المساعدات الخارجية لضمان الجدارة الاقتصادية اكبر.

رأينا في السابق ان النموذج الكمي الذي قدمه توما ودارين درابكن يفصل بين الشروط المتعلقة بالانتاجية وتلك المرتبطة بكمية الاستثمارات. ولقد توصلت الدراسة الى ان الانتاجية يجب ان تزداد بمقدار ١٠ بالمائة لضمان الوفاء بشرط تحقيق دخل بالرأس يعادل ٨٠٠ دولار في السنة. ويرى الباحثان ان هذا الهدف يقع في نطاق الممكن ولا يشكل عقبة تحول دون ضمان الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية.

اما فيما يتعلق بشروط كمية الاستثمارات، فلقد توصلت الدراسة، حسب المنهجية الموضحة سابقاً، الى ان هناك حاجة لاستثمار ٧,٥ بليون دولار خلال السنوات الخمس الانتقالية. وتضيف الدراسة مبلغ بليون دولار فوق ذلك لتحسين وتطوير اوضاع السكان المقيمين حالياً في فلسطين الوسطى وقطاع غزة. تقترح الدراسة توزيع تمويل هذه الاستثمارات خلال السنوات الخمس الانتقالية على المصادر الاربعة التالية: ١٥ بالمائة من الادخار المحلي، ٣٦ بالمائة من التعويضات الاسرائيلية، ٢٤ بالمائة من صندوق المساعدات العربية، والنسبة المتبقية، ٢٥ بالمائة، من المساعدات الدولية بما فيها هيئة (الاونروا):

«لقد توصلنا، على ارضية التحليل، الى ان دولة فلسطين الى غرب نهر الاردن، تمتلك فرص تحقيق مستوى انتاجية ومستوى دخل يمكن مقارنتهما ايجابياً مع المستويين السائدين في الدول الاخرى في المنطقة. على ان هذا الامر يعتمد، بشكل وثيق، على ارادة واصرار الفلسطينيين انفسهم وعلى تعاون الاطراف الاخرى معهم. ان العنصر البشري في الشعب الفلسطيني سيلعب اكثر الادوار اهمية في تحقيق الجدارة» (ص ١٥).

يقودنا تحليلنا السابق لمقدمات وتقنيات ونتائج الدراسات الثلاث الى استخلاص بضع ملاحظات:

١ ـ ان تحديد المفهوم الدقيق لمعنى ودلالة الجدارة الاقتصادية للدول ما زال امراً مفتوحاً، وان جوهر النقاش يتعلق بمدى الاهمية التي يجب ان تعزى إلى الجدارة الاقتصادية مقارنة بالجدارة الاجتماعية الثقافية والسياسية، على ضوء المتطلبات النظرية، من جهة، والتجارب التاريخية، من جهة اخرى. ان الاقرار بان الجدارة الاقتصادية للدول امر اساسي لضمان استقلاليتها لا يساهم كثيراً في حل اشكالية الجدارة، لان الاستقلالية الاقتصادية بحد ذاتها مفهوم زئبقي ونسبي في العلاقات الدولية المعاصرة.

٢ ـ ان صياغة معيار لقياس الجدارة الاقتصادية يعتمد، طبعاً، على تعريف الجدارة بحد ذاتها، ولكن كمية ونوعية الاحصاءات المتاحة تفرض حدوداً صارمة على صياغة المعيار اذا ما كان الهدف هو تطبيقه تجريبياً.

٣ ـ ان النتائج التي يمكن التوصل اليها، بالضرورة، نتائج تقريبية واحتمالية. ليس فقط بسبب حاجة التحليل الكمي الى صياغة فرضيات معينة حول المتغيرات الاقتصادية المستقبلية، ولكن ايضاً بسبب ضرورة الاعتماد على تنبؤات فيما يتعلق بمعالم الحل السياسي.

٤ ـ ان الحوافز وراء السعي لصياغة نموذج يتيح التوصل الى نتائج كمية فيما يتعلق بالجدارة مفهومة، انها امتياز الاقتصاديين وعقدتهم في آن معاً. على أن هذا سوف ينحى تلقائياً الى اعزاء اهمية مبالغ فيها إلى بضعة متغيرات قابلة للقياس الكمي، وسوف تبقى العوامل الاجتماعية والسياسية في خلفية الصورة بغض النظر عن اهميتها في رأي الباحث.

د. نعمان كنفاني

نموذج متميز في لوحة غنية

يوسف حدّاد، المجتمع والتراث في فلسطين ـ قرية البصة،
نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٥، ٢٦٨ صفحة.

يبدو الكتاب الذي نحن بصدده تكملة لمشروع بدأه مركز الابحاث العام ١٩٧٣ باصدار كتاب «دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني ـ قرية ترمسعيا». فالكتابان يغطيان الموضوع ذاته؛ أولهما في احدى قرى الضفة الغربية، والثاني في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وتحديداً في الجزء الجبلي من قضاء عكا.

ومن الواضح ان حداد قد استفاد من تجربة كتاب «... ترمسعيا»، وغيره من الكتب التي تناولت التراث الشعبي الفلسطيني، خاصة في تقسيم فصول دراسته، وإن كان لم يعتمد التقسيمات ذاتها دائماً، وكذلك في المقارنة بين أوجه الشبه في الحياة الشعبية في كل من القريتين، كما فعل في الفصل المخصص للامثال الشعبية، حين ذكر أن مراجعاته «للامثال الشعبية التي وردت في عدة كتب وأبحاث، منها على سبيل المثال: ' التراث الفلسطيني والطبقات ' لعلي الخليل، و ' أغاني العمل والعمال في فلسطين ' لعلي الخليلي أيضاً، و ' الفنون الشعبية في فلسطين ' ليسرى جوهرية عرنيطة، و ' دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني ـ قرية ترمسعيا ' ، و ' مدخل لدراسة الفولكلور ' لنبيل علقم، تبين لي أن أكثر من تسعين بالمائة من الأمثال التي ذكرت في هذه الدراسات هي الامثال نفسها التي كانت تردد في البصة، وقد يكون هناك تبديل قليل في بعض الالفاظ» (ص٢٠٧).

غير أن كتابه هذا يعتبر متميزاً من عدة نواح، هي:

أولاً: النموذج الذي تمثله قرية البصة من حيث الأديان والطوائف التي ينتمي اليها ابناؤها، فهم ينقسمون الى «شيعة وسنة وكاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت» (ص ١٣٠).

ثانياً: «ان البصة بالذات نموذج للقرى التي اقتلع سكانها منها، وأصبحوا مشردين في أربع رياح الأرض، كما أن معالم البلدة قد أزيلت، ولم يبق منها سوى المعابد الدينية المتداعية» (ص ١٨).

ثالثاً: ينتمي المؤلف، نفسه، الى القرية نفسها، فهو على معرفة عيانية بالحياة فيها قبل النكبة، وعلى تماس مع اللاجئين منها الى لبنان (ومعظم ابنائها لجأوا الى لبنان)، مما أتاح له «الافادة من مجموعات من أهالي البصة المسنين الذين لا يزالون على قيد الحياة، من كلا الجنسين، ومن كل طوائف سكانها، واستقاء المعلومات منهم، وذلك بشكل جماعي أحيانا وافرادي أحيانا اخرى، ومقابلة المعلومات ، بعضها ببعض، والتدقيق فيها، والتأكد من صحتها» (ص ١٨).

وهذه الميزات مكنت حداد من رسم لوحة غنية بالتفاصيل الدقيقة والوافية للحياة الشعبية في البصة، عبر الفصول العشرة التي قسّم اليها دراسته:

البصة وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية

تقع البصة في أقصى شمال غرب فلسطين، وهي آخر بلدة في المنطقة الحدودية مع لبنان، ولذا تتصل أراضيها بالاراضي اللبنانية. وتبلغ مساحتها المبنية ١٣٢ دونماً، ومساحة أراضيها ٢٩٥٣٥ دونماً، يزرع جزء منها زيتوناً وبرتقالاً وموزاً، وغيرها من المحاصيل الزراعية. وقد بلغ عدد سكانها العام ١٩٣١ نحو ١٩٤٨ نسمة، يسكنون ٤٧٩ بيتاً، ويتبعها ١٦٧ بدوياً لهم ٩٥ بيتاً في الجوار. وارتفع عدد السكان الى ٢٩٥٠ العام ١٩٤٥، ووصل العام ١٩٤٨ ـ حسب التقديرات ـ الى اربعة آلاف نسمة.

وتشكل الزراعة عماد الحياة الاقتصادية في البصة، تحت اشراف المجلس المحلي الذي يقوم بتعيين الحراس للمزروعات، وتحديد مواعيد جني المحاصيل.

ويقوم العمل الزراعي فيها على الأيدي العاملة، الأمر الذي جعل كبر حجم الاسرة ضرورياً، ليشارك الجميع ـ بمن فيهم ربة البيت ـ بالزراعة. ولجأ بعض الفلاحين ذوي الملكيات الكبيرة الى استخدام عمال مقابل أجور سنوية معينة، وفي مواسم الجني يستقدمون عمالاً من لبنان، يتفاوت عددهم مع حجم انتاج الأرض (الغلة).

وكالعادة كانت طبقة المالكين الكبار للأرض يشكلون ما يعرف بـ«الوجهاء»، وهي طبقة تهتم بالمحافظة على مكانتها الاجتماعية، فتلجأ الى مسايرة الحكام (الاتراك فالبريطانيين)، مما جعلها تتخلى عن الموقف الوطني والقومي. وابان الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) هرب بعض أفرادها الى لبنان، وبقوا فيه حتى انتهاء الثورة. أما من تبقى منهم في القرية فتعرض للاهانات ومحاولات الاغتيال.

ويصف حداد في هذا الفصل، بالتفصيل، مراحل زراعة القمح وجنيه كنموذج للعمل الزراعي في البصة، معدداً أدوات الفلاحة، وتقسيمات الأراضي الزراعية: المارس، القاطوع، المعناة، الحبل، الكرم، الخلة، المراح، الدبة.

ثم يستعرض الأعمال الاخرى التي يمارسها أهل البصة كالتجارة والحرف اليدوية والوظائف العامة والتهريب بحكم موقع قريتهم الحدودي.

ويتطرق الى مكانة المرأة في القرية فيرى أنها، مقارنة بالقرى الاخرى، اكثر حظاً، نتيجة مساهمتها في العمل الزراعي، وربما بسبب الاختلاط المذهبي في البصة.

الزواج

الصفات المطلوبة في العروس هي: صلة القرابة، والمكانة الاجتماعية (الحسب والنسب)، والغنى، والقدرة على العمل الزراعي، والجمال، والأخلاق، كما يفضل في العريس صفات مماثلة، أضيف اليها العلم مع انتشاره في الأربعينات.

وكانت السن الأفضل للزواج بين ١٤ و١٧ للاناث، و ١٧ و٢٠ للذكور، وبسبب العلم بدأ التحول نحو التأخر في الزواج منذ الثلاثينات.

ولا يترك المؤلف معلومة، مهما كانت صغيرة، دون أن يذكرها في هذا الفصل متتبعاً جميع مراحل الزواج، والتقـاليد المتبعة فيه، والاغاني التي يرددها أهل البصة في هذه المراحل، متطرقاً الى المتاعب الزوجية، ومشاكل الكنة والحماة، وتعدد الزوجات وهو أمر نادر في هذه القرية، وزواج البدل، والعلاقة بين «السلفات».

الحمل والاطفال

يعتبر انجاب الاطفال في المجتمات الزراعية الهدف الرئيس للزواج، وذلك لزيادة «العزوة» تعزيزاً للمكانة الاجتماعية. ولذا، يفضل المواليد الذكور باعتبارهم الأقدر على تحمل مشقات العمل الزراعي.

ويهتم الكاتب بشرح الأساليب التي كانت متبعة في حالة تأخر الحمل مثل الكي والتمليس والحمامات واللزقة وعمل «الحجاب».

كمـا يتابع مراحل الطفولة من الرضاع الى الفطام والتسنين وأساليب التربية الى الجلوس والمشي والعاب الاطفال وتعليم النطق، وأغاني الامهات لأطفالهن، ووسائل تخويفهم وهي: الغول والعبد الأسود والضبع والكلب الأسود والحرامي.

ويفصل، أيضاً، احتفال الختان (الطهور) عند المسلمين، والعماد عند المسيحيين.

الوفاة

حين يصبح الانسان طاعناً في السن، عاجزاً عن العمل، يبدأ بتحضير ثياب الموت، وهي بالنسبة للرجل في البصة عبارة عن قمباز وسروال وقميص وشملة وحطة وجاكيت وكلسات وكفن أبيض، وبالنسبة للمرأة عبارة عن فستان مخمل استبدل في الفترة الأخيرة ـ قبيل النكبة ـ بفستان أبيض وقميص، وكلسات وحطة او طرحة او شاشة بيضاء، وأحياناً ـ عند المسيحيين ـ «وزرة» من القدس عليها صلبان او رسم لكنيسة القيامة.

واستعداداً للموت، أيضاً، يقوم المسن بتسديد ما قد يكون بذمته من ديون، ويقسم ممتلكاته بين أولاده منعاً لاختلافهم بعد موته، او يكتفي بكتابة وصية بذلك أمام شهود.

ويجري اعلان الوفاة عند المسيحيين بقرع جرس الكنيسة قرعاً متقطعاً.

وطبعاً، يتوقف حجم المأتم على مكانة المتوفى الاجتماعية، وثروته ونسبه وجنسه.

وجرت العادة الاّ يدفن المتوفى باكراً، إذا كانت الوفاة صباحاً، وغالباً يجرى الدفن بعد الظهر. ويعطل الجميع أعمالهم للمشاركة في الجنازة، حيث تعتبر الوفاة مناسبة لالتقاء الجميع ودفن ما قد يكون بين بعضهم من خلافات.

ويثبت حداد في هذا الفصل التناويح التي ترددها النساء في هذه المناسبة، والتي تختلف باختلاف صلة القربى بالمتوفى، وعمره، ومكانته. كما يتطرق الى الدم والثأر والصلحة والدية.

الوصفات والماكولات الشعبية

بقي الطب الشعبي منتشراً وذا شأن في البصة رغم وجود طبيب صحة مقيم فيها، أيام الانتداب، فهو بالنسبة للفلاحين حصيلة معرفة وخبرة متوارثة.

ويقسم هذا النوع من الطب الى أربعة أقسام هي:

١ـ الطب الوقائي: تعبر عنه الامثال الشعبية التي تدعو الى عزل المريض، الحمية، النظافة العامة، تناول المآكل المغذية، العمل والابتعاد عن الكسل، أهمية دخول الشمس الى البيت وأهمية الهواء النقي، النوم والراحة، تحاشي البرد والاهتمام بالدفء.

٢ـ الطب الخرافي وأدواته: طاسة الرعبة، الخرز، الرقوة، البخورة، النذور، تبديل اسم المريض، وزيارة مقامات الاولياء.

٣ـ الطب البشري وأدواته: عقاقير وأعشاب لعلاج الامراض الجلدية، ووجع الرأس، واوجاع الصدر والبطن، ولسع الحشرات، والتجبير للكسور.

٤ـ الطب البيطري: فالفلاحون يمتلكون خبرة واسعة بأمراض المواشي ووسائل علاجها.

أما الماكولات الشعبية في البصة فهي شبيهةبمثيلاتها في لبنان وفلسطين، والكبة هي اشهرها على الاطلاق.

الأزياء والصناعات اليدوية والمساكن

لا تختلف ملابس البصاوي عما يرتديه نظيره في أي مكان من فلسطين، فهي: الطاقية، والحطة والعقال، وأحياناً الطرابيش المغربية، والقمباز والساكو. ثم في مرحلة لاحقة «الطقم».

أما المرأة، فملابسها مميزة بعض الشيء، والرئيسي فيها الشنتيان، وهو ثوب طويل حتى القدمين، معه سروال مطرز عند اسفله يماثله في الطول، وأصبح مع الأيام لا يتخطى الركبتين، والشال للوسط، كما قد ترتدي المرأة القمباز. وقد تغير هذا الزي بسرعة لتحل محله الفساتين الحديثة.

ومنازل البصة بعضها قديم مكون من غرفة واحدة مرتفعة، وبعضها حديث يأخذ بنظام تعدد الغرف.

ويتطرق المؤلف الى بعض المعتقدات بالبناء، مثل تحاشي البناء في أيام الشؤم كالثلاثاء والأربعاء، ووضع أغصان خضراء ونقود فضية تحت العتبة لجلب الخير، وغيرها.

امـا الصناعات في البصة، فهي يدوية تشمل المنتوجات الخشبية، والنقش على الحجر، والسلال، والكنزات، والمكانس، والصابون، والجلود، والتطريز، والادوات الموسيقية الشعبية.

الاحتفالات الدينية والمعتقدات الشعبية

يدور هذا الفصل حول المناسبات الدينية التي يحتفل بها أهل البصة، وهي عند المسيحيين: سبت العازر، أحد الشعانين، خميس الغسل، الجمعة العظيمة، سبت النور، الهجمة، عيد الفصح، خميس الصعود، اثنين العنصرة، عيد الصليب، مار الياس، عيد الغطاس، عيد الميلاد، رأس السنة، عيد البربارة، واستقبال المطران. وعند المسلمين: ليالي رمضان، عيد الفطر، عيد الأضحى، الحج، المولد النبوي، رأس السنة الهجرية، يوم عاشوراء، واحتفالات ختم القرآن.

وفي الفصل نفسه، يسرد المؤلف المعتقدات الشعبية المتداولة في البصة حول الأولياء والاطفال والجن والاحلام والخسوف والكسوف.

ويذكر ما يتفاءل به أهل البصة وما يتشاءمون به. فمما يبعث التشاؤم في نفوسهم: الغراب، البوم، الأجرد والأعور، والعواء المتقطع للكلب، ورفة العين اليمنى، والقط الأسود، والبيع بالدين صباحاً، والطنين في الاذن اليسرى، والخروج من البيت للسفر ونسيان حاجة ثم العودة لأخذها. وهم يتفاءلون بما يلي: طنين الاذن اليمنى، ورفة العين اليسرى، ودخول فراشة الى البيت، وانكسار وعاء ما، وهذا يعني عندهم أن الشر قد انكسر.

ويلاحظ حداد بهذا الصدد «ان الكثير من هذه المعتقدات التي كانت منتشرة في البصة قل نكبة العام ١٩٤٨ كانت هي نفسها منتشرة في العديد من المناطق الفلسطينية، ومنها ما هو منتشر في لبنان، ولا يزال قسم منهـا باقيـاً حتى اليوم. ولقد وجدت تطابقاً في الكثير من المعتقدات التي كانت شائعة في البصة والمعتقدات التي في قرية ترمسعيا على سبيل المثال، مع ان هذه الأخيرة تبعد مسافة كبيرة عن البصة» (ص ١٨٢).

النوادر والقصص

لا تخلو قرية من القرى من شخصية معينة تتسم بالظُرف وسرعة الخاطر، وتكون محط تندر أهل القرية، وهذه الشخصية في البصة اسمها اسماعيل حمورة الذي يسرد المؤلف بعض النوادر والطرائف التي تروى عنه.

ولا تختلف قصص البصة عن غيرها من قرى فلسطين، بل ان بعضها معروف في انحاء اخرى من العالم، عربية وأجنبية، ويثبت المؤلف في هذا الفصل نصوص خمس قصص، هي: الطير الأخضر، حكاية العنزة، محمد يرث ومحمد يرث ومحمد لا يرث، الشاطر حسن، قصة الجن.

ثم يذكر عبارات المجاملة التي يستخدمها أهل البصة في المناسبات العامة، مثل: الأفراح، العزايم، الأعياد، الحج، الولادة، الملابس الجديدة، الاتراح، المرض، الوضوء، الصلاة، السفر، العمل، التعارف، والتدخين.

ولا يفـوتـه أن يسجـل، أيضـاً، الشتـائم التي يتبادلونها، وهي: شتائم بدنية (رأسه قد الصاع العشري). وشتائم على شكل ادعية بالأذى (مهري يهريه). وشتائم خلقية (عظمة ازرق). وشتائم على شكل لعنة (الله يلعن اللي سحبت رجليه).

الأمثال الشعبية

تلخص الشعوب خبرات حياتها ومعرفتها في عبارات قصيرة سائرة هي الأمثال. ويورد يوسف حداد تحت هذا العنوان حوالي ٧٠٠ مثل شعبي يرددها ابناء البصة وشمال فلسطين في مواقف حياتهم المختلفة، محـاولاً تصنيفهـا تحت عناوين رئيسة، هي: الشهور والفصول (أيلول طرفه بالشتا مبلول)، الاعياد

الموسمية (عيد التجلي بقول للصيف ولّي)، امثال فيها اسماء مدن وقرى فلسطينية (يا ارض ليش بتعنّي؟ ترشحاني مارق فوق مني)، الموسيقى (لا تقول للمطبّل طبّل، ولا للمغنّي غنّي)، الطب والصحة (نقطة دم بتفرج هم)، امثال اخلاقية ساخرة (ركبناه على الفرس مد ايده على الخرج)، الضيافة (يارايح من غير عزيمة يا قليل القيمة)، الاقارب (غمر الدم ما بيصير ميّه)، الجيران (فتش بيتك سبع مرات قبل ما تخوّن جارك)، المرأة والزواج (العورة لابن عمها)، الثأر والتحدي (ما كبير الا الجمل)، امثال تتعلق بأحداث تاريخية (جايب رأس كليب)، الميت (بالمال ولا بالعيال)، الزينة (البنت بلا حلق، دالية بلا ورق)، الأصل (لا انت أحمر مني خد، ولا أحسن مني جد)، الطب الشعبي (الدفا عفا)، الحب (حب حبيبك ولو كان عبد اسود)، المال (بيت رجال، ولا بيت مال)، الغربة (يا معمر في غير بلدك ما هو إلك ولا لولدك)، العاقل والمجنون (مجنون يحكي وعاقل يسمع)، الحظ (على بخت الحزينة سكرت المدينة)، أمثال ذات دلالة طبقية (اللي بيوكل من خبز السلطان بيضرب بسيفه)، النظافة (من برّه طقشي طقشي ومن جوّا قمل محشي)، الخير والشر (يارايح كثر من الملايح).

الشعر العامي والاغاني الشعبية

وهو فصل يضم مجموعة كبيرة من الأغاني الشعبية التي تغنى في المناسبات المختلفة.

ورغم أن يوسف حداد بذل جهداً كبيراً وواضحاً لكي يظهر كتابة هذا على أحسن صورة، فإننا لا نعدم بعض الثغرات والملاحظات التي يمكن تسجيلها حول كتابه هذا.

أولاً: اغفال ذكر تفسير بعض المعتقدات الشعبية مثل الامتناع عن قص اظافر الاطفال الاّ بعد ثلاثة شهور من ولادتهم (ص ١١٦).

ثانياً: عدم توخي الدقة في تصنيف الامثال الشعبية، فقد ذكر تحت الامثال المتعلقة بالاقارب أمثالاً نحو: «يا مستعجل وقف لأقولك»، و«الجاهل عدو نفسه»، و«الله بيكسر جمل ليعشي واوي»، وغيرها. ومن الواضح انها أمثال لا تتعلق بالأقارب تحديداً.

ثالثاً: لم يذكر المؤلف شيئاً عن الشعراء الشعبيين في البصة والجوار، مكتفياً بايراد قصائد شعبية قليلة جداً، ومركزاً على الأغاني الشعبية.

وعبر الكتاب كله يبرز يوسف حداد تعلق أهل البصة اللاجئين بتقاليد وعادات قريتهم التي شكّلت في الغربة رابطة قوية بينهم، فيلاحظ «أنه حتى بعد النزوح القسري، بقي هناك تعاطف بين ابناء الحارة الواحدة سابقاً، والأهل اليوم يعرفون أولادهم بأولاد جيرانهم في البصة بقولهم: هذا ابن جيراننا وكأنهم يستشعرون التعاطف الماضي الذي استمر، ويتوخون أن ينتقل الى بنيهم وان كانوا غير متجاورين» (ص ٥٧). وحين يتطرق الى التقاليد المعمول بها بعد وفاة شخص ما ودفنه يلاحظ «أن هذه العادات لا تزال سارية المفعول بين أهالي البصة المنتشرين في عدة مناطق من لبنان. ففي المآتم يلتقون عندما يصلهم النعي، كذلك في ذكرى الاسبوع والأربعين» (ص ١٣١). ويفعل الأمر نفسه في مواضع عدة من كتابه.

سعاده سوداح

«أمل» تسدّد «كشف الحساب» بعدما «رجحت كفة الفلسطينيين»

بعد مضي ما يقارب الثلاثة اشهر على التوصل الى ما سمي بـ«اتفاق بشأن المخيمات»، في العاصمة السورية دمشق، بيّنت الأحداث والوقائع ان هذا الاتفاق قد أضيف الى عشرات، بل ومئات، الاتفاقات التي أُعلنت في لبنان، منذ العام ١٩٧٥، سواء لـ«وقف اطلاق النار» أو لـ«انهاء القتال» أو لارساء «حلول سياسية» و«تسويات».

ففي ساعة متأخرة من ليل ١٦ ـ ١٩٨٥/٦/١٧، أُعلن في دمشق عن بنود الاتفاق المذكور، الذي وقّعه ممثلون عن كل من حركة «أمل» والجبهة الوطنية الديمقراطية وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. ومع ان هذه البنود، وكذلك «مقدمة» النص الرسمي للاتفاق، قد تركّزت حول وقف القتال واعادة الامور الى طبيعتها، فان الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت لم تتوقف. ليس هذا فحسب، بل ان عمليات القتل والاغتيال والتهديد والحصار والانذار بالمغادرة أو الاستكانة امتدت الى باقي المخيمات الفلسطينية في لبنان، لاسيما المخيمات الواقعة في جنوب لبنان، وخاصة مخيم عين الحلوة في منطقة صيدا.

في هذا التقرير نستعرض الاحداث التي شهدتها المخيمات بادئين بـ«كشف الحساب» الذي راح يظهر الى العلن. اول من تطرق الى «كشف الحساب» هذا، كانت صحيفة «النهار» البيروتية. فبعد أيام قليلة من توقف القتال، كتب سركيس نعوم تحت عنوان «نتائج حرب المخيمات في ميزان الربح والخسارة»، ان الاوساط المتعاطفة مع حركة «أمل» اصيبت بـ«خيبة وربما صدمة»، لانه «في ميزان الربح والخسارة رجحت كفة الفلسطينيين، اقله على الصعيد المعنوي والسياسي العام». وعدّد نعوم نقاط الربح في اربع: «١ ـ حصل الفلسطينيون على موافقة خطية من فريق لبناني مهم على بقاء السلاح الخفيف بين ايديهم في المخيمات. وهذا مكسب مهم، واهميته نابعة من امرين: اولهما مقدرة الفلسطينيين على التمدد في بيروت على غير صعيد مما يعطيهم، بسلاحهم، فاعلية كبيرة؛ وثانيهما ان سلاحهم هو سلاح نام بمعنى انه قابل للتطور السريع بحيث يصبح خلال فترة وجيزة سلاحاً متوسطاً وثقيلاً، وذلك تبعاً للتطورات المحلية والاقليمية التي قد تطرا. اما وجه الربح على هذا الصعيد، فيكمن في ان الفلسطينيين لم يتنازلوا عن شيء بعد قتال تجاوز الشهر. ٢ ـ استطاع الفلسطينيون، خصوصاً بعدما ذابت التناقضات في ما بينهم والفوارق بقدرة قادر، تكتيل رأي عربي مؤيد لهم وداعم لتحركهم في لبنان ٣ ـ ادخلت 'حرب المخيمات' الاتحادالسوفياتي على الخط بطريقة أربكت سوريا وجعلتها امام خيارات عدة، كلها صعبة. فموسكو اعتبرت ما يجري فرطاً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا امر ترفضه لانه يقلل من الأوراق الشرق أوسطية التي في يديها، وذلك على رغم عدم موافقتها على نهج زعيم المنظمة السيد ياسر عرفات وسياسته. وموسكو تعتقد ان الفئات التي تحارب الفلسطينيين في لبنان تناصبها العداء ويكن بعضها لاعدائها الدوليين شيئاً من المودة. وتعتقد، ايضاً، بأن ما يجري في لبنان حالياً هو تهيئة الظروف لتسوية غربية، وتحديداً اميركية للقضية اللبنانية تقوم فيها سوريا بدور 'المايسترو' الاكبر. ٤ ـ افاد الفلسطينيون كثيراً من التناقضات اللبنانية، وتحديداً الاسلامية، وذلك للدخول على الخط الداخلي من جديد وإن في صورة غير مباشرة...»

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ ـ ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

(**النهار**، بيروت، ٢٤/٦/١٩٨٥).

امـا جون كيفنر، فقد كتب في صحيفة «هيرالد تريبيون» البريطانية ان «الحاجة لانقاذ ماء الوجه تشكل الجانب الاكبر من السبب الكامن وراء اتفاق وقف اطلاق النار الذي تم الوصول اليه بصعوبة في دمشق منذ ستة ايام. ويتبين من اللغة المعقدة التي صيغت بها التسوية المكونة من ١٣ نقطة ان قوات امـل برئاسة نبيه بري قد انهزمت». اضاف كيفنر: «وتدعو فقرة انقاذ ماء الوجه الرئيسة المقاتلين في المخيمات الى التخلي عن اسلحتهم الثقيلة» (**القبس**، الكويت، ٢٧/٦/١٩٨٥).

وكتب ايان بلاك في صحيفة «الغارديان» البريطانية: «كان السيد بري في حاجة ماسة الى نجاح... وكانت الخسائر مرتفعة ولم يعط الاتفاق الذي فرضه السوريون اي شيء لـ' أمل' » (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٧/٦/١٩٨٥).

بعد ايام معدودة من نشر هذه التقويمات، عاد نعوم ليكتب في «النهار» أن سوريا «تُلفت [نظر] الذين يعتبرون التأخر في حسم حرب المخيمات ببيروت دليل ضعف لديها، وبالتالي دليل عجز عن حسم اي موضوع مماثل في الجنوب مثلاً، إلى ضرورة عدم الاكتفاء بظواهر الامور». اضاف شارحاً هذا «التنبيه»: «فطول المدة التي استغرقتها حرب بيروت عائد، في معظمه، الى أمرين. اولهما حجم الوجود العرفاتي وحجم العمل العرفاتي على الساحة الفلسطينية البيروتية، الامر الذي استوجب عملاً كبيراً لضربه؛ اما الامر الثاني فهو حرص سوريا على اجراء فرز فلسطيني حقيقي وعلى تمكين المنشقين عن ' فتح' وجبهة الانقاذ الفلسطينية من اكتساب شرعية فلسطينية حقيقية من خلال الدفاع عن المخيمات. وهذا الامر قد حصل فعـلاً. وهنا يقول العارفون ان القصف الذي تعرضت له بيروت والضاحية من مدافع الفلسطينيين في الجبـل لم يكن ليحصل لو كانت سوريا، فعلاً، لا تريد ذلك، أو لو كانت اصدرت أمراً بمنعه. وفي هذا الموضوع، فانها لا تمزح على الاطلاق» (**النهار**، ١٦/٧/١٩٨٥). وفي نفس اليوم تحدث اعلام الحكم السـوري عن «الفتنـة العـرفـاتية في بيروت، والمحاولات الجارية لخلق فتنة مثيلة في صيدا» (**الاذاعة السورية**، دمشق، ١٦/٧/١٩٨٥). وحذّر هذا الاعلام من «ان على الجميع التنبه الى محاولات عرفات وزمـرته الانهزامية الهادفة الى افتعال احداث لزرع الفتنة بين الابناء، بخاصة في منطقة الجنوب...» (**تشرين**، دمشق، ١٦/٧/١٩٨٥).

وقد ترافقت التحذيرات السورية هذه مع حملة سياسية شنها كبار المسؤولين في السلطة اللبنانية، استهـدفت منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت جهات يمينية لبنانية، ومنابر اعلامية مقربة من السلطة اللبنانية، في هذه الحملة. وقال الرئيس اللبناني امين الجميل، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، خلال زيارة رسمية، وبحضور رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، انه «من نتائج ممارسات منظمة التحرير [الفلسطينية] وتصرفاتها، في مرحلة من المراحل، تصدع الوحدة الوطنية والتركيبة السياسية في لبنان، مما ادى الى الضياع الذي ندفع ثمنه اليوم. وما دمنا قد اتفقنا العام ١٩٨٢ على برنامج عمل معين لانسحاب منظمة التحرير [الفلسطينية] من لبنان، وقد انسحب السيد ياسر عرفات بملء ارادته على اثر تفاهم دولي، فنحن نعود ونؤكد، مجدداً، ان لا عودة الى الوراء، ونصر على ان يعود لبنان الى ما كان عليه قبل التصرفات الفلسطينية المعروفة، وان يعود الامن اللبناني في عهدة اللبنانيين من دون وجود اي جُزُر خارجة عن اطار السيادة وقوى الشرعية اللبنانية». وقال الجميل: «ان قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية لبنانية داخلية. نؤكد على ذلك وهي من صلب صلاحيات الحكومة اللبنانية. لذلك، نعالج الامور من هذا المنطلق، بالطبع بالتعاون مع الشقيقة سوريا التي تمدنا، في الوقت الحاضر، بكل الدعم السياسي والأمني حتى نستطيع التوصل الى النتائج المرجوة» (**النهار**، ٩/٨/١٩٨٥).

وصرح رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني بأن قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ قد قضى على «الشق العسكري» في اتفاقية القاهرة المعقودة العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. واعلن الحسيني رفضه «للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان» لان «الاسباب الخاصة التي دعت الفلسطينيين الى التسلح العام ١٩٧٣ قد زالت تماماً». واكد ان استمرار هذا الوجود «يعني ان لا

حل للازمة اللبنانية» (**الحوادث**، بيروت، ٢٦/٧/١٩٨٥).

وتعليقاً على قيام جبهة الاتحاد الوطني، التي ضمَّت حركات واحزاباً وشخصيات موالية للحكم السوري، قال الامين العام لحزب الوطنيين الاحرار، داني شمعون: «اننا نرى في مؤتمر هذه الجبهة تهيئة للاجواء وتوفيراً للغطاء من اجل ضرب المخيمات الفلسطينية» (**النهار**، ٨/٨/١٩٨٥).

ودعا حزب «حراس الارز» الحكم اللبناني الى «مطالبة جامعة الدول العربية بالغاء كل الاتفاقات والبروتوكولات التي ترعى اللجوء الفلسطيني الى لبنان». وحذَّر هذا الحزب من «اخطار اعادة بناء المعسكرات [المخيمات] الفلسطينية»، مطالباً الشعب اللبناني بان «يتحرك جسماً واحداً وكتلة واحدة لدرء هذا الخطر المميت الذي يهدد امن لبنان وسيادته وكيانه القومي» (**النهار**، ١٨/٧/١٩٨٥).

وفي المجال الاعلامي، كتب اميل خوري في «النهار» ان «ثمة رأي يقول ان على الحكومة ان تعلن، رسمياً، الغاء اتفاق القاهرة»، في اطار «رفض الامن الذاتي للفلسطينيين». وعن مدينة صيدا، كتب خوري «ان المعلومات الواردة على مراجع رسمية تفيد ان ' العرفاتيين' قد نظموا صفوفهم وتغلغلوا في الاحياء السكنية من المدينة وحصنوا المخيمات لكي تصبح مهاجمتهم وضربهم عملية صعبة ومعقدة» **النهار**، ١٣/٧/١٩٨٥).

وعلى ضوء هذه الحملة، السياسية والاعلامية، ضد الشعب الفلسطيني ومخيماته في لبنان، وضد م.ت.ف.، والتي اوردنا من نتاجاتها عَيِّنات فحسب، بدأ يتضح أن المهلة اللازمة لـ«التقاط الانفاس»، التي كان الحكم السوري يحتاجها في المجالين العربي والدولي، وكانت حركة «امل» تحتاجها على الصعيد اللبناني الداخلي، قد انتهت بالنسبة لهذين الطرفين. وبالفعل، فقد تجددت الاعتداءات ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، واتسع نطاقها لتطول مخيمات الجنوب.

وقبل عرض وقائع هذه الاعتداءات، سنستعرض خلاصة المعلومات والمعطيات التي توافرت حول الوضع في مخيمات بيروت، بُعيد الاعلان عن «اتفاق دمشق»، حيث خفَّت، نسبياً، شدة الحصار الاعلامي الخانق، الذي فرضته حركة «امل» حول حقيقة ما جرى اثناء الحرب ضد المخيمات، وحول الاوضاع الاجتماعية والصحية والعسكرية التي نجمت عن هذه الحرب.

ففي مخيم شاتيلا، تبين لاحد مراسلي وكالة الصحافة الفرنسية ان المقاتلين الفلسطينيين الذين دافعوا عن المخيم قد قاوموا فوق «رقعة طولها ١٠٠ متر وعرضها ٥٠ متراً» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٦/١٩٨٥). ونقل هذا المراسل عن «مقاتل ملتح» في شاتيلا قوله، بُعيد توقف القتال: «ستكونون مخطئين اذا ظننتم ان الامر قد انتهى عند هذا الحد» (**المصدر نفسه**).

وكتب جون كيفنر، مراسل «هيرالد تريبيون»، انه «كان هناك احساس بالمرارة في المخيمات، ليس فقط تجاه ' امل' ، بل ايضاً تجاه سوريا التي يُعتقد، على نطاق واسع، انها تقف وراء حصار المخيمات بغية القضاء على نفوذ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولتعزيز قبضة سوريا على لبنان». ونقل كيفنر عن «شاب يتكلم الانكليزية» كان يرافق الصحافيين خلال تجولهم في مخيم برج البراجنة قوله: «ان السبب الفعلي يكمن في ان سوريا لا ترغب في ان يتمتع الفلسطينيون باي نوع من الاستقلال». اضاف كيفنر: «لقد شملت المرارة العناصر المناهضة لعرفات الذين يتخذون من دمشق مقراً لهم، والذين تزايد عندهم الاحباط بسبب قبضة الرئيس حافظ الاسد القوية». كما سجَّل كيفنر انه «ما زالت ميليشيات حركة ' امل' وجنود اللواء السادس اللبناني الذي يتكون، في معظمه، من انصار حركة ' امل' ، يحرسون مداخل المخيمات» (**القبس**، ٢٧/٦/١٩٨٥). وقالت الطبيبة البريطانية سوي شاي انغ: «[ان] الميليشيات تحاصر المخيمات ولا تقوم بحمايتها بالطبع. ان الفلسطينيين نفسهم، هم الذين يقومون بحماية انفسهم بما تبقى لهم من ايمان وصبر وصمود. وقد شاهدت بام عيني فلسطينياً حاول الخروج من مخيم شاتيلا فالقت عليه ميليشيات ' امل' القبض وضربته ضرباً مبرحاً، ولولا تدخل بعثتنا لكان مصيره التعذيب أو الموت» (**الدستور**، لندن، ١٢/٨/١٩٨٥).

ومن ضمن مشاهداته في مخيم برج البراجنة، تحدث روبن لوستيغ، مراسل «الاوبزيرفر» البريطانية،

عن قنبلة يدوية مصنوعة منزلياً من علبة عصير أناناس، بعد ان مُلئت بقطع من المعدن، وشحنة صغيرة من مادة الـ تي.أن.تي. واداة تفجير». ونقل عن الشاب الفلسطيني الذي كان يحمل هذه القنبلة قوله: «انكم تعلمون اننا نحن الفلسطينيين شعب متعلم. ولدينا العديد من المهندسين المؤهلين هنا في المخيم. وظن مقاتلوا ' مَل' انهم يخوضون الحرب العراقية ـ الايرانية، حيث دخلوا علينا مندفعين وهم يهتفون: الله اكبر. لكننا لدينا خبرتنا، ونعرف كيف نقاتل». واشار لوستيغ الى انه «بينما تتجمع اطقم مصوري شبكات التلفزيون العالمية يومياً في بيروت، في منزل نبيه بري، قائد حركة ' أمل' ، الدمث والغربي الثقافة والذوق، للحديث معه عن الاميركيين المختطفين من طائرة تي. دبليو. اس.، فمن السهل ان ينسى المرء ان الدمـار الذي لحق بمخيمات الفلسطينيين هو من صنعه كذلك». وفي مخيم صبرا شاهد المراسل هذا «مقاتلي ' أمل' المتمركزين بجانب مسجد مُدمَّر، وهم يرتدون جميعاً بلوزات تي ـ شيرت، وقد كتب عليها: اقتلوهم جميعاً، وانزلوا غضب الله عليهم». وحين تنظر خلفك، في الشارع الرئيس داخل المخيم، حيث لم يبق منزل واحد لم يصب بعطب، فانك تدرك ان هذا المكتوب على صدورهم هو ما حاولوا ان ينفذوه فعلاً» (**القبس**، ١/٧/١٩٨٥).

ولم ترفـع حركـة «أمل» حصارها من حول المخيمات، بل أعادت «تنظيم» هذا الحصار. وصرحت «مصادر امنية» في بيروت بـ: «ان عناصر حركة ' أمل' [ازالت] عدداً من الحواجز الثابتة التي كانت تقيمها بشكل خاص، على مدخلي مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة واستعاضت عنها بفتح مراكز دائمة» (**الشرق الاوسط**، ١/٧/١٩٨٥).

وكان اهالي المخيمات يدركون واقع ان الحصار ما يزال قائماً. فقد زار مراسل «الاوبزيرفر» مخيم برج البراجنة، وكتب: «فيما كنا نحاول الخروج بصعوبة من بين انقاض منزل نسف بالديناميت، سحب الشاب الفلسطيني الذي كان يسير امامنا مسدسه فجأة وهيأه بحيث يكون جاهزاً لاطلاق النار، ثم قال: «لا يزال الخطر قائماً بالنسبة لنا في هذا المكان و' أمل' قريبة، ونحن معرضون لاطلاق النار علينا». اضاف المـراسل: «لم يغادر المخيم حتى الآن اي شاب، بسبب استمرار وجود مسلحي ' أمل' عند مداخله» (**القبس**، ١/٧/١٩٨٥). وفي شهادة اخرى جاء انه «لا يزال سكان المخيمات غير قادرين على التجول بحرية في المدينة. وقد اكد سكان مخيم شاتيلا لمراسلي وكالة فرانس برس انهم لا يجسرون على الخروج من المخيم خشيـة تعـرضهم للضرب أو الاختـطاف أو القتـل» (**وكـالة الصحـافـة الفـرنسيـة**، ٢٨/٧/١٩٨٥). واكـد صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في مؤتمر صحافي عقده في مخيم عين الحلوة، بُعيد إفراج «امل» عنه، حيث «كان يبدو هزيلاً وشاحباً»، ان «امل» واللواء السادس «ما زالا يحاصران مخيمات الفلسطينيين في العاصمة (**المصدر نفسه**، ٣١/٧/١٩٨٥).

ونقلت وكالة رويتر عن «مسؤول فلسطيني» في مخيم شاتيلا قوله «ان خوف الفلسطينيين من العودة الى صبرا وشاتيلا عبر نقاط التفتيش التابعة للقوات الشيعية هو اكبر عقبة» (**القبس**، ١/٨/١٩٨٥).

في ما يتعلق بارقام الخسائر البشرية والجرحى في المخيمات الفلسطينية الثلاثة، والاحوال الطبية، توافـرت معلومـات من مصادر مختلفة، لكنها متقاربة. وذكرت رويتر انه «قتل اكثر من ٦٣٠ شخصاً واصيب حوالي ٢٥٠٠ شخص بجـروح بعد ان حاصرت ' أمل' المخيمات الثلاثة» (**المصدر نفسه**). وكتبت صحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية انه «نجم عن هذه الحرب البربرية التي نشبت في حزيران (يـونيـو) مقتـل اكثر من ٦٥٠ شخصاً وجرح ٢٥٠٠ آخرين» (**المصدر نفسه**). واوضح فريق طبي بريطاني، في مؤتمر صحافي عقده في لندن، فور عودته من بيروت، حيث امضى في المخيمات الفلسطينية قرابة الشهر، إنه «وصل الى المخيمات في تموز (يوليو) وجد ٣٠ الف شخص بلا مأوى و٦٣٨ قتيلاً و١٥٠٠ مفقود واكثر من الفي جريح» (**النهار**، ٦/٨/١٩٨٥).

وفي مقـابلة صحـافية، روت الدكتورة سوي شاي آنغ، رئيسة هذا الفريق الطبي، مشاهداتها في المخيمات الفلسطينية الثلاثة، فقالت انها زارت مخيمي صبرا وشاتيلا إثر المذابح التي ارتكبت العام

١٩٨٢، ولكن «في سنة ١٩٨٢ استطعنا الى حد ما تخفيف العبء عن الجرحى، لان مستشفى غزة كان مزوداً ببعض التجهيزات الطبية، وهذا ما مكننا من القيام بمهمتنا. اما الآن، فمستشفى غزة الفلسطيني الذي كان يقدم العلاج مجاناً لكل اللبنانيين خلال السبعينات، قد اصبح الآن هباء منثوراً». اضافت: «ما شاهدته هذه المرة، كان افظع... ثمة مقابر جماعية هنا، ومقابر جماعية هناك، وكل يوم يتم العثور على مقابر جماعية جديدة. تصور انه خلال يوم واحد سقطت ٦٠٠ قذيفة على مخيم شاتيلا وحده!». وقالت: «الامر المؤلم هو ان امرأة فلسطينية اتصلت بي في اليوم نفسه الذي كنت فيه على وشك مغادرة بيروت عائدة الى العاصمة البريطانية، وقدمت الي لائحة تتضمن ١٦٣ اسماً قالت انهم مصابون بجروح خطيرة وبحاجة الى علاج عاجل ويوجدون حالياً في مخيم شاتيلا الذي لا يوجد فيه حالياً حتى مستوصف صغير للعلاج، بعد الدمار الذي شمل مستشفى غزة، هذا المستشفى الذي كان يعالج مجاناً ٨٠ بالمائة من اللبنانيين الفقراء و٢٠ بالمائة من الفلسطينيين. واريد في هذا الصدد ان اؤكد على امر مهم، هو ان المعالجة الطبية في لبنان ليست مجانية، وان الهلال الاحمر الفلسطيني كان خلال السنوات الماضية يعالج المواطنين اللبنانيين مجاناً. وهذا ما يتناساه المراقبون الذين يعتبرون ان الفلسطينيين هم اصل الداء في لبنان. ان تدمير مستشفى غزة لم يلحق اضراراً بالفلسطينيين وحسب، بل الحق اضراراً باللبنانيين كذلك».

والقت الدكتورة آنغ الضوء على اوضاع الجرحى الفلسطينيين ابان الحصار: «بخصوص الجرحى، فان بعثتنا كانت تعالج حوالى ١٠٠ جريح يومياً خلال الاسابيع الاربعة التي قضيناها داخل المخيمات، وانا على يقين من ان نصف عدد القتلى الذين تم الاعلان عنهم رسمياً كان بالامكان انقاذهم لو كانت التسهيلات الطبية متوفرة آنذاك». وعن المعاملة التي لقيها فريقها الطبي في بيروت، قالت: «نحن نعتبر انفسنا محظوظين بالمقارنة مع ما حدث لبعثات طبية اخرى، وخاصة البعثة السويدية التي اطلقت الميليشيات النار على سيارة الاسعاف الخاصة بها. ميليشيات 'امل' سمحوا لنا بالدخول الى المخيمات ولكن منعونا من نقل الجرحى من مخيمي صبرا وشاتيلا الى مستشفى حيفا في برج البراجنة، ومنعوني كذلك من نقل جريح الى مستشفى بيروت لفحصه بالاشعة...» وافادت بأن «ستة اطباء فلسطينيين وممرضة بريطانية وبعثة طبية نرويجية، هؤلاء هم الذين يبذلون، حالياً، قصارى جهدهم للتخفيف من حدة المآسي التي يتعرض لها الآلاف من الفلسطينيين. اما منظمة الصليب الاحمر الدولي ومنظمة الاونروا التابعة للامم المتحدة فلا تقوم بنشاط طبي داخل هذه المخيمات» (**الدستور**، ١٢/٨/١٩٨٥). وفي مخيم برج البراجنة صرحت الممرضة والقابلة البريطانية اليسون هاوورث التي تعمل في مستشفى حيفا، لوكالة «رويتر» بان «معظم المرضى الذين يترددون على العيادة الخارجية للمستشفى كانوا يحتاجون الى تضميد جروح ناجمة عن الشظايا... كل انسان تقريباً في هذا المخيم كان مصاباً باصابة ناجمة عن الحرب... ومعظمهم كانت جروحهم ملتهبة» (**القبس**، ١/٨/١٩٨٥). ونقلت «الصنداي تايمز» عن الطبيبة سوي شاي آنغ قولها «ان عشرين طفلاً فلسطينياً ماتوا من الاسهال نتيجة لانعدام وجود المياه الصالحة للشرب والعناية الصحية في المخيمات» (**القبس**، ٦/٨/١٩٨٥).

وفي تأكيد لتوقعات الطبيبة البريطانية حول احتمالات العثور على مقابر جماعية جديدة، فقد تم العثور قرب مخيم صبرا، على ٢٣ جثة «داخل حفرة» و«يرجع تاريخ وفاة ٢٢ [من اصحابها] الى فترة حرب المخيمات... وعلم من مصادر فلسطينية ان الضحية الثالثة والعشرين قتلت مؤخراً. وتبين ان الجثة لشخص يدعى جهاد لوباني حضر منذ بضعة ايام من صيدا الى بيروت لمعالجة جرح في ذراعه» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

واكدت «الصنداي تايمز» العثور على هذه الجثث «ملقاة في بئر مهجورة بالقرب من مخيم صبرا»، واضافت انه «وجدت ١٢ جثة في اوائل تموز (يوليو) الماضي» (**القبس**، ٦/٨/١٩٨٥).

وحول الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الطبية الفلسطينية في لبنان، قالت مديرة الهلال الاحمر الفلسطيني ـ فرع لبنان، ام الوليد، انه «لم يبق من مستشفى غزة في مخيم صبرا، الا الجدران المتصدعة». وقالت: «كان مستشفى غزة يحوي مئتي سرير، وملحق به مستشفى رام الله للتوليد، الذي

يرى النـور فيه، شهرياً، ما بين ٢٩٠ و٣٠٠ طفل... احد موظفي الجمعية احضر فاتورة ولادة عادية وطبيعية لزوجته بلغت قيمتها ثلاثة آلاف ليرة، بينما كنا نتقاضى لا اكثر من مئتي ليرة عن كل عملية ولادة، وكـان هناك اعفاء للكثيرين من الدفع». وعن تكاليف اعادة تعمير وتجهيز المستشفى، قالت: «تراوحت التقديرات الأولية [ما] بين ٢٢ ـ ٢٥ مليون ل.ل.، علماً بأن خسارتنا اكثر بكثير، نظراً لاحتراق عدد من المستودعات وما فيها من الاجهزة والمعدات والادوية... وهذه خسائر لم يشملها الاحصاء» و«المشكلة، الآن، هي توفير الاجهزة والمعدات، لانهم لم يتركوا لنا سوى المعدات الثقيلة التي تحتاج الى رافعات لنقلها. اي اننا نكاد نجهز المستشفى مجدداً من [حالة] الصفر». واوضحت ام الوليد ان الجمعية لم تسترجع من المسروقـات «سـوى واحـد بالالف ممـا فقدناه، وبعض ما استعدناه لم يعد صالحاً للاستعمال» (**فلسطين الثورة**، ١٠/٨/١٩٨٥).

اما عن خسائر مؤسسة «صامد» في لبنان، فقد ذكر ان «معظم مشاغل الجمعية في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة دمرت تماماً» و«ما سلم من الحرق او التدمير، لم يسلم من النهب او التلف». وقال المسؤول الاداري في «مشغل الشهيد عيسى حمود للنجارة»، ابو نادر، «ان مشاغل المؤسسة لحق بها الخراب خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، لكنه كان اقل من الخراب الذي لحق [بها] في ' حرب المخيمات' . ان عناصر اللواء السادس، وحركة ' أمل' خاصة، كانوا موجودين لحراسة هذه المؤسسة، وهكذا، فعندما ضربوا، ضربوا الاماكن الحساسة...» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٨٥).

وبينما كثر التحدث للصحف والمجلات عن «اعادة بناء واعمار» المخيمات، فان دور الآليات التابعة لشركة «جبل قاسيون» السورية قد اقتصر على ازالة الانقاض من المخيمات الثلاثة. وكتبت «الفاينشال تايمز» ان الأسر في المخيمات تواجه «الاختيار بين هدم بقايا بيوتها بالجرافات السورية وباشراف فريق من المهنـدسـين السـوريـين فتصبـح بلا مأوى، او مخـاطر العيش في منـازل غير منـاسبـة» (**القبس**، ١/٨/١٩٨٥).. وقرر المجلس البلدي لبلدية بيروت، ورئيسه المحامي شفيق السردوك، في بيان «ان كثيراً من الأبنية والدساكر التي تهدمت بفعل القتال مشادة أصلاً في الشوارع ضمن التخطيطات ولا يجوز السماح باعادة بنائها [في] مكانها، ويقتضي تحرير الشوارع، وكذلك التخطيطات، بحيث نعطي المنطقة شكلها المدني الحضاري كما هي مصادق عليها في خرائط البلدية». اضاف البيان انه «حصل اتصال بين لجنـة المخيمـات (لجنة التنسيق التي شكلت بموجب اتفاق دمشق)، وبين رئيس البلدية للتنسيق بين الطرفين وحصل اجتماع في فندق كارلتون حضره رئيس البلدية وتدارس فيه المجتمعون الاوضاع في منطقة صبـرا وشاتيلا وتبين، بالنتيجة، ان المهمة التي ستقوم بها اللجنة بمعاونة الآليات السورية هي ازالة الانقـاض ليس إلاّ، وان اي قرار سياسي لم يصدر في شأن اعادة اشادة اي بناء» (**السفير**، بيروت، ١٣/٧/١٩٨٥). وبعد صدور هذا البيان بثلاثة ايام، صرح رئيس مجلس بلدية بيروت السردوك، «رداً على قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ان السردوك لا يمثل احداً: وانا لم اتحدث عن مخيمات اليرموك، بل عن المخيمات الواقعة في نطاق صلاحياتي» (**اذاعة صوت لبنان الكتائبية**، بيروت، ١٦/٧/١٩٨٥).

تبقى مسألة هامة جداً، وهي قضية المعتقلين الفلسطينيين لدى حركة «امل» حيث ادعى بيان صادر عن هذه الحـركـة بانـه تم «اخـلاء سبيـل آخـر دفعـة من الاخوة الموقوفين الفلسطينيين» (**السفير**، ٢٨/٦/١٩٨٥). وعلى الفور اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً اكدت فيه ان «امل» «ما تزال تحتجز مئات الفلسطينيين». و«فسّر» أمين لجنة التنسيق اكرم شهيب الامر فقال ان «امل» اطلقت جميع الموقوفين وان «هناك فرقاً بين الاشخاص الموقوفين والاشخاص المعتقلين»، وقال انه لا يعرف عدد «هؤلاء المعتقلين لاسباب سياسية وعسكرية... وان قضيتهم ستعالج في اجتماع لجنة التنسيق» (**النهار**، ٢٩/٦/١٩٨٥). واكد صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بعيد اطلاق سراحه، ان «هناك نحو اربعمائة فلسطيني تحتجزهم حركة ' أمل' واللواء السادس» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٣١/٧/١٩٨٥).

مخيمات الجنوب

بعد ايام، فقط، من اعلان «اتفاق دمشق»، بدأ الحكم السوري وحلفاؤه في لبنان حملة تحريض ضد المخيمات الفلسطينية في الجنوب، وضد مخيم عين الحلوة قرب مدينة صيدا على وجه الخصوص ـ كما سبق واشرنا ـ بحجة مواجهة «اليمين الفلسطيني المتمثل بنهج ياسر عرفات» كما صرح وكرر القول الدكتور اسامه سعد، امين عام التنظيم الشعبي الناصري، مكرراً بذلك ما قاله العشرات من الشخصيات السياسية الموالية للحكم السوري في لبنان، وما يردده المسؤولون السوريون انفسهم، واجهزة الاعلام السورية (**السفير**، ١٣/٧/١٩٨٥).

وبعد اجتماع عقد في منزل نائب مدينة صيدا الدكتور نزيه البزري، وحضره ممثلون عن القوى السياسية في المدينة، وعن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، صدر بيان تضمن الطلب الى «رموز النهج العرفاتي... مغادرة صيدا والجنوب خلال اسبوع واحد من تاريخه» (**المصدر نفسه**). ورداً على هذا «الطلب»، وزع في عين الحلوة بيان حمل تواقيع «ست مجموعات قوات شهداء» ندد بـ«الحملة السافرة» واكد «نحن نعتبر انفسنا في مخيم عين الحلوة ملزمون بالدفاع عن مخيماتنا وكافة المناطق الوطنية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩/٧/١٩٨٥). وصرح نائب صيدا نزيه البزري، بعد اجتماع مع وفد من «جبهة الانقاذ...» بانه «لدينا وسائل كثيرة جداً لمواجهة التفجير العرفاتي» (**السفير**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وبعد زيارة الى دمشق، برفقة البزري، قال اسامة سعد ان «مواجهة اليمين المستسلم او غير المستسلم مسؤولية قومية، وسوريا في طليعة قوى الصمود العربي» (**النهار**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

ثم عقد اجتماع في دمشق، برئاسة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، شارك فيه ممثلون عن المجلس السياسي الوطني في صيدا والجبهة الوطنية الديمقراطية وحركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني لـ«تعزيز وحدة القوى في مواجهة الموالين لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات» (**النهار**، ٢٥/٧/١٩٨٥). و«نقل احد المشاركين في الاجتماع عن السيد عبد الحليم خدام قوله ان سوريا عازمة على مواجهة نهج عرفات وانها ترمي الى اتخاذ اجراءات رادعة، براً وبحراً، لمنع تكرار عمليات تهريب الاسلحة الى الموالين له في مخيمات صيدا والجنوب. واكد خدام ان كل المشاركين في الاجتماع معنيون بضرب نهج عرفات ورموزه». و«حاول مسؤول فلسطيني اثارة قضية مخيمات صيدا إلا ان خدام أصر على حصر البحث في قضية مخيمات صيدا أولاً» (**المصدر نفسه**).

وفي ختام اجتماعات دمشق، اقرت «ورقة عمل» بشأن مخيمات صيدا، جاء فيها: «أولاً: دور جبهة الانقاذ الفلسطينية داخل المخيمات: التصدي للنهج العرفاتي الاستسلامي بكل الوسائل والاشكال... وتعبئة الجماهير الفلسطينية ضد النهج العرفاتي عبر: (أ) ندوات سياسية، (ب) بيانات، (ج) زيارات للقرى المحيطة بمنطقة صيدا لازالة الاحتقان؛ ثانياً: الامن الفلسطيني جزء من الامن الوطني في صيدا: (أ) تعزيز دور اللجنة الأمنية المشتركة واضافة مراقبين سوريين اليها، (ب) جمع المعلومات عن التحركات المشبوهة للافراد والجماعات من عملاء اسرائيل واصحاب النهج العرفاتي الاستسلامي، (ج) منع تهريب الاسلحة الى المخيمات براً وبحراً...» (**النهار**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

وفجر اليوم نفسه اغتيل ثلاثة كوادر من حركة «فتح» هم النقيب جلال عيسى، قائد كتيبة الشهيد او يوسف النجار، ومعاوناه رائف ومدحت، وأحد العاملين في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، شحاده محمد طه، ووجدت جثث الشهداء الاربعة في سيارة عند احد مداخل عين الحلوة. ومساء نفس اليوم «انطلقت مسيرة التشييع من مخيم عين الحلوة... وتقدمها اشبال في ثياب عسكرية، احدهم يلبس قميصاً عليه صورة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وفرق كشفية تحمل اعلاماً لبنانية وفلسطينية واسلامية وأكاليل، ففصيل نسائي من ' فتح ' ، وسيارات تقل مسلحين وقادة منظمات فلسطينية بما فيها حركة ' فتح ' [ومسؤوليها في لبنان] وابرزهم الرائد عبد العزيز فضة (ابو محمود)، وهو احد القادة الاربعة الذين انذرتهم الفاعليات الصيداوية بوجوب مغادرة صيدا، واعضاء جبهة

الانقاذ... وذوو الضحايا وحشد من الفلسطينيين» (**النهار**، ١٩٨٥/٢/٢٧). في اليوم التالي اصدرت اللجنة الشعبية في عين الحلوة بياناً اعلنت فيه أن «اللجنة الامنية المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية تمكنت منذ اليوم الاول من كشف الفاعلين المجرمين» و«لن نرضى باقل من اعدامهم امام الجماهير الفلسطينية واللبنانية» (**النهار**، ١٩٨٥/٧/٢٨). وقد شُكلت لجنة التحقيق من ممثلين عن حركة «فتح»، وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وحركة «امل» والتنظيم الشعبي الناصري والجماعة الاسلامية والجبهة الوطنية الديمقراطية. وفي عددها الصادر بتاريخ (١٩٨٥/٨/٦) نشرت «النهار» نص «تقرير سري عن مجرى التحقيق» ذكرت ان لجنة التحقيق وزعته على قادة فصائل المقاومة الفلسطينية في صيدا تتهم فيه اربعة من رجال الاستخبارات في حركة «فتح ـ الانتفاضة» بارتكاب الجريمة. وطالب التقرير «جبهة الانقاذ... والجهة المعنية بتسليم القتلة: ١ ـ ابو العبد البطاطا، المسؤول عن الاستخبارات العسكرية لحركة ' فتح ـ الانتفاضة' . ٢ ـ سمير، وهو عنصر في الاستخبارات العسكرية لحركة ' فتح ـ الانتفاضة' . ٣ ـ جهاد الخطيب، عضو في الاستخبارات العسكرية لحركة ' فتح ـ الانتفاضة' . ٤ ـ ابو تيمور، وهو عنصر في الاستخبارات العسكرية لحركة ' فتح ـ الانتفاضة' ».

وعلى هامش هذه الاحداث في مخيمات صيدا، اعلنت حركة «امل» ان مخيمات مدينة صور مطوقة: «نعم، مخيماتها مطوقة وشباب ' أمل' يضربون ستاراً عليهم خوفاً من المندسين والعرفاتيين الذين يريدون اغتيال الشرفاء» (**النهار**، ١٩٨٥/٧/٢٩). كما اعلنت «امل»، في بيان من مدينة النبطية، ان جهاز أمنها اعتقل «شبكة من سبعة اشخاص» يعملون «لمصلحة الزمر العرفاتية المشبوهة... وقد اعترف افراد الشبكة بتعاملهم المشبوه وقبضهم الاموال العرفاتية» (**النهار**، ١٩٨٥/٨/٣١). وذُكر ان «امل» اعتقلت «٣٠ لبنانياً يشتبه في مساعدتهم لشبكة فدائية فلسطينية جديدة أقيمت في جنوب لبنان»، وان «اربعة من المقبوض عليهم اعترفوا بتلقي مساعدات مالية من حركة ' فتح' » (**القبس**، ١٩٨٥/٨/٣١). وفي ليل ٣٠ ـ ١٩٨٥/٨/٣١ أُغتيل في مخيم عين الحلوة، ايضاً، المسؤول في حركة «فتح» واللجنة الشعبية في المخيم مصطفى قاسم خليفة (الحاج ابو محمد)، الذي نعته م.ت.ف. و«فتح» وقيادة قوات العاصفة. و«بعد الظهر شيع خليفة في موكب كبير انطلق من المخيم الى صيدا ورفعت خلاله صور لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات وشعارات تشيد بالمنظمة، وواكبه عدد كبير من المسلحين. وتقدم المشيعين قادة الفصائل الفلسطينية وحركة ' فتح' وجبهة الانقاذ...» (**النهار**، ١٩٨٥/٩/١).

وبتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٨ قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتطويق ومهاجمة عدد من القرى اللبنانية في منطقة صور حيث اعتقلت عدداً من ابناء هذه القرى، وقامت بحملات دهم للبيوت والمراكز الدينية بحثاً عن اشخاص وأسلحة. وكتب زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية «ان اسرائيل استهدفت توجيه ضربة الى مقاتلي حزب الله الموجودين في صراع مع ' أمل' ، كما استهدفت اسرائيل الضغط على ' أمل' ، التي لا تنفذ مهمتها ـ باعتبارها شرطي حماية للجيش الاسرائيلي ولحدود اسرائيل الشمالية ـ بالشكل الكافي» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٥/٨/٣٠). وعلى اثر هذه العملية الاسرائيلية، اعلنت حركة «امل» في بيان من صور انها صادرت «كميات من الاسلحة عثر عليها في مغارة في بلدة الحلوسية» واوقفت «قيد التحقيق» اربعة مواطنين لبنانيين والفلسطيني عبدالله سرحان محمود «وهو ملازم اول في حركة ' فتح' ويلقب [بأبي] الفهود». وجاء في البيان: «تبين في التحقيق مع الموقوفين انه تم الاتفاق بين الفلسطيني عبدالله سرحان محمود وآخرين من حزب الله في الجنوب على تسلم اسلحة من بيروت، وهم ينقلونها الى الجنوب... وكان الاتفاق يقضي بان تعطى عناصر حركة ' فتح' خمس الكمية... ان التخطيط لهذا التوزيع وضعته ' فتح' على ان يتولى التنفيذ مسؤولون في حزب الله، هم اساساً من كوادر ' فتح' ، وانهم قبضوا كل رواتبهم التي تعذر قبضها... اثناء الاحتلال». وعلق المسؤول السياسي لحركة «امل» في الجنوب، داود داود، فقال: «ان المعلومات تظهر التنسيق بين حزب الله وحركة ' فتح' من اجل تهريب السلاح الى الجنوب، وتظهر كيف ان جماعة ' فتح' تخردق حزب الله...»

(النهار، ٥/٩/١٩٨٥).

اعتداءات اشد عنفاً

الاعتداءات التي عانى منها الفلسطينيون في مخيمات الجنوب تواصلت، في الوقت نفسه، ضد مخيمات بيروت، بل كانت أشد عنفاً، حيث لم «تنعم» هذه المخيمات بالهدوء، الا اياماً معدودة، يُعيد الاعلان عن «اتفاق دمشق».

ومن بين سلسلة هذه الاعتداءات، سوف نقتصر، في هذا التقرير، على ذكر تلك ذات «الحجم الكبير» منها؟

بتاريخ ٣١/٨/١٩٨٥، القى نبيه بري، رئيس حركة «امل»، كلمة في مهرجان أُقيم في مدينة بعلبك، تطرق فيها الى الحرب ضد المخيمات وحاول تقديم تبريرات سياسية لاستمرار هذه الحرب. وتعقيباً على كلمته، اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان «اخطر ما في كلام الوزير نبيه بري هو التهديد المباشر بمقاتلة الفلسطينيين مرة اخرى بحجة انسياقهم وراء اتفاق عمان»، وان «الدم الفلسطيني محرم، ولا يحق لاي كان الحض على اهداره بدعاوى سياسية واهية وبحجة انه ليس ازكى من الدم اللبناني» (النهار، ٣/٩/١٩٨٥). ولم تمض ايام على خطاب بري، حتى تجدد القتال في مخيم برج البراجنة بعنف. واستؤنفت الاعتداءات، بكافة انواع الاسلحة التي استخدمت في الحرب السابقة ضد المخيمات. وذكرت «مصادر فلسطينية» أن الضحايا الفلسطينيين في مخيم برج البراجنة، في اليوم الثاني من القتال، بلغت خمسة عشر جريحاً «بينهم ثلاثة اصابتهم خطيرة» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٤/٩/١٩٨٥). وفي اليوم الثالث «رابطت دبابات تي ـ ٥٤ التي ارسلتها سوريا، عند مدخل برج البراجنة بالقرب من المطار. ولا يظهر من وراء الكثبان الرملية سوى ابراج ومدافع هذه الدبابات» (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٨٥). واعرب ابو فاضل راجح، «وهو مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عن اعتقاده بان اشتباكات برج البراجنة لم تكن مجرد حوادث متفرقة بل ان كثافة المعارك تثبت انها ناجمة عن قرار سياسي» (**المصدر نفسه**،). وقال جندي من الجيش اللبناني «يحتمي داخل مدرعة لنقل الجنود على طريق المطار، غربي برج البراجنة» ان هناك «كثيراً من شبان الميليشيات في الحي»، وقال: «انهم لا يحترموننا حتى نحن الجنود» (**المصدر نفسه**،).

وعلى هامش تجدد الحرب ضد برج البراجنة، كتبت «النهار» في زاوية «اسرار الالهة» اليومية: «اهتمت قيادات في الغربية لقول نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ان حليف سوريا الاول هو الوزير نبيه بري ويأتي سواه بعده بدرجات» (**النهار**، ٦/٩/١٩٨٥). وكتب سركيس نعوم ان هذه الحرب «التي قيل انها انتهت منذ مدة، لم تنته... وانتقالها الى غير منطقة وموقع أمر مرجح على ما تفيد المعلومات المتوافرة، عند غير مرجع، والمعطيات». ورداً على سؤال، طرحه نعوم: «هل يمكن وقف الاشتباكات نهائياً؟»، اجاب بنفسه: «العارفون يستبعدون ذلك ويشتّمون ما يشير الى بداية معركة حقيقية تكون الفصل الثاني من حرب المخيمات» (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ٦/٩/١٩٨٥، ارتكبت حركة «امل» مجزرة ضد مدنيين فلسطينيين في منطقة حارة حريك، أجمعت وسائل الاعلام المحلية (اللبنانية) والاجنبية على ذكر وقائعها. وادلى «مصدر فلسطيني» في بيروت بتصريح جاء فيه: «دهمت مجموعات من حركة ' أمل ' الساعة ١٦,٣٠ من يوم ٦/٩/١٩٨٥ بنايات رستم في شارع عبد النور في حارة حريك، حيث يسكن الكثير من العائلات الفلسطينية، واعتقلت عدداً كبيراً من الشباب واقتحمت مقراً للحزب السوري القومي الاجتماعي في احدى هذه البنايات كان الاهالي لجأوا اليه هاربين. ثم اعدمت احدى المجموعات ما لا يقل عن ١٩ مدنياً فلسطينياً في الشارع العام... ونقلت حركة ' امل ' ثلاثين شاباً الى مقر أمني تابع لها في بناية الكسرواني في المحلة ذاتها، ولم يعرف شيء عن مصيرهم» (**النهار**، ٧/٩/١٩٨٥). وذكرت وكالة الاسوشيتدبرس ان مسؤولاً في حركة «امل»، «طلب عدم ذكر اسمه، اخذ الصحافيين والمصورين الى مكان الحادث... واوضح ان القتل نفذه شاب صغير لا ينتمي الى

حركة ' أمل ' كان الفلسطينيون قتلوا اخاه، واصطحب معه مسلحاً ليثأر لأخيه، فانتقى هذا المسلح عددا من الفلسطينيين واطلق النار عليهم» (**المصدر نفسه**).

وذكرت «النهار» ان مصادر حركة «امل» اوضحت ان «وراء الحادث عملاً ثأرياً نفذه شقيق احد عناصرها عباس حماده الذي قتل خلال اشتباكات الخميس في مخيم برج البراجنة، واكدت انها اعتقلته وستحاكمه» (**المصدر نفسه**). وبثت وكالة الصحافة الفرنسية نقلاً عن مراسل لها انه «شاهد ٧ جثث في المكان الذي حصلت فيه المجزرة». ونسبت الوكالة الى مسؤول في الحزب القومي الاجتماعي السوري قوله انه «احصى ١٥ جثة»، واضافت ان مراسلها «شاهد مسلحين يطلقان النار على شخصين معصوبين» (**المصدر نفسه**). وذكرت الاسوشيتدبرس ان «شماس الخطيب فقد اثنين من اولاده... واصيب ابنه الثالث بجروح في كتفه. وقالت زوجته ان المسلحين اخرجوا اولادها من منزلهم وقتلوهم على المدخل. كانوا في ثياب النوم عندما اخذوهم وها أنذا عائدة من الدفن» (**المصدر نفسه**). اما عضو المكتب السياسي في حركة «امل»، غسان سبلاني، فقد صرح لوكالة رويتر بأنه «لا يعرف عدد القتلى بالتحديد»، وقال: «لقد سمعنا ان عددهم يتراوح بين ٧ و١٤» (**المصدر نفسه**). وصرح ناطق باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان حركة «امل» «جمعت بعض المدنيين الفلسطينيين في حارة حريك بينهم نساء واطفال وكهل عمره ٧٠ عاماً واطلقت عليهم النار فقتلت ٩ منهم» (**المصدر نفسه**). وجاء في خبر آخر ان معلومات امنية كشفت عن «ان مسلحي ' أمل ' بقيادة شخص من آل عواضة يلقب بالحنش، قد نفذوا» المجزرة. (**اذاعة صوت لبنان**، ٦/٩/١٩٨٥).

في هذا الوقت كانت المعارك محتدمة في مخيم برج البراجنة. وذكر ان «ضحايا حركة ' أمل ' قد وصل [عددها]، حسب انباء متطابقة، الى تسعة قتلى وحوالى ٤٠ جريحاً في صفوف الميليشيات» (**اذاعة مونت كارلو**، باريس، ٧/٩/١٩٨٥). وعن الضحايا في مخيم برج البراجنة «اكد الفلسطينيون انه، منذ نشوب الاعمال العسكرية... لقي عشرون فلسطينياً مصرعهم كما اصيب خمسون آخرون» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٩/٩/١٩٨٥).

يوسف فرج الله

المؤتمر الوطني العام السابع لجبهة التحرير الفلسطينية

تحت شعار «من اجل استمرار الثورة وتصعيد الكفاح المسلح، من اجل الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية وصيانة قرارها الوطني المستقل» عقدت جبهة التحرير الفلسطينية سابع مؤتمراتها الوطنية العامة، وذلك في معسكر «قوات عين الحلوة» التابع لجيش التحرير الوطني الفلسطيني، في تونس، في الفترة الواقعة ما بين الخامس والتاسع من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥. والتأم المؤتمر بحضور ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصلاح خلف (ابو اياد) ومحمود عباس (ابو مازن)، عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، وعبد الرحيم احمد، أمين سر جبهة التحرير العربية، وممثلي حزب العمال الشيوعي الفلسطيني وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو) وممثل عن المعارضة السياسية في سوريا، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكذلك سفراء الاتحاد السوفياتي وكوريا

الديمقـراطيـة والصـين ورومـانيا وتشيكوسلوفاكيا، في تونس، ومندنبي حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج والسويد ولجنة اتحاد الصحافيين العالميين، اضافة إلى اعضاء المؤتمر وعددهم ١٢٦ عضواً عاملاً من اصل ١٦٠ عضواً في المؤتمر العام.

ولقد كان لكلمة ياسر عرفات الافتتاحية اثرها البالغ في ايضاح التطورات السياسية العامة، والتي تناولها المؤتمر في جلساته المغلقة. فقد اعتبر عرفات المؤتمر «ليس مؤتمراً لجبهة التحرير الفلسطينية، بل هو مؤتمر من مؤتمرات الثورة الفلسطينية» مستعرضاً مرحلة ما بعد الخروج من بيروت وما تعرضت له حركـة «فتـح» من انشقـاق مؤكداً ان «ثمة وثائق مسجلة في المجلس الثوري لحركة ' فتح ' تثبت ان الاسرائيليين كانوا على علم بالانشقاق الذي حصل في صفوفنا، بدعم من سوريا وبعض الانظمة العربية، والذي استهدف شرذمة ثورتنا وتصفيتها». وكذلك، تعرض عرفات للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، واوضح «ان الحل لن يكون الا عبر مؤتمر دولي يحضره الصديق الاتحاد السوفياتي، وتحضره الولايات المتحدة وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وتحضره م.ت.ف. مع بقية الاطراف. وقد الزمنا انفسنا، والزمنا اخواننا العرب، من خلال قمة الدار البيضاء، التي اتخذت، ولاول مرة، موقفاً واضحاً ازاء القضايا العربية المصيرية، مثل الحرب العراقية ـ الايرانية، وكذلك التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك».

امـا محمـد عباس (ابو العباس)، أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، فقد اشاد بقيادة عرفات الحكيمـة وبكلمتـه السياسية الافتتاحية وركز في كلمته الموجزة علي تمسك جبهة التحرير الفلسطينية بالشرعية الفلسطينية، موضحاً ان هذا الموقف نابع بالاساس من التزام الجبهة بـ م.ت.ف. كاطار وحيد للعمل الفلسطيني. ودعا عباس الجناح الآخر من الجبهة إلى عدم الرضوخ للسياسة السورية والعودة الى الشرعية الفلسطينية والتحاور داخل الاطر الشرعية.

وبالرغم من المقاطعة الفلسطينية من كافة الفصائل لهذا المؤتمر، باستثناء «فتح» وجبهة التحرير العـربية، على صعيد المشاركة بالممثلين او بالتأييد عبر البرقيات، او حتى على صعيد التأييد العربي، والدولي، فان المؤتمر يتمتع باهمية خاصة ولاسباب عدة: اولها، عدم التمكن من عقد هذا المؤتمر في موعده المحـدد، حيث جاء انعقاده بعد زهاء ست سنوات من انعقاد المؤتمر السادس؛ وثانيها، هو ما شهدته الاوضـاع الداخلية للجبهة من خلافات وصلت حدتها، في حالات، الى خروج بعض الاجنحة على شرعية م.ت.ف. في وقت وقفت فيه الاكثرية العامة من قواعد الجبهة الى جانب م.ت.ف. والاستمرار في صمودها من اجـل وحدة موقف جبهة التحرير الفلسطينية على اساس الحفاظ على مكتسبات م.ت.ف. وصيانة قرارها الوطني المستقل. ان الجهد التنظيمي الذي لم ينقطع داخل جلسات المؤتمر وما نتج عنه من ملحق خاص للنظام الداخلي يكفل امكانية وقدرة الاستمرار في النضال التنظيمي للحفاظ على وحدة الجبهة وعودة الجميع إلى ارضية سياسية تكفل سلامة التنظيم على اساس الالتزام بـ م.ت.ف. كاطار تنظيمي ـ سياسي وحيد للشرعية الفلسطينية. وثالثها، وهو الاشد دقة وحساسية، يتعلق بزمان عقد المؤتمر، فالمؤتمر عُقد في وقت ما تزال فيه الاوضـاع السياسية الفلسطينية والعربية، وما يتعلق بها دولياً، عُرضةً لاشد التغيرات والتقلبات. ولعل ذلك ما اسهم في عملية تأخير عقد المؤتمرات العامة لكافة التنظيمات منذ ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حتى الآن. فمعطيات ومتغيرات الغزو الاسرائيلي وخروج قيادات، واطارات، وقواعد م.ت.ف. من لبنان لا تزال تتفاعل منذ وقوعها حتى اللحظة، وبشكل متراكم، دون التوصل الى حلول واضحة، أو إجابات حاسمة فيما يتعلق بالوضعين الداخلي والخارجي لـ م.ت.ف. بل على النقيض، فقـد اسهم هذا الوضع غير الواضح، من تمكين بعض الانظمة العربية من التدخل بصورة سافرة في الاوضـاع الداخلية الفلسطينية، مما ساعد على عملية الشرخ الداخلي وتعميقه. وكذلك، لقد شاب التحرك السياسي الفلسطيني بشقيه، الشرعي وما سمي بجبهة الانقاذ، الكثير من المناقشات والتساؤلات. لذا فان انعقاد مؤتمر عام ولأي فصيل كان من شأنه ان يحمل في طياته المخاطر التنظيمية والسياسية، نظراً للكم الهائل من المشكلات التي خلفها الغزو الاسرائيلي للبنان، وما تلاه من تحركات سياسية لم يُحسم النقاش حولهـا. هذا في وقت يتـطلب فيه عقد مؤتمر عام تحديد الاجوبة الحاسمة والواضحة حول كافة المسائل

المعلقة.

اضافة الى كل ذلك، فان انعقاد المؤتمر العام لجبهة التحرير الفلسطينية ضمن هذه الظروف المعقدة للغاية، والمتعلقة بأوضاع هذا الفصيل الداخلية اولاً، او من جهة الاوضاع السياسية الفلسطينية عامة، كان من شأنه ان يقوم برسم خطوط تنظيمية جديدة في حياة الجبهة شملت حتى تعريف هذا الفصيل. فبدلاً من تعريفه السابق على «انه فصيل يناضل من اجل امتلاك نظرية الطبقة العاملة» أبدل التعريف، وحُـدد على انـه «فصيل وطني» فقط. وما تناول التعريف تناول كافة الطروحات السياسية والتنظيمية للجبهة. ولم يتمكن المؤتمر بالتالي، عبر نقلاته السريعة تلك، من تحديد خطوط عمله السياسي والتنظيمي بوضوح، الامر الذي سيترتب عليه المزيد من المناقشات حول طروحاته في المستقبل أو حتى جدوى انعقاده بالمعنى السياسي أساساً.

وقد حظى الوضع الفلسطيني، ومسودة مهامه المطروحة، بأوسع دائرة من النقاشات. ولم تبرز اية تعـارضات تذكر حول أولوية، وأهمية، الحفاظ على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودورهـا الهـام في الحفاظ على مكتسباته، وصيانة قراره الوطني المستقل. وقد أكدت مجمل النقاشات والمداخلات ضرورة الحفاظ على وحدة المنظمة من خلال الاحتكام إلى اتفاق عدن ـ الجزائر، وكذلك قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، للخروج من جملة المآزق والصعوبات التي وصلت إليها م.ت.ف.

كمـا وتعرضت النقاشات لأوضاع الفلسطينيين في لبنان، وأوضاع المخيمات. وقد تأكد من خلال النقاشات والمعلومات المتوافرة ان المخطط الطائفي يهدف إلى الغاء وجود المخيمات الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسـطيني من لبنـان. وأكد المؤتمر على ضرورة النضال من اجل الحفاظ على امن الجماهير الفلسطينية في لبنان، وتنفيذ القرارات العربية والاتفاقات الثنائية بين م.ت.ف. والدولة اللبنانية.

وفي مجـال العمل العسكري، اجمعت النقاشات على ضرورة تنشيط العمل العسكري ضد العدو الصهيـوني، ورفـع السـويـة القتالية لدى القطاع العسكري واستمرار الكفاح المسلح وايلاء المسألة التنظيمية والتخطيطية لهذا العمل الاهمية القصوى بما يكفل الاستفادة من خبرات السنوات السابقة، وبما يعبر عن المضمون الشرعي للنضال الوطني الفلسطيني، وانسجامه مع عدالة القضية الفلسطينية، وادانـة الارهـاب بكـافة اشكاله وصوره، وكشف المضمون الفاشي والارهابي للممارسات الصهيونية، والاميركية، ضد شعوبنا العربية.

لقد اتسمت مناقشات الوضع الفلسطيني ومهامه، وبشكل يختلف عن المؤتمرات السابقة، بالوقوف حول كافـة الامور بروح من المسؤولية العالية، وايلاء القضية الوطنية المكانة الاولى في مناقشة المهام السياسية وذلك بالرغم من حساسية بعضها. ولعل الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني اكثرها حساسية، حيث تمت مناقشة هذا الموضوع بروح موضوعية عالية. فقد أكدت جميع المداخلات، والمناقشات، على رفض الاتفـاق من منـطلق الحـرص على الوضـع الفلسطيني والحفاظ على استقلالية السياسة الفلسطينية استقلالاً تاماً. مع الادانة العدمية لرفض لهذا الاتفاق، والمنطلقة من نزعة الاضرار بمصالح م.ت.ف. وتبديد نشاطها.

واستعرض المؤتمر، وبتفصيل دقيق، المجريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وطالب بضرورة استعادة بناء الجبهة الوطنية داخل الوطن المحتل، مع ايلاء عمل المـؤسسات الوطنية وهيئاتها الاكاديمية والاجتماعية والصحية، وكذلك عمل النقابات، كل الاهمية بما يكفل استمرار عملها في الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية، وضمان مجابهة الثقافة اللاوطنية داخل المناطق المحتلة.

أمـا على الصعيـد العربي، فقد تركزت مناقشات المؤتمر حول مسألتين اساسيتين: الاولى تتعلق بالموقف الرسمي، والشعبي، العربي من م.ت.ف.؛ والاخرى تتناول استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية.

وفيمـا يتعلق بالنقـطة الاولى، فقـد أكد المؤتمرون على ضرورة العمل الجاد من أجل الحفاظ على الاجماع العربي، فيما يتعلق بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كواحد من الثوابت

التي توصلت اليها مؤتمرات القمة العربية، مع ضرورة استمرار تعميق العلاقات الكفاحية بين فصائل الثورة الفلسطينية وبين كافة الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية العربية. وقد اولى المناقشون هذه النقطة إهتماماً خاصاً. وبرز من خلال المناقشات نوع من النقد الذاتي للثورة الفلسطينية، حيث تركزت بعض المناقشات على الخلل الواضح الذي تجلى احياناً في صيغ التحالف بين بعض الفصائل الفلسطينية وبين بعض الاحزاب والقوى الوطنية الديمقراطية العربية. ودعت هذه المناقشات إلى تغليب الروح المبدئية على صيغ التحالفات، وعدم التخلي عنها لحسابات تنظيمية ضيقة، او اسقاطها لحساب التحالفات مع الانظمة الرسمية. كما وتمت مراجعات نقدية واسعة لمواقف الحركة الوطنية اللبنانية من م.ت.ف. في الآونة الاخيرة. ودعا المؤتمر إلى ضرورة دعم مسيرة الحوار مع كافة أطراف هذه الحركة بما يضمن عودة صيغ التحالف الى مستواها اللائق. وتطرق المؤتمر إلى ما تشهده الساحة اللبنانية خاصة، والعربية عامة، من بروز النزعات الطائفية، والنزوع نحو سياسات التجزئة والتفتيت، واعتبر المؤتمر هذه الروح، روحاً تغذيها الامبريالية والاستعمار بهدف ضرب مفهوم الوحدة العربية.

وفيما يختص بالحرب العراقية ـ الايرانية، فقد دعا المؤتمر الى ضرورة وقف هذه الحرب، والاحتكام للوسائل السلمية. واعتبر استمرار هذه الحرب عاملاً رئيساً من عوامل ابعاد العراق عن دوره القوي الفعال على ساحة الاحداث السياسية والعسكرية العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

أما على الصعيد الدولي، فقد لاحظ المؤتمر ازدياد حدة التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني. ووقف المؤتمر على مدى الانجازات الهامة التي تحققت في مجال النجاح الفلسطيني على صعيد الرأي العام العالمي، كما ثمن المؤتمر عالياً العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، ودور السوفيات في العمل الجاد في تقديم كافة المساعدات لقضية الشعب الفلسطيني، ودوره الايجابي دولياً على صعيد ايجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية. ودعا المؤتمر إلى تعزيز اواصر التضامن مع حركات التحرر الوطني العالمية، وحركات العمال الثوريين في العالم، ومع سائر القوى الديمقراطية في البلدان الراسمالية، وتعزيز الدور الايجابي لدول عدم الانحياز والبلدان الاسلامية التي تقف الى جانب نضالنا العادل في مواجهة الدور السلبي الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية ضد نضال الشعوب، وحركاته التحررية.

وقد ناقش المؤتمر ابعاد الدور التخريبي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط، معتبراً نشاطها السياسي، فيما يختص بقضيتنا الوطنية، نشاطاً معادياً لتطلعات الشعب الفلسطيني، وحقه في الوجود، وتقرير المصير، مستعرضاً النتائج السلبية لاتفاقات كامب ديفيد. وجدد رفضه المطلق للمبادئ التي انبثقت عنها هذه الاتفاقات، وفي مقدمتها مبدأ المفاوضات الثنائية. وأكد المؤتمرون ضرورة رفض مبدأ التسويات الاميركية، وضرورة النضال الجاد في سبيل التوصل الى عقد المؤتمر الدولي كطريق وحيد لضمان الحقوق الفلسطينية المشروعة في تقرير المصير والعودة، بما يضمن نزع فتيل التوتر واخطار الحرب في منطقة الشرق الاوسط، وبما يخدم مصلحة الامن والسلام الدوليين.

وفي الختام، انتخب المؤتمر هيئاته القيادية، وبشكل مغاير لتركيب هيئاته القيادية عبر مؤتمراته الستة السابقة. فقد تم احداث هيأه جديدة هي «المجلس العام». هذا المجلس يمثل كافة فروع ومؤسسات الجبهة ويتألف من ٤٧٠ عضواً، له حق الاجتماع سنوياً، ويتمتع بصلاحيات واسعة، تصل الى حد نزع العضوية من اعضاء من اللجنة المركزية، او اضافة اعضاء جدد اليها. كما تم انتخاب نائبين للأمين العام بدلاً من نائب، وذلك لاعتبارات محض تنظيمية، وتتعلق بالابقاء على باب الحوار مفتوحاً امام الجانب الآخر وسعياً وراء وحدة الجبهة.

سميح شبيب

نص البيان الختامي
لمؤتمر القمة العربي الطارىء

اجتمع مؤتمر القمة في دورة غير عادية، في مدينة الدار البيضاء، في الفترة ما بين ٧ الى ١٩٨٥/٨/٩، بناءً على دعوة من جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، تعزيزاً للتضامن بين الدول العربية ودعماً لمسيرة العمل العربي المشترك على اساس ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها والمعاهدات المبرمة في اطارها. درس المؤتمر اهم القضايا العربية الراهنة في جو من الاخاء والتفاهم والحرص على الحقوق والمصالح العربية المشتركة. وأولى المؤتمر موضوع تنقية الاجواء العربية كامل عنايته لما له من اهمية.

وفي هذا النطاق، فان المؤتمر يؤكد ايمانه بضرورة التضامن بين الدول العربية، لا سيما في هذه الظروف العصيبة التي تتطلب حشد طاقات الامة العربية ونبذ الخلافات، مهما تكن، بين دولها لمواجهة الفترة الحاسمة التي تمر بها. ويعلن الالتزام الكامل بجميع بنود ميثاق التضامن العربي الذي اقره مؤتمر القمة الثالث المنعقد في الدار البيضاء في شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥، ويعهد الى اللجان التالية، المؤلفة من عدد من الدول الاعضاء ومن الامين العام لجامعة الدول العربية، بحل الخلافات بين بعض الاشقاء، فتسعى لجنة مؤلفة من المملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية الى التوفيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وبين الجمهورية العراقية والجمهورية السورية، وتسعى لجنة مؤلفة من المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الموريتانية الى التوفيق بين الجمهورية العراقية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وكذلك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

وتقدم اللجان تقاريرها الى رئيس مؤتمر القمة. ويناشد المؤتمر الاشقاء التجاوب مع هذه المساعي بروح الاخوة العربية الصادقة.

وبخصوص الحرب العراقية الايرانية، وبعد استعراضه الوضع في الخليج، يلاحظ المؤتمر، ببالغ القلق والالم، استمرار هذه الحرب بكل ما تسببه من خسائر بشرية فادحة واضرار مالية باهظة للطرفين وما تؤدي اليه من تهديد خطير لأمن المنطقة واستقرارها وازدهارها وللامن والسلم العالميين، ويعرب المؤتمر عن استنكاره الشديد واسفه العميق لاصرار ايران على مواصلة الحرب وشنها الهجوم تلو الهجوم على العراق مستهدفة اختراق حدوده واحتلال اراضيه وفرض سلطتها عليه متحدية قواعد القانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومستهينة بكل المساعي السلمية على اختلافها والمبادرات العراقية الرامية الى وقف القتال وايجاد حل سلمي عادل ومشرّف عن طريق المفاوضات يضمن الحقوق المشروعة لكلا الطرفين ويقيم علاقات حسن جوار تأميناً لسيادة الامن والاستقرار في المنطقة لما يعود بالخير على الامة العربية والاسلامية.

ويؤكد المؤتمر، بهذه المناسبة، تمسكه بقرار قمة فاس المتعلق بحرب الخليج وموقف العرب منها والالتزامات المترتبة عليه بموجب المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ ـ ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك. كما يؤكد المؤتمر الطلب الذي وجهه مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الطارىء ببغداد في ١٤ مارس (آذار) ١٩٨٤ الى ايران بأن تلتزم، فوراً، بقرارات وقف الاقتتال والاستجابة لمبادرات السلام.

ويؤكد المؤتمر، مجدداً، ان استمرار ايران في الحرب ضد العراق لا يمكن الا ان يدفع بالدول العربية الى اعادة النظر في العلاقات معها واتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ ذلك.

ويعلن المؤتمر عن تصميمه على تعبئة جميع الجهود من اجل وضع حد سريع للقتال والدخول في مفاوضات من اجل الوصول إلى حل سلمي وعادل ومشرف للنزاع ويدعو لجنة متابعة تطورات الحرب بين العراق وايران الى تكثيف مساعيها واتصالاتها في هذا السبيل، في ضوء الواجبات المكلفة بها.

وبحث المؤتمر الوضع في القرن الافريقي، فأكد على ضرورة تنفيذ قرار مؤتمر القمة الثاني عشر بشأن هذا الموضوع ويكلف الامين العام بتقديم تقرير الى مؤتمر القمة القادم عن مدى تنفيذ هذا القرار.

وفي نطاق بحثه المتعمق لمختلف التطورات التي تجتازها القضية الفلسطينية، استمع المؤتمر الى شرح مفصّل قدمه جلالة الملك حسين، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية، والاخ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، حول الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الذي وقّع في عمان في ١٩٨٥/٢/١١ وسجل، بكل تقدير، الشروح الضافية التي تفضّل بتقديمها جلالة الملك حسين والاخ ياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية ـ الفلسطينية مع مخطط فاس واعتبارها خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من اجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، وتؤمن استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.

وبعد تناول هذا الموضوع بالدراسة المستفيضة من مختلف جوانبه يؤكد المؤتمر ضرورة تواصل واستمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادىء مقررات قمة فاس.

ويؤكد المؤتمر قراراته السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ودعمه وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ومساندتها في جهودها لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة، كما يؤكد حق الشعب الفلسطيني في استقلالية قراره الوطني وعدم السماح لاية جهة التدخل في شؤونه الداخلية.

ويعبر المؤتمر عن قلقه البالغ من تدهور الاوضاع في لبنان على نحو يهدد مصير ووحدة لبنان، ارضاً وشعباً، ويؤكد المؤتمر دعم الشعب اللبناني وحكومته للتصدي للمخططات الهادفة لتمزيق لبنان وتقسيمه وحتى يتمكن لبنان من اخماد الفتنة الطائفية التي تحركها القوى المعادية، كما يؤكد المؤتمر على اهمية استقرار لبنان وضرورة الحفاظ على وحدته وامنه وانهاء الاحتلال الاسرائيلي لجميع اراضيه.

ويكلف المؤتمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رئيس المؤتمر، بمواصلة اتصالاته، على الصعيد الدولي، لتوضيح القضايا العربية، وبالخصوص بمناسبة اجتماع الرئيسين الامريكي والسوفياتي المرتقب حتى تكون الدولتان العظميان على بينة من موقف الدول العربية من مجمل القضايا، وخاصة ما يتعلق منها بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط.

ويعتبر المؤتمر ان عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة يساعد على تحقيق السلام في المنطقة العربية بحضور ومشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع الاطراف المعنية الاخرى.

ويحيي المؤتمر صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ونضاله اليومي المتصاعد ضد قوى الاحتلال الاسرائيلي

ويؤكد التزامه بدعم هذا الصمود وتطويره لمواجهة المخططات الصهيونية التوسعية الهادفة إلى تهويد الاراضي الفلسطينية وتشريد ابناء الشعب الفلسطيني، ويؤكد المؤتمر ادانته للممارسات الارهابية والعنصرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ويناشد الرأي العام العالمي دعم الشعب الفلسطيني والعربي في مقاومته لهذه الممارسات المناقضة للشرائع الدولية ولحقوق الانسان، كما يناشد المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات عملية للوقوف في وجه الممارسات الصهيونية، ويؤكد الالتزامات السابقة بتقديمه الدعم المالي والسياسي والاعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله، لاسترجاع حقوقه المغتصبة.

ونظراً لما عانته المخيمات الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واتقاء لخطر التهجير والتشريد الذي يهدد الوجود الفلسطيني في تلك المخيمات وحرصاً على سلامة هذا الوجود وعلى حق الشعب الفلسطيني في العمل والتنقل وتمتيناً لاواصر الاخوة اللبنانية الفلسطينية يدعو المؤتمر الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التعاون والتنسيق بينهما في ما يتعلق بالشؤون الفلسطينية وحماية المخيمات الفلسطينية الموجودة في لبنان طبقاً للاتفاقات المعقودة بينهما، كما يؤكد المؤتمر العمل على تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة في دورته الطارئة يومي ٨ و١٩٨٥/٦/٩، والتزاماً بالمبادىء التي تؤمن بها الامة العربية واستلهاماً من حضارتها واصالتها وتقاليدها العريقة، فان المؤتمر يستنكر بشدة الارهاب بجميع اشكاله وانواعه ومصادره وفي مقدمته الارهاب الاسرائيلي داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها، ويعتبر ان اللجوء اليه لا يتفق مع المثل العليا للانسانية، ويدعو الى التمسك بمبادىء الحق والعدل لتحقيق الاهداف والدفاع عن المصالح الوطنية بالاعتماد على الوسائل المشروعة التي اقرتها المواثيق الدولية.

واستعرض المؤتمر ببالغ القلق آخر تطورات الوضع في جنوب افريقيا وما يتعرض له المواطنون الافارقة من عنف وارهاب وتمييز، كما استعرض نضال شعب ناميبيا من اجل تحقيق استقلاله وسيادته وفق قرارات الامم المتحدة.

وانطلاقاً من ايمانه الثابت بمبادىء التعاون العربي ـ الافريقي، يؤكد المؤتمر قراراته السابقة في هذا المجال ويجدد تأييده للنضال الذي يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا من اجل الحرية والاستقلال والسيادة والتنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا النضال.

وفي نهاية اجتماعاته التي دارت في جو من التضامن والاخوة والادراك لدقة المرحلة التي تعيشها الامة العربية، فان المؤتمر يعبر عن سامي تقديره لما بذله جلالة الملك الحسن الثاني من جهد صادق لعقد هذا المؤتمر وتسيير اعماله بحكمة، مما ضمن له اسباب النجاح والوصول الى نتائج ايجابية.

كما يشكر المؤتمر جلالة الملك الحسن الثاني على ما لقيه من حفاوة وتكريم، والشعب المغربي العظيم على ما ابداه من حرارة استقبال، ويتوجه بالدعاء الى الله العلي القدير ليمد امتنا العربية باسباب المناعة والعزة والنصر.

الدار البيضاء، ١٩٨٥/٨/٩

المجلس الثوري: «القمة» دعم للقضية الفلسطينية ولـ م.ت.ف.

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) دورة اجتماعات عادية يوم

١٩٨٥/٨/٢٥. وقد استمع المجلس الى تقرير شامل من اللجنة المركزية حول الأوضاع السياسية العامة، والتحركات في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، وكذلك تصعيد الكفاح المسلح داخل الارض المحتلة، ومواجهة مخططات النظام السوري وعملائه ضد لبنان وشعبه ووحدته، وضد القضية والثورة الفلسطينية وشرعيتها.

وقد ثمن المجلس الثوري عالياً الانجاز الذي تحقق بعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية، وتأكيد قرارات المجلس الوزاري للجامعة المنعقد يومي ٨ و٩ من شهر ٦/ ١٩٨٥، وكذلك التمسك العربي بقرارات القمم العربية السابقة.

لقد جاءت قرارات مؤتمر القمة لتؤكد على الموقف العربي الثابت في دعم القضية الفلسطينية وقيادتها الشرعية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وجاء تأكيد مؤتمر القمة على ضرورة التمسك بالاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان تعرية لـ «اتفاق دمشق» ولمحاولات النظام السوري الالتفاف حول الشرعية الفلسطينية. كما جاء تأكيد مؤتمر القمة على اهمية المؤتمر الدولي، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ضربة للمخططات الامبريالية والصهيونية التي لا تزال تتمسك بنظرية الاستفراد والحلول المنفردة على غرار مؤامرة كامب ديفيد. وادان المجلس السياسة المراوغة للولايات المتحدة ومحاولاتها المكشوفة لتصديع العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية والعربية لتمرير مخططاتها والسياسة التي تقلل من الجهد المشترك الفلسطيني والاردني.

كما كشفت قرارات المؤتمر موقف حكام دمشق الذين حاولوا تشويه الاهداف التي من اجلها عقد المؤتمر، والتي اثبتت النتائج ان الانهزامية تقبع في اذهانهم فقط.

وقد ثمن المجلس عالياً صمود شعبنا وابطالنا، ومن يساندهم ويشاركهم الصمود من ابطال الشعب اللبناني وجماهيره، في مواجهة محاولات النظام السوري وعملائه استئناف مؤامراتهم والانتقال بها الى مرحلة اقتتال جديد بين اخوة ورفاق الخندق الواحد. وحيا المجلس عالياً جماهير شعبنا في الأرض المحتلة، وصلابة التصدي الرائع الذي انعكس بتصعيد الكفاح المسلح في مواجهة الصهيونية، ومحاولات تثبيت جذورها باستفحال الاستيطان، وبإطلاق يد عصاباتها المدنية المسلحة ضد جماهير شعبنا في الأرض المحتلة.

واكد المجلس على ان المزيد من التصعيد المسلح، والمزيد من الصمود والتضحية، والمزيد من التلاحم الوطني والثوري المكافح هو طريقنا الاكيد للنصر الحتمي.

عاشت فلسطين حرة عربية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وانها لثورة حتى النصر.

تونس، ١٩٨٥/٨/٢٥

بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. :
الممارسات الاسرائيلية لن تثني شعبنا عن حقوقه الوطنية الثابتة

شهدت الأسابيع الأخيرة تصاعداً في وتيرة العدوان الصهيوني ضد شعبنا العربي

الفلسطيني المناضل، تواكبت فيه قرارات القمع التعسفي والابعاد والاعتقال الاداري مع التهديدات من رئيس حكومة العدو ضد شعبنا وضد م.ت.ف. وقياداتها. وتركزت الحملة المسعورة للعدو الصهيوني ضد مناضلينا وجماهيرنا تحت الاحتلال الصهيوني، حيث اتخذت سلطات العدو قرارات تعسفية باعتقال اداري لأعداد كبيرة من ابناء شعبنا في الأراضي المحتلة. وهي في الوقت نفسه، تصعد من حملات القمع وما تسميه بالقبضة الحديدية، بتركيز سياسة الاستيطان الصهيوني، وفي نفس الوقت، تقوم بتسليح وتمويل وتشجيع عصابات الارهاب من المستوطنين الصهيونيين، للقيام بعمليات ارهابية منظمة ضد ابناء شعبنا، وتصادر الأراضي باوامر المصادرة والاحتيال، اضافة الى مصادرة المياه وهدم البيوت والمنازل، ثم ابعاد وطرد المناضلين من ابناء شعبنا من ارض وطنهم. وقد اتخذ وزير حرب العدو الصهيوني قرارات بابعاد اعداد جديدة من ابنائنا الفلسطينيين عن ارضهم، بالاضافة الى عمليات منع التجول، وعمليات الحصار العسكري واغلاق مناطق سكنية في العديد من المدن والقرى، الى جانب الاعتقالات التعسفية للمئات والالاف من مواطنينا.

ان كل هذه الاعتقالات والقرارات والممارسات القمعية التعسفية، ودعم عصابات الارهاب الصهيوني، لن ترهب ابناء شعبنا، ولن تزحزحهم عن قناعتهم الراسخة بمواصلة النضال الوطني، بكافة السبل، من اجل دحر الاحتلال والمحتلين الصهيونيين من اراضينا الفلسطينية، وتحقيق اهداف وحقوق شعبنا الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، وحتى يرتفع علمنا عالياً خفاقاً فوق القدس المحررة، عاصمة دولتنا باذن الله.

ان تصاعد العمليات العسكرية والانتفاضات الجماهيرية المتواصلة، في كافة المدن والقرى والمخيمات، هي خير دليل على ان شعبنا المناضل قادر على التحدي والصمود، في وجه كل اجراءات التعسف والقمع الصهيوني. وان م.ت.ف. قائدة النضال الوطني لشعبنا العربي الفلسطيني، تحيي جماهير شعبنا الصامدين المرابطين على ارض الوطن، بجميع فئاتهم وهيئاتهم ومنظماتهم الوطنية، وهم يتحدون العدو الصهيوني وقراراته التعسفية الاجرامية.

اننا لنشد على أيدي هذه السواعد في يوم الاضراب العام، احتجاجاً على الاعتقالات والحملات القمعية والتعسفية، وعلى التهديدات الاسرائيلية المستمرة، واننا لواثقون ان شعبنا سيبرهن، مجدداً، بنضاله الجسور، للعالم اجمع، قدرته البطولية على التصدي بكل حزم وشجاعة لمخططات العدوان والارهاب ضد شعبنا المناضل.

فالى ابناء شعبنا في القدس والخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين ودهيشة وغزة وجباليا والنصيرات ودير البلح وخان يونس ورفح، وكذلك الى ابناء شعبنا الابطال في الجليل والمثلث والنقب، نتوجه بتحية اكبار واجلال واعجاب، لهذه الانتفاضة الوطنية المتواصلة في وجه العدوان والمعتدين.

تحية تقدير للمناضلين والمناضلات، رجالاً ونساءً وشيوخاً واطفالاً.

تحية الى اطفال الحجارة المقدسة من اخوانهم اطفال الآر.بي.جي. واطفال الكمبيوتر الذين يصنعون معاً ملاحم العزة والصمود والبطولة والكبرياء، والذين يشاركونهم العهد العظيم بالاستمرار في الثورة حتى النصر والتحرير.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

الحرية والنصر لأبطالنا ومناضلينا المعتقلين.

وانها لثورة حتى النصر.

تونس، ١٩٨٥/٨/٣١.

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

جولة مورفي، والتحرك الفلسطيني السياسي قبل، وبعد، «القمة»

تمحور النشاط الفلسطيني خلال الفترة ما بين ١٥ تموز (يوليو) الماضي وحتى ١٥ ايلول (سبتمبر) باتجاهين: الأول من اجل عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء؛ والثاني مسألة لقاء الوفد الفلسطيني ـ الاردني مع المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي وما تبع ذلك اثر مغادرة مورفي للمنطقة دون ان يتم اللقاء.

مؤتمر القمة

واصلت منظمة التحرير الفلسطينية مساعيها المكثفة من أجل عقد القمة العربية التي دعا اليها ملك المغرب الحسن الثاني، الذي بعث برسالة الى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، أثناء زيارته للاردن. وقبل تسلمه رسالة الملك المغربي، أعلن عرفات ان ١٧ بلداً عربياً وافقت على حضور القمة (النهار، بيروت، ١٨/٧/١٩٨٥). واجتمع عرفات اثناء وجوده في عمان مع طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي. وفي الاجتماع، اكد الوزير العراقي مساندة ودعم بلاده للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية، وأكد، ايضاً، ضرورة عقد قمة عربية (الشرق الاوسط، لندن، ١٩/٧/١٩٨٥).

من عمان، انتقل ياسر عرفات الى جده في المملكة العربية السعودية حيث أجتمع مع الملك فهد، بحضور وزير الخارجية سعود الفيصل ووزير الاعلام علي الشاعر. وفي الجانب الفلسطيني حضر عضو لجنة «فتح» المركزية هاني الحسن (النهار، بيروت، ٢٤/٧/١٩٨٥). وقد تناولت المباحثات بين الجانبين الأوضاع العربية الراهنة والجهود المكثفة لاعادة التضامن العربي، بما فيها الجهود الجارية من اجل عقد قمة عربية طارئة (وفا، تونس، ٢٤/٧/١٩٨٥). ووصف عرفات لقاءه بالملك فهد بأنه كان مطولاً وايجابياً ومثمراً، بحث فيه عدد من القضايا والموضوعات العربية، وفي مقدمتها الجهود المبذولة لعقد القمة في اطار التضامن العربي (الشرق الاوسط، ٢٥/٧/١٩٨٥). وحول اهمية انعقاد القمة ودواعيها قال عرفات انها لمواجهة التحديات التي تواجه امتنا العربية، ولايقاف الانهيار الحادث في لبنان، سواء ضد الشعب اللبناني او ضد المخيمات الفلسطينية (المصدر نفسه). واعلن عرفات، في وقت لاحق، ان السعودية وافقت رسمياً على عقد هذه القمة (النهار، ٢٧/٧/١٩٨٥).

وقبل ان يغادر عرفات بغداد التي وصلها قادماً من صنعاء أكد على اهمية انعقاد القمة الطارئة في السابع من آب (أغسطس) وقال ان الآراء العربية لم تكن من قبل مجتمعة على جدول الاعمال، ولا على موعد انعقاده. وحول ما اذيع عن تحديد التاسع والعشرين من تموز (يوليو) موعداً لعقد المؤتمر، قال عرفات «ان الدعوة لم تعلن من قبل الدولة الداعية [المغرب] انما كان [هناك] اقتراح اعلنه الامين العام للجامعة العربية». واضاف: «بالنسبة لنا كنا نفضل ان يعقد المؤتمر اثناء الحرب [الحرب] المخيمات»

(**الشرق الاوسط**، ٢٩/٧/١٩٨٥).

وفي عمان التي وصلها فيما بعد، بحث عرفات مع الملك حسين في تنسيق موقفيهما في القمة العربية المقبلة التي ستبحث، على الارجح، خطتهما للتحرك السلمي المشترك. وقالت مصادر رسمية ان الزعيمين اكدا اهمية عقد القمة وتعزيز التضامن العربي وبناء موقف موحد لمواجهة التحديات والاخطار ووقف نزف الدم الفلسطيني في لبنان وتعزيز الصمود في الداخل (**القبس**، الكويت، ٤/٨/١٩٨٥). وايد عرفات عقد القمة العربية الطارئة وقال ان «مجرد انعقادها بعد ثلاث سنوات، ورغم الاحداث والتطورات الخطيرة التي جابهتها الامة العربية، ورغم المحاولات التي قامت بها بعض الاطراف العربية لتعطيلها، يعتبر انتصاراً للامة العربية في مواجهة التحديات التي تفرض عليها في هذه الظروف المصيرية» (**المصدر نفسه**).

في غضون ذلك، اعرب صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، عن قلقه ازاء احتمال فشل انعقاد القمة، وقال: «اذا لم تعقد القمة، فان ذلك سيكون انتصاراً للاستراتيجية السورية، ولن يتبقى، حينئذٍ، سوى ان يصبح [الرئيس] حافظ الأسد اميناً عاماً للجامعة العربية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٥/٨/١٩٨٥). وفي هذا الاطار، ايضاً، اعرب فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، في اعقاب اختتام الاجتماعات التحضيرية لوزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء بالمغرب، عن تفاؤله لنتائج القمة المنتظرة. واشار الى ان «مسألة امن وسلامة الفلسطينيين في لبنان، خاصة في بيروت، ستعالج اثناء القمة. اما بشأن الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني فلن يبحث بحد ذاته، ولكن اذا اراد البعض الحصول على ايضاحات، فاننا لن نتأخر عن ذلك» (**اذاعة مونت كارلو**، باريس، ٦/٨/١٩٨٥). وذكر القدومي، في تصريح آخر، ان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني لن يعرض بنصه كاتفاق على ملوك ورؤساء الدول العربية. وانه، في المقابل، سيجرى بحث امن الفلسطينيين في لبنان (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٦/٨/١٩٨٥).

ورغم الارتياح الذي ابدته الاردن و م.ت.ف. ازاء عقد القمة في الدار البيضاء، ذكر بعض المراقبين، ان بحث المسألة الفلسطينية، على ضوء مقررات مؤتمر قمة فاس العام ١٩٨٣، قد يعرض للخطر مشروع الحوار الفلسطيني ـ الاردني مع الولايات المتحدة (**المصدر نفسه**).

وبخصوص الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، قال الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان الاتفاق لا يخالف قرارات اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني او قرارات قمة فاس. ويرى السائح ان اتفاق عمان مستوحى من مقررات قمة فاس والشرعية الدولية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وانه لا يتعارض مع عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط يضم الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن وجميع الدول المعنية في المنطقة بما في ذلك م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٥).

ومن ابرز ما اسفرت عنه الاتصالات الوزارية الثنائية هو تأكيد الوفد الفلسطيني، بلسان القدومي، للوزراء الذين التقاهم، ان التحرك الفلسطيني ـ الاردني المشترك لن يطرح على مؤتمر القمة لان المنظمة، كما الاردن، تعتبره اتفاقاً ثنائياً ينسجم مع ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية (**النهار**، ٧/٨/١٩٨٥). وحول هذه المسألة، أوضح ياسر عرفات «ان الاتفاق قد تم مع الملك الحسن الثاني على ان لا يطرح موضوع الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني على المؤتمر، الا اذا طلب الينا ذلك أي مسؤول او قائد عربي، وفعلاً حصل ذلك في اول جلسة، فوضع الاتفاق على جدول الاعمال» (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

وكانت الجلسة الختامية للقمة العربية الطارئة قد تأجلت في اللحظات الاخيرة، وعلم ان سبب التأجيل الاساسي هو اتفاق عمان، ثم عدم التوصل الى تحديد موعد رسمي ونهائي للقمة العادية المقبلة (**النهار**، ٩/٨/١٩٨٥).

وبدا ان المنظمة لم تكن تميل الى طرح اتفاق

عمان بحجة انه اتفاق ثنائي. وتردد ان «هذا الموقف نابع من حرص المنظمة على عدم زيادة الانقسامات الفلسطينية واثارة المزيد من الحساسيات مع بعض الاطراف وحفظ خط الرجعة مع هؤلاء. ولم يستبعد ان يكون هذا [التباين] توزيعاً للادوار بين الاردن والمنظمة قد اتفق عليه سلفاً» (**المصدر نفسه**).

وكشف فاروق القدومي، قبل اعلان البيان الختامي، ان ممثلي الدول العربية المشتركة في مؤتمر القمة الطارئة قد تمكنوا من تسوية الخلاف بشأن الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٩/٨/١٩٨٥). وجاء في البيان الختامي حول هذه المسألة ان المؤتمر «سجل بكل تقدير الشروح الضافية التي قدمها الملك حسين وياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية ـ الفلسطينية مع مخطط فاس» (**المصدر نفسه**،).

ومع صدور البيان الختامي (نصه في «وثائق» هذا العدد) للقمة الطارئة توالت ردود الفعل الفلسطينية بين مؤيدة ومعارضة. ووصف ياسر عرفات قرارات القمة بانها كانت على جانب كبير من الاهمية «فقد تناولت الفتنة الطائفية في لبنان بوضوح كامل، واشارت، بصراحة، الى القوى التي تشعل نار هذه الفتنة... اضافة الى القرارات الاخرى، وفي مقدمتها تأكيد الدعم السياسي والاعلامي والعسكري والمالي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، واضافة الى القرار الهام الذي نص على الالتزام العربي بالمؤتمر الدولي، باعتبار هذا المؤتمر الطريق السليم المؤدي الى الحل العادل والشامل» (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٨/١٩٨٥). وفي حديث آخر، اشار عرفات الى ان اهمية هذه القمة «تكمن في كونها عقدت على الرغم من كل المحاولات الفاشلة التي جرت من قبل [كثير] من الاطراف العربية لعرقلة الاجماع العربي وجمع الشمل». ووصف قرارات القمة بانها في منتهى الاهمية، وخاصة القرار الواضح بالنسبة لما اصطلح على تسميته بحرب المخيمات، ودعم الشعب الفلسطيني في محنته التي واجهها، سواء في لبنان او في داخل الاراضي المحتلة. ولا بد من الاشارة الى القرار الهام الذي يعد نقطة انعطاف وهو الموافقة، لاول مرة، بمثل هذه الصراحة والوضوح، على عقد المؤتمر الدولي الذي يحضره الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مع بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بحضور م.ت.ف. وبقية الاطراف المعنية الاخرى(**الاهرام**، القاهرة، ٢٤/٨/١٩٨٥). واعتبر فاروق القدومي ان عقد المؤتمر، بالرغم من غياب البعض، كان نقطة تحول في العلاقات العربية. وان المؤتمر جاء لينقذ العمل العربي المشترك وليؤكد التضامن العربي وليدفع بالقضية الفلسطينية الى امام في المجالات الدولية، وليثبت ان م.ت.ف. تتمتع بمكانة سياسية مرموقة بين اعضاء الجامعة العربية (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٨/١٩٨٥). وقال الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عن المؤتمر، ان نتيجته «كانت دعماً لقضيتنا ومساندة لاخوتنا في المخيمات وتنادياً لتضامن اجماعي عربي، اكثر مما كنا ننتظر» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار ردود الفعل على نتائج المؤتمر، صرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأن البيان الختامي للقمة يثبت ان الهدف الرئيس من هذا الاجتماع كان تأمين غطاء عربي للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني. ووصف الناطق البند المتعلق بالقضية الفلسطينية، بانه يشكل خروجاً على القرارات التي اتخذت في القمم العربية السابقة (**النهار**، ١٠/٨/٩٨٥/). وكان نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية، قد اكد بشأن موضوع القمة الطارئة «ان المطلوب، الآن، هو ترجمة وتحويل مشروع فاس الى قضية حيوية ويومية، على يد جامعة الدول العربية واللجنة السباعية، كمقياس لجدية اي دولة عربية ازاء ازمة الشرق الاوسط، وليس بالبحث عن مشاريع جديدة او تغطية اتفاق عمان وتقديم التنازلات تلو التنازلات لواشنطن وتل ابيب» (**الحرية**، نيقوسيا، ٣/٨/١٩٨٥).

من جهته، ناقش التحالف الديمقراطي

الفلسطيني موضوع القمة واعتبر، في بيان له، ان هذه القمة «تشكل خروجاً فاضحاً على مبدأ الاجماع العربي، وتكريساً لسياسة الانقسام والمحاور في الساحة العربية، وان اهدافها تتلخص باعطاء تغطية رسمية عربية للتحركات السياسية الجارية على اساس اتفاق عمان». وشدد البيان على اهمية التمسك بقرارات القمم العربية الخاصة بقضية فلسطين، خصوصاً قرارات قمتي الرباط وفاس التي تؤكد على وحدانية م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني، وعلى حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة (**المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٨٥).

اما د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد دعا زعماء البلدان الاعضاء في جبهة الصمود والتصدي الى عقد اجتماع قمة في اقرب وقت. وقال: «ان هذه القمة يجب ان تدرس الاخطار والتحديات الناجمة عن قمة الدار البيضاء» (**النهار**، ١٠/٨/١٩٨٥). وكتبت مجلة «الهدف» الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: «ان السعي الرجعي المحموم لعقد قمة عربية هدفه توفير الغطاء والمظلة العربية للمشروع الاميركي، وللتحركات الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة الرامية الى الشروع في المفاوضات مع واشنطن وتل ابيب» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

واعتبرت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في بيان لها من دمشق، ان عقد القمة «يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وتغطية التحركات المشبوهة في الوطن العربي». و«ان محاولات اضفاء الشرعية على التحرك الهاشمي ـ العرفاتي المشترك ما هو الا مظلة للمؤامرات التي يحاول البعض، من الدول العربية، تمريرها في القمة» (**السفير**، بيروت، ٢٩/٧/١٩٨٥).

جولة مورفي والوفد المشترك

منذ اعلان الحكومة الاميركية انها تلقت قائمة تتضمن اسماء لشخصيات فلسطينية عدة يمكن ان تشترك في مفاوضات بين الولايات المتحدة الاميركية ووفد فلسطيني ـ اردني مشترك (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٥/٧/١٩٨٥) وحتى مغادرة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي العاصمة الاردنية، بعد ان عقد جولة اخيرة من المباحثات مع زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني (**النهار**، ١٩/٨/١٩٨٥)، استحوذت قضية تقديم المنظمة لمرشحيها في الوفد الفلسطيني ـ الاردني على اهتمام بالغ وردود فعل فلسطيني متباينة.

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية، لقد ضمت القائمة التي سلمها ياسر عرفات الى الملك حسين ممثلين فلسطينيين من داخل الاراضي المحتلة هما حنا سنيورة، المحرر المسؤول في صحيفة «الفجر» المقدسية، وفايز ابو رحمة، المستشار القانوني لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا)؛ كما ضمت خمسة آخرين يمثلون الفلسطينيين في الشتات هم خالد الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، ونبيل شعث ومحمد صبيح، عضوا المجلس الوطني الفلسطيني، وصلاح التعمري، عضو المجلس العسكري الاعلى لـ«فتح»، وحاتم الحسيني، مستشار ياسر عرفات للشؤون الاميركية (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩/٧/١٩٨٥). وذكر مصدر فلسطيني ان المندوبين الفلسطينيين سيعاونهم مستشارون يمثلون بصفة خاصة مختلف المناطق في الاراضي التي تحتلها اسرائيل (**المصدر نفسه**). وفي الكويت، قال خالد الحسن ان م.ت.ف. ستمثل في محادثات من المتوقع عقدها قريباً بشأن القضية الفلسطينية بين وفد فلسطيني ـ اردني مشترك والولايات المتحدة. وتوقع ان يجتمع الوفد المشترك في عمان مع مساعد وزير الخارجية الاميركي ريتشارد مورفي، وقال: «ان هذا الاجتماع سيكون اول خطوة نحو الاعتراف بمنظمة التحرير... من قبل الادارة الاميركية». واوضح الحسن «ان الوفد الفلسطيني ـ الاردني سيشترك في المحادثات كوفد متكامل، ولكنه يضم في اطاره فريقين منفصلين يمثل كل منهما المصالح الخاصة للطرف الذي يمثله» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء ذكرت مصادر مقربة من ريتشارد مورفي، ان القصد من اجتماع مورفي مع وفد فلسطيني - اردني مشترك هو اصدار بيان مشترك تعترف فيه م.ت.ف.، صراحة، بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وتعترف فيه الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ضمن اراض محتلة معادة الى الحكم الاردني (**القبس**، ٧/٨/١٩٨٥). وفي حين اوضح هاني الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان الحوار القادم مع الولايات المتحدة الاميركية يهدف الى الحصول على اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يتيح للمنظمة الاشتراك في مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى (**الاهرام**، ٢١/٧/١٩٨٥)، قال صلاح خلف (ابو اياد)، خلال زيارة عمل الى فرنسا، «ان اميركا قد تقرر في الايام القليلة المقبلة، فيما اذا كانت تقبل الدخول في حوار مع وفد فلسطيني - اردني مشترك». وبخصوص اسماء اعضاء الوفد الفلسطيني المشاركين في الوفد اكد ان الاسماء قد عرضت مؤخراً على الادارة الاميركية ولكنه رفض الكشف عن هوية الاشخاص الذين يتشكل منهم هذا الوفد، واوضح ان الشخصين الفلسطينيين اللذين تحدثت عنهما الصحافة الاسرائيلية، تم اقتراح اسميهما من قبل م.ت.ف. كمستشارين في الوفد وليس كعضوين فيه (**الاذاعة البريطانية**، لندن، ٢٥/٧/١٩٨٥). وفي معرض حديثه عن طبيعة تشكيل الوفد المشترك اعلن خلف ان قائمة الاسماء التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية ليست صحيحة، كما ذكّر بالالتزام الفلسطيني حيال الاردن، بان تبقى قائمة الوفد سرية الى ان تقبل واشنطن اجراء حوار مع الوفد الفلسطيني - الاردني (**المصدر نفسه**). وحول القصد من وراء تشكيل الوفد، قال خلف: «انه حوار وليس مفاوضات، وان هذه الاتصالات، اذا اجريت، فانها لن تلزم واشنطن بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما انها لن تلزم المنظمة بقبول شروط الاميركيين للاعتراف بها». واعرب عن اعتقاده بان موافقة واشنطن على الحوار مع وفد فلسطيني - اردني «ستكون خطوة هامة». لكنه في نفس الوقت، شكك في النوايا الحقيقية للحكومة الاميركية (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٤/٧/١٩٨٥). وحول عدم اعلان م.ت.ف. لاسماء الفلسطينيين في الوفد المشترك، قال عضو في اللجنة المركزية لحركة «فتح» (لم يذكر اسمه): «اننا تعمدنا ان لا تخرج اسماء الوفد من الجانب العربي، وكنا نرغب في ان تعلن من واشنطن وتل ابيب وهذا ما حصل. وكل المراهنات على اننا سنأتي بوفد من خارج المنظمة قد خسرت» (**القبس**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

ومع توالي صدور التوضيحات حول طبيعة هذه الخطوة، اتخذت بعض الاطراف الفلسطينية مواقف مغايرة. فقد اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً اعتبرت فيه هذه الخطوة «انزلاقاً خطيراً باتجاه السقوط الكامل في فخ الحلول الاميركية التصفوية القائمة على شطب التمثيل المستقل لشعبنا ولحقوقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وتحويل قضيته الوطنية الى مسألة حدودية تتم تسويتها بين النظام الاردني والعدو الاسرائيلي». واعتبر بيان الجبهة، ايضاً، ان «هذا التنازل الخطير يضع المزيد من العراقيل والتعقيدات امام تحقيق مطلب شعبنا في اعادة الوحدة لمنظمة التحرير على قاعدة برنامجها السياسي وقرارات الاجماع الوطني، ويخلق المزيد من الانقسام داخل صفوف شعبنا ويدفع الادارة الاميركية وحلفاؤها الى المزيد من التصلب والمطالبة بالمزيد من التنازلات الاستسلامية، وصولاً الى التصفية الكاملة لحقوق شعبنا». وجاء في البيان: «ان طريق الحفاظ على مكتسبات وحقوق شعبنا، هو طريق الغاء اتفاق عمان واعادة اللحمة والوحدة الى منظمة التحرير وعلى اسس القواسم السياسية المشتركة التي توحد الشعب كله في مجابهة السياسيات التصفوية» (**الحرية**، ٢١/٧/١٩٨٥).

من جهتها، طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان صدر في دمشق، الشخصيات الفلسطينية التي عينت في الوفد بالعدول عن الاشتراك في هذه المفاوضات «حتى لا يُلحقون

بصفوف اولئك الذين يخططون لتصفية الشعب الفلسطيني». واعتبر البيان «اصرار القيادة اليمينية لمنظمة التحرير الفلسطينية على القيام بهذا المسعى الجديد بمثابة تمهيد لاجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني، وسيؤدي الى اخطار كبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية، وسيقود الى تنازلات حتمية لصالح المشروع الاميركي - الصهيوني» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٧/٧/١٩٨٥).

أما جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية فقد «حذرت من اجراء محادثات مع أميركا، ونصحت المفاوضين الفلسطينيين المحتملين بالانسحاب من القائمة قبل فوات الاوان» (**الاذاعة البريطانية**، ١٩/٧/١٩٨٥).

في غضون ذلك، ابلغت الولايات المتحدة الاردن برغبتها في ان يكون الوفد المشترك موحداً، لا تمييز فيه بين الجانب الاردني وبين الجانب الفلسطيني وان يكون الوفد مكوناً من ٦ اعضاء ومقسماً بالتساوي بين الاردنيين والفلسطينيين مقابل ٦ اعضاء اميركيين، وان يتولى رئاسة الوفد عضو من الجانب الاردني (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

وبثت الاذاعة الاسرائيلية ان مورفي ابلغ نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية لدى الامم المتحدة ان الولايات المتحدة تدرك قلق اسرائيل من احتمال منح م.ت.ف. الصفة الشرعية. ونقلت الاذاعة عن مورفي قوله ان واشنطن تصر على عدم اجراء اية مفاوضات مع م.ت.ف. ما لم تعترف المنظمة بدولة اسرائيل وبقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ (**النهار**، ٥/٨/١٩٨٥). وتوقعت مصادر مطلعة في عمان وصول مورفي الى الاردن في الاسبوع الثالث من آب (اغسطس) لبدء محادثات بين وفد اميركي ووفد فلسطيني - اردني مشترك (**المصدر نفسه**). واعتبر نبيل شعث «احد ابرز المرشحين» للانضمام الى عضوية الوفد الفلسطيني - الاردني ان الموقف الاميركي قد تغيَّر في الفترة الاخيرة، بعد ان تأكدت الادارة الاميركية من ان فرضها شروطاً مجددة لاختيار الاسماء الفلسطينية المشاركة في الوفد اصبح امراً غير مقبول، لان م.ت.ف.، وحدها هي التي تقرر ذلك (**الشرق الاوسط**، ٧/٨/١٩٨٥). وكان المبعوث الاميركي قد طلب من الملك حسين تقديم قائمة جديدة باسماء فلسطينيين مرشحين للمشاركة في الوفد المشترك، الا ان الملك حسين رفض هذا الطلب (**النهار**، ٩/٨/١٩٨٥).

وتوقعت الدوائر الفلسطينية في عمان ان يصل الرد الاميركي على القائمة التي تضم اعضاء الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك خلال الايام القليلة المقبلة (**الوطن**، الكويت، ١١/٨/١٩٨٥). وقال نبيل شعث تعليقاً على الحوار المنتظر، ان اي حوار مع الولايات المتحدة كدولة عظمى، ينبغي ان يكون تمهيداً لعقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي، للتوصل الى حل شامل وعادل للمشكلة الفلسطينية (**المصدر نفسه**). وحول هذه المسألة، قال جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، ان الاجتماع لن يشمل اية مفاوضات ولن يكون وسيلة لاجراء اتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.، بل سيكون مقتصراً على جولة واحدة فقط، سواء كان ذلك ليوم واحد او لبضعة ايام (**الشرق الاوسط**، ١١/٨/١٩٨٥). وذكر حنا سنيوره ان الاجتماع الاول بين وفد فلسطيني - اردني وبين الولايات المتحدة قد يعقد خلال اسبوعين في عمان. واعلن سنيوره، الذي «اختير بصورة شبه رسمية للاشتراك في الوفد الفلسطيني - الاردني» ان اللقاء مع الوفد الاميركي يستهدف، في مرحلة اولى، تطبيع العلاقة بين م.ت.ف. وواشنطن ثم «جعل عرفات مقبولاً في نظر اسرائيل لاجراء مفاوضات» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٢/٨/١٩٨٥).

وفي ظل تكهنات عديدة وقوية، وصل ريتشارد مورفي الى عمان في بداية جولة تشمل الاردن ومصر واسرائيل. وامتنعت السفارة الاميركية في عمان تأكيد او نفي الانباء التي اشارت الى ان مورفي قد يلتقي، خلال جولته الحالية، الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك (**النهار**، ١٤/٨/١٩٨٥). وفي اليوم الثاني من زيارة مورفي لعمان، شهدت العاصمة الاردنية نشاطاً دبلوماسياً واسعاً، فيما لم تستبعد

مصادر فلسطينية، ان يعقد الاسبوع المقبل اجتماع بين الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك والوفد الاميركي برئاسة مورفي، بعد عودة الاخير الى الاردن من جولة في اسرائيل ومصر وربما السعودية (**المصدر نفسه**، ١٥/٨/١٩٨٥).

وبعد ان قابل مورفي الملك حسين، لوحظ انه ما كاد يغادر قصر الندوة، حيث عقد الاجتماع، حتى وصل اليه ياسر عرفات يرافقه خليل الوزير (ابو جهاد). وحضر لقاء العاهل الاردني وعرفات المسؤولون الاردنيون، نفسهم، الذين شاركوا في المحادثات مع مورفي. وافاد مصدر فلسطيني مسؤول، بهذا الصدد، ان الملك حسين اطلع عرفات على الجواب الاميركي «المتعلق بمباشرة الحوار مع وفد فلسطيني ـ اردني» (**المصدر نفسه**). وكان عرفات قد ارجأ مغادرته لعمان التي كانت مقررة يوم الثلاثاء الماضي، بناء على رغبة الملك حسين (**الوطن**، ١٦/٨/١٩٨٥). وافادت مصادر مطلعة في عمان ان لقاء فلسطينياً ـ اردنياً عقد في منزل عرفات، في العاصمة الاردنية، بُعيد وصول مورفي، وحضر اللقاء، من الجانب الفلسطيني، عرفات والوزير، ومن الجانب الاردني نائب رئيس الوزراء، عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، ووزير شؤون الاراضي المحتلة، طاهر كنعان، ووزير الداخلية، حسن الكايد. ورأى المراقبون انه قد يكون للاجتماع علاقة بزيارة مورفي الى عمان واحتمال اجراء حوار اميركي ـ اردني ـ فلسطيني. ولاحظوا ان هذا الاجتماع هو الاول بين مسؤولين اردنيين وفلسطينيين بعد القمة العربية الطارئة التي عقدت في الدار البيضاء (**النهار**، ١٦/٨/١٩٨٥).

وخلال هذه الفترة، وصل الى عمان حنا سنيوره وفايز ابو رحمة، اللذين وافقت الادارة الاميركية على مشاركتهما في الوفد المشترك (**المصدر نفسه**). وحول امكانية ان يلتقي الوفد الاميركي مع الوفد الفلسطيني ـ الاردني، قال سنيوره: «لا اريد ان اكون متفائلاً، ولكن هناك فرصة جيدة لعقد الاجتماع» (**الوطن**، ١٦/٨/١٩٨٥). وحول نفس الموضوع، قال ابو رحمة: «الاجتماع بيننا وبين مورفي لم يتحدد بعد، لكننا سنحتاج، قطعاً، الى اكثر من اجتماع واحد للتوصل الى نتائج» (**النهار**، ١٥/٨/١٩٨٥).

وبعد ان زار مورفي كلا من اسرائيل ومصر، عاد الى عمان ثم غادرها دون ان يلتقي الوفد المشترك. وتعليقاً على ذلك، قال سنيوره: «لقد اعتقدنا ان الوقت ملائم، لكن، في اللحظة الاخيرة، شاهدنا مورفي يلقي علينا تحية الوداع» (**الوطن**، ٢٠/٨/١٩٨٥).

وقد اثارت مغادرة مورفي دون ان يلتقي باعضاء الوفد المشترك تساؤلات المراقبين حول النتائج التي توصل اليها بعد جولة بدأها وانهاها في الاردن (**اذاعة مونت كارلو**، ١٩/٨/١٩٨٥).

واستناداً الى المعلومات المتوفرة من مصادر عدة فان مورفي فشل في التوصل الى حل مقبول بشأن فتح حوار بين الادارة الاميركية ووفد فلسطيني ـ اردني مشترك، وذلك بسبب مسألة التمثيل الفلسطيني في هذا الوفد. وابلغت م.ت.ف. مورفي، عبر المسؤولين الاردنيين، انها ترفض، في هذه المسألة، الخضوع لاية شروط مسبقة، وهي بالتالي متمسكة بحريتها، بانتقاء اعضاء الفريق الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من شرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**). وقال ياسر عرفات بهذا الخصوص: «ان المنظمة لن تقبل ان يمر الحوار مع الولايات المتحدة بعيداً عن المؤتمر الدولي الذي لا بد ان يشارك فيه الاتحاد السوفياتي» (**الوطن**، ١٧/٨/١٩٨٥). وجدد عبد الحميد السائح الاعلان عن رفض المنظمة لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ «لاجحافه بحقوق الشعب الفلسطيني». واكد «ان الثورة الفلسطينية ستستمر في نضالها حتى تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية على تراب فلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي وقت لاحق، عقد صلاح خلف (ابو اياد) مؤتمراً صحافياً تناول فيه جولة المبعوث الاميركي الاخيرة، وقال: «.. بعد ان تقدمت م.ت.ف. باسماء وفدها، ثبت ان هناك شروطاً اميركية لم

يتضمنها الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، وهذه الشروط هي:

«اولاً: الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨.

«ثانياً: ادانة ' الارهاب' (يعني الكفاح المسلح).

«ثالثاً: الاعتراف باسرائيل مسبقاً.

«رابعاً: اجراء مفاوضات مباشرة».

وذكر خلف وجود شرط آخر لم يذكر ولم يعلن عنه وهو: «بعد قبول الشروط الاربعة السابقة، لا تتعهد الولايات المتحدة بان تنسحب اسرائيل من الضفة الغربية وغزة، ولا باجراء لقاء مع م.ت.ف.». وقال خلف: «ان ما تسعى اليه الولايات المتحدة هو ان يلتقي الاسرائيليون من خلال المفاوضات المباشرة مع وفد اردني فيه بعض الفلسطينيين الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية... وهذه هي طبيعة العرض الاميركي الذي ترتكز اليه السياسة الاميركية في انحيازها الكامل لاسرائيل» (**فلسطين الثورة**، ٧/٩/١٩٨٥).

وذكر تقرير قدمه عرفات الى اجتماع المجلس الثوري لحركة «فتح» والى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حول جولة المبعوث الاميركي ان مورفي طلب موافقة الاردن والمنظمة على ثلاثة شروط لكي تقود واشنطن عملية التسوية. واورد التقرير الذي نشرته صحيفة «الخليج» الظبيانية، نقلاً عن مصدر فلسطيني «رفيع المستوى»، ان اول هذه الشروط هو تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني للمفاوضات تحت اسم «وفد المملكة الاردنية ـ الفلسطينية الكونفدرالية»؛ والثاني ضرورة البدء الفوري للحوار التمهيدي بين وفد «المملكة الاردنية ـ الفلسطينية الكونفدرالية» وبين الولايات المتحدة خشية ظهور عقبات قد تعرقل عملية السلام فترة طويلة من الوقت، على ان يقدم الاردن وعداً بان يعقب الحوار بين اميركا والوفد مفاوضات مباشرة مع اسرائيل؛ والثالث اسقاط اي آمال عريضة على لقاء القمة الذي سيعقد بين الرئيسين الاميركي والسوفياتي، في تشرين الثاني (نوفمبر)، المقبل في جنيف، لان قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ستحتل «مرتبة متدنية» من الاهمية (**الشرق الاوسط**، ١/٩/١٩٨٥).

التحرك السياسي بعد فشل مهمة مورفي

في اعقاب مغادرة المبعوث الاميركي، وتعليقاً على نتائجها، رفض ياسر عرفات اعتبارها ايجابية، ووصف قدوم مورفي الى المنطقة بانه «نوع من انواع المماطلة وتضييع الوقت، بسبب الحرج الذي شعرت به الادارة الاميركية نتيجة تنصلها من الوعود التي قدمتها لبعض القادة العرب». اضاف عرفات: «انني لم اصدق، في اي لحظة، وعود... [الادارة الاميركية] الكاذبة... انها محاولة لالهاء المنظمة» (**الاهرام**، ٢٤/٨/١٩٨٥). وحول نفس الموضوع نقلت صحيفة «الخليج» الظبيانية عن مسؤول فلسطيني قوله «ان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني قد دخل مرحلة الجمود» (**الشرق الاوسط**، ١/٩/١٩٨٥) او تم «وضعه على الرف ان لم يكن سقط نهائياً» (**النهار**، ٥/٩/١٩٨٥).

وفي ظل اجماع المراقبين على فشل جولة مورفي، شهدت الساحة الفلسطينية سلسلة من التحركات والاجتماعات تمت على اعلى المستويات. فعلى هذا الصعيد، تدارست اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح» والمجلس الثوري الوضع من جميع جوانبه. وتركز البحث في اجتماع اللجنة التنفيذية حول نجاح مؤتمر القمة والتحرك السياسي المطلوب، عربياً ودولياً، لتحريك الوضع في ضوء القرارات العربية الجديدة. وتوقف المجتمعون عند قرار القمة الخاص بالمؤتمر الدولي للسلام واعتبروه «موقفاً عربياً حازماً لمواجهة المناورات الاميركية الرامية الى الاستفراد بالمنطقة مرة ثانية بعد اتفاقات كامب ديفيد». وانطلاقاً من ذلك، اتخذت اللجنة التنفيذية قرارات للقيام بزيارات الى الدول الشقيقة وترتيب لقاءات مع قادة الدول الصديقة لوضع الجميع في صورة التحرك السياسي للمنظمة. وجرت مناقشة تناولت جولات المبعوث الاميركي مورفي في المنطقة. ومن خلال

استعراض طبيعة اتصالاته ومجمل التقارير الواردة بشأنها، تبين عدم جدية الادارة الاميركية في السير الفعلي من أجل تنفيذ المقترحات التي كانت قد تقدمت بها لعقد لقاء بين وفد فلسطيني ـ اردني مشترك مع الادارة الاميركية (**الشرق الاوسط**، ٣/١/١٩٨٥). وكررت اللجنة دعوتها الى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة. ثم قررت ارسال وفد من قيادة «فتح» الى الدول العربية للتشاور في شأن عقد مثل هذا المؤتمر، وفي الخطوات التي ستلي مؤتمر القمة العربي (**النهار**، ١/٩/١٩٨٥).

وفي هذا المضمار، قال مصدر فلسطيني ان ياسر عرفات وضع اعضاء اللجنة التنفيذية في اجواء نتائج جولة المبعوث الاميركي والملابسات التي رافقت موضوع لقائه مع وفد فلسطيني ـ اردني مشترك (**الشرق الاوسط**، ٣١/٨/١٩٨٥). وفي اعقاب الاجتماع وجهت م.ت.ف. نداء الى الدول العربية كي تفي بتعهداتها المالية تجاه المنظمة، تنفيذاً لقرارات قمة بغداد العام ١٩٧٨. وجاء في النداء: «ان المنظمة بحاجة، الآن، اكثر مما مضى، لهذه المساعدة المالية من اجل مواجهة الظروف الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان» (**اذاعة مونت كارلو**، ٣١/٨/١٩٨٥).

من جهة اخرى، بحثت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، في اجتماع لها في تونس، عدداً من القضايا الهامة في مقدمتها «النتائج الايجابية» لقمة الدار البيضاء والوضع المتأزم والخطير في لبنان، بالاضافة الى استعراض جولة مورفي الاخيرة. واكدت اللجنة، بعد استماعها الى عرض تفصيلي من ياسر عرفات اهمية التركيز على الثوابت التي اقرتها القيادة الفلسطينية في بغداد والمجلس المركزي والمجلس الثوري لـ«فتح» (**وفا**، تونس، ٢٦/٨/١٩٨٥). وذكر مصدر فلسطيني ان اللجنة المركزية لـ«فتح» اكدت، ايضاً، في اجتماعها، تمسكها «بالمواقف المبدئية من اجل التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية، والتي حددت خلال الاجتماعات التي عقدت في بغداد في شهر نيسان (ابريل) الماضي» (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٨/١٩٨٥). وفي ختام دورة اجتماعات عادية عقدها المجلس الثوري لـ«فتح»، في تونس، صدر بيان (نصه في «وثائق» هذا العدد) ثمّن عالياً الانجاز الذي تحقق بعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية وتأكيده قرارات المجلس الوزاري للجامعة المنعقد يومي ٨ و٩ من حزيران (يونيو) الماضي، وكذلك التمسك العربي بقرارات القمم العربية السابقة». (**فلسطين الثورة**، ٣١/٨/١٩٨٥). واعتبر البيان ان «تأكيد القمة على اهمية المؤتمر الدولي، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، [انما هو] ضربة للمخططات الامبريالية والصهيونية التي لا تزال تتمثل بنظرية الاستفراد والحلول المنفردة على غرار كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**). وادان المجلس في بيانه «السياسة المراوغة للولايات المتحدة ومحاولاتها المكشوفة لتصديع العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية والعربية، لتمرير مخططاتها السياسية التي تقلل من الجهد المشترك الفلسطيني ـ الاردني» (**المصدر نفسه**) وقال عبدالله الافرنجي، مدير مكتب م.ت.ف. في بون، «ان المجلس الثوري اتخذ قراراً بضرورة التفاهم مع سوريا، اذا ارادت الحكومة السورية هذا التفاهم» (**الشرق الاوسط**، ٤/٩/١٩٨٥). وحول هذه النقطة بالتحديد، ذكر «مصدر فلسطيني كبير» ان فاروق القدومي سيصل الى دمشق، خلال ساعات، على رأس وفد فلسطيني لاجراء مباحثات مع المسؤولين السوريين تستهدف تنقية الاجواء بين العاصمة السورية وم.ت.ف. واجراء مصالحة بينهما (**القبس**، ٣١/٨/١٩٨٥). وتردد ان عدم توصل المباحثات الاميركية ـ الاردنية الى اي نتيجة يرجع الى مبادرة سورية أُخطرت بها الادارة الاميركية. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية الى مصدر مطلع قوله ان «هذه المبادرة ما هي الا انفتاح سوري في اتجاه بعض قادة م.ت.ف. من بينهم فاروق القدومي [ابو اللطف] وصلاح

خلف [ابو اياد]» (الوطن، ٢٢/٨/١٩٨٥). وتحدثت مصادر عن اجتماع عقد بين خلف وخالد الفاهوم استمر عدة ساعات واسفر عن نقل «تصورات جديدة» الى دمشق تمهد لزيارة القدومي المقبلة اليها (القبس، ٣١/٨/١٩٨٥). ولكن خلف نفى ما دار من تكهنات حول لقاء قد تم مع الفاهوم بقوله: «هذا غير صحيح» (فلسطين الثورة، ٩٧/١٩٨٥).

اتصالات وتحركات واسعة

سعت القيادة الفلسطينية، على نطاق واسع، الى شرح موقفها من جملة التطورات التي رافقت القمة الطارئة في الدار البيضاء وما تمخضت عنه جولة المبعوث الاميركي مورفي للمنطقة.

وقبل ان يغادر ياسر عرفات عمان بعث برسالة الى القيادة السوفياتية. ووصفت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ان الرسالة «قد تسلمها القائم بالاعمال السوفياتي في عمان... وتتناول آخر التطورات في المنطقة» (النهار، ١٦/٨/١٩٨٥). كما وجه عرفات رسالتين الى الرئيسين، الروماني نيكولاي تشاوشيسكو والتشيكوسلوفاكي غوستاف هوساك، تتعلقان بنتائج مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء مؤخراً (الوطن، ١٦/٨/١٩٨٥). وفي بغداد التي وصلها قادماً من عمان، أجرى عرفات مباحثات مع الرئيس العراقي صدام حسين «حول النتائج الايجابية لمؤتمر القمة الطارئ وآخر تطورات الوضع السياسي والعسكري الراهن بالنسبة للقضية الفلسطينية، من جهة، وللحرب العراقية ـ الايرانية، من جهة اخرى» (الشرق الاوسط، ١٩/٨/١٩٨٥).

وفي وقت لاحق، وصل عرفات الى الجزائر على رأس وفد فلسطيني ضم خليل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن وهايل عبد الحميد (ابو الهول)، اعضاء لجنة «فتح» المركزية. وصرح عرفات، بعد وصوله، بأنه سيجري محادثات «هامة» مع المسؤولين الجزائريين، تتناول الاوضاع الراهنة في المنطقة العربية عموماً والساحة الفلسطينية خصوصاً، كما تتناول العلاقات الفلسطينية ـ الجزائرية (النهار، ٢٥/٨/١٩٨٥). وحول هذه الزيارة، ذكرت مصادر مطلعة انها تمت في اطار اعمال لجنة التنسيق الفلسطينية ـ الجزائرية وأجريت خلالها مباحثات مع الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، وقادة الحزب (صوت البلاد، نيقوسيا، ٤/٩/١٩٨٥). وكان عرفات، قد التقى في تونس، قبيل سفره الى الجزائر، رئيس الوزراء الايطالي، بتينو كراكسي، الذي يقوم بزيارة خاصة لتونس. وذكرت «وفا» ان اللقاء استمر ثلاث ساعات وانهما عرضا آخر تطورات القضية الفلسطينية وعلاقات ايطاليا بمنظمة التحرير الفلسطينية والدعم الذي تقدمه الى هذه المنظمة (النهار، ٢٥/٨/١٩٨٥).

وبعد عودة الوفد من الجزائر، وجه عرفات، بمناسبة عيد الاضحى، رسالة الى الجماهير الفلسطينية، داخل وخارج الوطن المحتل عاهدهم فيها على «ان يستمر بالنضال من اجل هذه القضية المقدسة». وقال: «اننا في هذا الوقت نكتب تاريخنا وتاريخ المنطقة باسرها باحرف من نار... لقد اثبتت الاحداث بالرغم من صعوبتها ان شعبنا استطاع النهوض بقوة وتصدى للمؤامرة والمتآمرين» (الوطن، ٢٨/٨/١٩٨٥). ثم ادلى بجملة من التصريحات الصحافية تناول فيها التطورات الاخيرة. ففي مقابلة مع وكالة رويتر اتهم عرفات الولايات المتحدة بالتراجع عن وعودها بمقابلة وفد فلسطيني ـ اردني، واكد على مواصلة استخدام القوة العسكرية ضد اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة وتوقع ان تكون ازمة الشرق الاوسط ضمن جدول اعمال محادثات القمة بين الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف والرئيس الاميركي رونالد ريغان في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ولدى سؤاله عما اذا كان يتوقع محادثات مع الادارة الاميركية وعقد مؤتمر دولي في غضون ستة شهور، قال عرفات: «أمل ان يأخذوا ذلك في اعتبارهم قبل اجتماع القوتين العظميين» (القبس، ٤/٩/١٩٨٥). وفي حديث آخر، اوضح عرفات

ان الرئيس الاميركي ريغان كان قد وعد الملك حسين بلقاء بين ممثلين عن الادارة الاميركية ووفد فلسطيني ـ اردني. وعن العمليات داخل الاراضي المحتلة، قال: «ان شعبنا يرزح تحت الاحتلال ويتعرض للقمع ومن حقه ان يلجأ الى جميع الاساليب المشروعة لمواجهة هذا الوضع... هذا الحق الذي يعترف به القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة» (**اذاعة مونت كارلو**، ٤/٩/١٩٨٥). وفي مقابلة مع صحيفة «المانيفستو» الايطالية، قال «ان اوراق الشرق الاوسط ليست في ايدي السوريين، وانه لا تأثير لدمشق، بالمرة، على الفلسطينيين». كما تطرق عرفات الى العلاقات بين المنظمة والاتحاد السوفياتي ووصفها بانها طيبة «رغم المحاولات السورية لبذر الخلافات بين الطرفين». واوضح ان موسكو لم تعلن، بعد، موقفها من الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني (**المصدر نفسه**).

واثناء توجهه الى صنعاء قادماً من تونس، توقف عرفات، لبضع ساعات، في مطار القاهرة واجرى محادثات مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامة الباز. وافاد مصدر فلسطيني في العاصمة المصرية بأن عرفات لبّى دعوة من الباز الى العشاء. وعلم ان عرفات التقى، ايضاً، هاني الحسن وهايل عبد الحميد (ابو الهول)، عضوي لجنة «فتح» المركزية، اللذين كانا يزوران مصر في ذات الوقت (**النهار**، ٥/٩/١٩٨٥). ولدى وصوله الى صنعاء، صرح عرفات بانه سيطلع المسؤولين اليمنيين على اوضاع الفلسطينيين داخل وخارج الاراضي المحتلة، وفي لبنان، والتهديد المستمر للوجود الفلسطيني في مخيمات بيروت، بالاضافة الى الاوضاع العربية والفلسطينية بشكل عام (**القبس**، ٥/٩/١٩٨٥).

وفي وقت لاحق، اعلن عرفات، لدى افتتاحه المؤتمر السابع لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي عقد في تونس، تمسك المنظمة بالمؤتمر الدولي باعتباره الاطار الصالح لتسوية ازمة الشرق الاوسط. وقال: «اؤكد، مجدداً، لاصدقائي السوفيات اننا تعهدنا، وكذلك البلدان العربية التي شاركت في القمة الاستثنائية في الدار البيضاء، ان لا تصور للسلام ولا تسوية للقضية الفلسطينية الا في اطار مؤتمر دولي يشارك فيه، في الدرجة الاولى، اصدقاؤنا السوفيات، والولايات المتحدة، والبلدان دائمة العضوية في مجلس الامن، وم.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك الاطراف الآخرون المعنيون» (**النهار**، ٧/٩/١٩٨٥).

بعد ذلك وصل عرفات الى الاردن فاجتمع مع الملك حسين بحضور مسؤولين فلسطينيين واردنيين (**الشرق الاوسط** ٨/٨/١٩٨٥).

ومن عمان «اقترح عرفات على اسرائيل مبادلة السلام مقابل الارض» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٩/٩/١٩٨٥). وفسر الاقتراح بانه محاولة لـ«... احياء مبادرة السلام الاردنية ـ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). واعرب عرفات عن امله في ان «يحظى هذا الاقتراح بتأييد الحكومة الاميركية وبقبول الرأي العام العالمي والامم المتحدة، وبصفة خاصة جميع القوى الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل (**المصدر نفسه**). وفي كلمة وجهت عبر الاقمار الاصطناعية الى المؤتمر السنوي للجنة الاميركية ـ العربية المناهضة للتمييز العنصري، في واشنطن، دافع عرفات عن اقتراح عقد مؤتمر دولي يشارك فيه السوفيات لايجاد حل سلمي في الشرق الاوسط، وقال: «ان مشاركة موسكو في عملية السلام حاسمة، اذ هناك دولتان كبريان ولا نستطيع ان نتجاهل احداهما ان الاميركيين، في غياب الدولة الكبرى الاخرى، لم يستطيعوا تحقيق شيء». ووصف محادثات سلام تشمل وفداً فلسطينياً ـ اردنياً مشتركاً من دون مشاركة م.ت.ف. بانها «محادثات تمهيدية» واكد انه سيكون هناك «وفد مفاوض آخر في المرحلة الثانية من المحادثات» (**النهار**، ٩/٩/١٩٨٥).

من جهة اخرى، عاد صلاح خلف (ابو اياد) من زيارة قام بها الى الاتحاد السوفياتي بناء على دعوة رسمية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. وقال خلف في مؤتمر صحافي عقده في تونس: «ان المباحثات جرت على اعلى المستويات وتمحورت حول قضية الشرق الاوسط واللقاء القادم بين الزعيمين

غورباتشيوف وريغان». اضاف: «ان هذه الزيارة ساهمت مساهمة كبيرة في اذابة الجليد الذي حاول البعض ان يضعه بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي... واعتقد اننا نجحنا في ايصال وجهة نظرنا الحقيقية الى الاتحاد السوفياتي، واكدنا، في هذه اللقاءات، على وحدة اللجنة المركزية لـ' فتح' التي تحظى بتقدير واعجاب الرفاق السوفيات، باعتبارها ضمانة لوحدة م.ت.ف.». وقال خلف: «لقد تناولت المباحثات موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التيارات الانقسامية داخل الساحة الفلسطينية واستعرضنا، بالتفصيل، المبادرات التي قامت بها اللجنة المركزية بهذا الصدد». واوضح ان المباحثات شملت لقاء القمة الاميركي ـ السوفياتي المرتقب في الخريف القادم «حيث وعد الرفاق السوفيات بأن تكون قضية الشرق الاوسط، وتحديداً القضية الفلسطينية، في مجال البحث». ونقل خلف عن المسؤولين السوفيات قولهم انهم «لم يتخلوا، ولن يتخلوا، قيد انملة عن موقفهم المبدئي من القضية الفلسطينية، واكدوا تمسكهم بوحدة م.ت.ف. وعدم الاعتراف باي صيغ انقسامية مثل ' جبهة الانقاذ...' او اية محاولات انقسامية داخل الساحة الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، ٧/٩/١٩٨٥). واوضح ان موسكو ما زالت تنظر نظرة سلبية الى الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني (**القبس**، ٣/٩/١٩٨٥).

وفي اطار التحرك السياسي ايضاً، قام فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بزيارة الى ليبيا. واوضح رفيق النتشة (ابو شاكر)، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان القدومي لقي «استقبالاً حاراً» مشيراً الى ان الزيارة هي «بداية العودة الى علاقات طبيعية» بين المنظمة وليبيا. واضاف «ان القادة الليبيين يولونها اهتماماً كبيراً» (**النهار**، ٢٩/٧/١٩٨٥). ونقلت «وفا» عن القدومي قوله ان زيارته الى طرابلس ومحادثاته مع المسؤولين الليبيين كانت «ناجحة» وابدى ارتياحه الى «الجو الودي» الذي تميزت به المحادثات. وافاد مصدر فلسطيني في تونس بأن القدومي التقى العقيد معمر القذافي ثلاث ساعات واجرى معه «تحليلاً للوضع العربي، وللتطورات على الساحة الفلسطينية» وبحثا في العلاقات بين لبنان والمنظمة. وقال انه اتفق على «متابعة الاتصالات بين الجانبين» (**النهار**، ١/٨/١٩٨٥). ووصف القدومي زيارته الى ليبيا بانها «كلّلت بالنجاح». وذكر مصدر فلسطيني ان القذافي الذي استقبل القدومي عرض امامه «تحليلاً للاوضاع العربية والتطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية» (**السفير**، ١/٨/١٩٨٥).

وفي هذه الاثناء، ذكرت وكالة الانباء الليبية (جانا) ان زيارة القدومي الى ليبيا لها طابع «خاص» وذكّرت بان ليبيا ترفض، قطعياً، مقابلة ياسر عرفات او اي من مبعوثيه (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٣١/٧/١٩٨٥). وفي وقت لاحق، قال صلاح خلف ان زيارة القدومي الى ليبيا «لم تغير شيئاً في الموقف الليبي تجاهنا. ولكن هناك اتفاقاً على استئناف اللقاءات في وقت قريب» (**فلسطين الثورة**، ٧/٩/١٩٨٥).

من جانب آخر، قام خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، بزيارة الى المانيا الديمقراطية، واجتمع مع وزير الدفاع الالماني الديمقراطي، الجنرال هينز هوفمان. وتناول الاجتماع تطور المسألة الفلسطينية على الصعيد الداخلي وعلى الصعيدين العربي والدولي، كما تناولت الموقف العسكري والتصرفات الاسرائيلية، التي تقوم بها اسرائيل ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة (**السفير**، ١/٩/١٩٨٥). واكد هوفمان مواقف بلاده الداعمة لـ م.ت.ف.، بكل الوسائل، وتأييد حكومة المانيا الديمقراطية لحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية (**فلسطين الثورة**، ٧/٩/١٩٨٥). ونقل الوزير عن الرئيس اريش هونيكر تمنياته بنجاح جهود تعزيز وحدة م.ت.ف. وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفي نفس الوقت، انهى كل من نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية، و د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية، سلسلة من المحادثات مع المسؤولين السوفيات قاما بها كل على انفراد. وذكرت اذاعة مونت كارلو (١٩/٨/١٩٨٥) ان حبش قام بهذه الزيارة

تلبية لدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. وبعد عودة وفد الجبهة الشعبية من موسكو، عقد المكتب السياسي للجبهة اجتماعاً خصص لبحث نتائج زيارة الوفد الى موسكو. وادلى ناطق رسمي للجبهة، بعد الاجتماع، بتصريح جاء فيه: «بعد استعراض نتائج الزيارة جرى التأكيد على القضايا الجوهرية التالية: ضرورة الحفاظ على م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ ضرورة تصعيد النضال لالغاء اتفاق عمان بين [الملك] حسين و[ياسر] عرفات، والتمسك بجوهر البرنامج الوطني الفلسطيني كما اقرته المجالس الوطنية الشرعية المتعاقبة، والذي يؤكد على حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (**الحرية**، ٨/٩/١٩٨٥). وكان حبش قد هاجم عرفات بعنف وشجب سياسته التي وصفها بانها «انهزامية واستسلامية». ودعا، في بيان وزع في دمشق، جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وجميع المنظمات الاخرى المناوئة لسياسة عرفات الى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني «لتعبئة الجماهير والتصدي لليمين الفلسطيني الذي يمثله عرفات وانصاره، وهدم السياسة الانهزامية والاستسلامية بصورة نهائية». وذكر حبش ان هذا المؤتمر سيخصص «ليثبت للعالم ان القيادة اليمينية لا تمثل الشعب الفلسطيني وان انحرافها لا يعني نهاية المقاومة الفلسطينية وم.ت.ف.» (**القبس**، ١٩/٨/١٩٨٥).

اما نايف حواتمة، فقد اكد ان وحدة الشعب الفلسطيني بكافة فئاته تحت قيادة وطنية موحدة، ستمكنه من مجابهة الاجراءات الاسرائيلية الفاشية في الاراضي المحتلة». ودعا حواتمة «القيادة الرسمية لـ م.ت.ف. وقيادة 'فتح' الى تحمل مسؤولياتها الوطنية ازاء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة والى وقف التحرك الفلسطيني ـ الاردني والغاء اتفاق عمان» (**اذاعة مونت كارلو**، ٧/٩/١٩٨٥). وقال، في مناسبة اخرى، ان «المهمة المركزية، الآن، امام كل الفلسطينيين، هي العمل لاسقاط اتفاق عمان ووقف الخطوات العملية الرامية الى تشكيل وفد فلسطيني ـ اردني مشترك» (**الحرية**، ٨/٩/٩٨٥/).

وفي اعقاب اجتماع دوري لجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية رأى بيان صدر عنها في «تصاعد نضال الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة رداً عملياً على سياسة التفريط للقيادة اليمينية المنحرفة» (**السفير**، ٥/٩/١٩٨٥).

أحمد سيف

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

نشاطات عربية مكثفة
مع «القمة» الطارئة، وضدها

تمحورت الحركة السياسية العربية تجاه القضية الفلسطينية، من ١٥/٧ ـ ١٥/٩/١٩٨٥، حول الدعوة إلى عقد القمة العربية الاستثنائية في المغرب لبحث جانب هام من جوانب هذه القضية، الا وهو الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

كما شهدت الفترة ذاتها تطورات على صعيد العلاقات العربية، والعربية ـ الفلسطينية، عكستها نتائج القمة الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، عمدت بعض الجهات العربية الى تأكيد مواقفها السياسية إزاء مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتحركات السياسية المتعلقة بهذه المسألة، وبالقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع في الشرق الاوسط.

استمرار المساعي لعقد القمة

واصلت المغرب والجامعة العربية جهودهما التي بدت منسقة لازالة العقبات أمام انعقاد القمة الطارئة في المغرب لبحث الحرب ضد المخيمات التي نفذتها حركة «أمل» واللواء السادس من الجيش اللبناني منذ ١٩/٥/١٩٨٥. ولهذا الغرض، بعث العاهل المغربي، الحسن الثاني، برسائل جديدة الى القادة العرب يوم ١٦/٧/١٩٨٥ قام بتسليمها مبعوثون مغاربة. وتتضمن هذه الرسائل اقتراحات جديدة تهدف الى ازالة الصعوبات أمام التئام القمة، واقتراحات اخرى حول جدول اعمالها وموعدها ومكان انعقادها (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٨/٧/١٩٨٥).

وفي محاولة للتخفيف من حدة المعارضة السورية لانعقاد القمة الطارئة، اعلن الاردن، لأول مرة، أنه لن يعرض الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المعقود بين الطرفين، الاردني والفلسطيني، في شباط (فبراير) الماضي على مؤتمر القمة. وجاء الاعلان الاردني على لسان وزير الخارجية، طاهر المصري، عقب لقائه، على التوالي، مبعوث ملك المغرب وطارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، حيث ابلغ الصحافيين في عمان «فيما يتعلق بالتحرك المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاننا غير متحمسين لعرضه على القمة العربية» (**الدستور**، عمان، ١٨/٧/١٩٨٥).

وفيما جدد الاردن موافقته على عقد القمة، اكد العراق الموقف نفسه على لسان وزير خارجيته الذي قال اثناء تواجده في العاصمة الاردنية ان «العراق يشعر بأهمية عقد القمة بسبب الحاجة الملحة الى إحياء العمل العربي المشترك» (**المصدر نفسه**).

أما سوريا فكررت رفضها لانعقاد القمة حين تساءل مصدر سوري عن جدوى انعقادها معتبراً «ان الهدف منها تغطية التحركات الاستسلامية ومباركة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وتأمين موافقة عربية على الدخول في الحلقة الثالثة من مؤامرة كامب ديفيد بعد فك العزلة عن النظام المصري». وقال ان «القمة هي ضوء اخضر [لكل من] الملك حسين وياسر عرفات [من اجل عقد]... صلح مع اسرائيل» مضيفاً انه «اذا ما اصر هؤلاء على المضي في مخططهم فسيدفعون الثمن غالياً، ولن يكون هناك استقرار وأمن لكل من يسير في طريق كامب ديفيد الجديد» (**الثورة**، دمشق، ١٩/٧/١٩٨٥).

وفي الوقت الذي كان فيه المبعوثون المغاربة يسلمون رؤساء العراق واليمن الشمالي وتونس رسائل من الملك الحسن الثاني خاصة بعقد القمة الطارئة، كان الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، يزور السعودية للقاء الملك فهد ومعرفة الموقف السعودي النهائي من الموضوع نفسه. وبدا للمراقبين «ان السعودية ستوافق على المشاركة، خاصة بعد أن اكدت [دول] الكويت والامارات وعُمان والبحرين، مجدداً، انها ستشارك في اجتماع القمة [في] المغرب» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٠/٧/١٩٨٥).

وفي عمّان، صرح رئيس الديوان الملكي الاردني، مروان القاسم، لدى افتتاحه المؤتمر الاول للمغتربين الاردنيين بـ «أن وحدة الهدف والمصير الواحد تستدعي مواصلة مسيرتنا الواحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، [وذلك] انطلاقاً من اتفاق عمان المشترك [من أجل]... بلوغ الاهداف المشروعة للشعب العربي الفلسطيني لتكريس وحدة المصير ووحدة الهدف، (**صوت الشعب**، عمّان، ٢٠/٧/١٩٨٥).

في غضون ذلك، سرت تكهنات في عواصم عربية عدة حول نجاح مشروع تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، لاجراء محادثات مع

الولايات المتحدة الاميركية. وقد حملت سوريا بعنف على الوفد المشترك. وقالت المصادر الرسمية في دمشق: «إن كل عضو فلسطيني إختير للمشاركة في الوفد المشترك يعرف، سلفاً، أنه سيجري مفاوضات مع اسرائيل. فبعد مفاوضات مستمرة بين عرب اميركا وبعد رحلات مكوكية الى واشنطن ولندن وتل أبيب وبعض العواصم العربية، أعلن...[عن] مجموعة من الاسماء الفلسطينية للتفاوض... رفضتها اسرائيل بسرعة، بشكل ملفت للانتباه، الأمر الذي يوحي بأن اسرائيل تسعى للحصول على مزيد من التنازلات. واليوم يمكن للمواطن العربي أن يعي، بوضوح، أبعاد المؤامرة التي نفذها بدقة النظام الاردني منذ اعلانه عن مشروع المملكة المتحدة، مروراً باحياء البرلمان الاردني فاتفاق عمان الذي اعطى النظام مهمة التفاوض باسم الفلسطينيين. واليوم، يسعى النظام للحصول على اجماع عربي لتنفيذ هذه المهمة» (**تشرين**، دمشق، ٢٢/٧/١٩٨٥).

ووسط هذه الاجواء، ظل الهاجس الاساسي للمراقبين التساؤل حول امكانية انعقاد القمة الطارئة في المغرب، لاسيما بعدما استقبل الملك الحسن الثاني الذي وجه الدعوة الى القمة بصفته رئيساً لآخر قمة عربية عقدت في فاس العام ١٩٨٢، الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، حيث حمل هذا الأخير نتائج اتصالاته في كل من السعودية والكويت وسوريا. ولمحت مصادر دبلوماسة عربية تتابع التطورات عن كثب الى «أن العاهل المغربي ما كان ليوجه دعوة الى القمة الطارئة لو لم تعقد القمة الاخيرة [قمة فاس] في بلاده. ولهذا، فهو يحرص، حرصاً شديداً، على أن يلبي دعوته اكبر عدد من [ملوك ورؤساء] الدول العربية. ورجحت المصادر نفسها ان يبت [في] موضوع عقد القمة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب يتوقع [التئامه] في المغرب خلال الايام القليلة القادمة» (**النهار**، بيروت، ٢٥/٧/١٩٨٥).

ولكن لاح فيما بعد «أن الجهود المغربية وجهود الجامعة العربية من اجل الاسراع في عقد القمة الطارئة قد اصيبت بانتكاسة، حيث اصبح تأجيل القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية بمثابة امر مقرر في الاوساط الدبلوماسية في العاصمة المغربية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

واستناداً الى بعض المعلومات، فان تأجيل القمة اصبح امراً مفروغاً منه بسبب النتائج التي حصل عليها المبعوثون المغاربة في العواصم العربية. وعززهذه المعلومات أن الشاذلي القليبي لم يدل، في اعقاب اجتماعه الى الحسن الثاني بحضور المبعوثين المغاربة، بأي ايضاحات تمس جهود الجامعة العربية، كما لم يشر الى مسألة التأجيل، واكتفى بالاصرار على ضرورة «مواصلة المشاورات مع الدول العربية لاستكمال المعلومات اللازمة لتوفير اسباب النجاح لهذا اللقاء التاريخي» (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٦/١٩٨٥).

كذلك، لوحظ اصرار من قبل الاردن على عقد القمة. وبهذا الخصوص وصل رئيس الديوان الملكي، مروان القاسم، الى الرباط لتسليم العاهل المغربي رسالة من الملك حسين. وهناك صرح القاسم بأن «الرسالة تتعلق بالتأييد التام من جانب الاردن لدعوة الملك الحسن الثاني لعقد القمة الطارئة التي ستبحث قضايا مصيرية للامة العربية» (**المصدر نفسه**).

وبينما ساد اعتقاد بأن الجهود العربية ستوجه نحو العمل على تأمين انعقاد مؤتمر القمة العادي المفترض ان يتم في الرياض بعدما رجحت كفة تأجيل القمة الطارئة، حدثت مفاجأة تمثلت في اعلان الملك الحسن الثاني، يوم السبت ٢٧/٧/١٩٨٥، عن «أن قمة عربية طارئة ستعقد يوم ٧ آب (اغسطس) القادم في المغرب، ويتضمن جدول اعمالها بندين: الاول إزالة الخلافات بين الدول العربية؛ والثاني بحث القضية الفلسطينية». وقال: «إن مسألة عودة مصر إلى الجامعة العربية لن تطرح في القمة» مشدداً على اهمية بحث القضية الفلسطينية بالقول «إن القضية الفلسطينية يجب أن تكون محل دراسة في إطار مقررات فاس العام ١٩٨٢».

وعن التحرك الاردني ـ الفلسطيني ذكر

«اننا قررنا أن نلتزم قرارات فاس، لقد سمعنا أن هنالك تحركاً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً. الاردن بلد مستقل، والمنظمة هي الناطق الشرعي باسم الفلسطينيين. إن للاردن والمنظمة حريتهما وسيادتهما، لكنهما، ايضاً، عضوان في الجامعة العربية. لذلك، فان حرية الجانبين مقيدة، وسأطلب من الملك حسين وياسر عرفات اطلاعنا على خطة التحرك السياسي المشتركة بينهما. واذا كان هناك زيادة فانها ستشطب من الخطة» (**النهار**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

وعلى الفور، رحب الاردن بالاعلان المغربي. وشدد الملك حسين على اهمية انعقاد القمة العربية قائلاً: «إن هناك قضايا عربية حيوية ملحة، على الامة العربية ان تجتمع لمعالجتها. ومن هذه القضايا العدوان الذي تشنه ميليشيات حركة ' أمل' ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، والعدوان الايراني على العراق، وضرورة تمكين مصر من القيام بدورها في نطاق الجهود العربية المشتركة لخدمة قضايا الامة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية».

وعن الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، اكد العاهل الاردني «أن الجانبين لن يقدما اسماء جديدة للأميركيين» (**وكالة الانباء الاردنية (بترا)**، عمان، ٢٨/٧/١٩٨٥).

أما الموقف السوري من دعوة الحسن الثاني، فتمثل بالرفض الشديد لفكرة انعقاد القمة الطارئة. وفي هذا الصدد، اعلنت الحكومة السورية، رسمياً، أنها قررت عدم حضور المؤتمر الاستثنائي. وجاء في بيان رسمي: «إن دعوة الحسن الثاني لعقد القمة تتعارض مع كل القواعد والضوابط المتعارف عليها بين الامم والشعوب بالنسبة لمثل هذا النوع من المؤتمرات، لأن المؤتمر الطارئ أو الاستثنائي يعني أن هناك احداثاً هامة برزت واستجدت وتستدعي السرعة في عقد المؤتمر ولا تحتمل التأجيل حتى ولو كانت هناك مواعيد لمؤتمرات عادية. ونحن لا نرى انه برزت أحداث جديدة هامة على الساحة العربية خلال هذه الفترة تستدعي عقد مؤتمر قمة عربي طارئ، كما أنه من المعروف أن مؤتمرات القمة تجري عادة في اطار وفاق عام بين الملوك والرؤساء العرب. إن الاصرار على الدعوة لعقد القمة الاستثنائية، رغم انعدام مبرراتها، انما يعني الدعوة الى مؤتمر محوري تقسيمي وليس تضامنياً. وهذا من شأنه أن يخدم اعداء الامة العربية، خاصة وان المطلوب من المؤتمر [هو] أن يعطي بعض اطراف العرب المتورطين في مخطط استسلامي مهين للامة العربية ويهدد مستقبلها بافدح الخسائر والاخطار. وبصورة واضحة، مطلوب تمرير اتفاق كامب ديفيد، ومباركة واعطاء الزخم للحلقة الجديدة والأخطر في نهج كامب ديفيد والمتجسدة في اتفاق عمان. إن سوريا، انطلاقاً من شعورها بالمسؤولية القومية ومع حرصها على قيام تضامن عربي فعال مؤهل للصمود في وجه اعداء الامة العربية، قررت عدم حضور المؤتمر الاستثنائي الذي يدعو اليه الملك الحسن الثاني. وهي اذ تتخذ هذا الموقف فانما تتمسك بخط الصمود الذي اكدته مؤتمرات القمة العربية السابقة، وتثق بان خط الاستسلام لن يستطيع أن يفرض نفسه على الحكومات والشعب العربي» (**البعث**، دمشق، **والسفير**، بيروت، ٢٩/٧/١٩٨٥).

وفي الجزائر، لاحظ المراقبون انه على الرغم من اعلان الحسن الثاني عن موعد القمة، فان الحكومة الجزائرية تجاهلت هذا الاعلان، في حين اكدت الكويت انها ستحضر المؤتمر شريطة أن يسبق ذلك لقاء لوزراء الخارجية العرب للتنسيق والاعداد لمؤتمر القمة (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٩/٧/١٩٨٥). اما في القاهرة، فقد اشار متحدث باسم الخارجية المصرية الى أن مصر «ليست معنية مباشرة بأمر هذه القمة»، لكنه اعرب عن امل مصر في «أن يفضي مؤتمر القمة، في المقام الاول، إلى تسوية المنازعات العربية». واضاف: «ان القاهرة لن تطلب من اية دولة عربية طرح مسألة عودة العلاقات المصرية العربية. إن موقفنا يتمثل، من حيث المبدأ، في اننا لسنا المطالبين بعودة العلاقات» (**الاهرام**، القاهرة، ٢٩/٧/١٩٨٥).

وفي مجاملة واضحة للموقف السوري، أعلن لبنان، على لسان رئيس وزرائه، رشيد

كرامي، رفضه المشاركة في القمة الطارئة. وقال كرامي في تصريح رسمي: «إن لبنان لن يشارك في القمة إلا في ظل الاجماع العربي» (السفير، ١٩٨٥/٧/٣٠).

وفيما يتعلق بالموقف السعودي، اعتبر دبلوماسيون خليجيون أن المملكة العربية السعودية ستوافق على دعوة الحسن الثاني وتشارك في القمة (رويتر، ١٩٨٥/٧/٣٠). واعتبرت السعودية من جانبها «أن اهمية عقد القمة الطارئة تنبع من أن هذا الاجتماع سيضع زعماء العالم العربي أمام مسؤولياتهم التاريخية المؤتمنين عليها بعد التطورات العربية والتي تتطلب اتخاذ موقف عربي موحد. واعربت مصادر رسمية عن املها في أن يتم القضاء على الخلافات العربية واستثمار التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك على اعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي للفلسطينيين باجماع عربي» (عكاظ، الرياض، ١٩٨٥/٧/٣٠).

وفي الخرطوم، أعلن السودان أنه سيشترك في اعمال القمة العربية الطارئة. واستناداً الى متحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي، «فإن رئيس المجلس، الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب، سيرأس الوفد السوداني إلى القمة، طالما سيتم بحث القضية الفلسطينية» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١). واعلنت حكومة اليمن الديمقراطية، على لسان متحدث باسم خارجيتها، «أن هذه القمة لا جدوى لها. ولهذا، لا بد من إعداد جيد وكامل لعقد قمة عربية، عادية، وضمان نجاحها لخدمة الصف العربي» (المصدر نفسه).

وفي الوقت الذي بدأ فيه المغرب الاستعداد لعقد القمة على أرضه، اكدت تونس موافقتها على المشاركة، فيما حددت الجزائر، نهائياً، موقفها من القمة وذلك بعدم حضورها «لأنها مبعث للانشقاق، ولأنها لن تحدد اسلوباً عملياً لدعم القضية الفلسطينية» (وكالة الصحافة الفرنسية و وكالة الانباء الجزائرية، ١٩٨٥/٨/١).

ومن مقديشو نقلت وكالة الانباء الصومالية عن وزير الاعلام، محمد عمر، قوله «ان الصومال سيحضر القمة العربية الطارئة، وأن المؤتمر سيساعد على تعزيز الوحدة العربية في مواجهة المشكلات المتزايدة» (النهار، ١٩٨٥/٨/٢).

اما ليبيا، فقد تحركت على اكثر من محور لتعطيل انعقاد القمة. وبهذا الشأن «أجرى الرئيس الليبي معمر القذافي اتصالاً هاتفياً مع الملك الحسن الثاني لاقناعه بالغاء فكرة عقد القمة الطارئة، كما اجرى اتصالاً ثانياً مع الرئيس علي ناصر في عدن ـ كما قالت الاذاعة الحكومية ـ لدعم موقفها الرافض لعقد القمة» (وكالة الجماهيرية للانباء (جانا)، ١٩٨٥/٨/٢).

وفي هذه الاثناء، كررت سوريا رفضها لعقد القمة. وفي حديث وجهه الرئيس حافظ الاسد الى الجيش السوري، في الذكرى الاربعين لتأسيسه، قال: «إن التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني هو شرط اساسي لتحقيق السلام، لأن هذا التوازن يعيد الحقوق إلى اصحابها». وتحدث الاسد عن الوضع العربي الراهن تجاه القضية الفلسطينية، وقال: «إننا نرى من حولنا انظمة واطرافاً عربية تتهاوى على طريق الاستسلام وتفرّط بالقضية، وليس امامنا، في سوريا، الا أن نضاعف جهودنا لتعزيز صمود شعبنا ومنع الانهيار العربي الذي تخطط له الصهيونية العالمية» (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٨/٢).

اما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد سعيا الى تنسيق مواقفهما في القمة، قبيل بدء اعمالها. وفي هذا الاطار، بحث العاهل الاردني مع ياسر عرفات في عمان، اهمية تنسيق مواقفهما المشتركة في القمة الطارئة على اعتبار أن هذه القمة ستناقش التحرك السياسي المشترك للجانبين. وذكرت مصادر رسمية في عمان، ان الزعيمين اكدا اهمية انعقاد القمة وتعزيز التضامن العربي وبناء موقف موحد لمواجهة التحديات والاخطار ووقف نزيف الدم الفلسطيني في لبنان وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. واضافت المصادر نفسها أن الحسين وعرفات أكدا أن

التنسيق المشترك بين الجانبين سيدعم تحركهما لصالح القضية الفلسطينية (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٨/٤).

وفي اليوم التالي لاجتماع حسين ـ عرفات، استقبل العاهل الاردني جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الأميركي، الذي بدأ بالاردن جولة تشمل اربع دول في الشرق الاوسط. واذيع رسمياً انه «عرضت في اجتماع الجانبين، الاردني والاميركي، تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة تحت رعاية الامم المتحدة، يحضره جميع الاطراف المعنيين»(الراي، عمان، ١٩٨٥/٨/٤).

وفي نفس اليوم، بحث زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، مع المسؤول الاميركي مسألة اللقاء المحتمل بين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، والطرف الاميركي (بترا، ١٩٨٥/٨/٤).

وقد رأت دمشق في جولة وايتهيد انها تعطي دفعاً للنظام الاردني من أجل بدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل.

ولاحظت اوساط دبلوماسية عربية أن سوريا صعدت من حملتها على ملك المغرب والقمة الطارئة. وفي هذا السياق، اتهمت الحكومة السورية الملك المغربي «بأنه يسعى إلى تخريب الجامعة العربية، ومنع قيام تضامن عربي حقيقي». وقالت: «إن النظام المغربي يريد ربط امكانات الامة العربية بالعقل التكنولوجي الاسرائيلي لنشر الرفاه ولتسخير إمكانات هذه الامة لخدمة الاغراض الصهيونية التوسعية، وهذا يعني تخريب التضامن العربي، وأحد مقوماته وهو الجامعة العربية، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية» (تشرين، ١٩٨٥/٨/٥).

ليبيا: موافقة مشروطة

وفي تطور مفاجئ، اعلنت ليبيا عن استعدادها للمشاركة في القمة الطارئة «إذا كانت مستعدة لمحاكمة النظامين الاردني والعراقي على الجرائم التي ارتكباها بإعادتهما العلاقات مع النظام المصري» (رويتر وجانا، ١٩٨٥/٨/٥).

وتعزز الاعتقاد لدى اوساط عربية رسمية بامكانية المشاركة الليبية في القمة بعد حضور وفد رمزي ليبي اعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب للتمهيد لاجتماعات القمة الطارئة. وبالفعل، شارك الوفد في الاجتماع الوزاري بتاريخ ١٩٨٥/٨/٥، في الدار البيضاء. واتفق الوزراء على صيغة مرنة بشأن جدول اعمال القمة ملخصها أن تقدم رئاسة المؤتمر تقريراً حول الاجتماع التمهيدي للقمة. وقد وصف وزير الخارجية السعودي نتائج الجلسة التمهيدية بأنها «كانت جيدة، وان اجتماع وزراء الخارجية كان تحضيرياً، والمهم الآن ان نعمل على حسم الخلافات». والواقع ان الخلاف الذي نشب بين الوفد الليبي والوفد العراقي أدى الى الحيلولة دون مناقشة البند الثاني المطروح على جدول اعمال القمة وهو القضية الفلسطينية. وامام الآراء المختلفة لم يجد وزراء الخارجية مخرجاً سوى الاتفاق على سماع وجهات نظر كل دولة حول مسألة «تنقية الاجواء العربية»، وبالتالي رفعها في تقرير شامل الى رئيس المؤتمر، الملك الحسن الثاني، ليرفعها، بدوره، الى القمة. وذكرت مصادر المؤتمر إنه سيصار، في الغالب، إلى تسوية الخلافات الطارئة في الساحة العربية في اطار نصوص ميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقد في الدار البيضاء العام ١٩٦٥. واشارت المصادر نفسها إلى ان البحث خلال القمة سيشمل مجموعة الاسس الخاصة بوضع صيغة نهائية لمشروع ضوابط العمل العربي المشترك، وعلى رأسها اعطاء الاولوية في اهتمامات اي تحرك لحل الخلافات السورية ـ الفلسطينية، والتمسك بقرارات القمم السابقة في ما يتعلق بمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (الشرق الأوسط والوطن، ١٩٨٥/٨/٦).

وقبل انعقاد القمة بفترة قصيرة، كانت الاتصالات مع سوريا ما تزال مستمرة من اجل اقناعها بالمشاركة. ولمحت اوساط سياسية سعودية الى ان المملكة «قلقة من قرار بعض الدول العربية مقاطعة القمة. وذكرت أن الملك

فهد اتصل مع الرئيس السوري حافظ الاسد، والرئيس الليبي معمر القذافي، لضمان مشاركة بلديهما» (**النهار**، ٦/٨/١٩٨٥).

غير ان الآمال تبددت نهائياً ازاء امكانية مشاركة سوريا في القمة. وصرح ياسين رجوح، وزير الاعلام السوري، «بأن بلاده مستعدة لحضور القمة إذا تضمن جدول أعمالها بنوداً لتحقيق تضامن عربي فعال». لكنه اضاف «أن سوريا لن تشارك في اي مؤتمر يبحث في عودة مصر إلى الصفوف العربية وفي اتفاق عمان والمخيمات الفلسطينية» (**الثورة**، ٦/٨/١٩٨٥).

انعقاد القمة

عقدت القمة الطارئة بتاريخ ٧/٨/١٩٨٥ في الدار البيضاء، وجاء انعقادها مخالفاً للتقليد الساري الذي لا تعقد فيه القمة إلا على قاعدة الاجماع. ومثلت ٩ دول عربية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية بملوكها أو رؤسائها أو امرائها، وهي الاردن والامارات والبحرين وجيبوتي والمغرب وموريتانيا والصومال والسودان وقطر، فيما مُثلت تونس واليمن الشمالي برئيسي الوزراء فيهما، ومُثلت السعودية والكويت وعمان والعراق إما بولي العهد أو بنواب رؤساء الوزراء.

وأظهرت المشاورات واللقاءات التي جرت يوم الافتتاح أن الموضوع الفلسطيني هو اساس التئام القمة وانه كان الدافع الحقيقي للدعوة اليها وخاصة الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت في اواخر شهر أيار (مايو) الماضي. وقد اعتبر مصدر عربي شارك في القمة أن اجتماع الدار البيضاء هو قرار سياسي، ومجرد انعقاده هو انتصار لهذا القرار وهو بالتالي نجاح للقمة (**الوطن**، ٧/٨/١٩٨٥).

والسؤال الذي تردد في اروقة المؤتمر عشية انعقاده، هو: هل تكتفي الدول الحاضرة من القمة، كونها الأكثرية، بتأكيد قدرتها على ضمان إلتئامها أم انها تصر على الحصول على مباركة، ولو عمومية، لسياساتها؟

وقد اعتبرت بعض الجهات العربية قمة الدار البيضاء «قمة تمهيدية» للقمة العادية. واذا نجح الملوك والرؤساء المجتمعون في الدار البيضاء في الاتفاق على موعد محدد لقمة الرياض والتزام هذا الموعد علناً ورسمياً، فإن ذلك سيعتبر انجازاً لا بأس به (**النهار**، ٧/٨/١٩٨٥).

ولاحظت مصادر المؤتمر أن الوفد السعودي حرص على أن المملكة ترى في اجتماع الدار البيضاء لقاء للتشاور لا قمة للقرار، وأن لجنة تنقية الأجواء العربية ستتولى توفير الشروط لانعقاد القمة الدورية في الرياض قبل نهاية العام الجاري. ورداً على سؤال صحفي حول احتمال طرح موضوع عودة مصر، أكد وزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، «ان بلاده لن تبادر بإثارة هذه القضية» (**المصدر نفسه**).

غير ان مصادر اخرى أشارت إلى أن الاتجاه السائد في المؤتمر، بالنسبة للقضية الفلسطينية، يتلخص في استعراض ما تم التوصل إليه بشأن هذه القضية ومستجداتها، لعرضها على القمة الخريفية المقبلة بين الرئيس رونالد ريغان والزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف (**الوطن**، ٧/٨/١٩٨٥).

وطبقاً لمعلومات موثوقة، فان هنالك اكثر من مسألة تتعلق بالقضية الفلسطينية، من بينها رغبة الاردن في مباركة المجتمعين في القمة العربية الطارئة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك، وهذا ما دعا الملك حسين إلى طلب مساندة وتأييد خطة العمل الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، تمهيداً لاحلال السلام في الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية. ففي كلمته في المؤتمر، وصف العاهل الاردني «الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بأنه الفرصة الاخيرة التي يجب انتهازها، اذا لم تكن هناك رغبة في الاعلان عن موت المسألة الفلسطينية». واعلن «عن اخلاصه لخطة السلام الصادرة عن قمة فاس». واشار «إلى انها بحاجة الى التطبيق». كما أشار إلى «أن الاردن لا يعتزم أن يحل محل منظمة التحرير الفلسطينية». غير أنه اكد أن «الاصل واحد والمصالح المشتركة للشعبين الاردني والفلسطيني واحدة». واوضح «ان علاقات

الشعبين، التاريخية والديمغرافية، واحدة وان هناك تكاملاً اقتصادياً بينهما» (**الدستور**، ١٩٨٥/٨/٨).

وفي كلمته التي القاها بعد خطاب الملك حسين، قال امير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني «انه يضع كامل ثقته في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وان احداً من المشتركين في القمة لا يعتقد العكس» (**الراية**، الدوحة، ١٩٨٥/٨/٨).

ومن ناحيته، حدد الملك الحسن الثاني عاهل المغرب هدفاً وحيداً للقمة وهو المصالحة العربية التي اكد اهميتها بالنظر الى قرب انعقاد لقاء القمة الامريكي ـ السوفياتي في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ووجه الحسن الثاني حديثه الى الغائبين عن المؤتمر (سوريا وليبيا ولبنان والجزائر واليمن الديموقراطية) فتحدث بلهجة مفعمة بالانفعالات «مؤكداً أن قلبه وعقله يشعران بالأسى لأنه يرى مقاعد الغائبين خالية» (**وكالة الانباء الفرنسية**، ١٩٨٥/٨/٨).

وفي الحقيقة، فان الموضوع الاصعب الذي واجهه المؤتمر هو المتعلق بتطور القضية الفلسطينية خصوصاً الموقف من التحرك الاردني ـ الفلسطيني، حيث صادف بعض العراقيل الناجمة عن تباين في وجهات النظر بين الفريقين المعنيين وهما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمن جهة، شدد الاردن بلسان الملك حسين «على اهمية دعم الملوك والرؤساء لهذا التحرك وتأييدهم له ووضع جهودهم وامكاناتهم وراءه، لأن اي تراجع فيه سيعفي بعض الدول من مسؤولياتها وسترتاح لذلك، وسيعيدنا الأمر إلى نقطة السكون والشلل حيث لم تنفع في الماضي تأكيدات الحق والعدل ولن تغير الشكوى من استمرار العدوان» (**النهار**، ١٩٨٥/٨/٩)؛ ومن جهة اخرى، بدا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن ميالة إلى طرح اتفاق عمان من هذه الزاوية. وحجتها في ذلك أن «الاتفاق ثنائي ولا حاجة إلى طرحه على القمة في هذا الشكل. وتردد أن الموقف الفلسطيني نابع من الحرص على عدم زيادة الانقسامات واثارة المزيد من الحساسيات مع بعض الاطراف العربية» (**المصدر نفسه**).

وفي حين اعتبرت الاوساط العربية أن الموقفين، الاردني والفلسطيني، يعكسان تبايناً في وجهات النظر وليس خلافاً، فانه خشي ان يؤثر هذا التباين على ماهية القرارات المتوقعة والتي شُكلت لجنة خاصة لصياغتها شارك فيها ياسر عرفات وزيد الرفاعي. ومن أجل ذلك، تدخل الحسن الثاني وطلب عقد خلوة، في قاعة جانبية، ضمته وعرفات والرفاعي والشاذي القليبي، وذلك من أجل الخروج بصياغة قرارات معتدلة، خصوصاً فيما يتعلق بالتحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**المصدر نفسه**). كما اضطر القادة العرب المجتمعون إلى تأجيل الجلسة الختامية حتى تاريخ ١٩٨٥/٩/٩ لاعطاء مزيد من الوقت لاجراء مناقشات مستفيضة حول نص البيان الختامي.

وفي قراءة للبيان الختامي، لوحظ أن المؤتمر لم يصدق رسمياً على اتفاق عمان، ولكنه اشار في فقراته المتعلقة به إلى انه «سجل بكل تقدير الشروح الضافية التي قدمها الملك حسين والاخ ياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية ـ الفلسطينية مع خطة فاس العربية للسلام». كما رحّب المؤتمر باتفاق عمان باعتباره «خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من اجل تسوية سلمية وعادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٨/٩).

ردود الفعل على بيان القمة

تراوحت ردود الفعل العربية على بيان قمة الدار البيضاء بين الترحيب والارتياح وبين التنديد والامتعاض. ولكن القاسم المشترك لهذه الردود انصب على اهمية تنقية الاجواء العربية لصالح قضية العرب المركزية، القضية الفلسطينية.

ففي المنامة، قال وزير الخارجية البحراني «إنه تم الاتصال مع سوريا من خلال المؤتمر، وان قمة الدار البيضاء كانت قمة مصالحة، حيث تركزت الجهود على تنقية الاجواء العربية

لدفع قضية فلسطين الى أمام. واعرب عن امله بانعقاد القمة القادمة قبل نهاية العام الحالي وان تتم بحضور الجميع» (**الانباء**، الكويت، ١٠/٨/١٩٨٥). وفي الكويت، صرح نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الكويت بـ«ان مؤتمر القمة انتهى بإنجاز طيب عبر عنه البيان الختامي»، وتمنى «ان يتكرر هذا اللقاء في القمة العربية القادمة في الرياض» (**الوطن**، ١٠/٨/١٩٨٥). وقبل ان يغادر الدار البيضاء، عبر وزير خارجية الاردن عن ارتياح بلاده للموقف الذي خرجت به القمة حيال التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك ووصفه بانه «ممتاز جداً» (**النهار**، ١٠/٨/١٩٨٥).

اما الوزير السعودي سعود الفيصل، فقال: «ان بيان المؤتمر واضح وجيد ومهم جداً، وان القمة سجلت منطلقاً لاعادة اللحمة والتضامن، كما تشكل خطوة اساسية وكبيرة في مسيرة العمل العربي المشترك». وعن الخطوات العملية لتحقيق المصالحة العربية اوضح «ان الامور مترابطة ومتشابكة والمهم البدء بخطوات المصالحة لصالح القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وفي مؤتمر صحافي عقده ملك المغرب، اجاب رداً على سؤال حول عدم تشكيل لجنة لتصفية الخلافات السورية ـ الفلسطينية وكذلك الفلسطينية ـ اللبنانية: «اعتقد ان الفلسطينيين يظنون ان هنالك خلافات بينهم وبين اللبنانيين». وفي مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اعلن الحسن الثاني «استعداده للتفاوض مع اسرائيل اذا قدمت مشروعاً جدياً لتحقيق السلام في الشرق الاوسط» (**الوطن**، ١١/٨/١٩٨٥).

وفي القاهرة، تجاهل الرئيس المصري حسني مبارك، في خطاب القاه اثناء زيارة معسكر للشباب في الجيزة، في القاهرة، نتائج القمة، وقال: «إنني ادعو الجميع الى البحث عن اسلوب عملي لحل المشاكل العربية واتخاذ قرارات موحدة بدل إصدار التصريحات والشعارات. إن هذا هو الطريق العملي لحل القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية». وعن تشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني، قال: «نحن نبذل مجهوداً من اجل تشكيل الوفد وانهاء المشاكل المتعلقة به، كما [اننا] نحث الادارة الاميركية على ان تبدأ الحوار لان هذا [الحوار] قد يمهد لخطوات مقبلة ولا داعي للاعتراض، من آن لآخر، على الاشخاص لانهم ليسوا اكثر من وسيلة...» (**الاهرام**، ١٢/٨/١٩٨٥).

ومثلما كان متوقعاً، فان الموقف السوري عبر عن سخط الحكومة السورية على نتائج القمة فاعتبرت «ان من حضر مؤتمر الدار البيضاء يتحمل مسؤولية الانحراف القومي الخطير، خاصة بعد ان اعتبر اطراف كامب ديفيد غموض بيان القمة غطاءً صالحاً لمواصلة عملية الاستسلام وتصفية القضية الفلسطينية. ان ما اسفرت عنه ' قمة الاستسلام ' يؤكد انها كانت قمة للتراجع والانقسام والركوع لاميركا واسرائيل، وعلى الامة العربية، وجماهيرها الصامدة، ان تكثف جهودها ونضالها لتطويق افرازات هذه القمة واحباط مخططات المستسلمين الذين سيحاولون التستر ببيان هذه القمة الهش، لتنفيذ اخطر جريمة بحق الامة العربية عبر مفاوضة اسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية» (**الثورة**، ١٢/٨/١٩٨٥).

وفي مقابل ذلك، حرص الاردن على الاشادة بنتائج قمة الدار البيضاء. وجاءت الاشادة على لسان الملك حسين نفسه وفي رسالة وجهها الى الامير حسن، ولي العهد، حيث قال: «ان اجتماعنا كان موقفاً مسؤولاً ايجابياً في كل ما تصدى لبحثه من شؤون الامة رغم كل ما بذل للحيلولة دون التئامه». وبدوره، قال وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري: «ان المؤتمر كان ناجحاً ومرضياً، وسيعطينا دفعة لمواصلة عملية السلام مع الولايات المتحدة». وقال: «ان الزعماء العرب اكدوا تأييدهم للسيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ممثلاً للفلسطينيين» (**صوت الشعب**، ١٣/٨/١٩٨٥).

زيارة مورفي

في غضون ذلك، شهدت العاصمة الاردنية نشاطاً دبلوماسياً واسعاً وسط تكهنات مفادها ان

تشهد عمان اجتماعاً بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والوفد الاميركي، برئاسة ريتشارد مورفي الذي وصل عمان بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٥ مستهلاً جولة تشمل الاردن ومصر واسرائيل. وبعيد وصول مورفي، افادت مصادر مطلعة في عمان «ان لقاءً اردنياً فلسطينياً عقد في نفس اليوم، حضره عن الجانب الاردني عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء، وطاهر المصري، وزير الخارجية، وعن الجانب الفلسطيني السيد ياسر عرفات، وخليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة «فتح» المركزية». وراى مراقبون انه قد تكون للاجتماع علاقة بزيارة المبعوث الاميركي لعمان واحتمال اجراء حوار اميركي ـ اردني ـ فلسطيني. ولاحظوا ان هذا الاجتماع هو الاول بين مسؤولين اردنيين وفلسطينيين بعد القمة الطارئة في الدار البيضاء (**النهار**، ١٤/٨/١٩٨٥).

وفي اليوم الثاني لزيارة مورفي، استقبله الملك حسين وبعد ذلك استقبل ياسر عرفات. ولم يصدر شيء عن لقاء حسين مورفي في حين أذيع، رسمياً، بعد لقاء مورفي مع رئيس وزراء الاردن زيد الرفاعي «أن البحث تركز على تبادل الآراء في المسائل المتعلقة بالاعداد لالتقاء وفد اردني ـ فلسطيني مشترك مع وفد اميركي لاجراء حوار يمهد الطريق امام مؤتمر دولي يقوم من خلاله العمل الجاد لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنيين بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وعلم أن الاتصالات بين الحكومتين الاردنية والاميركية سوف تستمر في هذا الشأن» (**المصدر نفسه**).

غير أن مصادر خليجية نقلت عن مصادر دبلوماسية في عمان قولها «أن مورفي اشترط خلال محادثاته مع المسؤولين الاردنيين اعتراف منظمة التحرير المسبق بقرار مجلس الامن ٢٤٢ وتعهدها، علناً، باعتبار الحوار مع اميركا مدخلاً للمفاوضات مع اسرائيل وذلك قبل شروع الوفد الاميركي بالجلوس الى الوفد المشترك. وقد رفض المسؤولون الاردنيون قبول هذين الشرطين ولكنهم تعهدوا بموافقة المنظمة عليها عقب مباشرة الحوار ونتيجة له. واضافت هذه المصادر أن مورفي سينقل وجهة النظر الاردنية هذه الى الحكومة الاسرائيلية خلال زيارته الى تل ابيب» (**وكالة الأنباء القطرية**، الدوحة، ١٥/٨/١٩٨٥).

وفي اشارة لفتت الانتباه، نسب النائب الفرنسي، الديغولي، جان دو ليبكوفسكي، إلى الملك فهد قوله له «انه يؤيد الخطوة الاردنية ـ الفلسطينية الهادفة إلى تحريك عملية السلام في الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية على الرغم مما قيل عن الموقف السعودي في قمة الدار البيضاء». وقال دو ليبكوفسكي: «إن الملك فهد عبر لي، بوضوح، عن دعمه الكامل لمبادرة السلام الجارية. كما ان الامير سعود الفيصل، وزير الخارجية، تحدث باللغة نفسها». واشار الى «أن الدعم السعودي [هذا] ظل غير معلن بسبب رغبة السعودية في مراعاة جانب سوريا، و[يرجع] الى أن الرياض لن تتخذ موقفاً صريحاً إلا في اليوم الذي تتأكد فيه من ان الجميع يتجهون إلى المفاوضات لتحقيق السلام» (**اللوموند**، باريس، ١٦/٨/١٩٨٥).

وفيما يتصل بجولة مورفي، غادر المبعوث الاميركي عمان بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٥ بعدما عقد جولة من المباحثات مع الملك حسين ورئيس الوزراء زيد الرفاعي. وصرح طاهر المصري، وزير الخارجية الازدني، بعد مغادرة مورفي بـ «ان الامور لا تسير بالسرعة التي كنا نعتقد بأنها ستسير فيها، ولكن لا يزال هناك أمل». واضاف: «أن واشنطن لم تعلن، بعد، ما إذا كانت ستقبل بالاجتماع بشخصيات فلسطينية وردت اسماؤها في اللائحة التي نقلت إلى العاصمة الاميركية» (**الدستور**، ١٨/٨/١٩٨٥).

وحسب البعض، فإن الاردن أعلن رسمياً عن فشل مهمة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي في الشرق الاوسط. فقد ابلغ زيد الرفاعي المراسلين الصحافيين المعتمدين في عمان «بأن محادثات مورفي لم تفض إلى اتفاق بين الاردن والولايات المتحدة بشأن عملية السلام في المنطقة وبدء حوار اميركي ـ اردني ـ فلسطيني» (**الشرق الأوسط**، ١٨/٨/١٩٨٥).

وفي دمشق، اعتبرت الاوساط الرسمية

السورية مهمة مورفي في المنطقة انها وصلت إلى طريق مسدود، على الرغم من الضجيج الدبلوماسي والاعلامي حولها حسبما أشار تعليق لاذاعة دمشق بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٥. كذلك، اعتبرت دمشق فشل مهمة مورفي «امراً طبيعياً، لأن التطورات في المنطقة اكدت أن خط الاستسلام يسير إلى طريق مسدود، وأن الصفقات المنفردة مصيرها الانهيار». واعتبرت «الموقف السوري المدافع عن القضية الفلسطينية والمتصدي للمخططات الاميركية في المنطقة هو موقف الجماهير العربية كلها» (**البعث**، دمشق، ١٨/٨/١٩٨٥).

وفي حديث خاص أدلى به وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري، اوضح «ان وجهة نظر الاردن بشأن عملية السلام في الشرق الاوسط واضحة، وان احراز اي تقدم نحو اقرار السلام امر ممكن لو اخذت الولايات المتحدة بوجهة نظر بلاده الداعية إلى الفصل بين المفاوضات النهائية وبين التحضير لهذه المفاوضات عن طريق الحوار بين الادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية». واعلن «ان الاردن اكد للولايات المتحدة عبر مبعوثها مورفي أن المرحلة الاولى لعملية السلام هي الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، تتلوها، في وقت لاحق، مرحلة ثانية من المحادثات بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك قبل أي حديث عن الخطة الثالثة» (**الاهرام**، ٢٠/٨/١٩٨٥).

واستناداً إلى مصدر رسمي في عمان فإن وزير الخارجية الاردني «كرر موقف الاردن المتعلق بضرورة انعقاد مؤتمر دولي لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط، وحل القضية الفلسطينية، وذلك خلال محادثات اجراها طاهر المصري مع جاك بوس، وزير خارجية لوكسمبورغ، الذي وصل عمان يوم الثلاثاء ٢٠/٨/١٩٨٥ (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢١/٨/١٩٨٥).

وفي بغداد، اكد الرئيس العراقي صدام حسين «دعم العراق وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل، وباعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وصاحبة القرار المستقل في تحديد النهج الملائم لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك دعم العلاقات الايجابية بين الاردن والمنظمة» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٨/١٩٨٥). وقد ورد تأكيد الرئيس العراقي اثناء اجتماع عقده مع ياسر عرفات في العاصمة العراقية.

وفي إطار السياسة الرسمية المصرية بشأن ايجاد حل للقضية الفلسطينية، طالب الرئيس المصري حسني مبارك «اسرائيل بالدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لايجاد حل للقضية الفلسطينية» (**الوطن**، ٢٤/٨/١٩٨٥). واكد مبارك «تأييد مصر لطرح القضية أمام مؤتمر دولي» وقال «إن الجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وبدء الحوار الاردني ـ الفلسطيني مع الولايات المتحدة مستقبلاً لا ينبغي أن تتوقف طويلاً امام مشكلة اختيار اسماء اعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، كما لا يجب، ابداً، التوقف عند شروط مسبقة تفرض على الجانب الاردني أو الفلسطيني». واضاف «إن مصر لن تتوقف، في كل الاحوال، عن الاستمرار في بذل جهودها لتحريك عملية السلام» (**المصدر نفسه**). ولاحظ المراقبون أن الرئيس المصري لم يشر الى اتفاقات كامب ديفيد.

وفي موقف آخر، قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامه الباز: «إن اتفاقات كامب ديفيد صيغة غير كافية لحل القضية الفلسطينية» مضيفاً في حديث اجراه معه تلفزيون ابو ظبي «إن مصر لم تسيء الى حقوق الشعب الفلسطيني في اتفاقات كامب ديفيد، وربما تكون قد نجحت من خلال كامب ديفيد في استعادة الاراضي المصرية، إلا انها لم تنجح في حل القضية الفلسطينية» (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٥).

وفي معرض الحديث عن القضية الفلسطينية، قال العاهل السعودي فهد، في الكلمة التي وجهها إلى حجاج هذا العام: «إن الشعب الفلسطيني لا يريد اكثر من استرجاع

حقه المسلوب والعودة إلى وطنه وامتلاكه حق تقرير مصيره فوق ارضه» (**الرياض**، الرياض، ١٩٨٥/٨/٢٦).

وفي بيان مشترك، ندد وزراء خارجية سوريا وليبيا وايران باتفاق عمان بين الاردن و م.ت.ف. . كما نددوا «بالمخططات الاستسلامية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وفرض الحلول الجزئية» ورأوا «أن هذه المحاولات التصفوية التي تجلت في اتفاق عمان الخياني تخدم المصالح الاميركية والصهيونية في المنطقة» (**تشرين**، ١٩٨٥/٨/٢٦).

وفي خطوة مفاجئة إعتبرتها مصادر دبلوماسية عربية إرضاء لسوريا، اقدمت حكومة اليمن الديموقراطية على اصدار قرار رسمي فحواه «ان الفلسطينيين المقيمين في اليمن الديموقراطي لن يعودوا قادرين على السفر بجوازات سفر صادرة عن حكومة عدن» (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٥/٨/٣٠). وطبقاً لمصادر ديبلوماسية، فإن حكومة اليمن الديموقراطية، ستقوم بإصدار وثائق سفر بدلاً من الجوازات للفلسطينيين على غرار تلك التي تعطيها إياهم البلدان العربية الاخرى (**المصدر نفسه**).

وكررت الحكومة السورية موقفها من مسألة حل القضية الفلسطينية وإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، وربط تحقيق هذا السلام بايجاد توازن استراتيجي مع اسرائيل. وفي هذا الاطار، قال العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، في خطاب القاه أمام ضباط البحرية السورية عقب مناورات اجرتها في المياه الاقليمية: «إن سوريا تبذل جهدها لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الاسرائيلي، لانه السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية على اساس قيام سلام عادل في المنطقة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**النهار**، ١٩٨٥/٨/٣٠).

غير أن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، شدد على اهمية «عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الامم المتحدة... تحضره الدولتان العظميان كأساس لحل ازمة الشرق الاوسط ولايجاد حل عادل ودائم يستند [إلى] احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ارضه». وهاجم رجوح، الذي كان يتحدث أمام وفد صحافي الماني رافق وزير خارجية المانيا الاتحادية، هانس ديتريش غينشر، لدى زيارته دمشق، ياسر عرفات الذي «يسعى إلى حلول انفرادية» مشيداً في الوقت نفسه «بالدور الايجابي لجبهة الانقاذ [الوطني] الفلسطينية ونضالها لتحقيق اهداف الشعب الفلسطيني» (**الثورة**، ١٩٨٥/٩/١).

اما في القاهرة، فقد استقبل رئيس الوزراء المصري، كمال حسن علي، وفداً فلسطينياً زار القاهرة اوائل شهر ايلول (سبتمبر) وضم هاني الحسن وهايل عبد الحميد (أبو الهول)، عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح». ونسبت صحيفة «الجمهورية» المصرية إلى مصادر مطلعة قولها «إنه تم استعراض الاوضاع في الشرق الاوسط خلال اللقاء، والعلاقات بين مصر والمنظمة، وقد اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق السياسي في هذه المرحلة من اجل الاستعداد للقاء القمة بين الرئيس الاميركي [رونالد] ريغان، والزعيم السوفياتي [ميخائيل] غورباتشيوف» (**النهار**، ١٩٨٥/٩/٣).

وفي طرابلس الغرب، إعتبر الرئيس الليبي معمر القذافي القضية الفلسطينية «قضية كل العرب». وقال في خطاب القاه في مدينة سبها الصحراوية: «إنني احذر من مجازر جديدة ضد الفلسطينيين واخشى أن يكون ثمن اتحاد سوريا وليبيا على حساب جثث الفلسطينيين، ولكن عندما يمس العمل الفلسطيني سيكون لنا موقف لأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب» (**القبس**، ١٩٨٥/٩/٣).

ورداً على تصريحات وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، يوم ١٩٨٥/٩/٢، حول عدم اعتراف واشنطن بـ م.ت.ف. قال وزير الخارجية المصرية، عصمت عبد المجيد: «إن لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقط، الحق الشرعي في اختيار الممثلين الفلسطينيين للاشتراك ضمن وفد مشترك مع الاردن في محادثات مع الولايات المتحدة حول السلام في الشرق الاوسط». وقال:

«إن بلاده تؤيد اجراء حوار بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم شخصيات يختارها السيد ياسر عرفات» مضيفاً «انه يجب عدم فرض ممثلين فلسطينيين في الوفد المشترك من قبل اطراف اخرى غير منظمة التحرير» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة جديدة لتقييم الاوضاع الناجمة عن فشل مهمة مورفي الاخيرة بدأ الاردن وم.ت.ف. سلسلة من المباحثات واللقاءات على مستوى القمة من اجل بحث الخطوات المشتركة الواجب القيام بها على صعيد التحرك الديبلوماسي والسياسي لايجاد حل للقضية الفلسطينية على ضوء فشل مهمة المبعوث الاميركي والتهديدات الاسرائيلية بضرب الاردن والاعلان الاميركي الاخير الذي تضمن عزم الادارة الاميركية على استئناف مهمة مورفي من جديد في المنطقة. وقد التقى ياسر عرفات فور وصوله عمّان يوم ١٩٨٥/٩/٧ مع الملك حسين عاهل الاردن. وافادت المصادر الاردنية بـ «انه قد جرى في اللقاء عرض شامل للموقف العربي الراهن والتطورات على الساحة الفلسطينية وخطوات التنسيق للمرحلة المقبلة على صعيد التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك في ضوء اتفاق عمان الموقع في الحادي عشر من شباط (فبراير) الماضي» (**السفير**، ١٩٨٥/٩/٨).

لجنة تنقية الاجواء

لعل التطور البارز في العلاقات العربية هو تحرك لجنة تنقية الاجواء العربية للقيام بمهمتها وفقاً لقرارات قمة الدار البيضاء التي عقدت يوم ١٩٨٥/٨/٧. وتضم اللجنة الامير عبدالله بن عبد العزيز، ولي العهد ونائب رئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي، ومحمد مزالي، الوزير الاول التونسي، والشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/٩/١١).

وكانت اللجنة قد التقت في عمان بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٠ بالعاهل الاردني الذي اكد ترحيب بلاده بأي مسعى عربي مخلص بناء، يهدف إلى جمع العرب وتوحيد صفوفهم توخياً للمصلحة العربية العليا، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية (**الراي**، ١٩٨٥/٩/١١).

وفي بغداد، اكد الرئيس العراقي استعداده للتعاون مع لجنة الوساطة العربية، وقال: «إن بلاده تدعم عمل اللجنة وتسعى إلى تحقيق التضامن وتعمل من أجله بالنظر الى المخاطر والتحديات التي تواجه الامة العربية» (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/٩/١٣).

وطبقاً لما اورده مصدر موثوق في اللجنة، فإن لجنة المصالحة العربية، قد توصلت إلى استنتاج هام بشأن المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاده «انه إذا ما تمت المصالحة بين دمشق وكل من عمان وبغداد، فان المصالحة بين دمشق والمنظمة هي تحصيل حاصل». واوضح المصدر «ان السوريين اعلموا اللجنة بهذه الحقيقة قبل أن تبدأ اعمالها، وهذا هو سبب عدم التقاء وفد المصالحة العربية مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات اثناء وجوده في عمان» (**القبس**، ١٩٨٥/٩/١٣).

وفي رواية لها من عمان ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ١٩٨٥/٩/٤ «ان لجنة المصالحة العربية نجحت في ترتيب لقاء بين مسؤولين اردنيين وسوريين في المملكة العربية السعودية». وتعذر على الوكالة معرفة ما إذا كان العراق سيشترك في هذا اللقاء.

في عمان «رحبت الاوساط الاردنية بهذا اللقاء، واشارت الى ان لكل من سوريا والاردن مواقف مبدئية متماثلة فيما يتعلق بضرورة التوصل الى حل سياسي للنزاع في الشرق الاوسط في إطار مؤتمر دولي (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٩/١٤). وذكر مصدر رسمي في عمان «أن التوصل إلى تنسيق في المواقف السورية ـ الاردنية أمر ضروري في مواجهة التهديدات الاسرائيلية للبلدين في الايام الماضية». واضاف المصدر «ان احتمال انعقاد قمة بين ريغان وغورباتشيوف في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم من شأنه أن يدفع الدول العربية الى محاولة التوصل إلى اتفاق عام، وتحديد المواقف المشتركة بينها» (**المصدر نفسه**). وكان عضوا لجنة

المصالحة العربية، الامير عبد الله بن عبد العزيز والشاذلي القليبي قد زارا دمشق بتاريخ ١٣/٩/١٩٨٥ واجريا مباحثات مع المسؤولين السوريين في اطار مهمتهما الساعية إلى عقد لقاء اردني ـ سوري في السعودية. وفي الوقت ذاته، كانت الاوساط السياسية السورية المطلعة في دمشق تتحدث عن الموعد والاسماء المقترحة للقاء التمهيدي مع الاردن (القبس، ١٤/٩/١٩٨٥).

وقد اعتبرت بعض الاوساط السياسية العربية الاجتماع الاردني ـ السوري تطوراً ايجابياً في العلاقات الأردنية ـ السورية (النهار، ١٥/٩/١٩٨٥).

وقبل أن يتم اللقاء السوري ـ الاردني في السعودية بيومين، قام الملك الاردني حسين بزيارة خاطفة إلى القاهرة أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت التنسيق بين البلدين قبل زيارتيهما المقبلتين إلى الولايات المتحدة الاميركية. وعن تقييمه لمباحثات حسين ـ مبارك، قال اسامه الباز، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية: «إن محادثات العاهل الاردني مع الرئيس مبارك تركزت على مواصلة جهودهما المبذولة لتحقيق السلام العادل في المنطقة، وتحريك الامور في اتجاه عملية السلام» (الاهرام، ١٥/٩/١٩٨٥).

وفيما يتعلق باللقاءات المصرية مع منظمة التحرير الفلسطينية اوائل شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، اكد الباز «نحن نعيد تقييم الموقف، وقد أبلغنا السيد ياسر عرفات بآرائه في هذا المنعطف ورؤيته بالنسبة للمستقبل، وان هدفنا هو الحفاظ على قوة الدفع نحو السلام بدون أن نتخلى عن حقوقنا الأساسية والتزامنا بالسلام. نحن علينا الالتزام نحو السلام، ويشترك في هذا الالتزام الاردنيون والفلسطينيون» (السفير، ١٥/٩/١٩٨٥).

وفي جدة، ونتيجة لمساعي لجنة المصالحة العربية، التقى رئيس وزراء الاردن زيد الرفاعي مع رئيس وزراء سوريا عبد الرؤوف الكسم. وهذا الاجتماع هو الاول على هذا المستوى منذ العام ١٩٧٨. وقد وصف الامير عبدالله، استناداً الى ما قالته اذاعة مونت كارلو بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٥، اللقاء بأنه هام. ووفقاً للاذاعة نفسها، نقلاً عن اوساط مطلعة في عمان، فان المصالحة السورية ـ الاردنية التي تمثلت بلقاء الكسم ـ الرفاعي كبداية على طريق التفاهم، يجب الا تكون على حساب العلاقات الاردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

يوسف حسن

المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

التطورات في المنظور الدولي

مع اقتراب موعد القمة الاميركية ـ السوفياتية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، والتي ستتصدر فيها قضية الشرق الاوسط قائمة القضايا الاقليمية على جدول أعمالها، استمر التحرك الاميركي في ظل الثوابت الاميركية ـ الاسرائيلية المعروفة، وشهدت بلدان المنطقة زيارتين هامتين لمسؤولين في الادارة الاميركية. الأولى هي زيارة نائب وزير الخارجية الاميركية،

جون وايتهيد، الى كل من الاردن ومصر واسرائيل والسعودية والمغرب في اوائل آب (اغسطس) الماضي وقبل ايام، فقط، من انعقاد قمة الدار البيضاء. وعلى الرغم من ان زيارة وايتهيد وصفت بانها استطلاعية املاها تسلم وايتهيد لمنصبه الجديد، الا انه لم يبخل، في تصريحاته، في تحديد ما هو المطلوب من قمة الدار البيضاء، اميركياً. اما الزيارة الثانية فكانت لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى، ريتشارد مورفي، الذي زار كلاً من عمان والقدس المحتلة والقاهرة ثم عاد الى عمان قبل رجوعه الى واشنطن مستخلصاً ان المنطقة تشهد «قدراً من البراغماتية يتيح فرصة فريدة للتقدم» في اتجاه التسوية الاميركية التي تستند ـ كما اكدها مراراً المسؤولون الاميركيون ـ على المفاوضات المباشرة والرفض المطلق لمشاركة م.ت.ف؛ وبالتالي على الخضوع الكامل لشروط الشريكين الاستراتيجيين، الولايات المتحدة واسرائيل. وفي هذا الاطار استمر الابتزاز الاميركي الذي اتخذ عنواناً له قضية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وبالذات قائمة الشخصيات الفلسطينية المشاركة فيه، والاجتماع المقترح بين هذا الوفد ووفد اميركي. وحسب التصريحات الرسمية فان مورفي لم يتمكن من تغيير القائمة ولا من اجراء اجتماع مع الوفد المشترك، وذلك بسبب عدم ضمان ان تتبع هذا اللقاء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. واذا كان من الصعب الحكم على جولة مورفي بالنجاح، فانه من غير الواقعي، ايضاً، الحكم عليها بالفشل، «فالسير في عملية السلام ـ كما يقول الاميركيون ـ يستوجب قدراً معيناً من التكتم» كما انه ينطوي على «العديد من الخطوات المتغيرة». وعلى ضوء ذلك «سيجري الحكم على اية خطوات محتملة في ضوء الهدف الاخير، الا وهو المفاوضات المباشرة. ومهما كانت نتائج جولة مورفي الاخيرة، فان الولايات المتحدة تنوي الاستمرار في استغلال التطورات «الايجابية» التي شهدتها المنطقة وهي ـ حسب ما تراها ـ تتمثل في عودة العلاقات الدبلوماسية بين الاردن ومصر، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، واتفاقية ١١ شباط (فبراير)، والتقارب العراقي ـ الاردني ـ المصري، اضافة الى الروح «البراغماتية» المتمثلة في تخلي العرب عن شرط معرفة نتائج المفاوضات قبل الدخول فيها لحساب الدخول في المفاوضات اولاً قبل معرفة النتائج.

في هذه الاثناء، اثيرت ضجة واسعة حول العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية اثر الانباء التي سرّبها الاسرائيليون عن الاجتماع الذي عقد في باريس بين السفيرين السوفياتي والاسرائيلي هناك والمزاعم الاسرائيلية حول الشروط السوفياتية لعودة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. واعتبرت موسكو هذه الضجة محاولة لتشويه الموقف السوفياتي بما يسمح بتمرير المخطط الاميركي، وكانت مناسبة، ايضاً، لتجدد فيها موسكو ايضاح موقفها المبدئي، ليس فقط تجاه العلاقات مع اسرائيل وانما، ايضاً، تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام وتطوراته الراهنة، ولتجدد معارضتها لاتفاق عمان والمبادرة المصرية وكامل التحرك العربي نحو التسوية التي ترعاها الولايات المتحدة الاميركية؛ اضافة الى ان موسكو اتخذت موقفاً معارضاً من قمة الدار البيضاء وتبنت موقف المقاطعين له.

اما اوروبا الغربية، فالتزمت جانب الصمت والانتظار، باستثناء بريطانيا التي تبنت موقفاً متطابقاً مع الموقف الاميركي فيما يخص مسألة الوفد المشترك وشكل واهداف التسوية المطروحة. وقامت رئيسة وزرائها، مارغريت تاتشر، في اواسط ايلول (سبتمبر)، بزيارة الى عدد من بلدان المنطقة شملت مصر والاردن.

وفي التقرير التالي نستعرض اغلب التصريحات التي صدرت عن مسؤولين، ووكالات انباء رسمية، اميركية وسوفياتية، حول مختلف تطورات القضية الفلسطينية خلال الفترة ما بين ١٥/٧/١٩٨٥ و١٥/٩/١٩٨٥.

الموقف الاميركي

قال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، روبرت سمولي، في بيان عرض فيه التصور الاميركي لخطوات «عملية السلام» الاميركية:

«ان السير في عملية السلام يجب ان يبنى على الثقة المتبادلة والكاملة، ويستوجب قدراً معيناً من التكتم». واضاف: «انه سيكون هناك العديد من الخطوات المتغيرة في العملية نحو هدف المفاوضات المباشرة... ويجب ان نحاول، جميعاً، ان نخطو الى الوراء قليلاً، والا نحاول ان نصدر رد فعل على كل حدث او واقعة بذاتها كما لو انها كانت الى حد ما خارج العملية... وسيجرى الحكم على اي خطوات محتملة في ضوء الهدف الاخير، وهو اجراء محادثات عربية ـ اسرائيلية مباشرة».

وكان الناطق الاميركي يرد، بشكل غير مباشر، على تصريحات لرئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيرس، رفض فيها اسماء فلسطينيين اقترحت لاجراء محادثات مع الولايات المتحدة في اطار وفد مشترك.

وقال الناطق باسم الخارجية، في بيانه: «ان قضية ' فيتو' على قراراتنا من طرف او [من] آخر قد اثيرت، وليست هذه الطريقة التي نعمل بها... ان قرارنا حول الاجتماع الى الوفد المشترك سيتخذ في ضوء مشاوراتنا مع اصدقائنا في المنطقة، ولكنه سيكون قرارنا». تابع: «اذا كان هناك شيء سيساعد العملية [المفاوضات المباشرة] فسنقوم به، واذا كان سيعوق هذا الهدف، فمن الواضح اننا سنحاول تحاشيه» (**السفير**، بيروت، ١٩/٧/١٩٨٥).

وكان مسؤول اميركي كبير قد قال، في وقت سابق: «في مثل هذا الاجتماع مع الفلسطينيين، القضية المركزية هي ما اذا كان سيؤدي الى مفاوضات مباشرة وهو ما ينبغي ان يحدد مسبقاً. واذا لم يكن اجتماع مورفي بناء لهذه العملية فلن يكون هناك اجتماع» (**المصدر نفسه**).

وفي اليوم التالي، عاد المتحدث باسم الخارجية الاميركية، روبرت سمولي، الى القول ان الولايات المتحدة قد ترجئ قرارها بشأن الاجتماع بين وفد اميركي وآخر اردني ـ فلسطيني مشترك، وتطلب من الاردن، الذي قدم اليها لائحة باسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للمشاركة في الوفد، تقديم اسماء اخرى «اكثر قبولاً لدى اسرائيل». وقال سمولي: «ان الطريقة الوحيدة للوصول الى هدفنا، وهو السلام والامن في المنطقة اللذين يشاركنا فيهما جميع اصدقائنا هناك، هي عملية مشاورات ومباحثات مكثفة وشاملة». اضاف: «نحن لا نتحدث عن علاقات صدامية، فليس لهذا اي مكان في علاقاتنا مع اصدقائنا».

وبدا ان سمولي يحاول التخفيف من وقع تصريحاته السابقة مؤكداً «اننا سنتشاور مع اسرائيل... ان كل الاطراف اعلنت انه يجب على الولايات المتحدة اتخاذ قرارها في شأن اجتماع مورفي مع الوفد المشترك بمفردها»، ثم كرر موقف واشنطن من منظمة التحرير الفلسطينية القائم على عدم الاعتراف او التفاوض معها ما لم تعترف باسرائيل وبقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وكان مسؤول اميركي قد ذكر في وقت سابق ان جورج شولتس ومساعده ريتشارد مورفي يبحثان قائمة الاسماء الفلسطينية التي تسلمتها الادارة الاميركية من الاردن، والرفض الاسرائيلي لها. وعلق سمولي على ذلك بالقول: «إن احد الاحتمالات هو تأجيل اتخاذ القرار والطلب من الاردن اسماء اخرى اكثر قبولاً لدى اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٧/١٩٨٥).

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية عن مسؤولين في الخارجية الاميركية قولهم ان شولتس ومورفي سوف يطالعان الاسماء ويأخذان بعين الاعتبار رد الفعل الاسرائيلي ويقرران ما اذا كان ينبغي تحديد موعد للاجتماع، أو يقرران عدم الاجتماع، أو طلب اسماء وايضاحات اخرى من الاردنيين. وذكرت الصحيفة، نقلاً عن المصدر المذكور، انه من اصل سبعة اسماء تضمها القائمة، فإن اربعة اسماء تعتبر مرفوضة وهي خالد الحسن ونبيل شعث وصلاح التعمري وحاتم الحسيني؛ اما الاسماء التي تتناسب مع المواصفات الاميركية فهي فايز ابو رحمة وحنا سنيوره وهنري كتن (**المصدر نفسه**).

وقد سارعت وزارة الخارجية الاميركية الى نفي نبأ نقلته وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية حول اجتماع سيعقده مورفي مع وفد

مشترك في عمان اثناء زيارته لها، وسيكون هذا الاجتماع فاتحة لقاءات مع م.ت.ف. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، انيتا ستوكمان، أن الخبر غير صحيح وانه لم يحدد موعد لهذا الاجتماع. أضافت: «لقد قلنا مراراً اننا لن نجتمع مع اعضاء في منظمة التحرير قبل أن تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود» (**النهار**، بيروت، ٢١/٧/١٩٨٥).

وفي رسالة شفهية من شولتس الى شمعون بيرس نقلها القائم بالاعمال الاميركي في تل ابيب، روبرت فلاتن، اعاد شولتس تأكيد الموقف الاميركي من م.ت.ف. ونقل مصدر اسرائيلي عن شولتس قوله ان المسؤولين الأميركيين سيجرون مفاوضات مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بشرط ضمان أن يقود هذا الحوار الى مباحثات مباشرة مع اسرائيل، وان الادارة الاميركية تواصل دراسة قائمة الشخصيات الفلسطينية المرشحة للمشاركة في الحوار (**النهار والسفير**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

ونقل مراسل الاذاعة الاسرائيلية في واشنطن عن مصادر في الخارجية الاميركية أن المسؤولين الأميركيين طلبوا من الاردن تقديم لائحة اخرى باسماء شخصيات فلسطينية لكن «هذا لا يعني أن اللائحة التي قدمت لا تتضمن شخصيات ملائمة انما تريد الولايات المتحدة النظر في مزيد من الاسماء» (**النهار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وذكرت انباء اخرى أن ريتشارد مورفي لمّح، في احدى المناسبات، الى أن الادارة الاميركية ربما كانت قد توصلت الى الشكل النهائي للوفد مشيراً إلى ان المجلس الوطني الفلسطيني، من وجهة نظر واشنطن، ليس ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي، فلا «غضاضة» في التفاوض مع اعضائه (**الشرق الأوسط** لندن، ٢٦/٧/١٩٨٥).

لكن الناطق باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان، قال، في وقت سابق، ان الادارة الاميركية ما زالت تدرس اللائحة «ولم تتخذ قراراً في هذا الشأن حتى الآن». وسئل الناطق لكي يعلق على قبول شمعون بيرس باسمين من اللائحة، فقال: «كما قلنا، نحن موافقون على عقد اجتماع مع وفد فلسطيني ـ اردني اذا ما تم الاتفاق المتبادل على الترتيبات واذا ما ادى اجتماع من هذا النوع الى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل». واضاف ان المسألة ما زالت «قيد الدرس... ونحن نقوم بمراجعتها كاملة» (**السفير**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وفي شهادة امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، قال ريتشارد مورفي: «ان هدف الولايات المتحدة، وهو هدف تشاركنا فيه اسرائيل والاردن، يبقى المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وشريك عربي». وقال ان الولايات المتحدة سوف تدعم التطورات والجهود التي تمكنها من احراز تقدم في اتجاه عملية المفاوضات المباشرة ولكنها لن تدعم اية جهود معاكسة.

واشار إلى انه خلال هذه الرغبة «نحن ندرس امكانية لقائي مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك. وفي ضوء ذلك، نحن نقيم الاسماء المحتملة للمشاركين الفلسطينيين في هذا الاجتماع» واضاف: «في هذه العملية، هناك اختلافات مهمة في مواقف الاطراف ناشئة عن الاطر السياسية المختلفة التي يجب على كل منهم العمل في نطاقها. نحن لم نتوقع ان يكون البحث عن اجوبة مقبولة من الطرفين سهلاً، ولكننا ننوي المتابعة وسنستمر في العمل، عن كثب، مع اصدقائنا في اسرائيل والاردن ومصر للتقدم بهذه العملية نحو الامام» (**النهار والسفير**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية عن مسؤولين في الادارة الاميركية قولهم أن ثلاثة فقط من الفلسطينيين السبعة اللذي وردت اسماؤهم في اللائحة «نظيفون... اي متحررون من اي ارتباط واضح بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي فهم مقبولون». ولم يذكر اولئك المسؤولون اسماء الفلسطينيين «النظيفين» الثلاثة.

وذكرت الصحيفة ان المسؤولين في الادارة يناقشون، حالياً، ما اذا كانوا سيطلبون من الاردن و م.ت.ف. اسماء اضافية لفلسطينيين،

خاصة من الضفة الغربية، يكونون «اكثر تمثيلية» (**السفير**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

وفي الثالث من آب (اغسطس) الماضي، بدأ النائب الجديد لوزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، جولة في الشرق الاوسط شملت كلاً من مصر والاردن والسعودية واسرائيل والمغرب. واوضح المتحدث باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان، ان شولتس قرر ايفاد وايتهيد «للتعرف شخصياً» على الزعماء السياسيين في الشرق الأوسط وان جولته «ليست مهمة تفاوضية»، كما انها ليست بديلاً عن جولة مورفي المقبلة ولن يلتقي وايتهيد وفداً فلسطينياً اثناء جولته. وقال الناطق أن الولايات المتحدة ما زالت تدرس قائمة اسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للاشتراك في الوفد المشترك (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢/٨/١٩٨٥).

وفي القاهرة، اعلن وايتهيد، بعد لقائه الرئيس حسني مبارك، أن واشنطن تتطلع إلى ما هو ابعد من الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني وستستكمل خطوات اخرى في المستقبل. واضاف: «ان الحكومة الاميركية تأمل استمرار مبادرة الملك الاردني حسين في مسيرة السلام، كما تأمل أن تسمع المزيد عن القمة العربية الطارئة التي ستعقد في الدار البيضاء» (**الشرق الأوسط**، ٦/٨/١٩٨٥)، مشيراً إلى انه يأمل أن يبدأ الحوار بين الولايات المتحدة والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك قريباً، وقال: «لم نحدد موعداً بعد، لكننا نأمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب» (**السفير**، ٦/٨/١٩٨٥).

وافادت مصادر اسرائيلية بأن نائب وزير الخارجية الاميركي، جون وايتهيد، الذي اطلع المسؤولين الاسرائيليين على نتائج محادثاته مع الملك حسين والرئيس حسني مبارك ابلغ الى هؤلاء المسؤولين انه طلب من الملك حسين تقديم لائحة جديدة باسماء فلسطينيين مرشحين للمشاركة في الوفد المشترك الذي يتوقع ان يجري محادثات مع ريتشارد مورفي، إلا أن الملك حسين رفض هذا الطلب (**النهار**، ٩/٨/١٩٨٥).

وقبل ساعات من بدء اعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب للتحضير للقمة العربية الطارئة التي عقدت في الدار البيضاء، دعت واشنطن المشاركين في القمة الى «مساندة جهود الملك حسين» لبدء عملية التسوية في الشرق الاوسط. واعتبرت وزارة الخارجية الاميركية مؤتمر القمة «حدثاً هاماً» مشيرة الى «ان الملك حسين يضاعف جهوده لاطلاق عملية من شأنها ان تؤدي الى تسوية بطريقة المفاوضات للمشكلة الفلسطينية...وجهود الملك حسين تستحق التأييد ونحن ننتظر أن يدعمها المؤتمر» على حد قول الناطق باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب (**السفير**، ٦/٨/١٩٨٥).

ونقل مراسل صحيفة «الشرق الاوسط» في واشنطن عن ريتشارد مورفي قوله، في كلمة امام المجلس الاميركي للزعماء السياسيين الشبان، ان الولايات المتحدة، رغم رفضها لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، متفهمة لاصرار الملك حسين على عقد هذا المؤتمر، ولذلك فانها تبحث عن مخرج مناسب بالتشاور مع الاردن واسرائيل.

وقال مورفي ان واشنطن ما زالت بحاجة الى قطع شوط طويل وصعب قبل ان تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في مفاوضات عربية ـ اسرائيلية مباشرة. وعزا مورفي ما سمّاه بالتحرك الايجابي الاخير باتجاه هذا الهدف الى «المبادرات الجريئة للملك حسين» مشيراً الى ما وصفه «احساساً جديداً بالبراغماتية اتاح امكانيات فريدة للتحرك». وقال ان التطورات الايجابية في الشرق الاوسط بدأت في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عندما اعلن الاردن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. واضاف ان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عزز فرص التعاون بين الاردن وم.ت.ف.، خصوصاً ان الملك حسين وياسر عرفات وقعا في ١١ شباط (فبراير) اتفاقاً التزمت المنظمة، بموجبه، بتسوية المشكلة الفلسطينية عن طريق التفاوض وبموجب قرارات الامم المتحدة. وقال مورفي ان هوية ممثلي الفلسطينيين في المفاوضات ستكون قضية اساسية رغم ان الموقف الاميركي من م.ت.ف. لم يتغير اطلاقاً. وحذر، في كلمته، من بناء آمال غير

واقعية، وقال ان عملية السلام غير مضمونة النتائج وانه لا يوجد زعيم اسرائيلي على استعداد للجلوس الى مائدة المفاوضات مع ممثل م.ت.ف. والولايات المتحدة لن تجبر اسرائيل على ذلك (**الشرق الاوسط**، ١٠/٨/١٩٨٥).

كما نقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن مصادر دبلوماسية قولها ان الولايات المتحدة الاميركية ابلغت الاردن برغبتها في ان يكون الوفد المشترك موحداً لا تمييز فيه بين الجانب الاردني وبين الجانب الفلسطيني وان يكون مكوناً من ٦ اعضاء ومقسماً، بالتساوي، بين الاردنيين والفلسطينيين مقابل ٦ اعضاء اميركيين وان يتولى رئاسته عضو من الجانب الاردني (**المصدر نفسه**).

وجاءت رحلة مورفي المكوكية الى المنطقة بعد ايام فقط من انتهاء اعمال القمة العربية الطارئة في المغرب. وقال الناطق باسم الخارجية الاميركية، تشارلز رومان، قبل سفر مورفي الى الاردن واسرائيل ومصر، ان الهدف من الجولة هو «اجراء محادثات مباشرة مع اصدقائنا في المنطقة، فالعملية تحركت كفاية وقد حان الوقت لكي نذهب، على ان تتركز المحادثات على موضوعين رئيسين: الاول لائحة الاسماء الفلسطينية المرشحة للمفاوضات، والثاني «وهو الاهم بكثير» التأكد من ان جميع الاطراف في المنطقة توافق على ان يؤدي اللقاء الى مفاوضات مباشرة» و«ان الهدف من هكذا اجتماع ليس حواراً اميركياً مع م.ت.ف. و[انما هو] بالاحرى جزء من العملية التي يجب ان تتحرك باتجاه هذه المفاوضات، و«اننا سنتشاور، عن قرب، مع اسرائيل كما مع الاردن ومصر... ونحن، عبر السير على هذا المنوال، نستطيع ان نصل الى هدفنا المشترك وهو التسوية عبر المفاوضات». وعن تأثير القمة العربية على جولة مورفي، قال ردمان: «اننا ندرس البيان الذي صدر عن القمة بعناية... وبقدر ما يدعم البيان تطلعاتنا نحو المفاوضات فانه بالطبع ينال دعمنا». واكد موظف اميركي رفيع المستوى ان الادارة الاميركية لم تتخذ، بعد، قراراً فيما يتعلق بلائحة الشخصيات الفلسطينية، وان مسألة اللائحة «ستكون حتماً» من ابرز المواضيع التي سيتناولها مورفي في جولته و«نحن لا نتوقع انجازات كبيرة مفاجئة... ومهما يكن من أمر، فمن المفترض اننا سنعود ببعض التقدم في عملية السلام» (**النهار**، و **السفير**، ١٣/٨/١٩٨٥).

ونقل مراسل الاذاعة الاسرائيلية من واشنطن عن الناطق بلسان الخارجية الاميركية قوله ان الادارة الاميركية لم تطلب، في تعليماتها الى مورفي، عدم اجراء محادثات مع شخصيات فلسطينية، وانه «اذا توصل مساعد وزير الخارجية الى استنتاج ان الشخصيات الفلسطينية التي ستشترك في الوفد المشترك الى الحوار مع الولايات المتحدة مقبولة لديه ففي استطاعته التحدث الى هذه الشخصيات، وخصوصاً اذا ادت هذه المحادثات الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل مستقبلاً» (**النهار**، ١٥/٨/١٩٨٥).

واعلن مسؤول اميركي يرافق مورفي ان الاخير «لن يلتقي على الارجح الوفد [المشترك] لانهم لم يتمكنوا من الاتفاق على الترتيبات والاشخاص والاماكن». وسئل المسؤول الذي رفض ذكر اسمه هل صحيح ان مورفي لم يسمع في عمان شيئاً يحمله على الاعتقاد بان المحادثات المباشرة مع اسرائيل ستلي المحادثات بين وفد اميركي والوفد المشترك؟ فأجاب «نعم هذا صحيح». ونسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مورفي انه خرج بانطباع من محادثاته في عمان بانه «لم يطرأ تغيير على موقف الاردن الذي ما زال يصر على المؤتمر الدولي واشراك م.ت.ف. في الوفد المشترك ثم في مفاوضات مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٤/٨/١٩٨٥).

وفي القدس المحتلة، اعلن مسؤول اميركي يرافق مورفي في جولته، بعد اجتماع هذا الاخير مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، والقائم باعماله اسحق شامير، ان مورفي تخلى، كما يبدو، عن فكرة الاجتماع مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، وانه سيغادر الشرق الاوسط بحلول نهاية الاسبوع (**السفير**، ١٦/٨/١٩٨٥). ونقل يوري سافير، المتحدث باسم رئيس وزراء اسرائيل، عن مورفي قوله انه لم يتلق تطمينات من

الملك حسين بان لقاءه مع الوفد المشترك سيؤدي الى محادثات مباشرة مع اسرائيل وانه لم يلتق اي فلسطيني في عمان ولن يلتقي قيادات من الضفة. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية التي اوردت تصريحات سافير ان مورفي ابلغ بيرس بان الملك حسين فشل في اقناع ياسر عرفات لتغيير لائحة الاسماء الفلسطينية المرشحة للوفد المشترك. واستناداً الى نفس المصدر، قال مسؤول اميركي «ان مورفي لن يقابل على الارجح الوفد لانهم لم يتفقوا على الترتيبات والاسماء والامكنة، الخ» (**المصدر نفسه**).

وبعد انتهاء جولته في كل من عمان والقدس المحتلة والقاهرة، قال مورفي: «ان الهدف ما زال هو وضع مسار عملي ونشط لعملية السلام كلها لا مجرد اجتماع واحد». وذكر ان الولايات المتحدة ما زالت مستعدة لعقد اجتماع مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك «اذا كان [ذلك] يساعد على وضعنا على مثل هذا المسار» (**الشرق الاوسط**، ١٩/٨/١٩٨٥). ونسبت صحيفة «القبس» الكويتية الى مصادر اميركية في ادارة ريغان قولها ان عودة مورفي من الشرق الاوسط لا تدعو الى التشاؤم ولا الى التفاؤل، خاصة وان المقترحات الاخيرة التي قدمها الاردن لا تمهد الطريق بشكلها الحالي لفتح مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، انما تؤدي الى حوار مع الفلسطينيين يليه طريق مسدود (**القبس**، الكويت، ١٩/٨/١٩٨٥).

وبعد عودة مورفي الى واشنطن، كان الناطق بلسان الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان، حذراً في رده على سؤال عما اذا كانت جولة مورفي قد ساعدت في تقدم عملية السلام، وقال ان ليست هناك خطط عاجلة لعودة مورفي الى المنطقة. (**المصدر نفسه**، ٢١/٨/١٩٨٥).

كذلك نسبت صحيفة «وول ستريت جورنال» الاميركية الى مسؤولين اميركيين قولهم ان الادارة الاميركية تريد، تحديداً، معرفة ما يمكن ان تسفر عنه اية مفاوضات قبل بدئها، وان مسألة تحديد اسماء الوفد الفلسطيني لم تعد تشكل عقبة امام التسوية في الشرق الاوسط. واضافت المصادر ان ادارة ريغان تريد من الفرقاء المعنيين بمشكلة الشرق الاوسط اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل في حين يصر الاردن وم.ت.ف. على ضرورة عقد مؤتمر دولي (**الشرق الاوسط**، ٢١/٨/١٩٨٥).

ونشرت صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية تصريحات لمسؤولين اميركيين لم تذكر اسماءهم ذكروا فيها ان الادارة الاميركية بدأت في اعادة النظر في الآمال التي تعلقها على احياء عملية السلام في الشرق الاوسط على ضوء نتائج جولة مورفي الاخيرة في المنطقة. واشار هؤلاء الى ان جولة مورفي لم تحقق نتيجة ملموسة مما دفع الادارة الى اعادة تقييم الموقف في المنطقة وخططها لاحياء عملية السلام. وطبقاً لهذه التصريحات، لم ينجح مورفي في الحصول على تأكيدات من الملك حسين بدخوله في عملية المفاوضات مع اسرائيل الا اذا وافقت الادارة الاميركية على بدء حوار مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. كما لم يفلح مورفي في زحزحة الملك حسين عن اصراره على نقطتين، هما اجراء حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستئناف المفاوضات في اطار مؤتمر دولي للسلام (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٨٥). كما نقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن مصدر اميركي مطلع تقييمه لجولة مورفي بقوله: «رغم ان بعض دواعي الرحلة تتعلق بجهود السلام هناك، الا ان الهدف الحقيقي منها لم يكن متعلقاً بدفع تلك الجهود خطوة حقيقية، وهو الامر الذي يقتنع به المسؤولون الاميركيون حتى اليوم، فالوقت ـ حسب اعتقادهم ـ لم يحن بعد للبدء بالاضطلاع الكامل بعملية السلام». اضاف: «لقد تركز الهدف من جولة مورفي على اظهار منطقة الشرق الاوسط انها غير مهملة من جانب ادارة الرئيس ريغان». واوضح قائلاً: «لقد كان الهدف الحقيقي هو اقناع الطرف الاسرائيلي وتهدئته وتطمين الطرف الاردني وبالتالي تجميد الوضع برمته الى ان يتهيأ الظرف الملائم للاضطلاع بالدور الكامل من جانب الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٨/١٩٨٥).

ونسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مورفي

ابلاغه لسفير اسرائيل في واشنطن، مئير روزين، بان «الملك حسين ما زال مصراً على موقفه في شأن اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات السياسية مستقبلاً، كما انه مصر على عقد مؤتمر دولي» (**النهار**، ٢٨/٨/١٩٨٥).

وضمن سياسة الابتزاز الاميركية، أكدت ادارة ريغان ان نجاح عملية التسوية الراهنة في الشرق الاوسط رهن باتخاذ «قرارات صعبة ومخاطر سياسية من قبل جميع الاطراف». وقال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان: «ان استراتيجيتنا تجاه الشرق الاوسط لم تتغير، وهي تقوم على مساعدة الاطراف الاقليميين وبالطريقة التي نراها مناسبة على التحرك نحو المفاوضات المباشرة وهذا يتضمن عملية سوف نشارك فيها مع اطراف اخرى طالما اننا نعتقد بانها ستقود الى مفاوضات مباشرة، واذا كان لا بد لهذه العملية [من] ان تنجح، فانها سوف تنطوي على قرارات صعبة ومخاطر سياسية من قبل جميع الاطراف». ومضى يقول: «ان التقدم هو حتماً مسألة تدريجية، ومن غير المحتمل ان نشهد اية اختراقات درامية. العملية مستمرة ونحن على ثقة بانها يمكن ان تقود الى المفاوضات المباشرة، وهذه المفاوضات تبقى هدفنا». ورداً على سؤال آخر قال ردمان ان احد بنود جدول اعمال القمة السوفياتية ـ الاميركية المقبلة هو المسائل الاقليمية و«الشرق الاوسط يتمتع بالاولوية في هذا البند» (**السفير**، ٣١/٨/١٩٨٥). ثم اعادت الخارجية الاميركية التأكيد على ان ريتشارد مورفي على استعداد للاجتماع مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك. ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن متحدث باسم الخارجية الاميركية ما ذكره من ان الادارة الاميركية تدرس حالياً، بدقة، خطواتها السياسية القادمة ازاء الشرق الاوسط وان الرئيس رونالد ريغان، ووزير خارجيته جورج شولتس، يعيدان النظر في السياسة الاميركية حيال مسيرة السلام» في المنطقة. واشار المتحدث الى ان من بين الخطوات المدروسة احتمال عقد اجتماع مع الوفد المشترك (**البعث**، دمشق، ٥/٩/١٩٨٥).

واعلن تشارلز ردمان، المتحدث باسم الخارجية الاميركية، في وقت لاحق، ان الخطوات القادمة في عملية التسوية هي موضوع بحث مكثف ومن بينها احتمال عقد اجتماع مع الوفد المشترك (**المصدر نفسه**). من جهته، اعلن اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، ان الولايات المتحدة تدرس، حالياً، خطوات جديدة عدة لاحياء «عملية السلام» في الشرق الاوسط. ونقلت الوكالات عن شامير قوله، قبل توجهه الى اليابان، ان المسؤولين الاسرائيليين يعلمون انه تجرى مناقشات في الولايات المتحدة الاميركية حول اتخاذ خطوات اضافية في اطار الجهود الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط (**البعث**، ٦/٩/١٩٨٥). ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن نفس التقرير «ان تعرض الاردن للخطر سيزداد طالما استمر في مساعيه للتفاوض مع اسرائيل» (**تشرين**، دمشق، ٧/٩/١٩٨٥).

الموقف السوفياتي

مع توالي الانباء حول لقاء محتمل بين ريتشارد مورفي ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك، حملت موسكو بعنف على هذا اللقاء المحتمل ووصفته بأنه «مؤامرة خطيرة وصفقة مضرة ستقاومها غالبية الشعب الفلسطيني». وذكرت وكالة «نوفوستي» السوفياتية، في تعليق لها حول هذه المسألة، «ان واشنطن تستخدم حالياً اتفاقية عمان الشهيرة والمبادرة المصرية كي تعمم وتعرّب اطر سياسة الصفقات الانفرادية ومؤامرة كامب ديفيد».

واضافت ان الحديث يدور، الآن، عن ممثلين «مناسبين» لواشنطن، وبالتالي لتل ابيب، للاجتماع مع ريتشارد مورفي «ونتساءل: ما هو رد فعل الجماهير الفلسطينية والجماهير العربية عموماً على مؤامرة واشنطن وتل ابيب الجديدة والخطيرة هذه؟» (**السفير**، ٢١/٧/١٩٨٥).

وبعد تسرب انباء اسرائيلية عن اجتماع تم في باريس بين السفير السوفياتي هناك، يوري فرنتسوف، والسفير الاسرائيلي، أفاديا سوفر، كثر الحديث عن عودة وشيكة للعلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل. وادعت المصادر الاسرائيلية ان السفير السوفياتي ابلغ

سفير اسرائيل بان موسكو مستعدة لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وزيادة الهجرة اليهودية، في مقابل شرطين: الاول وقف الحملات الاعلامية المعادية للسوفيات في الغرب، والثاني اتفاق بين سوريا واسرائيل حول مرتفعات الجولان.

وقد سارعت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية الى نفي الانباء الاسرائيلية بشدة غير انها لم تنف حصول الاجتماع. وجاء نفي «تاس» في بيان مقتضب من فقرة واحدة ورد فيه «ان تلفيقات الاذاعة الاسرائيلية عن اقتراح خرافي زعم ان سفير الاتحاد السوفياتي في فرنسا نقله الى سفير اسرائيل في باريس، هي حالها كحال الاقوال المنسوبة للسفير السوفياتي، لا اساس لها من الصحة ابداً» (تاس، موسكو، ٢٠/٧/١٩٨٥). كما اكد فلاديمير لوميكو، المتحدث باسم الخارجية السوفياتية، انه لا يمكن ان تكون هناك علاقة بين السياسة السوفياتية الخاصة بهجرة اليهود ومسألة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وقال ان هذا (عودة العلاقات) يتوقف على السياسة الاسرائيلية تجاه دول اخرى في المنطقة، اذ ان موسكو تعتبر ان هذه السياسة عدوانية وانتهاكاً للقانون الدولي (السفير، ٢١/٧/١٩٨٥). وقال رئيس دائرة الاعلام الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ليونيد زمياتين، في حديث لصحيفة «القبس» الكويتية حول احتمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل: «انه لا يمكن توقع اي تغيير في الموقف السوفياتي من هذا الموضوع طال ما ان اسباب هذا الانقطاع في العلاقات ما زالت موجودة». ووصف الانباء عن العودة الوشيكة للعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بانها «مجرد تخمينات وتلفيقات غربية تهدف الى تحريف الموقف السوفياتي من ازمة الشرق الاوسط». وقال ان «الاتحاد السوفياتي يرفض المشاركة في الجهود الاميركية الحالية للتسوية [في الشرق الاوسط] لان الخطة الاميركية الاخيرة ما هي الا اعادة لمشروع ريغان». وفي اشارة الى التحرك الاردني ـ الفلسطيني، قال: «ان الادارة الاميركية تحاول دفع خطة ريغان بأيد اخرى عبر صفقات منفردة» مشيراً الى ان خطة ريغان لا تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة. واكد ان موسكو «ستواصل دعم سوريا بقيادة الرئيس حافظ الاسد والانظمة العربية الاخرى في جهودها من اجل تحقيق السلام العادل والدائم» (القبس، ٢٧/٧/١٩٨٥).

وفي تعليق آخر لها، نددت وكالة «نوفوستي» بالتحرك الدبلوماسي الاردني ـ الفلسطيني المشترك ووصفته بانه «سراب سياسي» و«يوحي بآمال غير قابلة للتحقيق». وذكرت الوكالة ان «بعض الشخصيات السياسية في الشرق الاوسط تبذل جهوداً لاشاعة جو من التفاؤل المفرط حول آفاق السلام القريبة وتسوية النزاع العربي الاسرائيلي... ومن الممكن ان نلاحظ حالياً نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً يرتبط بالخطوات الاردنية ـ الفلسطينية في المسألة الفلسطينية، واغلب المفاوضات والاتصالات التي تدور في هذا الاطار تحاط بالسرية الفائقة، ومع ذلك فمن الممكن، اذا نظرنا بعمق الى ما يجري، ان نتحرر من السراب ونفهم وضع الامور على حقيقتها». وبعد ان اشارت الوكالة الى شروط واشنطن على الوفد المشترك، تابعت: «انه يجري الرهان، حالياً، على عناصر توفيقية من بين الفلسطينيين يمكن ان تقبل، تحت الضغط، بحل يرضي الحليفين الاميركي والاسرائيلي» و«ان واشنطن تسعى بكل الطرق والاساليب الى تمرير صفقة منفردة جديدة من شأنها ان تعيد الحل الجذري للنزاع العربي ـ الاسرائيلي سنوات طويلة الى الوراء». وخلصت الوكالة الى ان «ذلكم هو ثمن الركض وراء السراب السياسي. بيد انه لن ينجر الجميع بالطبع الى الركض وراء الاحلام العقيمة... ان طائفة من البلدان العربية والقوى السليمة الرشيدة في حركة المقاومة الفلسطينية تشجب لعبة ' الوفد المشترك' والمفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة محذرة العرب من اخطار الصيغ الجديدة لكامب ديفيد التي يحاولون فرضها عليهم» (نوفوستي، ٢٧/٧/١٩٨٥).

وكان المتحدث باسم الخارجية السوفياتية،

فلاديمير لوميكو، قد اعاد تأكيد الموقف السوفياتي من مسألة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بقوله ان تطبيع العلاقات متوقف على تخلي اسرائيل عن سياستها العدوانية والتوسعية. اضاف: «ان اسرائيل، بسياستها هذه تجاه جيرانها العرب تزعزع الموقف في الشرق الاوسط وفي المنطقة، مهددة بذلك الاستقرار والامن. وفضلاً عن ذلك تعمل على زيادة حدة التوترات في العالم». واكد ايضاً، ان اسرائيل «يجب ان تسحب قواتها من الاراضي العربية المحتلة وان تعمل على ان تكون افعالها وسياستها مطابقة لمعايير المجتمع الدولي وتطبق قرارات الامم المتحدة» (**السفير**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

من جهة اخرى، قال رئيس مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي، ليف تولكونوف، اثناء استقباله وفداً من مجلس الشعب المصري: «ان التسوية الشاملة والعادلة في الشرق الاوسط لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق الجهود الجماعية وفي اطار مؤتمر دولي وليس عن طريق الحلول الانفصالية». واشار الى ان المؤتمر الدولي «يجب ان يضم جميع الاطراف المعنية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية» (**السفير**، ١٩٨٥/٨/٢).

وذكرت وكالة «نوفوستي» ان المقترحات، السوفياتية لتسوية ازمة الشرق الاوسط تحتوي على عناصر اساسية تؤكد «الالتزام الصارم بمبدأ عدم جواز اغتصاب اراضي الغير بالقوة واعادة جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ [العام] ١٩٦٧ الى العرب وتصفية المستوطنات التي اقيمت فيها». كما انها «تجسد، عملياً، حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة». ونفت «نوفوستي» ان تكون المقترحات السوفياتية تفتقر الى المرونة وذكرت «ان المقترحات السوفياتية لا تنطوي على مبادئ فقط، بل وتدابير مرنة ملموسة لتنفيذ هذه المبادئ. فهي تقترح، مثلاً، وضع الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة خلال فترة انتقالية قصيرة لا تزيد على شهور عدة. وبعد تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم هي بالذات [الدولة] بتحديد طبيعة العلاقات التي تربطها مع البلدان المجاورة بما في ذلك احتمال اقامة اتحاد كونفدرالي». وبعد ان اشارت الوكالة الى مسألة الضمانات الدولية من اعضاء مجلس الامن الدولي، اوضحت ان مقترحات الاتحاد السوفياتي «تنسجم» في عناصرها الاساسية مع مقررات قمة فاس العام ١٩٨٢ (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٨/١).

وفي تعليق لنفس الوكالة، جددت موسكو نفيها لانباء عن احتمال قريب لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ووصفت هذه الانباء بانها «اكاذيب وافتراءات» هدفها تسهيل التسوية التي تعمل لها الولايات المتحدة وبعض العرب حالياً. واضيف في التعليق ان «الصحافة ووكالات الاعلام الغربية، تروج، في الآونة الاخيرة، بالحاح ـ ومعها بعض الصحف العربية ـ شائعات عن استعداد الاتحاد السوفياتي لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. ان اتجاه وتركيز هذه الاخبار وشبهها المفضوح يعطي الاساس لاستنتاج انها جميعاً تنطلق من منبع واحد». واشارت الوكالة الى «انه ليس صدفة ان نشر هذه الاكاذيب عن موقف الاتحاد السوفياتي من احدى المسائل المبدئية للسياسة الخارجية في الشرق الاوسط يتزامن مع الوقت الذي تبذل فيه الدبلوماسية الاميركية جهوداً جديدة محاولة انعاش سياسة كامب ديفيد وتعريبها وتمهيد التربة لظهور امثال جدد للسادات وبلدان مثل مصر على حد تعبير كبار ممثلي الادارة الاميركية في تصريحاتهم العلنية». وتابعت الوكالة: «ان التحالف الامبريالي يرى ان نشر الافتراءات حول الموقف السوفياتي هو احد الوسائل الفعالة لتحقيق اهدافه، ويحاولون ان يوحوا للعرب بأنه اذا كان الاتحاد السوفياتي مستعداً تقريباً لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ينبغي لزعماء الدول العربية في هذه الحالة ان يجتمعوا في اقرب وقت ممكن حول مائدة المحادثات المباشرة مع تل ابيب».

واستعرضت «نوفوستي» محاولات اسرائيل اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد

السوفياتي، واشارت الى اجتماع اندريه غروميكو العام الماضي مع وزير خارجية اسرائيل على هامش انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية للامم المتحدة، وخلصت الى «ان عوامل السياسة الخارجية الاسرائيلية التي دفعت بالاتحاد السوفياتي الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل بقيت على حالها ولا تزال تمارس تأثيرها، وبالتالي فان توقع تغيير الموقف السوفياتي من مسألة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ليس بالامر الواقعي وهذا ما اكده الجانب السوفياتي اكثر من مرة» (**نوفوستي**، ٥/٨/١٩٨٥).

وفي مقالة في صحيفة «البرافدا»، تبنت موسكو موقف المقاطعين للقمة العربية الطارئة، كما حملت بشدة على اتفاق عمان. وجاء في المقالة تحت عنوان «خطوة الى الوراء» ان المطالب الاميركية حول تشكيل الوفد المشترك هو «مخططات خطرة للغاية» وان الاميركيين يطالبون العرب «بتصفية م.ت.ف. في جوهر الامر. اي ان يقوموا بما لم يتسن للاسرائيليين انجازه بعدوانهم العام ١٩٨٢». واستطردت الصحيفة ان واشنطن تفكر في ان ترغم «واحدة من اكثر الفصائل نشاطاً في حركة التحرر العربية على الاستسلام وتجرد الفلسطينيين من سلاحهم وتفصلهم عن حلفائهم». ووصفت هذا الموقف بأنه «خطوة مكشوفة الى الوراء عن المقتضيات الشرعية الهادفة الى استعادة العدالة والسلام في الشرق الاوسط» (**السفير**، ٧/٨/١٩٨٥).

اما وكالة «نوفوستي»، فكانت اكثر وضوحاً اذ عرضت مواقف الدول العربية التي رفضت حضور القمة معتبرة انها «قد تشهد محاولات ترمي الى الاقرار الفعلي باتفاقية العمل المشترك المعقودة في شباط [فبراير] في عمان بين الملك حسين وياسر عرفات، وهذا هو موطن الخطر الاساسي، خطر تعمق الانشقاق بين العرب» (**المصدر نفسه**).

وابدت موسكو تحفظاً شديداً على نتائج القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء، وعكست هذه التحفظات مقالة لوكالة «نوفوستي» السوفياتية الرسمية، جاء فيها: «... في النتيجة، وعلى رغم ضغوط واشنطن، لم يتخذ المندوبون العرب قراراً يؤيد نهج التفاوض المباشر بين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك واسرائيل، وفي الوقت ذاته لم يقدموا على ادانة هذا النهج وعلى ادانة اتفاق ' اطار العمل المشترك' في ذاته». وقد «انعكست في الوثيقة [البيان الختامي] المزاعم القائلة ان هذا النشاط [التحرك الاردني ـ الفلسطيني] يرمي الى ضمان تسوية عادلة وشاملة... وان الصيغة المهادنة في شكل واضح للبيان الختامي اثارت استياء القوى العربية المناهضة للامبريالية... التي رأت ان مثل هذه الصيغة هي ' ورقة توت يراد بها اخفاء العار وتحاشي الفضيحة' ، اما في الواقع، فاننا امام محاولة ضمان غطاء عربي للاتفاق المعقود في عمان كي يصار بذلك الى دفع العرب نحو طريق الصفقات المفردة والاعتراف بمشروع ريغان والاستسلام امام الولايات المتحدة واسرائيل» (**النهار**، ١٦/٨/١٩٨٥).

من جهة اخرى، وزعت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية تعليقاً كتبه ليونيد زمياتين، الناطق باسم الكرملين، حمل فيه على المساعي الاميركية لتمرير «الصفقات الانفرادية في الشرق الاوسط» وقال فيه: «ان المحاولات الرامية الى تعميق الشقة الخطيرة اصلاً في حركة المقاومة الفلسطينية نشطت بعد اتفاق عمان. وكان الاتحاد السوفياتي، وما زال، يرى ضرورة بعث الوحدة في صفوف حركة الشعب الفلسطيني التحريرية على اساس وطني مناهض للامبريالية» (**المصدر نفسه**).

عبد الرحيم شطناوي

الموقف الاسرائيلي ـ الاميركي من الوفد المشترك

من اجل ادراك ماهية التحرك الاميركي الجديد لا بد من العودة بالذاكرة، ولو سريعاً، الى كافة التحركات الاميركية التي تمت منذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في العام ١٩٦٧. ويمكننا القول ان هذا التحرك هو حلقة في سلسلة طويلة. ويمكن من متابعة هذه التحركات الاميركية ملاحظة ارتباطها بالسياسة الاميركية تجاه الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية التي تم رسمها في عهد الرئيس الاميركي لندون جونسون اثر حرب ١٩٦٧ مباشرة.

اما جوهر هذه السياسة فهو عدم الطلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها ودعمها مادياً وعسكرياً ومعنوياً لتحقق تفوقاً على الدول العربية، بحيث لا تستطيع هذه الدول تحرير اراضيها وتضطر الى تقديم التنازلات. وفي حينه فسرت الولايات المتحدة قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ بأنه يدعو اسرائيل الى الانسحاب من اراضٍ عربية احتلتها في العام ١٩٦٧، وليس الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بكاملها. وتركت تحديد هذا الانسحاب لمفاوضات مباشرة تتم تحت الاحتلال، والى البدء بعملية التطبيع بكل ما يندرج ضمنها.

وعلى ضوء هذا العرض بالامكان تحديد هدفين في كل حلقة من حلقات التحرك الاميركي. الاول: ملء الفراغ الذي يبرز بين الحين والآخر في المنطقة، فيهدد بروزه بتزايد التوتر فيها، أو التخفيف من توتر قائم ومحاولة امتصاصه مؤقتاً. وفي هذه الحالة يكون التحرك مطلوباً بحد ذاته ويتحدد كهدف على المدى المنظور. الثاني: استكشاف امكانية قبول الاطراف العربية ذات العلاقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي بالشروط الاسرائيلية لمباشرة «عملية سلام» اميركية، ودعوة هذه الاطراف الى التنازل المسبق على أمل قيام الولايات المتحدة باقناع اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بكاملها.

واذا عدنا بالذاكرة إلى التحرك الاميركي في العام ١٩٧٠، عبر مبادرة روجرز، نرى انه جاء بعد عزلة الولايات المتحدة في المباحثات الرباعية التي جرت في نيويورك بين الدول الاربع دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي. وان هذا التحرك يكاد ينطبق بحذافيره على آخر حلقة، وليس الاخيرة، في السلسلة، وهو تحرك ريتشارد مورفي بدون تغيير كبير في جوهر المعادلة.

والمعادلة هي: تحرك اميركي نحو العرب بمقترحات تتطلب تنازلات؛ عدم ضمان موافقة اسرائيل عند الحصول على موافقة طرف عربي؛ توقف التحرك لفترة ما ثم الانطلاق في تحرك جديد ينطلق من التنازلات العربية التي تم تقديمها للحصول على تنازلات جديدة.

الموقف الاسرائيلي من قائمة اسماء الوفد المشترك

جاء تحرك ريتشارد مورفي الجديد في المنطقة على ارضية اتفاق عمان، ومبادرة الملك حسين تحت شعار «السلام مقابل الارض». وفي محاولة من جانب اسرائيل لاجهاض التحرك السياسي الجديد جاءت «مبادرة بيرس» تحت شعار «المفاوضات دون شروط مسبقة». ثم اعقب هذه

المبادرات مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء بهدف الحصول على تغطية للتحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك (انظر **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥، ص ١٤٥ ـ ١٥٤).

وافادت مصادر اسرائيلية مطلعة ان ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قدم إلى الملك حسين قائمة تحتوي على عشرين اسماً كمرشحين فلسطينيين لعضوية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، من بين سكان المناطق المحتلة والدول العربية وفلسطينيين يقيموا في الولايات المتحدة. واستناداً الى تلك المصادر فقد شطب الملك ثلاثة عشرة اسماً، وقدّم السبعة الباقية الى الولايات المتحدة، التي راحت تدقق فيما اذا كان اي منهم قد أيّد النشاطات «الارهابية» في السابق (**هآرتس**، ١٧/٧/١٩٨٥).

بعد تسلم واشنطن القائمة من الملك حسين قامت بارسالها الى القدس. وقالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة شمعون بيرس انها تسببت بخيبة امل لرئيس الحكومة وللمقربين منه، اذ توقعوا ان يبدأ مسار الحوار مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني قريباً مع زخم كثيف لمسار السلام العتيد.

واضافت هذه المصادر ان ثلاث أمنيات تبخرت، على الاقل، عند رؤية القائمة:

الاولى: امنية اللقاء بين وفد اميركي وبين «مجموعة» ـ وليس وفداً ـ لمفاوضات اردنية ـ فلسطينية، يتم بشكل علني ويشكل مرحلة بداية ممر لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل. ولكن ظهر حتى الآن ان الاردنيين والفلسطينيين حذرون جداً من الالتزام بمثل هذا التعهد.

الثانية: توقع بيرس ان يكون دور الملك حسين العامل الحاسم في تشكيل الوفد المشترك، وان تكون م.ت.ف. «شريكاً صغيراً» في اصعب الخيارات. ولكن على ارض الواقع تبخرت هذه الامنية ايضاً، اذ ان م.ت.ف. هي التي اختارت وقررت اسماء اعضائها في الوفد. اضافة الى ذلك، لم يكتفِ عرفات بممثلين صغار، بل ادخل اسماء شخصيات رفيعة المستوى، مثل خالد الحسن وصلاح التعمري.

الثالثة تتعلق بعدم مشاركة ممثلين كبار من سكان المناطق في القائمة. فبالنسبة لاسرائيل كان من الافضل اجراء حوار مع شخصيات مثل الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، ورشاد الشوا، رئيس بلدية غزة المعزول، وحكمت المصري، رئيس مجلس امناء جامعة النجاح. ولكن حتى هؤلاء لا تظهر اسماؤهم في القائمة (**المصدر نفسه**).

وافادت المصادر ذاتها ان اسرائيل رفضت القائمة بشكل قاطع. غير ان الحكومة الاسرائيلية لن تعلن هذا الرفض رسمياً، حيث اتفق في المشاورات التي جرت في القدس، ان لا فائدة من هذا الاعلان، اذ ان اسرائيل ترفض، من حيث المبدأ، اللقاء التمهيدي بين الولايات المتحدة وبين وفد اردني ـ فلسطيني.

ومن جهة اخرى، تعتقد بعض الجهات السياسية بأن قيام اسرائيل باعلان رفضها الرسمي كان يؤدي الى اخراجها من الصورة والى تسهيل مهمة الولايات المتحدة بالاعداد للقاء (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٥).

وفي سياق ردود الفعل والتعليقات السياسية من جانب المسؤولين الاسرائيليين، افادت صحيفة يديعوت احرونوت (١٩/٧/١٩٨٥) بانه تم الاتفاق بين كل من رئيس الحكومة شمعون بيرس والقائم باعماله اسحق شامير على الطلب من الولايات المتحدة رفض قائمة الاسماء المقترحة لانها تشكل، عملياً، اعترافاً اميركياً بـ م.ت.ف. واتفق الاثنان كذلك على معارضة اللقاء او العمل على تأجيله؛ ثم عادا وتقدما باقتراح اجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع الملك حسين ومع ممثلين عن المناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، صرح شمعون بيرس بان اللقاء بين الوفد المشترك، بتركيبته الحالية، وبين ريتشارد مورفي، ليس بداية جيدة؛ واعرب عن اندهاشه لعدم اشراك ممثلين بارزين من بين سكان المناطق المحتلة في الوفد المقترح. واكد بيرس ان اسرائيل لن تبدي رأيها الرسمي بتشكيلة الوفد، معرباً عن امله في ان ترفض

الولايات المتحدة القائمة قبل ان ترفضها اسرائيل، وان تعيدها الى الاردن مطالبة اياه باحداث تغييرات في تشكيلتها. وكرر بيرس ان الاساس لمباركة اسرائيل مثل هذا اللقاء هو عدم وجود ممثلين فلسطينيين يتماثلون باي شكل من الاشكال مع اي من مؤسسات م.ت.ف. وان يؤدي هذا اللقاء الى مفاوضات مباشرة مع الاردن وفلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف.

وفي هذا المجال، اتفق كل من بيرس وشامير على انتهاج سياسة وفقاً لخطوط اتفاق تشكيل حكومة التكتل القومي الاساسية (**هآرتس ومعاريف وعل همشمار**، ١٨/٩/١٩٨٥).

وفي إطار ديماغوجيته المعهودة، قال بيرس ان تغييراً ما قد طرأ على موقف الاردن، اذ لم يعد يسأل ماذا سيكون بعد المفاوضات. كما انه لا يضع شروطاً مسبقة للمفاوضات. ثم عاد بيرس الى نغمة «نعم ولكن»، حيث قال: «ان اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مع الاردن وفلسطينيين على اساس المساواة والاحترام المتبادل بدون طابو وبدون فيتو، وبشكل جاد، وفي اسرع وقت ممكن... ان الاردن يرغب حقاً بالتوصل الى اتفاق مع اسرائيل لكنه يخشى من المفاوضات، بينما م.ت.ف. ترغب في اجراء مفاوضات، لكنني اشك برغبتها في التوصل الى اتفاق. المفاوضات بالنسبة لها مطلب للتوصل الى اعتراف اميركي بها» (**عل همشمار**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وفي السياق ذاته، وصف شامير المفاوضات مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني بانها عملية احتيال وشعار مخادع. واضاف ان السلام يجب ان يتم بين اسرائيل والدول العربية وليس بين الولايات المتحدة والدول العربية (**معاريف و دافار**، ١٨/٧/١٩٨٥).

وشارك بيرس وشامير في رأيهما هذا، نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي، الذي أعلن «ان اللقاء المتوقع بين ريتشارد مورفي والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك هو انحراف عن المبادئ التي حددتها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولن تؤيد اسرائيل مثل هذا اللقاء، لانه يتعارض وعملية السلام» (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٥). ثم عاد ليفي واكد على رفض حكومة اسرائيل ـ ليكود ومعراخ ـ لهذه المبادرة جملة وتفصيلاً، موضحاً ان هذا الرفض سيستمر الى حين بروز طريق المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والاردن (**المصدر نفسه**).

جلسة الحكومة: ومن جهة اخرى بحثت الحكومة الاسرائيلية مسألة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وخلال الجلسة عاد بيرس واكد على معارضة اسرائيل لاجراء حوار تمهيدي بين الولايات المتحدة والوفد، معللاً هذا الرفض بان الحوار لن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن. وعاد واكد اصرار اسرائيل على مبدأ المفاوضات المباشرة ومعارضتها لاشراك اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد المشترك.

وخلال الجلسة جرت مشادة كلامية بين وزراء كل من الليكود والمعراخ، حيث شكك شارون بنوايا رئيس الحكومة بعد اجتماعه مع شخصيات فلسطينية في الضفة الغربية. غير ان بيرس اوضح ان اجتماعه بكل من الياس فريج وحكمت المصري كان قد حدد من قبل، وتم اثناءه تبادل وجهات النظر بصدد الوضع العام في المناطق المحتلة وامكانية دفع عجلة السلام في المنطقة الى الامام (**معاريف وهآرتس ودافار**، ١٨/٧/١٩٨٥).

ومن اجل الالتفاف على مسألة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، شكل مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية طاقماً خاصاً تمهيداً للمفاوضات مع الاردن برئاسة مدير عام مكتب رئيس الحكومة ابراهام تامير، ويضم بعض اساتذة الجامعات، معظمهم من المستشرقين، ومن بينهم عمانوئيل سيفان، موشي ماعوز، عوفر غور، الوف هارايفن وآخرون. وقد قام هذا الطاقم بتقديم تقويماته للوضع. غير ان موظفين كباراً في وزارتي الدفاع والخارجية شككوا في تقويمات هذا الطاقم من ان الملك حسين لا ينوي الشروع في مفاوضات مع اسرائيل وان هدفه الوحيد الحصول على اعتراف اميركي واقعي بـ م.ت.ف. (**دافار**، ١٨/٧/١٩٨٥).

جلسة الكنيست: في اجواء التصريحات

والتعليقات وعدم صدور بيان رسمي باسم الحكومة تجاه مسألة الحوار بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك وبين الولايات المتحدة، طرح الموضوع للمناقشة على جدول اعمال الكنيست من قبل عضوي الكنيست يائير صبّان (مبام) ودان مريدور (حيروت ـ ليكود)، كل من وجهة نظره. ودعا صبّان حكومة اسرائيل الى التفاهم مع م.ت.ف. لتسهيل مهمة عرفات في مواجهة المتطرفين داخل معسكره. واعرب عن اعتقاده بان من حق كل طرف في المفاوضات مع الولايات المتحدة ان يختار ممثليه. ووعد بأن حزبه (مبام) لن يعترض على عضوية شامير في الوفد الاسرائيلي مستقبلاً. واوضح صبّان انه يرى تغييرات داخل م.ت.ف. ولذلك يجب الاسراع والمشاركة في المفاوضات. وقد ردَّ على هذه المناقشة كل من بيرس وشامير، كل واحد وفقاً لموقفه.

وفي معرض رده على هذه المناقشة، بيّن بيرس اسباب ورفض الحكومة للتفاوض مع الوفد السالف الذكر، وموافقتها على اجراء الحوار مع حكمت المصري وامثاله، حيث قال: «نحن مستعدون للحوار مع المصري وامثاله ولسنا مستعدين للحوار مع عرفات وامثاله، هذا مع العلم انه واضح تمام الوضوح ان اراء المصري لا تختلف كثيراً عن اراء عرفات ورفاقه... الفرق يتمحور في ثلاثة أمور: حكمت المصري وامثاله ليسوا اعضاء في منظمة ارهابية ولا يعملون في اطار الارهاب ويعترفون بدولة اسرائيل ومستعدين للتفاهم معها؛ بينما عرفات ورفاقه لا يعترفون بدولة اسرائيل وغير مستعدين للتفاهم معها وهم زعماء لمنظمة ' ارهابية' . وطالما الارهاب قائم لا توجد اسس للتفاهم» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥.

ومن ثم تطرق بيرس الى الموقف من الاردن مكرراً موقفه ومضيفاً: «تعشش في صدري خشية من ان ما تريده م.ت.ف. ليس مفاوضات مع اسرائيل، بل الحصول على اعتراف اميركي بها. ومثل هذا الامر لن نمكنها منه على غرار ما جرى في اوروبا على ايدي سذج بيننا» (**المصدر نفسه**).

ثم عاد بيرس الى ديماغوجيته المعهودة حين رفض اقتراح حزب مبام الداعي للاسراع والجلوس مع الفلسطينيين مهما كانت انتماءاتهم، حيث قال: «لا تهمنا سيرة حياة اعضاء الوفد، بل مواقفهم واعمالهم وسنجلس مع ممثلي الشعب الفلسطيني ولكننا لا نجلس مع قتلة... لن نوافق اسرائيل على اشراك ارهابيين في المحادثات، ولن اوافق شخصياً على مشاركة مثل هذه النوعية من جانبنا... اننا لا نضع فيتو على تشكيلة الوفد، ولكن هناك تعهداً اميركياً بعدم اللقاء مع رجال المنظمات الارهابية» (**هاتسوفيه**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وفي اطار غمزه من قناة الليكود قال ان حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن هي التي وقعت على وثيقة رسمية وردت فيها عبارة «حقوق الشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**)، قاصداً بذلك اتفاقات كامب ديفيد.

اما اسحق شامير، فقد رد على المناقشة بقوله: «يجب على الملك حسين ان يختار اما السلام مع اسرائيل واما السلام مع م.ت.ف.، والمفاوضات مع اسرائيل لا تلتقي ولن تلتقي مع محاولة الاردن الرامية لخلق اتصال ما بين منظمات عرفات ' الارهابية' وبين الادارة الاميركية. السلام وم.ت.ف. مصطلحان متناقضان تماماً». واضاف: «لقد اوضحنا للولايات المتحدة، دون اي لبس، اننا لا نتصور ان تقوم بمنح جائزة للارهاب والاخلال بالتزام واضح لاسرائيل وانزال ضربة بعملية السلام عن طريق اجراء لقاء بين ممثليها وممثلي م.ت.ف.» (**معاريف**، ٢٥/٧/١٩٨٥.

ومن جهة اخرى، افادت مصادر مطلعة بان شامير بعث برسالة جوابية الى نظيره الاميركي جورج شولتس، عبر فيها عن معارضة اسرائيل لفكرة عقد لقاء بين وفد اميركي والوفد الاردني ـ الفلسطيني وكذلك تجاه الاتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.

وعلم مراسل معاريف ان رسالة شامير قد صيغت دون التنسيق مع رئيس الحكومة وان نص الرسالة وصل الى مكتب الحكومة بعد ان ارسلت الى واشنطن. وعلم ان بيرس تحفظ على

اللهجة الشديدة التي وردت في رسالة شامير (**معاريف**، ١٩/٧/١٩٨٥).

آراء متمايزة داخل «العمل»

من جهة اخرى، قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، عضو الكنيست آبا ايبن: «ينبغي عدم رفض اجراء مفاوضات مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك حتى ولو ضم بين صفوفه عناصر متطرفة. وطالما ان اسرائيل لم تتسلم قائمة اسماء توصي الولايات المتحدة بضرورة قبولها، عليها ان لا تبادر بالعمل». واعرب عن امله في ان تحسم الاكثرية داخل الحكومة باتجاه اجراء محادثات مع الوفد.

وفي السياق ذاته، اعترف وزير الصحة مردخاي غور، بوجود تباين في وجهات النظر بين الليكود والمعراخ تجاه عملية السلام، حيث قال: «ان النهج الذي يتبناه اسحق شامير يرفض من حيث المبدأ أية محادثات قد تؤدي الى اتفاقات وحلول وسط. ولكن مع هذا يجب عدم ايقاف عملية السلام بالرغم من ان قائمة الاسماء التي وصلتنا هي بمثابة صفعة مؤلمة جداً. ولكن، من وجهة نظري، ان كل شخص يبحث عن وسيلة لمواصلة الحوار هو مقبول» (**دافار، و عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٥).

وشارك غور في الرأي عوزي بارعام، سكرتير حزب العمل، الذي عبر عن تأييده لاجراء محادثات مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، «لان مثل هذه المحادثات، فقط، بامكانها كسر الجمود الحالي على الجبهة الشرقية».

كذلك، دعا عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة، رئيس الحكومة الى اتخاذ موقف ايجابي من الوفد المقترح وعدم التخوف من اجراء المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني لاعتبارات ائتلافية. ويعتقد دراوشة بأن مثل هذا اللقاء هو خطوة اولية ضرورية لتهيئة الارضية لمحادثات مباشرة بين اسرائيل وبين الاردنيين والفلسطينيين. واضاف ان هذه فرصة ذهبية ينبغي عدم تفويتها (**المصدر نفسه**).

كذلك كان هناك، ايضاً، موقف متمايز لاحزاب المعارضة اليسارية تمثل بمباركة المسار السياسي الجديد ودعوة اسرائيل الى اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. وفي هذا السياق اكد مردخاي بار ـ اون (راتس) ان رجال الليكود وانصاره يلتقون مع جبهة الرفض في العالم العربي من حيث معارضتهم للسلام ومحاولة افشال العملية السياسية (**هآرتس**، ٢١/٧/١٩٨٥).

وشارك في هذا الرأي عضو الكنيست يائير صبان (مبام)، حيث قال: «ان معارضي السلام بين اسرائيل والفلسطينيين منهمكون دائماً في البحث عن ذرائع لافشال اي عملية سلام في المنطقة»، مضيفاً انه «يجب ان ترتكز اية مفاوضات على مبدأ التساوي والاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير لكلا الشعبين... وحق كل جانب في اختيار ممثليه... وليس هناك شيء معادٍ للصهيونية اكثر من اليأس من السلام... ومحترفو هذا اليأس يجلسون اليوم في الحكومة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وقال عضو الكنيست يوسي ساريد انه اذا لم توافق اسرائيل على اجراء مفاوضات مع اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني، فلن تجرى اية مفاوضات ولن ينتهي الصراع الدامي في المنطقة. واضاف: «ان الشعب لا يختار اعداءه، لذا من البديهي انه لا يستطيع اختيار ممثلي اعدائه. ولو كان بامكاننا الاختيار لما اخترنا م.ت.ف. العنيفة عدوة لنا. لكن م.ت.ف. هي عدونا والسلام يتم التوصل اليه مع العدو» (**المصدر نفسه**، ١٩/٧/١٩٨٥).

من ناحية اخرى، احتجت حركة ناتوري كارتا، وهي تنظيم اليهود المتدينين الورعين المعادين بشدة للصهيونيين، لعدم شمل بعض اسماء اعضائها في الوفد الفلسطيني. وتوجهت الى عرفات بنداء لضم ممثل لها الى القائمة عن الفلسطينيين اليهود (**دافار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

ويتبين من استقصاء للرأي اجراه معهد موديعين ازراحي، ان حوالي ٤٩ بالمئة من اليهود في اسرائيل يعتقدون بأن على حكومة اسرائيل اجراء مفاوضات مع وفد اردني ـ فلسطيني،

شريطة ان يضم هذا الوفد شخصيات فلسطينية مقبولة من حكومة اسرائيل، بينما يؤيد ١٣ بالمئة اجراء مفاوضات دون التدقيق في هويات الشخصيات الفلسطينية المشاركة في الوفد، في حين ان ثلث السكان اليهود في اسرائيل يعارضون، من حيث المبدأ، اجراء مفاوضات مع وفد اردني يضم شخصيات فلسطينية (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٨٥).

الموقف الاميركي: السياسة الاستراتيجية الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المنطقة ثابتة، والمتغير الوحيد في هذه السياسة هو التكتيك الذي يخضع، في بعض الاحيان، للمستجدات على حلبة الصراع وللعوامل الاقليمية والدولية.

وفي هذا الاطار، قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، بعد استلامه قائمة اسماء اعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، ان وزراته ستدقق وتختار اسماء الممثلين الفلسطينيين ومن ثم يتم اللقاء بين الوفد الاميركي والوفد المشترك شريطة ان يتلو هذا اللقاء مفاوضات مباشرة بين الجانب الاردني ـ الفلسطيني واسرائيل.

وفي مناورة مكشوفة لارضاء الطرف العربي، قالت مصادر مطلعة في الادارة الاميركية ان الولايات المتحدة ستمكن اسرائيل من دراسة اسماء الشخصيات الفلسطينية المشاركة في الوفد لكنها لن تمنحها حق الفيتو على الاسماء المدرجة في القائمة (**معاريف**، ١٦/٧/١٩٨٥)٨

من جهة اخرى، افادت مصادر مطلعة بأن المستشار السياسي في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، بعث بتقرير الى القدس جاء فيه ان موظفاً رفيع المستوى في وزارة الخارجية الاميركية اعرب عن خيبة امله من تشكيلة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وان هذه التشكيلة تشير الى ان الملك حسين رضخ لابتزازات ياسر عرفات.

واضافت هذه المصادر ان شولتس بعث برسالة الى كل من بيرس وشامير، تعهد فيها بالعمل للحؤول دون تسلل م.ت.ف. الى الوفد المشترك من الباب الخلفي. وذكر شولتس ان الادارة الاميركية تقوم حالياً بدرس الاسماء وانها ستكون مسرورة اذا ابدت اسرائيل ملاحظاتها بهذا الشأن (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٥). وصرح موظفون كبار في وزارة الخارجية الاميركية بان الولايات المتحدة ستجري مشاورات مكثفة مع اسرائيل في كل ما يتعلق بتشكيلة الوفد المشترك وباللقاء المحتمل بين ريتشارد مورفي وهذا الوفد.

في المقابل، حاولت الولايات المتحدة الضغط على م.ت.ف. لكي لا تعلن صراحة ان عرفات هو الذي شكل القائمة، غير ان م.ت.ف. رفضت الاستجابة لهذا الضغط.

وعلى خلفية هذا التذبذب في الموقف الاميركي، اشارت السفارة الاسرائيلية في واشنطن في تقرير أرسل الى القدس، ان هناك خلافات في وزارة الخارجية الاميركية تجاه العملية السياسية، حيث يضغط انصار اللوبي برئاسة مورفي باتجاه ملاقاة م.ت.ف. وعدم مطالبتها، في هذه المرحلة، بالتعهد لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. اما وزير الخارجية شولتس، فما زال متردداً. وان هناك، ايضاً، مجموعة من الموظفين البارزين برئاسة مساعد وزير الخارجية ارماكوست تشكك بالفائدة المرجوة من عملية السلام الحالية وتقترح الاصرار على اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وبين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٧/١٩٨٥).

وعقبت وزارة الخارجية الاميركية على رفض اسرائيل لقائمة الاسماء بقولها ان هذا الرفض لم يفاجئها على الرغم من وجود خيبة امل في اوساط ممثليها. ولكنها لمحت من طرف خفي عن امتعاضها من الرفض الاسرائيلي السريع للقائمة وقامت بنشر الاسماء بعد ساعات معدودة من تسليمها لاسرائيل. وقال روبرت سمولي، الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية: «على الجميع المحافظة على السرية التامة. والطريق الوحيد لاحراز تقدم ما في عملية السلام هو الطريق المبني على الثقة المتبادلة. وهذه العملية تتطلب اجراء مشاورات مكثفة ونسبة عالية من السرية». واضاف «ان واشنطن لن تقدم على اي فعل قد يؤدي الى عرقلة اجراء محادثات سلام مباشرة

بين اسرائيل والعرب. وقرارنا يتخذ على ضوء المشاورات مع اصدقائنا في المنطقة، ولكن يبقى قراراً اميركياً» (**عل همشمار و هاتسوفيه**، ١٩/٧/١٩٨٥).

وفي محاولة للتخفيف من امتعاض المسؤولين الاسرائيليين من تصريح الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، الذي قال فيه ان الولايات المتحدة ستجري مفاوضات مع كل فلسطيني يسعى من اجل السلام، اوضح القائم باعمال السفارة الاميركية في تل ابيب روبرت فلاتون ان هذا التصريح هو «زلة لسان». وكرر فلاتون امام بيرس الوعد الذي قطعه على نفسه جورج شولتس، بان الولايات المتحدة لن توافق على اشراك م.ت.ف. في المفاوضات وان اللقاء التمهيدي بين مورفي والوفد المشترك سيتم، فقط، بشرط ان يضمن مسبقاً ان هذا اللقاء ستتبعه مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. ومن جهة اخرى، دحض فلاتون الانباء القائلة ان الولايات المتحدة لن تسمح لاسرائيل باستخدام الفيتو على اسماء المرشحين الفلسطينيين. واكد ان عملية التنسيق مع اسرائيل ستستمر (**هآرتس، و هاتسوفيه**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وفي اطار تهدئة الخواطر في اسرائيل قال مورفي ان الولايات المتحدة لن تستعجل في اجراء محادثات تمهيدية مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني، اذا لم تتأكد انه سيتبعها محادثات مباشرة بين اسرائيل والاطراف الاخرى. وتطرق مورفي الى موقف اسرائيل فقال انه خرج بانطباع بان هناك وجهات نظر مختلفة داخل المؤسسة السياسية في اسرائيل، «ولكن على اية حال ليس هناك رفض تام لعملية السلام. وقد عبرت الادارة الاميركية عن رضاها تجاه تصريحات شمعون بيرس التي عبر فيها عن موافقته على اسمي حنا سنيوره وفايز ابو رحمة كمرشحين لعضوية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**هآرتس، و دافار**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وفي لقاء التعارف بين سفير الولايات المتحدة الجديد في اسرائيل وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عاد السفير الجديد توماس فيكرينغ واكد ان الولايات المتحدة لم تغير سياستها في الشرق الاوسط ومواقفها من م.ت.ف. واكد ان صلب الموقف الاميركي يتمحور حول عدم اجراء اتصالات مع م.ت.ف. الى ان تعلن عن اعترافها بالقرار ٢٤٢ وايقاف «الارهاب» (**معاريف**، ٣١/٧/١٩٨٥، **ودافار**، ١/٨/١٩٨٥).

بعد كل هذه التذبذبات في الموقف، قام ريتشارد مورفي بجولة جديدة في المنطقة. وبعد محادثاته مع الملك حسين تضاربت الانباء حول مصير مهمته. ففي الوقت التي ذكرت بعض التقارير ان الاتصالات ستستمر بين الاردن واميركا بشأن المسائل المتعلقة بالاعداد للقاء بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك وبين الوفد الاميركي، علم ان مباحثاته في القدس كانت بدون جدوى، حيث لم ينجح باقناع الجانب الاسرائيلي بافساح المجال لواشنطن لاجراء حوار مع الوفد المشترك كخطوة تمهيدية للدخول في مفاوضات سلمية بمشاركة الاطراف المعنية ومن بينها شخصيات فلسطينية (**القدس**، ١٦/٨/١٩٨٥).

وفي السياق ذاته، كتبت صحيفة معاريف (١٥/٨/١٩٨٥): «لقد ظهر الخلاف في وجهات النظر اثناء محادثات مورفي مع الملك حسين في عمان على خلفية طلب الاول من الثاني تقديم ضمانات بان تعقب الحوار المتوقع مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاطراف المعنية».

اما صحيفة عل همشمار (١٥/٨/١٩٨٥)، فقد ذكرت، نقلاً عن مصادر مطلعة في عمان، ان مورفي عرض على الملك حسين اقتراحات اميركية جديدة تجاه تركيبة الوفد المشترك من بينها فحص امكانية استعداد الفلسطينيين لاجراء تبديلات على اسماء المرشحين الفلسطينيين في القائمة مثل خالد الحسن وصلاح التعمري اللذين يعتبران غير مقبولين من جانب الاميركيين للاشتراك في الحوار.

من جهة اخرى، قال مسؤول اسرائيلي كبير انه تم ابلاغ مورفي خلال محادثاته الاخيرة مع المسؤولين الاسرائيليين بان العقبة الكأداء التي تعترض سبيل اي تقدم، هي طلب الاردن اشراك

م.ت.ف. في كل تحرك مع اسرائيل. واضاف: «يجب على الاردن ان يقتنع بان الوسيلة الوحيدة للتحرك نحو السلام تتمثل باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل بدون شروط مسبقة. وان موقف الاردن سلبي، لاصراره على عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط بمشاركة م.ت.ف. ولرفضه التفاوض المباشر مع اسرائيل». وخلص الى القول: «لا يوجد اي تغيير في مواقف كل من الاردن واسرائيل والولايات المتحدة» (**القدس**، ١٦/٨/١٩٨٥).

تعليقات الصحافة الاسرائيلية

في سياق التعليقات الصحفية على عملية تشكيل الوفد الفلسطيني والمخاضات التي مرت فيها وعلى كل من الموقف الاسرائيلي والاميركي كتب دان افيدان مقالة في صحيفة دافار تحت عنوان «مأزق مورفي» تعرض فيها للمسارات العسيرة التي مرت فيها العملية، والى الصراعات داخل قيادة م.ت.ف. حول اختيار اعضاء الوفد الفلسطيني بين عرفات وانصاره البرغماتيين من جهة وبين جناح الصقور الذي يتزعمه صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق القدومي، جاء فيها: «لقد وضع جناح الصقور شروطاً امام عرفات لاختيار الاعضاء من بينها تماثل مكانة اعضاء الوفد مع مكانة اعضاء الوفد الاردني، ثم اعلان م.ت.ف. رسمياً انها هي التي شكلت الوفد الفلسطيني، واجراء المفاوضات بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك وبين ريتشارد مورفي دون شروط مسبقة، وعدم تعهد م.ت.ف.، مسبقاً، بإجراء حوار مباشر مع اسرائيل في اعقاب هذا اللقاء باي شكل من الاشكال. وكانت نهاية هذا الصراع تغلب معسكر الصقور داخل قيادة م.ت.ف.، ولهذا السبب تأخرت عملية اعلان اسماء الوفد المشترك» (**دافار**، ١٨/٧/١٩٨٥).

اما امنون دوتان، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة فتحدث عن المغزى السياسي الذي تسعى اليه م.ت.ف. من وراء اللقاء بين الوفد المشترك ومورفي، وكتب: «ان وفداً يضم رجالاً من قيادة م.ت.ف. ومن المجلس الوطني الفلسطيني لا يهدف الى احراز تقدم في مسيرة السلام. وفي نفس الوقت يعني، سياسياً، القضاء التام على أمل التحادث بين ممثلين فلسطينيين وبين اسرائيل... يجب اعتبار ذلك انحرافاً خطيراً في موقف الادارة الاميركية... وسيلحق ضرراً فادحاً في العملية السياسية... وسيكون، في النهاية، اعترافاً اميركياً واقعياً بـ م.ت.ف. دون ان يدفع ثمن هذا الاعتراف» (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٥).

وشارك دوتان في هذا الرأي يعقوب ادلشتاين، حيث كتب: «اللقاء المزمع عقده بين الوفد المشترك والمبعوث الاميركي مورفي، يشكل، بحد ذاته، سابقة. وستكون المرة الاولى التي يلتقي فيها ممثلون اميركيون، بشكل علني، مع ممثلين من م.ت.ف. مما يعتبر تحطيماً للحاجز النفسي... ويعتبر، بشكل غير مباشر، اعترافاً اميركياً بـ م.ت.ف... وهو، بحد ذاته، تراجع عن الموقف التقليدي القاضي بعدم التفاوض مع م.ت.ف. والمشكلة ليست في نوعية الوفد بل بالسابقة...» (**هاتسوفيه**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وفي اطار التعليق على الموقف الاسرائيلي من تشكيلة الوفد المشترك كتب روني شكد ان اللقاء الذي تم بين رئيس الحكومة شمعون بيرس وكل من الياس فريج وحكمت المصري، اراد منه بيرس ان يكون بمثابة رسالة الى كل من الاردن والفلسطينيين والاميركيين ايضاً، مفادها ان اسرائيل مستعدة للانضمام الى طاولة المفاوضات، ولكن ليس مع ممثلي م.ت.ف. (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٧/١٩٨٥).

وفي الاطار ذاته، قال منسق نشاطات الحكومة في المناطق المحتلة شموئيل غورن: «لقد كانت المفاجأة تامة بالنسبة لاعضاء الوفد الفلسطيني. وهذه المفاجأة وخيبة الامل كانتا، ايضاً، من نصيب كل من الياس فريج وحكمت المصري». واضاف: «لقد كان لقاء بيرس ـ فريج ـ المصري بمثابة اطلاق رصاصة في الهواء واستثمار جهد في غير مكانه» (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٥).

وقال بنحاس عبري، ان اسماء الشخصيات الفلسطينية في الوفد المشترك

تسببت بخيبة امل للمؤسسة الاسرائيلية بشقيها المعراخي والليكودي: «خاب امل المعراخ لعدم قيام م.ت.ف. في المراحل الاولى من المفاوضات بطرح اسماء تستطيع اسرائيل هضمها، من امثال الشخصيات التي التقى بها بيرس. اما في الليكود، فقد كانت خيبة الأمل والقلق ليست بسبب هذه الاسماء او تلك، بل من حقيقة الاستعداد الاميركي للبدء بمسار ستكون نهايته الحتمية الاعتراف بـ م.ت.ف. والقضاء على حلم ضم المناطق الى اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

اما يوسف حاريف، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة، وهي ان قائمة اسماء الوفد الفلسطيني وحدت كلاً من بيرس وشامير من حيث رفضها حتى ولو كان هذا الرفض ينطلق من وجهتي نظر مختلفتين. فرفض بيرس جاء لسببين: الاول، شمول القائمة على اسماء بارزة من بين قادة م.ت.ف.؛ والثاني لعدم شمولها على اسماء شخصيات من المناطق المحتلة امثال فريج والمصري. اما رفض شامير فقد جاء من مبدأ رفضه للتفاوض مع اي شخص من م.ت.ف.، حيث قال: «انا لا اميز بين رجل بارز ورجل غير بارز في م.ت.ف. جميعهم بالنسبة لي نفس الشيء» (**معاريف**، ١٩/٧/١٩٨٥).

وفي اطار الرد على الرفض الاسرائيلي الرسمي للتفاوض مع م.ت.ف. تحت ذريعة ان هذه المنظمة منظمة «ارهابية» كتب ساشا كورين متسائلاً: «هل منظمة ' اتسل' التي قتلت الابرياء كانت منظمة ارهابية؟ الم تكن تعلن صباح مساء انها حركة قومية ساهمت في اقامة دولة اسرائيل؟». واضاف: «لماذا لا يحق لنا التفاوض مع عرفات؟ الم يحاول بن غوريون القيام بمثل هذا العمل مع المفتي الحاج امين الحسيني الذي كان اسوأ من عرفات. ان شعار لا للتفاوض مع م.ت.ف. في اي زمان ومكان ليس شعاراً منطقياً». وتابع: «ينبغي التحلي بالجرأة والبحث عن سبل جديدة للسلام وعدم الاستمرار في الكراهية العمياء التي اثبتت فشلها. ان شطب م.ت.ف.، بشكل مطلق، هو سلاح حاد في ايدي رجال حركة اسرائيل الكاملة، وكلما استخدم اكثر يبتعد احتمال السلام وتخلق وقائع في المناطق المحتلة، وفي نهاية المطاف تقام اسرائيل الكبرى، ثنائية القومية، ويسودها حكم التمييز العنصري».

وتفنيداً لمزاعم الرافضين التفاوض مع م.ت.ف. كتب كورين: «لو قامت م.ت.ف. بحل نفسها وقامت مكانها منظمة سياسية تشجب الارهاب ولكن ترفع شعارات م.ت.ف. الحالية بشأن حق تقرير المصير، لاستمر كل انصار الضم بالنظر اليها مثل نظرتهم اليوم الى م.ت.ف. الحالية».

وخلص الى انه «ينبغي على حزب مبام وعلى كافة القوى التقدمية في اسرائيل الا تنضال فقط ضد زواحف الضم، بل من اجل ايصال الحلول السلمية المنطقية الى كل بيت في اسرائيل. وينبغي على اسرائيل اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. فقط، بمساعدة متواضعة من قبل الاردن» (**عل همشمار**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

صلاح العبدالله

مجلس محلي عنصري في كريات أربع

يتصاعد المد اليميني في اسرائيل، بشقيه الديني والعلماني، ويتخذ هذه الايام اشكالاً ومضامين مختلفة. وفي هذه الاجواء، يبرز، بصورة خاصة، ارهاب المستوطنين القائم على تزايد نفوذهم وسيطرتهم في الشارع الاسرائيلي.

ولعل نتائج الانتخابات التي جرت في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي، في مستوطنة كريات اربع (المقامة على ارض مدينة الخليل في الضفة الغربية)، لاختيار اعضاء مجلسها المحلي، هي دليل آخر على تعاظم المد اليميني، وخاصة الشق الديني منه. فقد فازت بمقاعد المجلس المحلي التسعة ثلاث كتل يمينية، تقاسمت المقاعد بالتساوي، وهي: كتلة «كواح»، بزعامة رامي زايت، وتتبع حركة «كاخ» اليمينية التي يتزعمها الارهابي العنصري مئير كهانا (ثلاثة مقاعد)؛ وكتلة «كريات اربع موحدة»، بزعامة شالوم فاخ، وهي مقربة من حزب موراشاه الديني (٣مقاعد) (وكان هذا الحزب قد انشق عن الحزب الديني القومي ـ المفدال)؛ وكتلة بيني كاتسوفر المقربة من الليكود (٣ مقاعد).

وقد تمخضت هذه الانتخابات عن توقيع اتفاق عنصري بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٥ فيما بين كتلتي «كواح» و«كريات اربع موحدة» يكرّس سياسة التمييز المتبعة في مواجهة المواطنين العرب. اما كتلة بيني كاتسوفر، فقد بقيت خارج الائتلاف (الاتفاق) المشار اليه، نظراً لوجود خلافات شخصية بين اعضائها وبعض اعضاء الكتلتين الأخريين، حالت دون انضمام الكتلة المشار اليها الى الاتفاق.

أثار الاتفاق آنف الذكر موجة من ردود الفعل في الشارع الاسرائيلي، وفي المناطق المحتلة، تراوحت بين الرفض القاطع له او رفض بعض بنوده، التي رأى فيها بعض المتحفظين جزئياً، بداية لهيمنة المتدينين الفاشيين، ليس على كريات اربع فحسب، بل وعلى اسرائيل بأسرها.

ويحتوي الاتفاق الائتلافي العنصري على بنود عدة ابرزها البند الخامس الذي يقضي بضرورة طرد العمال العرب من اماكن عملهم في مستوطنة كريات اربع.

كما تنص بعض البنود الاخرى على ما يلي:

ـ يعين رئيس قائمة «كواح»، رامي زايت، نائباً لرئيس مجلس كريات اربع.

ـ تمنع باصات السياح من الدخول الى كريات اربع أيام السبت.

ـ تتسلم حركة «كاخ» مسؤولية الشركة لتطوير كريات اربع، ويعيّن اعضاؤها فيها في مناصب عالية.

ـ تُغلق كريات اربع في وجه السيارات ايام السبت.

ـ يقال جميع العمال العرب العاملين في مجال التنظيفات وفي الحدائق العامة في المجلس، وتسلم هذه الاعمال الى متعهد يهودي يتعهد بتشغيل يهود فقط.

ـ يمنع مرور الشاحنات العربية من كريات اربع ايام السبت.

ـ لن يصادق على بناء اي مصنع في كريات اربع الا اذا تعهد المصنع، مسبقاً، بعدم تشغيل عمال عرب فيه (**دافار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وعلم ان الاتفاق العنصري يحتوي على ملحق سري يؤكد وجوب اغلاق مستوطنة كريات اربع في وجه حركة السير ايام السبت والاعياد بالسلاسل الحديدية، بهدف منع العرب من الدخول الى المستوطنة في تلك الايام (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وقد جاء هذا الاتفاق على الرغم من ان المحكمة العليا الاسرائيلية كانت قد اصدرت قراراً في الماضي يقضي بعدم إقالة اي عامل من عمله في المناطق المحتلة لاسباب عنصرية (**عل همشمار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وكان مجلس محلي كريات اربع قد صادق على الاتفاق الائتلافي بين كتلة «كريات اربع موحدة»، وكتلة «كواح» باكثرية خمسة اصوات ضد اربعة. وأعيد انتخاب شالوم فاخ رئيس المجلس المحلي الحالي، رئيساً للمجلس، ورامي زايت (ممثل حركة كاخ في كريات اربع) نائباً لرئيس المجلس. وحظي هذا الاتفاق بمصادقة شلومو عمار، ممثل وزارة الداخلية وضابط الاركان للشؤون الداخلية في الادارة المدنية في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وينظر انصار كهانا الى هذا الاتفاق على انه نصر كبير تحقق لهم، اذ قال احد مساعدي عضو الكنيست مئير كهانا «ان نسبة الـ ٢٢ بالمئة التي حصلت عليها كتلة 'كواح' في الانتخابات التي جرت في كريات اربع لم تكن صدفة، حيث سيتبين للجميع فيما بعد، ان قوتنا هي كذلك في جميع انحاء البلاد». واضاف: «ان الحركة لا تفكر فقط بعشرة مقاعد في الكنيست القادم، بل بأكثر من ذلك بكثير» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

ووزع انصار الارهابي كهانا، في كريات اربع، منشوراً يعدون فيه مؤيديهم بانهم سيستغلون مركز قوتهم لتحقيق مبادئ الحركة بدون تهاون (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥). ولتأكيد جدية ما جاء في المنشور، حال انصار كهانا دون دخول العمال العرب الى كريات اربع يوم السبت (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وفي محاولة لافشال هذا الاتفاق العنصري، ونظراً لخشية سكان كريات اربع العلمانيين من هيمنة المتدينين في كريات اربع، قام عشرات من سكان المستوطنة بتظاهرة ضد الاتفاق مع كتلة «كواح» (**هاتسوفيه**، ٢٥/٧/١٩٨٥). وسبب التظاهرة هو ان الاتفاق يقضي بتطبيق التعاليم الدينية في المستوطنة، وليس احتجاجاً على البند الخامس الذي يقضي بطرد العمال العرب من المجلس (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٧/١٩٨٥). كما طالب بعض سكان كريات اربع بتشكيل لجنة معينة من قبل وزارة الداخلية لادارة شؤون المستوطنة، لان الاتفاق العنصري مع حركة «كاخ» يجعل المجلس المحلي عاجزاً عن مزاولة اعماله (**دافار**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

وتشجيعاً على التطرف والعنصرية، تلقى شالوم فاخ برقيات تهنئة بمناسبة انتخابه، مجدداً، رئيساً للمجلس المحلي في كريات اربع، من عضوي الكنيست، دافيد ماغين (ليكود) وحاييم دروكمان (موراشاه)، ومن وزير الدولة يوسف شابيرا (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

وفي اطار تشجيع اليهود على القيام بالاعمال التي يقوم بها العرب في كريات اربع، اعلن رئيس المجلس شالوم فاخ، ان العمال اليهود سيحصلون على ضعف أجر العمال العرب الذين سيقالون وفقاً للاتفاق (**المصدر نفسه**).

وقد تهرّب كل من رئيس الحكومة شمعون بيرس، ووزير الدفاع اسحق رابين، من اتخاذ موقف واضح ازاء الاتفاق العنصري في كريات اربع، وذلك بقولهما انهما سيعلنان موقفيهما من هذا الاتفاق بعد ان يبدي المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، برأيه، فيما اذا كان الاتفاق الذي يقضي بمنع العرب من الدخول الى كريات اربع والعمل فيها ينسجم والقانون (**دافار**، ٢٢/٧/١٩٨٥). اما جهاز الامن فقد لمّح بأنه يفضل حل المجلس المحلي في كريات اربع، وبالغاء الاتفاق العنصري، لان اتفاقاً كهذا قد يؤدي الى نتائج خطيرة في العلاقات بين اليهود والعرب. وذكرت مصادر امنية ان مجلس كريات اربع اقيم استناداً الى

أوامر الحكم العسكري، ويمكن حله بأمر منه. لكن هذه المصادر تخشى من ان يكون حل المجلس سابقة سياسية، لان الانتخابات كانت ديمقراطية والاتفاق سليم (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وتنظر الجهات القضائية بخطورة بالغة الى بنود هذا الاتفاق العنصري، الذي ينطوي على نوع من التحريض العنصري. واضافت هذه الجهات تقول انه تمت، مؤخراً، بلورة مشروع قانون يشكل تعديلاً لقانون العقوبات، يمنع التحريض على العنصرية او المطاردة او الاهانة او العداء تجاه شعب او التسبب في صراع بين شرائح السكان بسبب انتمائهم العرقي او القومي او الديني. ومع ذلك، اكدت الجهات نفسها انه من الصعب اتخاذ خطوات قضائية ضد الاطراف التي وقعت الاتفاق الائتلافي في كريات اربع، لان المجلس اقيم استناداً الى اوامر عسكرية (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢١).

وامعاناً في دعم المتطرفين اليهود، كشف وزير الدفاع، اسحق رابين، في معرض رده على الاستجواب الذي تقدم به عضو الكنيست مردخاي بار - اون (راتس)، ان الحكم العسكري منع اعضاء مستوطنة نتيفوت شالوم (الحركة للمبادئ الصهيونية والسلام) من التظاهر في الخليل احتجاجاً على الائتلاف العنصري في كريات اربع. وادعى رابين بان الخطوة التي قام بها الحكم العسكري كانت في الاتجاه الصحيح، للحفاظ على الامن والنظام وسلامة السكان في المنطقة (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٤).

ومن ناحية ثانية، قررت لجنة المالية التابعة للكنيست عدم منح كريات اربع الهبة المالية المقررة لها في السنة المالية الحالية، الا اذا الغي الاتفاق العنصري مع كتلة «كواح». وقد جاء هذا القرار على الرغم من معارضة اعضاء الليكود في اللجنة لهذه الخطوة (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٣٠).

واحتجاجاً على هذا الاتفاق العنصري، قدم عضوا الكنيست فيكتور شمطوف وحايكه غروسمان (مبام)، اقتراحين عاجلين الى جدول اعمال الكنيست يدعوان فيهما الى الغاء الاتفاق.

ودعت غروسمان المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل على اخراج جميع المؤسسات الرسمية، بما في ذلك مركز الاستيعاب، من كريات اربع، لئلا تلتصق وصمة العنصرية باسرائيل كلها. كما طالبت وزير الدفاع اسحق رابين باصدار تعليماته للحكم العسكري لالغاء الاتفاق (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد اجرى مكالمة هاتفية مع رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة، وعده خلالها بالتزام كتلة راتس بتقديم الدعم القضائي لكل عربي يطرد من عمله من قبل مجلس كريات اربع المحلي (**المصدر نفسه**).

وحث اعضاء الكنيست مردخاي فرشوفسكي (شينوي) واريئيل فاينشتاين (ليكود) وحاييم رامون (معراخ) كلاً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع على وقف الهبات المقدمة الى مجلس كريات اربع، الى حين الغاء الاتفاق الائتلافي. كما دعوا المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل من اجل الغاء الاتفاق الذي يشكل انتهاكاً لقانون مساواة الحقوق، ويتعارض مع نوايا المشرِّع (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وبعث اعضاء معهد التربية للتعايش اليهودي - العربي رسالة الى مناحيم بيغن حثوه فيها على العمل ضد الكهانية، مذكرين اياه بمقالة «الحائط الحديدي» التي جاء فيها: «ان ابعاد العرب من ارض اسرائيل هو، برأيي، شيء غير مقبول وسيبقى هنا دائماً شعبان، وانا مستعد ان اقسم اننا لن ننتهك، الى الابد، المساواة في الحقوق، ولن نحاول طرد اي كان». وطالب اعضاء المعهد بيغن بالعمل انطلاقاً من قوله هذا، ودعوة الاسرائيليين الى مكافحة الكهانية المجرمة (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٦).

اما وزير الاديان يوسف بورغ (المفدال)، فقد دعا الى عدم مناقشة الموضوع في الحكومة خوفاً من اتخاذ قرار بالغاء الاتفاق، حيث قال: «يتعين على رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، ان يدرسا الموضوع

فيما بينهما وليس في الحكومة التي من الضروري ان تناقش اموراً اكثر جدية» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ودعت حركة السلام الآن، في برقية بعثت بها الى رئيس الحكومة، شمعون بيرس، الى فرض عقوبات حكومية ضد مجلس كريات اربع العنصري، كما دعت الحركة حزب العمل الى الاعراب عن اسفه لضلوعه في اقامة مستوطنة كريات اربع، مقر العنصرية والارهاب، بالقرب من الخليل. كذلك حثته على ان يكون موضوع تمرير القانون ضد العنصرية في سلم اولوياته. واضافت الحركة، في برقيتها، ان مناورات النسبة الدنيا الضرورية في الانتخابات لن تقضي على ظاهرة كهانا، بل التمسك بالمبادئ التي تعبر عن ميثاق ' الاستقلال' . واعلنت الحركة ايضاً انها ستقوم بحملة شعبية لمقاطعة كريات اربع، ولخنق الكهانية والعنصرية (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢١).

ردود الفعل الاسرائيلية

اما ردود الفعل الاسرائيلية على هذا الاتفاق العنصري في كريات اربع، فقد تراوحت بين الرفض التام، والرفض الجزئي، والتأييد. اذ قال وزير الدفاع، اسحق رابين، في معرض رده على ثمانية اقتراحات على جدول اعمال الكنيست في هذا الشأن: «ان الاتفاق في كريات اربع يتضمن اسساً عنصرية، ويتناقض والقيم الاساسية التي اقيمت عليها دولة اسرائيل، وان الشعب الاسرائيلي لن يسمح لقلة ان تفرض على المجتمع الاسرائيلي تصرفات غريبة بالنسبة له». واضاف رابين قائلاً: «تبيّن بعد دراسة بنود الاتفاق انه لا يعتبر مخالفاً للقانون الا اذا طبق عملياً» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٥). واكد رابين ان الحكومة ستناقش الموضوع بعد ان يبدي المستشار القضائي للحكومة برايه في بنود الاتفاق (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وعلق وزير الاتصال امنون روبنشتاين (شينوي) على الاتفاق بقوله: «ان مجلس كريات اربع قد اقيم بقوة امر الحاكم العسكري، لذا فان الحكومة لا تستطيع ان تتجاهل ان اوامرها الادارية هي التي انتجت الاتفاق العنصري مع كاخ» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢). واردف روبنشتاين: «ليس من المعقول ان الحكومة التي تعرض على الكنيست مشروع قانون يمنع اي حزب عنصري من خوض معركة الانتخابات العامة هي التي تدعم السابقة التي تهدد صورة الدولة كلها» (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢١).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد قال بدوره ان هذا الاتفاق هو وصمة عنصرية لدولة اسرائيل، لذا فان كتلة راتس ستبذل قصارى جهدها لازالتها (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وقال عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي (شينوي) ان الاتفاق يتعارض والقانون، اذ انه يسمح بالعنصرية في كريات اربع (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢٥). واستطرد قائلاً: «ان هذا الاتفاق يشبه الخطوات التي نفذها النازيون ضد اليهود، لذا يجب وقف الانحراف نحو الفاشية قبل فوات الاوان» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وانتقد عضو الكنيست مردخاي بار ـ اون (راتس) الاتفاق بشدة، حيث قال: «انه لمن الضروري عدم تربية مسخ في البيت كحيوان اليف، لان المسخ سيفترس صاحب البيت في نهاية الامر، مما يتطلب قتل المسخ وهو صغير» (**المصدر نفسه**). واضاف بار ـ اون «ان كهانا يزدهر وينتشر، لكن نشاطه يلحق الضرر باليهود وليس بالعرب، وان كل ما يعمله هو من اجل الوصول الى مراكز قوة» (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

اما عضو الكنيست فكتور شمطوف (مبام)، فقد دعا الى حل المجلس العنصري في كريات اربع عبر جهاز الامن «لان عدم حله سيؤدي الى تدهور الاوضاع في المناطق المحتلة» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وعقب عضو الكنيست حاييم رامون (معراخ) على الاتفاق قائلاً: «ان الاتفاق هو بداية لتطبيق قوانين نيرنبرغ [النازية] في اسرائيل، كما انه يؤكد تجذر العنصرية في اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ويعتقد عضو الكنيست اريئيل فاينشتاين

(ليكود ـ احرار) بان كريات اربع حكمت على نفسها بالانحلال من الداخل بعد التوقيع على هذا الاتفاق (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وهاجم رئيس كتلة المعارضة في كريات اربع بيني كاتسوفر الاتفاق ووصفه بانه يشكل مساساً في بنية العلاقات الخاصة بين العلمانيين والمتدينين في كريات اربع، وفي العلاقات القائمة بين العرب واليهود. واضاف: «اذا كانت هناك رغبة في اقالة العمال العرب، فان ذلك لا يستوجب رفع الراية والشعارات، لانه يمكن تنفيذ ذلك بهدوء» (**المصدر نفسه**).

وقال جاكي روزين، احد زعماء العلمانيين في كريات اربع، «ان الصدامات التي تجري في حي راموت في القدس أيام السبت هي شيء بسيط بالنسبة لما سيحدث في كريات اربع. واذا سمحنا لهم بان يبدأوا بالعرب فان ذلك سيوصلهم الى اليهود الشرقيين فيما بعد» (**يديعوت ارحونوت**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

اما شموئيل بن ـ يشاي، احد اعضاء مجلس كريات اربع من قبل حركة «كاخ»، فقد عقب على الاتفاق بقوله: «انه سيطبق في كريات اربع، ومن ثم في باقي المجالس الاخرى، وبعد ذلك ستأتي مرحلة طرد العرب من جميع انحاء البلاد» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وهاجم الياكيم هعتسني، الرجل الثاني في قائمة «كريات اربع موحدة»، منتقدي الاتفاق على ارضية اعطاء شرعية لكهانا عبر توقيع الاتفاق العنصري مع كتلة «كواح»، حيث قال: «ارغمنا على التوقيع على اتفاق كهذا مع كهانا لان ٢٢ بالمئة من سكان كريات اربع صوتوا لصالحه احتجاجاً على سياسة الحكومة بسبب اطلاق سراح ٦٠٠ [فدائي] وبسبب الاستقلالية التي تتمتع بها مؤسسات التربية في الضفة الغربية، المهيمن عليها من قبل م.ت.ف.، وبسبب الحرية المعطاة لصحف ' فتح' ». واكد هعتسني ان الحيلولة دون صعود كهانا يقتضي مقاطعة ميعاري، النائب العربي في الحركة التقدمية للسلام، وليس مقاطعته هو (**معاريف**، ٢١/٧/١٩٨٥).

وادانت الامينة العامة لغوش ايمونيم، دنيئيله فايس، هي الاخرى هذا الاتفاق، اذ قالت انها تؤيد ان يقوم اليهود بجميع الاعمال في المستوطنات، لكن ذلك ليس مبرراً لاقالة العمال العرب من اماكن عملهم (**عل همشمار**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

اما بالنسبة لردود الفعل في المناطق المحتلة، فقد ذُكر ان اوساطاً عربية في الخليل وصفت الاتفاق العنصري الذي تم التوقيع عليه لتأليف مجلس ائتلافي لمستوطنة كريات اربع بانه اتفاق بربري ومخزٍ. وعلقت شخصيات في المدينة على هذا الاتفاق بالقول انه لو كان هناك امل ـ مجرد امل ـ بالتعايش مع اليهود لكان قد تلاشى نهائياً مع فوز الفاشية اليهودية في كريات اربع (**عل همشمار**، ٢١/٧/١٩٨٥).

وقال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ان هذا الاتفاق هو بمثابة خطوة عنصرية خطيرة وتعصب اعمى قد يؤدي الى الحاق اضرار جسيمة بالعرب سكان المناطق المحتلة. واضاف: «حصل هذا الحزب العنصري على تمثيل رسمي في مجلس كريات اربع، بينما لا يستطيع سكان الخليل العرب ان يكونوا ممثلين في مجلس عربي خاص بهم. لذا فان هذا التداخل سيؤدي الى نتائج سلبية وبعيدة المدى» (**هآرتس**، ٢١/٧/١٩٨٥).

ردود فعل الصحافة الاسرائيلية

اما ردود فعل الصحافة الاسرائيلية، فقد تراوحت بين الرفض القاطع لمضمون الاتفاق لما يحتويه من بنود عنصرية، وبين الرفض خوفاً على مصالح اسرائيل. وفي هذا السياق، دعا الصحفي أهارون غيفع الى تشكيل جبهة ضد كهانا «من اجل اليهود وليس من اجل العرب، لان اسرائيل عنصرية ستكون معزولة ولن تحصل على مساعدات امريكية». واضاف: «ان اسرائيل عنصرية ستساعد جميع اللاساميين في العالم وستشكل خطراً على اليهود» (**دافار**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

وتساءل الصحفي آرييه ناعور ماذا سيحدث لو اتخذ مجلس بلدية شيكاغو، مثلاً، قراراً يقضي باقالة اليهود العاملين في المجلس؟

ويجيب: «لو حدث في شيكاغو ما حدث في كريات اربع، لوقف الجميع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، ضد الاجرام العنصري، ولاتصل رئيس الحكومة بالبيت الابيض مطالباً بالغاء القرار المخزي». ويضيف ناعور: «لكن القرار المخزي صدر في اسرائيل وليس في شيكاغو، والمحكوم عليهم بالطرد وسلب مصدر رزقهم هم عرب وليسوا يهوداً، لذا فان المسؤولين لم يحركوا ساكناً منتظرين موقف المستشار القضائي للحكومة حول هذا الموضوع» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

وعلق الصحفي يهودا ليطاني على الاتفاق قائلاً: «يسعى بعض المسؤولين في كريات اربع، قسم منهم سراً، والآخر علانية، الى تحويل مدينة الخليل الى مدينة فيها اكثرية يهودية، مما سيؤدي، بالضرورة، الى فرض القيود على العرب في الخليل، والى مزيد من مصادرة الاراضي والاستيلاء على البيوت، والى ارغام البعض على ترك المدينة» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥). وهاجم ليطاني حزب العمل بشكل مبطن، حيث قال: «اولئك الذين يدينون كهانا حالياً هم، بالذات، الذين كانوا قد بدأوا بالاعمال التي يدينونها الآن، اذ يحبذون تنفيذ ذلك سراً، رغبة منهم في الظهور بصورة مختلفة، اكثر انسانية ولطفاً، عبر وسائل الاعلام على الاقل» (**المصدر نفسه**).

اما صحيفة معاريف (٢٢/٧/١٩٨٥)، فقد سألت دون ان تجيب على ماذا كنا سنفعل لو قررت بلدية الناصرة منع اليهود من الدخول الى منطقة اختصاصها ايام الجمعة، واقالت اليهود العاملين فيها؟

لقد دفعت ردود الفعل العنيفة ضد الاتفاق المستشار القضائي للحكومة البروفسور اسحق زامير، الى الاسراع في ابداء رأيه بالاتفاق عبر رسالة بعث بها الى رئيس الحكومة شمعون بيرس، اوضح فيها ان البند الخامس هو وصمة عار ليس لكريات اربع فحسب بل للجهاز السلطوي في اسرائيل ايضاً. واكد زامير في رسالته ان العنصرية في البند الخامس تخل بمبدأ المساواة امام القانون، وتشكل خطراً على الجهاز القضائي وعلى التقاليد الاجتماعية والسلطة الديمقراطية في اسرائيل. واستطرد قائلاً ان البند الخامس في الاتفاق ليس قانونياً ويتناقض والصالح العام، لذا فهو يعتبر لاغياً، وبامكان قائد الضفة الغربية ان يحل المجلس اذا طبق مجلس كريات اربع البند الخامس، بعد تحذير مسبق (**عل همشمار**، ٣١/٧/١٩٨٥).

وقرر اعضاء المجلس الائتلافي، على ضوء ما جاء في الرسالة التي بعث بها المستشار القضائي للحكومة، الى رئيس الحكومة، الغاء البند الخامس في الاتفاق. واعلن الياكيم هعتسني، احد اعضاء الائتلاف، ان الائتلاف يعتبر البند الخامس لاغياً منذ ان ابدى المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، برأيه حول هذا الاتفاق (**هاتسوفيه**، ١/٨/١٩٨٥).

ولتأكيد ذلك، بعث رئيس المجلس المحلي في كريات اربع شالوم فاخ ونائبه رامي زايت رسالة الى المستشار القضائي للحكومة يبلغانه فيها بالغاء البند اياه (**دافار**، ١٥/٨/١٩٨٥). ولا يعني الغاء هذا البند، بالطبع، عدول مجلس كريات اربع عن انتهاج سياسة عنصرية تجاه العرب، بل ان ذلك سيتم بطرق اكثر هدوءاً.

خليل السعدي

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١١/٧/١٩٨٥ الى ٣١/٨/١٩٨٥

١١/٧/١٩٨٥

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين في عمان وأجريا استعراضاً لتطورات الوضع على الساحة العربية، خصوصاً ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما بحث الزعيمان موضوع عقد القمة العربية الطارئة التي دعا اليها الملك المغربي الحسن الثاني (**الراي**، عمان، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، الذي يزور دمشق لاستجلاء موقفها من عقد القمة العربية الطارئة (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ طالبت اللجنة المالية والاقتصادية التابعة لمجلس الامة الكويتي بوقف المساعدات التي تدفعها الحكومة الكويتية سنوياً لكل من م.ت.ف. وسوريا والاردن. وقال رئيس المجلس ان هذه المساعدات لم يعد لها ما يبررها حيث ان الاطراف المستفيدة منها لم تعد تواجه اسرائيل في الارض المحتلة (**الاهرام**، القاهرة، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ في تقريره الى الدورة الثانية والاربعين للمجلس الوزاري الافريقي التي بدأت في اديس ابابا، اكد د. بيتر اونو، الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالوكالة، ان المشكلة الفلسطينية هي اساس مشكلة الشرق الاوسط ولا يمكن تسويتها الا باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تحت قيادة م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ طالبت وثيقة اعدها بعض الزعماء اليهود الاعضاء في جمعية امناء الوكالة اليهودية بالغاء المنظمة الصهيونية العالمية، بجميع اقسامها. كما طالبت الوثيقة بأن تتولى حكومة اسرائيل، وليس الاحزاب كما هو متبع الآن، تعيين رئيس للادارة الصهيونية (**دافار**، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ لا تستبعد السوق الاوروبية المشتركة ولجنة الطاقة النووية أن تكون اسرائيل استخدمت المواد النووية التي اشترتها مؤخراً للأغراض العسكرية. لكن مراقبي السوق لم يجدوا ما يثبت ذلك اثناء زيارتهم الاخيرة إلى اسرائيل. وكانت شركة بلجيكية قد اشترت، مؤخراً، ٤٠ طناً من النفايات النووية من فرنسا وبريطانيا وباعتها لاسرائيل (**دافار**، ١٢/٧/١٩٨٥).

١٢/٧/١٩٨٥

□ توجه الملك الاردني حسين الى بريطانيا في زيارة خاصة يلتقي خلالها بالملكة البريطانية اليزابيث وبمارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا (**الراي**، ١٣/٧/١٩٨٥).

١٣/٧/١٩٨٥

□ دعا دافيد كراوس، المفتش العام للشرطة في اسرائيل، الشعب الى مزيد من اليقظة والى الالتحاق بصفوف الحرس المدني، وذلك ازاء ما وصفه المفتش العام بالارتفاع الكبير في الاعمال الارهابية. وتشير المعطيات الى ان المنظمات الفلسطينية حاولت، في شهر حزيران (يونيو)، ان

تنفذ عملية واحدة على الاقل كل يوم (**معاريف**، ١٤/٧/١٩٨٥).

□ اعلن مجلس بلدية بيروت انه لم يُتخذ، بعد، قرار سياسي بشأن اعادة بناء المخيمات الفلسطينية في العاصمة اللبنانية وان البلدوزرات السورية لا تقوم باكثر من ازالة الانقاض (**الراي**، ١٤/٧/١٩٨٥)

□ اعتقلت حركة «أمل» الشيعية احد الفدائيين الشيعة من المنتمين الى حزب الله عندما كان ينوي اطلاق صاروخ كاتيوشا باتجاه منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان (**عل همشمار**، ١٤/٧/١٩٨٥).

□ في ختام زيارته لمصر، اكد رولان دوما، وزير خارجية فرنسا، للمسؤولين المصريين موقف بلاده الايجابي من المبادرة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة (**الشرق الأوسط**، ١٤/٧/١٩٨٥).

□ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك نيكولاي فاليوتيس، السفير الأميركي في القاهرة، وناقش معه مشكلة الشرق الاوسط باعتبارها احدى القضايا التي تحتل اهمية كبرى (**الاهرام**، ١٤/٧/١٩٨٥).

□ وصف دان مريدور، عضو الكنيست الاسرائيلي من الليكود، علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة بانها ثروة، فيما تحدث عن خلاف في المواقف بينهما. وتطرق مريدور الى النشاطات العربية الاخيرة في الولايات المتحدة وقال ان الهدف منها هو تخريب العلاقات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة والتسبب في تقريب م.ت.ف. من الولايات المتحدة. وفي رأي مريدور ان الولايات المتحدة تحاول التخلص من اتفاق كامب ديفيد الذي يشكل عائقاً لكل من يرغب في ضم م.ت.ف. للمفاوضات (**عل همشمار**، ١٤/٧/١٩٨٥).

□ ابدى الحاخام اليهودي الاكبر في الدانمرك استعداده للالتقاء مع مدير مكتب م.ت.ف. فيها. وكان الحاخام مليكور قد وقع، في السابق، على احتجاجات ضد السماح لـ م.ت.ف. بفتح مكتب لها في الدانمرك (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٨٥).

□ صادق مجلس الشيوخ الاميركي على تعيين توماس فيكرينغ سفيراً للولايات المتحدة في اسرائيل. ومن المتوقع ان يباشر السفير الجديد عمله في نهاية شهر تموز (يوليو)، او مطلع الشهر الذي يليه (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٨٥).

١٥/٧/١٩٨٥

□ قالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان م.ت.ف. قدمت الى الاردن اسماء الفلسطينيين الذين ترشحهم للاشتراك في المحادثات مع الولايات المتحدة. وسيتولى الاردن تقديم هذه الاسماء، بدوره، الى الولايات المتحدة (**الشرق الاوسط**، ١٥/٧/١٩٨٥). وقال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، ان الولايات المتحدة تسلمت حقاً قائمة باسماء الممثلين الفلسطينيين المرشحين للاشتراك في الوفد الاردني ـ الفلسطيني وانها تقوم بدراسة القائمة (**دافار**، ١٥/٧/١٩٨٥؛ نقلاً عن شبكة تليفزيون C.B.S.)

□ بمناسبة يوم سلاح الجو الاسرائيلي، قال اللواء عاموس لبيدوت، قائد السلاح، للمراسلين العسكريين الذين تجولوا في احدى القواعد ان ميزانية الأمن فرضت على سلاح الجو انقاصاً كبيراً في ساعات التدريب في الجو. وقال اللواء لبيدوت: «اننا، الآن، واقعون تحت الخطوط الحمراء في هذا الموضوع (**هآرتس**، ١٥/٧/١٩٨٥).

١٥/٧/١٩٨٥

□ اجتمع ياسر عرفات في عمان مع زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن. وحضر الاجتماع من الجانب الفلسطيني خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، وعبد الرزاق اليحيى، عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. (**الراي**، ١٦/٧/١٩٨٥).

□ اكد د. محمد الفرا، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس ادارة فلسطين فيها، على ضرورة عقد قمة عربية في أسرع وقت ممكن. وتحدث الفرا عن الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر المشرفين على شؤون

الفلسطينيين في الدول المضيفة، التي اختتمت في تونس امس الاول، فقال ان المؤتمر تناول مختلف جوانب القضية الفلسطينية واوصى بالتعجيل في اتخاذ التدابير الضرورية لدعم الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة (**الرأي**، ١٦/٧/١٩٨٥).

□ قال خالد الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية، انه اذا تم لقاء بين ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي للشرق الاوسط، والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، فسيشكل ذلك خطوة اولى لاعتراف الولايات المتحدة بـ م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٦/٧/١٩٨٥).

□ قدر مصدر امني اسرائيلي رفيع المستوى ان تقليص عدد عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل سيؤدي الى زيادة العمليات الفدائية (**دافار**، ١٦/٧/١٩٨٥)

□ قال دافيد ليفي، وزير الاسكان الاسرائيلي، ان ست مستوطنات جديدة ستقام هذا العام في الضفة الغربية، وستقام اربع مستوطنات في الجليل وواحدة في غور الاردن واثنتان في النقب (**عل همشمار**، ١٦/٧/١٩٨٥).

١٦/٧/١٩٨٥

□ اكد ياسر عرفات، في حديث لجريدة «**الاخبار**» **القاهرية**، ان **عودة مصر للصف** العربية هي قضية نضالية وان الاتصالات بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك مستمرة (**الرأي**، ١٧/٧/١٩٨٥)

□ نفى د. ابراهيم ابو لغد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ان يكون من المرشحين لعضوية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الذي سيجري مباحثات مع الولايات المتحدة (**الشرق الاوسط**، ١٧/٧/١٩٨٥).

□ استقبل شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، وحكمت المصري. وقال بيرس اثناء اللقاء ان اسرائيل مستعدة لدفع عجلة السلام الى امام عبر مفاوضات مباشرة، لكنها ترفض اية فكرة للتفاوض مع م.ت.ف. ووصف بيرس المنظمة بأنها لم تغير صورتها «الارهابية» (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٧/١٩٨٥). وأدان اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، اللقاء المتوقع بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك. وقال شامير ان اسرائيل سترفض استلام القائمة التي تضم اسماء الوفد، لأن ذلك قد يفسر كاعتراف به. ووصف شامير لقاء الولايات المتحدة باعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني بأنه يعني اعترافاً بـ م.ت.ف. (**دافار**، ١٧/٧/١٩٨٥).

□ سيلتقي الوفد الاميركي للمباحثات مع اسرائيل بشأن المساعدات العسكرية التي تقدمها له الولايات المتحدة مع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل. وستطلب اسرائيل هبة تزيد قيمتها على ملياري دولار لعام ١٩٨٧ (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٨٥).

□ وصل الى الطائف عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، حاملاً رسالة من الرئيس حافظ الأسد الى الملك السعودي فهد (**الشرق الاوسط**، ١٧/٧/١٩٨٥).

□ استقبل زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، مبعوثاً من قبل ملك المغرب وابلغه موافقة الاردن على حضور القمة التي دعا اليها الملك الحسن الثاني (**الرأي**، ١٧/٧/١٩٨٥).

١٧/٧/١٩٨٥

□ استقبل ياسر عرفات شنتارو آبي، وزير خارجية اليابان، الذي يزور الاردن. ووصف عرفات محادثاته مع الوزير الياباني بأنها ايجابية (**الرأي**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ نفى د. ادوارد سعيد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، أن يكون ضمن المرشحين لعضوية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ أدانت م.ت.ف. الاعتداء الذي استهدف منزل ملاذ عبده، القائم باعمال مكتب م.ت.ف. في قبرص (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ واصل مبعوثو الملك المغربي الحسن الثاني جولاتهم في العواصم العربية لتسليم

رسائل للقادة العرب حول امكانية عقد القمة الطارئة (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ اوقف مجلس الامة الكويتي العمل بالتزام الكويت المالي ازاء م.ت.ف. والاردن وسوريا الذي سبق ان اتفق عليه في قمة بغداد. ووافق، بالمقابل، على تقديم الدعم تحت بند المساعدات الخارجية (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ وقعت مشادة بين وفد النساء الفلسطينيات المشارك في مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي ووفد النساء الاسرائيليات اثناء ندوة عقدت في جامعة نيروبي، وذلك عندما فنّد الوفد الفلسطيني ادعاء بأن اسرائيل طورت الضفة الغربية المحتلة (**السفير**، بيروت، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ بدأ حسن كمال علي، رئيس وزراء مصر، مباحثاته مع المسؤولين الاميركيين في واشنطن. وسيطلع علي الادارة الاميركية على موقف بلاده من مسألة استئناف مسيرة السلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ ناشدت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني المؤسسات الانسانية العربية والدولية التدخل من اجل وقف الاجراءات الاسرائيلية الرامية الى اغلاق مستشفى الهوسبيس في القدس المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ اتفق شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعماله، على تنسيق مواقفهما في كل ما يتعلق بقائمة الفلسطينيين الذين سيشتركون في الوفد الاردني ـ الفلسطيني الذي سيلتقي وفداً اميركياً (**هاتسوفيه**، ١٨/٧/١٩٨٥). وذكرت مصادر اسرائيلية ان القائمة لا تضم فلسطينيين من المناطق المحتلة. ويأمل بيرس ان تسبق الولايات المتحدة اسرائيل في رفضها لهذه القائمة وفي اعادتها للاردن مطالبة اياه بتغيير تشكيلتها (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٥). ووصف شامير الاحاديث عن عملية السلام الجديدة بأنها كاذبة وان هدفها هو طرد اليهود من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال شامير انهم لن يحققوا قاعدة اقليمية لـ م.ت.ف. في الضفة والقطاع بالقرب من القدس وتل ابيب (**المصدر نفسه**).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء زيارته لمستوطنة عوفرات في غوش عتسيون، في ضواحي القدس، ان غوش عتسيون وكريات اربع هما جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل وليس هناك اي تشكيك في سيادة اسرائيل عليهما (**هاتسوفيه**، ١٨/٧/١٩٨٥). وقال رابين، ايضاً، ان ٢٥ بالمائة من القوات السورية في لبنان قد انسحبت من البقاع وان أياً من الوحدات السورية لم تتحرك الى أمام باتجاه اسرائيل. واضاف رابين ان حركة «أمل» اعلنت انها ستكافح للحيلولة دون ضرب الاهداف الاسرائيلية (**دافار**، ١٨/٧/١٩٨٥).

١٨/٧/١٩٨٥

□ اجتمع ياسر عرفات، في عمان، مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي. وجرى، خلال الاجتماع، استعراض تطورات القضية الفلسطينية والمشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وفي مخيمات لبنان (**الشرق الاوسط**، ١٩/٧/١٩٨٥). واختتم طارق عزيز زيارة للاردن بعد مباحثات مع زيد الرفاعي، رئيس وزرائه، تم خلالها الاتفاق على عقد القمة العربية الطارئة (**الرأي**، ١٩/٧/١٩٨٥).

□ وصف محمد ملحم، عضو لجنة م.ت.ف. التنفيذية رئيس دائرة الوطن المحتل، قرار مجلس الأمة الكويتي بوقف الدعم لدول المواجهة بأنه يشكل مخالفة لقرارات مؤتمرات القمة العربية (**الرأي**، ١٩/٧/١٩٨٥).

□ طالب كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، الذي يزور واشنطن، بالاستمرار في خطة الحوار التمهيدي مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك برغم رفض اسرائيل للشخصيات الفلسطينية المرشحة للاشتراك في هذا الحوار (**الاهرام**، ١٩/٧/١٩٨٥).

□ اكد الرئيس السوري حافظ الاسد، اثناء استقباله لشنتارو آبي، وزير خارجية اليابان، حرص سوريا على العمل من أجل تحقيق

سلام عادل في منطقة الشرق الاوسط (السفير، ١٩/٧/١٩٨٥).

□ تتخذ مصر خطوات لتسهيل دخول سواح من اسرائيل وتشجع السواح المصريين على السفر الى اسرائيل. وتتمثل هذه التسهيلات في الغاء ضريبة الـ ٢٠ بالمائة التي كانت تفرض على المصريين المسافرين الى اسرائيل عن طريق البر (دافار، ١٩/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/١٩

□ غادر الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، تونس متوجهاً الى السعودية للتشاور مع الملك فهد حول مسألة انعقاد القمة العربية الطارئة في المغرب، قبل نهاية الشهر الحالي (الراي، ٢٠/٧/١٩٨٥).

□ اعربت الحكومة الأميركية عن امتعاضها ازاء رفض اسرائيل المتسرع لقائمة الشخصيات الفلسطينية المقترحة لعضوية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وقال متحدث اميركي رسمي ان الرفض الاسرائيلي غير ملزم لحكومته (الاهرام، ٢٠/٧/١٩٨٥).

□ اجرى الملك الاردني حسين محادثات مع مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، تركزت على آخر تطورات الوضع في الشرق الاوسط والمسائل المتعلقة بتشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة (الراي، ٢٠/٧/١٩٨٥).

□ قال شنتارو آبي، وزر خارجية اليابان، الذي يزور دمشق، بعد لقائه مع نظيره السوري فاروق الشرع، ان اليابان لا ترى فرقاً كبيراً في وجهات النظر السورية والأردنية حول النقاط الاساسية لاحلال السلام في الشرق الاوسط. واكد الوزير الياباني على ان الوقت مناسب الآن لاحلال السلام (الشرق الأوسط، ٢٠/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٠

□ اختتمت، في عمان، اجتماعات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وقد ناشدت اللجنة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها حتى تضمن اللجنة تنفيذ برامجها لدعم سكان الاراضي المحتلة (الراي، ٢١/٧/١٩٨٥).

□ اصدر قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية ونظيره في قطاع غزة أمراً بمنع منصور كردوش، من الناصرة، وهو احد مؤسسي «حركة الارض» التي اعتبرت غير قانونية في الستينات، من دخول الضفة والقطاع (عل همشمار، ٢١/٧/١٩٨٥).

□ دعا اعضاء الكنيست محمد وتد (مبام) ومردخاي بار ـ اون (راتس) ومتتياهو بيليد ومحمد ميعاري (الحركة التقدمية للسلام) الى اجراء مفاوضات بين حكومة اسرائيل و م.ت.ف. واعربوا عن معارضتهم الشديدة للقانون المعروض على الكنيست للمصادقة عليه والذي يسجن، بموجبه، كل اسرائيلي يلتقي مع ممثلي م.ت.ف. (هآرتس، ٢١/٧/١٩٨٥).

□ رفض آبا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، فكرة تعيينه سفيراً لاسرائيل في القاهرة. وعلم ان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، يرغب في تعيين شخصية مقربة منه في هذا المنصب. وبرفضه تبقى الخلافات بين بيرس واسحق شامير حول عدد من الاسماء المرشحة (هآرتس، ٢١/٧/١٩٨٥).

□ وضع كمال حسن علي، رئيس حكومة مصر، الذي يزور واشنطن، امام رجال الادارة الأميركية تصور بلاده لاستئناف عملية السلام في المرحلة المقبلة (الاهرام، ٢١/٧/١٩٨٥).

□ من المتوقع ان يقوم شمعون بيرس بزيارة الى الولايات المتحدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، حيث يحل ضيفاً على رونالد ريغان. وسيلقي بيرس كلمة في الجمعية العامة للامم المتحدة، كما سيلتقي، اثناء وجوده في نيويورك، مع زعماء دول من القارات المختلفة. ومن المتوقع، ايضاً، ان يقوم بيرس بزيارة كل من هولندا وبريطانيا في كانون الثاني (يناير) من العام المقبل (يديعوت احرونوت، ٢١/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢١

□ هاجم الامناء العامون لاربعة فصائل فلسطينية موجودة في دمشق الدعوة لعقد قمةعربية طارئة، كما نددوا بالحوار المتوقع بين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك والادارة الاميركية (**السفير**، ٢٢/٧/١٩٨٥). وغادر المغرب عبدالله الفيلالي، وزير الخارجية، حاملاً رسائل من الملك الحسن الثاني الى ملك السعودية ورئيسي كل من سوريا ولبنان بشأن القمة (**المصدر نفسه**).

□ انتهت قوات الأمن الاسرائيلية من هدم البيوت في مخيم النويعمة الواقع شمالي مدينة اريحا (**هاتسوفيه**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

□ طالب اريئيل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، باجراء نقاش عاجل حول ضعضعة الأمن الداخلي في اسرائيل. وقال شارون ان هناك تزايداً في اعمال القتل من جانب العرب ضد اليهود، بما في ذلك قتل جنود على الطرقات (**عل همشمار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

□ اعلن زعماء حركة نتوري كارتا ان ياسر عرفات أجحف بحقهم لانه لم يشرك أي ممثل عن الحركة في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وقرر «مجلس السبعة»، المؤسسة العليا للحركة، التوجه الى م.ت.ف. بطلب اشراك ممثل عن اليهود الفلسطينيين في الوفد (**دافار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

□ ايدت محكمة العدل العليا الاسرائيلية طلب بلدية مدينة الناصرة العربية، فاوصت وزير الداخلية بتعيين لجنة جديدة للتحقيق في مطالبة بلدية الناصرة العليا اليهودية ضم اراض من الناصرة العربية اليها. وتشكلت اللجنة الجديدة برئاسة متصرف لواء حيفا خلفاً للجنة السابقة التي كانت برئاسة متصرف اللواء الشمالي يسرائيل كينيغ (**عل همشمار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

□ صرح الرئيس المصري حسني مبارك بأن الرسائل التي حملها كمال حسن علي، رئيس الحكومة، الى المسؤولين الاميركيين تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وبقضية الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

□ اعرب شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عن امله في الاجتماع الى الرئيس المصري حسني مبارك اثناء انعقاد الجمعية العمومية للامم المتحدة بعد شهرين (**دافار**، ٢٢/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٢

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان، وبحثا تطورات القضية الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية وخطة التحرك المشترك لتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية (**الرأي**، ٢٣/٧/١٩٨٥).

□ اعلن بيان صدر عن م.ت.ف.، في تونس، ان عناصر من حركة «أمل» ومن الجيش اللبناني قامت بهجوم جديد على مخيم برج البراجنة في بيروت الغربية (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٧/١٩٨٥).

□ قالت مصادر دبلوماسية في القاهرة ان مصر رفضت طلباً اسرائيلياً باعلان عودة السفير المصري الى تل ابيب، كما رفضت اقتراحاً آخر باجراء التحكيم لحل مشكلة طابا على اساس الحدود طبقاً للخرائط العائدة للعام ١٩٠٦ (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٣

□ استقبل الملك السعودي فهد بن عبد العزيز ياسر عرفات يرافقه هاني الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

□ طوقت عناصر من حركة «أمل» مخيماً للاجئين الفلسطينيين في ضواحي صور في جنوب لبنان، اثر اطلاق نار على أحد حواجز الحركة. وقد رفع الحصار عن المخيم اثر تسلم «أمل» ثلاثة اشخاص من المقيمين في المخيم (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

□ وصل إلى عمان اسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري، حاملاً رسالة من الرئيس مبارك إلى الملك الاردني حسين تتعلق بتطورات الاحداث في منطقة الشرق الاوسط والوضع العربي الراهن (**الرأي**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

□ أعرب الشاذلي القليبي، الامين العام

لجامعة الدول العربية، عن تفاؤله بامكان عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الثامن والعشرين من شهر تموز (يوليو) الحالي (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٢٤).

١٩٨٥/٧/٢٤

□ حذر السيد ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف.، في لقائه مع الصحافيين السعوديين في جدة، من مخطط تصفوي جديد يوجه ضد الشعب الفلسطيني في مخيمات صيدا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٥). واجتمع عرفات مع الرئيس الجامبي دادوا جاورا، رئيس لجنة المساعي الاسلامية الحميدة لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ بدأت في دمشق مباحثات سورية ـ لبنانية ـ فلسطينية مشتركة لبحث السبل الكفيلة باحتواء الموقف المتفجر على مشارف صيدا والذي يهدد باندلاع حرب مخيمات جديدة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ اكدت مصادر فلسطينية مطلعة أن الولايات المتحدة وافقت، بشكل نهائي، على ثلاثة أسماء من الشخصيات الفلسطينية المقترحة للاشتراك في الوفد الاردني ـ الفلسطيني للحوار مع الولايات المتحدة. والاشخاص الثلاثة هم: د. هنري كتن، وحنا سنيوره، والمحامي فايز ابو رحمة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ اجتمع في باريس صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، مع وزير الداخلية الفرنسي، بيار جوكي، وقال خلف أن اللقاء مع الوزير الفرنسي كان لقاء عمل (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ اجتمع الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، مع اعضاء وفد اللجنة الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يزور القاهرة حالياً في اطار جولة تشمل الدول الاعضاء في مجلس الأمن (**الأهرام**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ بعث الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، مذكرة الى عبد الرحمن بوراوي، أمين عام اتحاد البرلمانيين العرب، تضمنت صورة عما تقوم به السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ التقى موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، مع عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري، على ظهر يخت ايطالي في ميناء أسدود. ورفضت مصادر وزارة الطاقة الاسرائيلية الادلاء بأية تفاصيل اخرى بدعوى ان الزيارة التي قام بها الوزير المصري هي زيارة خاصة (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ تأمل الادارة الاميركية في ان تجرى انتخابات جديدة في اسرائيل بحيث يتمكن رئيس الحكومة شمعون بيرس من الفوز باغلبية فيها. ويقول موظفون اميركيون ان بيرس على استعداد للمخاطرة من اجل السلام أكثر من أي سياسي آخر في اسرائيل، ويعتقدون بأن فوز بيرس في الانتخابات سيعطيه انتداباً للتفاوض مع الاردن ومع سكان المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٨٥/٧/٢٥؛ عن **نيويورك تايمز**).

١٩٨٥/٧/٢٥

□ وصل ياسر عرفات الى صنعاء واجتمع الى الرئيس اليمني العقيد على عبدالله صالح (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ ذكرت مصادر مطلعة في المغرب ان القمة العربية الطارئة التي دعا الملك الحسن الثاني الى عقدها قد تأجلت في ضوء نتائج جولات المبعوثين المغاربة في العواصم العربية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٦). وقد وصل الى المغرب مروان القاسم، رئيس الديوان الملكي الاردني، حاملاً رسالة بهذا الخصوص من الملك حسين (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ دعا اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، الى دراسة تطبيق عقوبة الاعدام على الفدائيين (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ اعلن صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، في حديث اذيع في باريس، ان فرنسا تؤيد جميع التحركات السياسية التي يقوم بها الاردن وم.ت.ف. بهدف التوصل الى

تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

□ قال ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ان هناك فرصة للتقدم نحو السلام في المنطقة وعلى الولايات المتحدة استغلال هذه الفرصة. واوضح مورفي ان حكومته تدرس ترتيب مسألة اجتماع بينها وبين الاردن والفلسطينيين للاسراع في تحريك عملية السلام (**الاهرام**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٦

□ عثر على اربعة فلسطينيين مقتولين بالرصاص داخل سيارة على طريق، شرقي مدينة صيدا. وقالت مصادر امنية ان الفلسطينيين الاربعة ينتمون الى «فتح» (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٧/١٩٨٥).

□ وصل ياسر عرفات الى بغداد، قادماً من صنعاء، وقال انه سيبحث مع المسؤولين العراقيين القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتطورات العربية الحالية (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٧/١٩٨٥).

□ دعت الامانة العام لجامعة الدول العربية البابا والكنيسة النمساوية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص الى التدخل لوقف قرار سلطات الاحتلال القاضي باغلاق مستشفى الهوسبيس في القدس المحتلة (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٧/١٩٨٥).

□ اكد بيان اصدره الاتحاد الديمقراطي الدولي، في نهاية مؤتمر عقده في واشنطن، ان الفرصة مؤاتية للمرة الاولى لاقرار السلام في الشرق الاوسط. واعرب الاتحاد عن امله في ان تمارس الولايات المتحدة دورها الاساسي بالاجتماع مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك باعتباره يؤدي الى اجراء مفاوضات مباشرة وتحت مظلة دولية لاقرار تسوية سلمية في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢٧/٧/١٩٨٥).

□ قال العقيد سعيد موسى (ابو موسى)، احد قادة المنشقين عن «فتح»، ان الحرب ضد المخيمات في بيروت لم تؤد الى نزاع بين منظمته وسوريا (**السفير**، ٢٧/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٧

□ اجتمع ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي صدام حسين واستعرض معه الوضع في منطقة الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين العراق وم.ت.ف. واجتمع عرفات مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٧/١٩٨٥). ووصل عرفات الى عمان، قادماً من بغداد، واجتمع مع زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن (**الرأي**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

□ وصف اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، تزايد عمليات القتل ضد المستوطنين اليهود وجنود الاحتلال الاسرائيلي بانها نتيجة للجو السياسي الذي ظهر داخل اسرائيل المستعد للتحدث حول موضوع اقامة دولة فلسطينية (**هاتسوفيه**، ٢٨/٧/١٩٨٥). وستشدد قوات الامن الاسرائيلية خطواتها ازاء اي مؤشر لاعمال معادية، وذلك كجزء من الاستعدادات لمنع التدهور في الوضع الامني الداخلي. وتتمثل الخطوات بنسف البيوت وطرد المشبوهين باعمال معادية وتشديد العقوبات الاخرى (**دافار**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

□ ابلغت الولايات المتحدة الاميركية الاردن برغبتها في ان يكون الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك موحداً لا تمييز فيه بين الجانبين، وان يكون مكوناً من ٦ اعضاء نصفهم من الاردنيين والنصف الاخر من الفلسطينيين، مقابل ٦ اعضاء اميركيين، وان يتولى رئاسة الوفد عضو اردني (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

□ شجب بيان اصدرته «فتح»، في تونس، حادث اغتيال الفلسطينيين الاربعة في منطقة صيدا. ودعا البيان الى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز التلاحم الفلسطيني ـ اللبناني لمواجهة العدو الصهيوني (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

□ اعلن الملك المغربي الحسن الثاني انه

تقرر عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في السابع من آب (اغسطس) ١٩٨٥. وقال الملك ان القرار جاء تلبية لرغبة الاغلبية (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٧/١٩٨٥). من جهته، قال الملك الاردني حسين، في حديث لصحيفة «نيويورك تايمز»، ان هناك قضايا عربية ملحة وعلى الامة العربية ان تجتمع لمواجهتها. وعدد الملك قضايا العدوان الايراني على الاراضي العراقية، وضرورة تمكين مصر من القيام بدورها في نطاق الجهود العربية (**الرأي**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

□ قدر مصدر عسكري اسرائيلي رفيع المستوى ان القوات البحرية لدى الدول العربية ستتساوى، خلال السنوات الاربع القادمة، مع سلاح البحرية الاسرائيلي في المجال التكنولوجي، لذا، فعلى اسرائيل ان تستعجل في تجديد سلاح بحريتها كي لا يكون هناك فرق تكنولوجي لصالح الدول العربية في السنوات القادمة (**هآرتس**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

□ قال توماس بيكرينغ، سفير الولايات المتحدة الجديد في اسرائيل، ان ادارة ريغان ستحاول بلورة «صفقة رزمة» بين مصر واسرائيل قد تؤدي الى عودة السفير المصري الى تل ابيب والى تسخين السلام البارد بين الدولتين (**هاتسوفيه**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٨

□ غادر ياسر عرفات عمان متوجهاً الى تونس بعد زيارة للاردن استغرقت يومين (**الرأي**، ٢٩/٧/١٩٨٥).

□ وافق الاردن على حضور القمة الطارئة. وقد ابلغ الملك حسين هذه الموافقة الى الملك الحسن في اتصال هاتفي بينهما (**الرأي**، ٢٩/٧/١٩٨٥). واعلنت سوريا، رسمياً، انها قررت عدم حضور القمة (**السفير**، ٢٩/٧/١٩٨٥). من جهتها، ادانت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في بيان وزعته في دمشق، اعلان الملك الحسن عن انعقاد القمة (**المصدر نفسه**).

□ نددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان وزع في بيروت، بانتهاكات حركة «امل» والجيش اللبناني لاتفاق دمشق حول انهاء حصار المخيمات. وذكر البيان ان حصاراً جزئياً ما زال مفروضاً حول مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة (**الرأي**، ٢٩/٧/١٩٨٥).

□ قرر جهاز الامن الاسرائيلي فرض عقوبات قاسية ضد الفدائيين والمتعاونين معهم وعائلاتهم، اضافة الى توسيع البنية الامنية والاستخبارية في الضفة الغربية وقطاع غزة توسيعاً كبيراً (**معاريف**، ٢٩/٧/١٩٨٥).

□ بعث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، رسالة الى جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، تؤكد معارضة اسرائيل لنية اجراء لقاء بين وفد اميركي ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك ولأية اتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. (**معاريف**، ٢٩/٧/١٩٨٥). وقال سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرنغ، الذي سيقدم اوراق اعتماده قريباً، انه يعتبر دفع عملية السلام الى امام الموضوع الاول في نشاطاته (**هاتسوفيه**، ٢٩/٧/١٩٨٥).

١٩٨٥/٧/٢٩

□ رحب ياسر عرفات بدعوة الملك الحسن الثاني الى عقد القمة العربية الطارئة في ٧ آب (اغسطس) القادم (**الاهرام**، ٣٠/٧/١٩٨٥). ونفى عرفات انباء ترددت عن قيام الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، بالتوسط بينه وبين الرئيس السوري حافظ الاسد لانهاء الخلافات بينهما (**المصدر نفسه**). والتقى عرفات، في تونس، مع شريف بيرزاده، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، واتفق الاثنان على مواصلة العمل من اجل وقف الحرب العراقية ـ الايرانية، وبحثا في اوضاع الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وخارجها، وخصوصاً الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الشرق الاوسط**، ٣٠/٧/١٩٨٥).

□ شنت الطائرات الاسرائيلية إغارة على موقع تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، في بلدة المرج بمنطقة البقاع الاوسط في لبنان. وقد استشهد، نتيجة للغارة،

عدد من اللبنانيين والفلسطينيين واصيب آخرون بجروح (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٣٠).

□ غادر فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، ليبيا، بعد زيارة اجتمع خلالها مع المسؤولين الليبيين (**السفير**، ١٩٨٥/٧/٣٠).

□ عقدت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة اجتماعاً لها في عمان وبحثت اوضاع المواطنين في المناطق المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/٣٠). ودعا طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في رسالة الى الامين العام للامم المتحدة، المجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته للتحرك لوقف الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف اغلاق مستشفى الهوسبيس في مدينة القدس المحتلة (**المصدر نفسه**).

□ قال اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، انه ينبغي ابلاغ الولايات المتحدة الاميركية والاردن بان اسرائيل لن تجري اية مفاوضات ما دام الاردن يسمح باقامة قيادات لـ م.ت.ف. في اراضيه. ودعا شارون الى وقف الاتصالات العلنية، وغير العلنية، المتصلة بموضوع المفاوضات. وتطرق شارون الى موضوع اتساع مقاومة المواطنين العرب للاحتلال، فقال: «اذا استمرت اعمال رشق الحجارة والقاء الزجاجات الحارقة في مخيمات اللاجئين، فان ذلك يوجب هدم الصف الاول من البيوت، وفي حال تكرار الاعمال يجب هدم الصف الثاني» (**دافار**، ١٩٨٥/٧/٣٠). وقد رد عضو الكنيست يوسي ساريد على اقوال شارون ووصف مقترحاته بانها لن تحول دون استمرار الاعمال ضد الاحتلال بل ستعززها، وان هذا سيؤدي الى لبننة اسرائيل (**المصدر نفسه**).

□ افادت انباء واردة من بكين ان الصين اشترت من اسرائيل دبابات سوفياتية حديثة الصنع كانت اسرائيل قد استولت عليها في البقاع اللبناني اثناء حرب العام ١٩٨٢، وان العلاقات العسكرية السرية بين اسرائيل والصين ما زالت مستمرة على الرغم من نفي الطرفين (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٣٠؛ عن **ديلي تليغراف**).

□ اعلنت السفارة الاسرائيلية في الفلبين انها لا تعلم بقيام اسرائيليين بتدريب بعض الفلبينيين في معسكر جزيرة فالافان في الفليبين. وكانت احدى صحف مانيلا قد نشرت ان مجموعة من ٤٠٠ شخص انهت دورة تدريب استمرت ثلاثة شهور (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٧/٣٠).

١٩٨٥/٧/٣٠

□ ابلغت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الدول الاعضاء ببرنامج عمل مؤتمر القمة الطارئ الذي سيعقد في الدار البيضاء في ٧ آب (اغسطس) ١٩٨٥ (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/٣١).

□ استقبل د. عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في مصر. بعد الاجتماع، صرح زهدي القدوة، مدير مكتب م.ت.ف. في القاهرة، بأن العرب مطالبون بدراسة اسباب غياب مصر عن الساحة العربية وباتخاذ قرار بعودتها (**الاهرام**، ١٩٨٥/٧/٣١).

□ بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، رسالة جوابية إلى اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، يكرر فيها التزام الولايات المتحدة بتحقيق الهدف، وهو اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/٣١).

□ بلغت صادرات اسرائيل من الاسلحة، في العام الماضي، ما قيمته مليار و٢٠٠ مليون دولار، وذلك إلى اكثر من خمسين دولة. وبهذا ارتفعت قيمة الصادرات العسكرية الاسرائيلية بنسبة ٢٠ بالمائة عما كانت عليه في العام ١٩٨٣. وتعتبر اسرائيل الدولة العاشرة في العالم بالنسبة لتصدير الاسلحة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٧/٣١).

١٩٨٥/٧/٣١

□ اجتمع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بعدد من زملائه اعضاء

اللجنة المركزية لـ «فتح»، في تونس، واطلعهم على نتائج زيارته إلى ليبيا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ التقى الملك الاردني حسين والرئيس العراقي صدام حسين، في بغداد، وبحثا تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية والاوضاع على الساحة العربية وما له علاقة بعقد القمة العربية الطارئة (**الرأي**، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ قال مسؤول الاعلام في جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان قوات اللواء السادس اللبناني ما زالت تحاصر المخيمات الفلسطينية في بيروت وتقوم بعمليات اعتقال جماعية (**السفير**، ١٩٨٥/٨/١).

□ اعترف هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي الاسبق، بأن لدى اسرائيل سلاحاً نووياً ستستخدمه اذا تعرضت للابادة (**دافار**، ١٩٨٥/٨/١).

□ تعهد شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لمحمد بسيوني، القائم باعمال مصر في تل ـ ابيب، بأنه سيشرع مع بداية الاسبوع المقبل في معالجة موضوع دفع العلاقات بين البلدين الى أمام، بما في ذلك معالجة موضوع طابا. واوضح بيرس لبسيوني انه كان في الآونة الاخيرة مشغولاً بالموضوع الاقتصادي (**هآرتس**، ١٩٨٥/٨/١).

□ قام وفدان تجاريان من الصين، مؤخراً، بزيارة اسرائيل. وناقش الوفدان موضوع توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين (**دافار**، ١٩٨٥/٨/١).

□ صادق مجلس النواب الأميركي، نهائياً، على قانون المساعدات الخارجية الاميركية، وبضمنها مساعدات الى اسرائيل قيمتها مليار ونصف مليار دولار. ومن المتوقع ان يحظى القانون بمصادقة في مجلس الشيوخ خلال بضعة ايام (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٨/١).

١٩٨٥/٨/١

□ طلبت م.ت.ف.، رسمياً، من اعضاء جامعة الدول العربية التدخل لوضع حد لحوادث القتل التي يتعرض لها الفلسطينيون في لبنان (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢).

□ أعرب الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عن أمله في ان يمنح مؤتمر القمة القادم تأييده لاتفاق عمان الفلسطيني ـ الاردني (**الرأي**، ١٩٨٥/٨/٢).

□ اقترح أمنون روبنشتاين، وزير الاتصالات الاسرائيلي، ان تنظر الحكومة مجدداً في مشكلة فرض عقوبة الاعدام في اسرائيل. واعلن موشي نسيم، وزير العدل، ان اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ستعقد قريباً للبحث مجدداً في الموضوع (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٢). وقال اريه نحامكين، وزير الزراعة، انه لا يمكن القضاء على الارهاب وان عقوبة الاعدام لن تردع الفدائيين عن تنفيذ عملياتهم (**المصدر نفسه**).

□ قال اللواء باروخ ليفي، قائد الحرس المدني الاسرائيلي، ان الشرطة تدرس امكانية قيام حرس مدني في الوسط العربي داخل الخط الاخضر في اسرائيل. وقد اعربت شخصيات كثيرة في جهاز الأمن عن تحفظها ازاء هذه الفكرة التي قد تمس أمن الدولة، على حد قوله (**معاريف**، ١٩٨٥/٨/٢).

□ استقبل كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، موشي ساسون، سفير اسرائيل في القاهرة وبحث معه سبل منع تكرار الصدام بين يخوت اسرائيلية وسفن الحراسة المصرية بالقرب من جزيرة المرجان (**هآرتس**، ١٩٨٥/٨/٢).

١٩٨٥/٨/٢

□ وصف ياسر عرفات، في مقابلة مع مجلة «المجالس» الكويتية، النظام السوري بأنه هو المسؤول عن الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان (**الرأي**، ١٩٨٥/٨/٣).

□ قال العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، ان تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل ضرورة ملحة من اجل تحرير الارض العربية وبلوغ غاية السلام العادل (**السفير**، ١٩٨٥/٨/٣).

□ في حديث لصحيفة «الاهرام»، وصف كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، عقد القمة

العربية الطارئة بأنه ضروري في الظروف الراهنة. وتمنى علي ان تتبنى القمة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٣).

□ اكد رئيس وزراء تايوان تأييد بلاده المطلق لنضال الشعب الفلسطيني العادل لاستعادة حقوقه المشروعة. ووصف رئيس وزراء تايوان، في حديث لصحيفة «الشرق الاوسط»، مشروع فاس العربي بأنه يشكل ركيزة أساسية لتحقيق السلام العادل والدائم (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣).

١٩٨٥/٨/٣

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان، وتركز حديثهما على اهمية انعقاد القمة الطارئة وبناء موقف عربي موحد لمواجهة التحديات والاخطار ووقف نزيف الدم على الساحة الفلسطينية وتعزيز صمود المواطنين في الاراضي المحتلة لمواجهة المخططات الصهيونية (الرأي، ١٩٨٥/٨/٤).

□ قال د. عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، ان مصر تطالب القادة العرب الذين سيجتمعون في المغرب بالخروج ببرامج عملية محددة لانهاء حالة التمزق العربي الراهن ولدعم القضية الفلسطينية (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٤).

□ استقبل الملك الاردني حسين جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، الذي يقوم بجولة استطلاعية في المنطقة. وجرى خلال اللقاء استعراض لآخر تطورات أزمة الشرق الاوسط وللعلاقات الثنائية (الرأي، ١٩٨٥/٨/٤).

١٩٨٥/٨/٤

□ غادر ياسر عرفات عمان بعد زيارة استغرقت يومين (الرأي، ١٩٨٥/٨/٥).

□ استقبل زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، وبحث معه قضية الشرق الاوسط واللقاء المتوقع بين وفد اميركي والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (الرأي، ١٩٨٥/٨/٥).

□ قررت الحكومة الاسرائيلية، بالاكثرية، الابقاء على القانون المتعلق بعقوبة الاعدام على حاله، ولم تدخل تعديلات جوهرية على قوانين الابعاد والاعتقالات الادارية (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٥).

□ بعد لقائه مع ادوارد شفاردنادزه، وزير الخارجية السوفياتي، خرج جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، بانطباع مؤداه انه لم يطرأ اي تغيير على نظرة الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل والى مشكلة اليهود. وقد طلب الوزير السوفياتي، مجدداً، انسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ كشرط مسبق لاستئناف العلاقات معها (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٥).

□ من المتوقع ان تستأنف ٨ دول افريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل. وهذه الدول هي كينيا وساحل العاج وتوغو وجمهورية افريقيا الوسطى وغابون وكاميرون وغينيا واوغندا (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٥).

١٩٨٥/٨/٥

□ بحثت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في اجتماعها في تونس برئاسة ياسر عرفات، الموضوعات التي سيتم بحثها في مؤتمر القمة الطارئ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٦). وقد بدأت، في الدار البيضاء في المغرب، الاجتماعات التحضيرية لوزراء الخارجية العرب للتشاور بشأن جدول اعمال القمة الطارئة (المصدر نفسه). واجتمع الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، وبحثا في الموضوعات التي ستطرح على القمة (الرأي، ١٩٨٥/٨/٦).

□ سيبعد تسعة فلسطينيين من الضفة الغربية سبق ان تم اطلاق سراحهم من السجون الاسرائيلية في عملية تبادل الاسرى الاخيرة، وليس بحوزة هؤلاء التسعة بطاقات شخصية. وهناك آخرون يواجهون المشكلة نفسها (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٦).

□ دانت وزارة الخارجية الاميركية قرار

الحكومة الاسرائيلية بشأن تشديد العقوبات في المناطق المحتلة، وقالت انها تعتقد بان هذا القرار سيؤدي الى زيادة التوتر (**دافار**، ٦/٨/١٩٨٥).

□ بعد التقائه الرئيس المصري حسني مبارك، قال جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، ان واشنطن تتطلع الى ما هو ابعد من الاتفاق الاردني - الفلسطيني (**الاهرام**، ٦/٨/١٩٨٥).

□ وصف العقيد سعيد موسى (ابو موسى)، احد قادة الانشقاق عن «فتح»، زيارته الى العاصمة الايرانية طهران مع وفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بانها تأكيد على العلاقة بين الثورة الفلسطينية وجمهورية ايران الاسلامية (**السفير**، ٦/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/٦

□ اعتقلت السلطات الاسرائيلية اربعة طلاب من جامعة النجاح في نابلس. وذكرت مصادر امنية اسرائيلية ان الأربعة هم ممثلو بعض فصائل م.ت.ف. في الجامعة (**هآرتس**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ انهى وزراء الخارجية العرب اعمال مؤتمرهم المنعقد في الدار البيضاء. وقال الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، ان حل المشكلة الفلسطينية يتطلب ترتيب العلاقة بين البيت الفلسطيني والبيت القومي العربي بما يضمن استقلالية القرار الفلسطيني (**الراي**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، انه يعتقد بانه ستجرى مفاوضات تضع حداً للصراع مع الفلسطينيين كتلك التي أجريت ووضعت حداً للصراع مع مصر (**عل همشمار**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ جدد اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، معارضة اسرائيل لاجراء اي مفاوضات اميركية مع وفد اردني - فلسطيني مشترك. وقال شامير، ايضاً، اثناء لقائه مع وفد من اعضاء الكونغرس الاميركي، ان اسرائيل تعارض عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط (**هاتسوفيه**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل: «لقد استؤنفت الاعتقالات الادارية في اسرائيل، واذا دعت الضرورة فانه سيتم طرد الاشخاص الخطرين من البلاد» (**يديعوت احرونوت**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ تبين في المحكمة المركزية في تل ابيب، التي مثل امامها ثلاثة اشخاص متهمون بتزوير وثائق تتعلق بشراء اراض عربية، ان شخصيات اسرائيلية سياسية رفيعة المستوى متورطة في قضية سلب الاراضي، خصوصاً من سكان الضفة الغربية (**يديعوت احرونوت**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ قام السناتور جيسي هلمس، احد زعماء اليمين المحافظ في الولايات المتحدة، بجولة في الضفة الغربية وفي بعض المستوطنات وفي الخليل، كما قام بزيارة الى مزرعة اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي (**معاريف**، ٧/٨/١٩٨٥).

- في طهران، استقبل علي اكبر ولايتي، وزير الخارجية الايراني، وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وبحث معه الموضوعات الراهنة. وتعهد ولايتي بدعم الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل وعملائها (**السفير**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ التقى مئير شمغار، رئيس المحكمة العليا في اسرائيل، براد هانيكس، نظيره الصيني ومع المستشار القضائي الصيني لي اهو باي. وقد تم الاجتماع في اطار مؤتمر القانونيين العالمي الذي عقد في بون، عاصمة المانيا الاتحادية (**هاتسوفيه**، ٧/٨/١٩٨٥).

□ بعثت حكومة جنوب افريقيا رسائل الى كل من شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعماله، تطلب منهما حث اللوبي المؤيد لاسرائيل في الولايات المتحدة على العمل على تخفيف الضغط الدولي ضد الاجراءات العنصرية وانظمة الطوارئ في جنوب افريقيا (**هعولام هازيه**، ٧/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/٧

□ عقد الملوك والرؤساء العرب الذين

وصلوا الدار البيضاء اجتماعاً مغلقاً قبل جلسة الافتتاح الرسمية لقمتهم الطارئة، برئاسة الملك المغربي الحسن الثاني، وذلك للاتفاق على جدول الاعمال الرسمي. ثم افتتح الملك الحسن القمة بكلمة حدد فيها الاهداف الرئيسة لانعقادها. وقد حضر القمة ممثلو ١٦ دولة عربية، بينهم عشر ملوك ورؤساء و٦ من مستويات ادنى. وتغيب عن القمة كل من سوريا والجزائر واليمن الديمقراطي وليبيا ولبنان (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٨).

□ استقبل اسماعيل حجازي، النائب الاول لرئيس مجلس النواب الاردني، وفداً من اهالي منطقة الخليل في الضفة الغربية المحتلة. واكد حجازي على تأييد اهالي الخليل لاتفاق عمان (**الراي**، ١٩٨٥/٨/٨).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان الملك الاردني حسين ارتكب خطأ جسيماً بسماحه لـ م.ت.ف. بالعودة الى الاردن. وقال رابين، ايضاً، ان اسرائيل تنظر بقلق كبير الى العملية المشتركة بين الاردن وم.ت.ف. والتي هدفها اعطاء شرعية اميركية لـ م.ت.ف. (**هآرتس**، ١٩٨٥/٨/٨). وكرر اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، دعوته لضرب قيادات الفدائيين في الاردن (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٨).

□ قال اللواء الاسرائيلي اوري اور، قائد المنطقة الشمالية: «لم تحل مشكلات الارهاب في البلاد وفي لبنان، وهذا ما تؤكده الاحداث الاخيرة» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٨). من ناحية اخرى، احتجت اسرائيل لدى الولايات المتحدة على تصريحات وزارة الخارجية الاميركية التي تتحفظ ازاء تشديد العقوبات في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٨٥/٨/٨).

□ اكدت الولايات المتحدة الاميركية تصميمها على الاجتماع بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك في اقرب وقت ممكن، بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الطارئ (**الاهرام**، ١٩٨٥/٨/٨).

□ استقبل حسين موسوي، رئيس وزراء ايران، وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية الذي يزور طهران (**السفير**، ١٩٨٥/٨/٨).

١٩٨٥/٨/٨

□ أقر مؤتمر القمة العربي الطارئ اقتراحاً بتشكيل لجنتين لتنقية الاجواء العربية، تكلف اللجنة الاولى بتحسين الاجواء بين سوريا والاردن، وتكلف الثانية باعادة العلاقات بين ليبيا والمغرب. كما بحث المؤتمر الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وقد اختتمت اعمال القمة بدعوة الدول التي تغيّبت عنها الى حضور اجتماع القمة العادية التي ستعقد في المملكة العربية السعودية ولم يحدد موعدها بعد (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٩).

□ رفض الملك الاردني حسين عرضاً اميركياً قدمه جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، لتغيير الاسماء الفلسطينية المرشحة للوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الاهرام**، ١٩٨٥/٨/٩).

١٩٨٥/٨/٩

□ صدر البيان الختامي عن اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء، واكد على ضرورة استمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادئ مقررات قمة فاس، والالتزام بالقرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/١٠).

□ اعلن ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي، ان الولايات المتحدة، بالرغم من رفضها فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تتفهم دوافع الملك حسين واصراره على عقد هذا المؤتمر، ولذلك، تحاول الولايات المتحدة ايجاد مخرج مناسب بالتشاور مع الاردن واسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/١٠).

□ اكد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان الثورة الفلسطينية لن تعطي قرارها لاي زعيم عربي. وقال ان الحرب ضد المخيمات في لبنان سببها العداء لمنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٥/٨/١٠).

□ طالب د. جورج حبش، الامين العام

للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رؤساء دول جبهة الصمود والتصدي العربية بعقد اجتماع قمة في اقرب فرصة ممكنة، لبحث الاخطار والتحديات التي يثيرها اجتماع الدار البيضاء (السفير، ١٠/٨/١٩٨٥).

١٠/٨/١٩٨٥

□ قال الملك المغربي الحسن الثاني، ان الاردن ومنظمة التحرير مصممان على انجاح خطة التحرك المشترك الاردني ـ الفلسطيني المنسجمة مع مخطط فاس. وقال الملك، ايضاً، ان مؤتمر القمة اعتبرها خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي (الراي، ١١/٨/١٩٨٥).

□ أوضح د. نبيل شعث، رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، ان اي حوار مع الولايات المتحدة الاميركية ينبغي ان يكون تمهيداً لعقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي للتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية (الراي، ١١/٨/١٩٨٥).

١١/٨/١٩٨٥

□ قال جمال الصوراني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ان عقد مؤتمر دولي تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لحل المشكلة الفلسطينية امر واجب. وركز الصوراني على حضور م.ت.ف. لهذا المؤتمر بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (الراي، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ نفى محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، ان يكون هناك اتجاه لنقل م.ت.ف. او بعض الوحدات العسكرية الفلسطينية الى الاردن (الراي، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ خيم جو من التوتر بين زعامة الليكود والمعراخ، في اسرائيل، على اثر قرار شمعون بيرس، رئيس الحكومة زعيم المعراخ، تقديم اقتراح يدعو الى نقل مشكلة طابا الى التحكيم الدولي (يديعوت احرونوت، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ نفى الرئيس المصري حسني مبارك ان تكون مصر قد اتصلت بأي دولة عربية قبل انعقاد قمة الدار البيضاء لتطرح مسألة عودتها الى جامعة الدول العربية (الراي، ١٢/٨/١٩٨٥).

١٢/٨/١٩٨٥

□ اكد طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ان البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ قد بارك الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المشترك (الراي، ١٣/٨/١٩٨٥).

□ اعلن فرتادسي اوردونيان، وزير خارجية اسبانيا، الذي يزور المغرب، ان حكومته تؤيد الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (الراي، ١٣/٨/١٩٨٥).

□ قال موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، ان الليكود يحول دون حل مشكلة طابا لان الصراعات الدائرة بين زعامة شامير وشارون وليفي تؤدي الى شل الحكومة ولان الثلاثة يتنافسون في ما بينهم في طرح مواقف متصلبة (عل همشمار، ١٣/٨/١٩٨٥).

□ قال وزير خارجية هندوراس، في بداية زيارته لاسرائيل، ان بلاده معنية بتعاون زراعي وتكنولوجي مع اسرائيل وليس بالحصول على دعم عسكري منها. وسيبحث الوزير الهندوراسي مع المسؤولين في اسرائيل موضوع تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين (دافار، ١٣/٨/١٩٨٥).

١٣/٨/١٩٨٥

□ نفى محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، وجود خلافات بين م.ت.ف. والاردن، وقال ان التنسيق والتعاون بينهما بلغا الذروة خلال لقاء القمة العربية الطارئ (الراي، ١٤/٨/١٩٨٥). واستأنفت اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود المناطق المحتلة اجتماعاتها، في عمان، للنظر في مختلف القضايا والمشاريع المتعلقة بدعم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (المصدر نفسه).

□ وصل ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي، الى عمان، في اطار جولة له في الشرق الاوسط (الراي، ١٤/٨/١٩٨٥).

□ أوصى البروفسور اسحق زامير،

المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، بتقديم العميد اسحق مردخاي الضابط الرئيس لسلاح المظلات والمشاة الى المحاكمة بتهمة الضرب القاسي والسلوك غير اللائق. (والضابط المذكور مسؤول عن مصرع فدائيين فلسطينيين تم قتلهما بعد القاء القبض عليهما اثر عملية خطف باص) (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٨/١٩٨٥).

١٤/٨/١٩٨٥

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان (**الراي**، ١٥/٨/١٩٨٥). كما استقبل مورفي من قبل زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن (**المصدر نفسه**). وفي اسرائيل، شككت مصادر سياسية في ان يتمكن مورفي من تغيير مواقف الاردن وم.ت.ف. (**دافار**، ١٥/٨/١٩٨٥). وفي واشنطن، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ان بلاده مستعدة للاشتراك في اي حوار مع م.ت.ف. اذا وافقت هذه على قراري مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ واعترفت بحق اسرائيل في الوجود (**المصدر نفسه**).

□ تقرر، اثناء مشاورات سرية جرت عند شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، قبل شهرين، بشكل مبدئي، تغيير الشيكل الحالي بشيكل جديد (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٨/١٩٨٥).

□ قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان اسرائيل تعارض اية مبادرة لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا لالغاء التمييز العنصري (**معاريف**، ١٥/٨/١٩٨٥).

١٥/٨/١٩٨٥

□ سلم ياسر عرفات للقائم بالاعمال السوفياتي في عمان رسالة منه الى القادة السوفيات، ووجه عرفات ايضاً، رسالة الى كل من الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، والرئيس التشيكوسلوفاكي، غوستاف هوساك. وقد سلمت الرسالتان الى سفيري رومانيا وتشيكوسلوفاكيا في تونس (**الراي**، ١٦/٨/١٩٨٥).

□ يزور موسكو صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، بدعوة رسمية. وتتناول مباحثاته في موسكو نتائج القمة العربية الطارئة والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الراي**، ١٦/٨/١٩٨٥).

□ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في احتفال لتسليم جوائز لأديبين عربيين في اسرائيل: «لن نمكن الهستيريا من السيطرة على حياتنا بعد السلام الذي قام بين اسرائيل ومصر، وسنبحث مع الاردن والفلسطينيين عن طريق للسلام» (**دافار**، ١٦/٥/١٩٨٥).

□ قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان الملك حسين يريد السلام لكنه لن يحصل على مفتاحه من عرفات. وقال شامير، ايضاً: «كان بالامكان التحدث مع الاردن لكن منظمات الفدائيين تخلق جو الكراهية والتحريض مما لا يمكن من قدوم السلام» (**عل همشمار**، ١٦/٥/١٩٨٥).

□ استقبل شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، وبحث معه موضوع طابا. وابلغ بيرس بسيوني افكاراً اسرائيلية طرحت في المجلس الوزاري المسؤول عن القضايا الامنية لحل ازمة طابا (**هاتسوفيه**، ١٦/٨/١٩٨٥).

١٦/٨/١٩٨٥

□ وصل صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، الى موسكو في زيارة رسمية (**الراي**، ١٧/٨/١٩٨٥).

١٧/٨/١٩٨٥

□ غادر ياسر عرفات عمان، بعد زيارة استغرقت عدة أيام (**الراي**، ١٨/٧/١٩٨٥).

□ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك ريتشارد مورفي المبعوث الاميركي الخاص، واستعرض معه تطورات الموقف في الشرق الاوسط والجهود المبذولة لدفع عملية السلام (**الاهرام**، ١٨/٨/١٩٨٥). ووصل مورفي الى عمان لاستكمال مباحثاته مع المسؤولين

الاردنيين واستقبله زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن (**الراي**، ١٨/٨/١٩٨٥). واكد الرفاعي، في حديث صحافي، تمسك الاردن بعقد مؤتمر دولي للسلام لحل المسألة الفلسطينية. اما حول اللقاء بين وفد اميركي ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك، فقال الرفاعي ان الاردن ينتظر جواب الولايات المتحدة على الاسماء الفلسطينية المرشحة لعضوية الوفد (**المصدر نفسه**). واعلن د. نبيل شعث، عضو المجلس الوطني الفلسطيني المستشار السياسي لياسر عرفات، ان الحوار الاميركي مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يعتبر اعترافاً اميركياً بـ م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٨/٨/١٩٨٥). **ووفق المصادر الاسرائيلية**، يبدو ان مورفي لن يلتقي، في هذه المرحلة، مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك لانه لم يحرز اي تقدم في المحادثات التي اجراها في عمان بشأن تشكيلة قائمة المرشحين للاشتراك في هذا الوفد (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٨/١٩٨٥).

□ بدأت، في عمان، اجتماعات الدورة الثانية عشرة للمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم التابع لـ م.ت.ف. (**الراي**، ١٨/٨/١٩٨٥).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان السوريين والشيعة يحاربون م.ت.ف. بافضل مما حاربها الجيش الاسرائيلي في لبنان، اذ ان الحرب التي استمرت ثلاث سنوات لم تحقق اهدافها ولم تقض على العمل المسلح لكنها تسببت في نقل قيادات الفدائيين الى الاردن، وهي، بانتقالها الى الاردن، اخطر بعشرة أضعاف من وجودها في لبنان (**دافار**، ١٨/٨/١٩٨٥).

□ وقع الرئيس الاميركي رونالد ريغان على برنامج المساعدات الخارجية لعام ١٩٨٥ وقيمته ١٣ مليار دولار بضمنها معونة اقتصادية طارئة لاسرائيل قيمتها ١,٥ مليار دولار (**هاتسوفيه**، ١٨/٨/١٩٨٥).

□ سيقوم آبا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، بزيارة رسمية الى بولونيا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وسيلتقي ايبن هناك بالمسؤولين البولونيين. من ناحية ثانية، سيزور ايبن مصر في مطلع تشرين الاول (اكتوبر) المقبل وسيلتقي مع المسؤولين المصريين بمن فيهم الرئيس حسني مبارك (**معاريف**، ١٨/٨/١٩٨٥).

□ سمح رئيس سريلانكا للشركات الرسمية فيها باستئناف العلاقات مع اسرائيل بعد توقف دام ثماني سنوات. وكانت العلاقات بين الدولتين قد قطعت في العام ١٩٧٧، في عهد الحكومة الاشتراكية برئاسة السيدة بندرانايكه، (**هاتسوفيه**، ١٨/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/١٨

□ وصل ياسر عرفات الى بغداد واجرى محادثات مع الرئيس العراقي صدام حسين حول نتائج القمة العربية الطارئة وتطورات كل من القضية الفلسطينية والحرب العراقية ـ الايرانية (**الشرق الاوسط**، ١٩/٨/١٩٨٥).

□ وزع د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، في دمشق، وصف فيه سياسة ياسر عرفات بانها استسلامية. ودعا د. حبش جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية الى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني «لتعبئة الجماهير وللتصدي لليمين الفلسطيني، الذي يمثله عرفات وانصاره» (**الاهرام**، ١٩/٨/١٩٨٥).

□ انهى ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الخاص الى الشرق الاوسط، جولته في المنطقة بعد ان عقد اجتماعاً مع الملك الاردني حسين، في عمان. وقال مورفي ان الهدف ما زال هو وضع مسار عملي وتنشيط عملية السلام كلها، وليس مجرد اجتماع واحد. واكد مورفي ان الولايات المتحدة مستعدة للاجتماع بالوفد الاردني ـ الفلسطيني اذا كان الاجتماع يخدم هذا المسار (**الشرق الاوسط**، ١٩/٨/١٩٨٥). وقال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في جلسة الحكومة، انه يعتقد بان مورفي لا يكتفي بالمقترحات الاردنية بشأن تشكيل الوفد المشترك (**عل همشمار**، ١٩/٨/١٩٨٥).

□ قدمت مصر احتجاجاً الى اسرائيل لاغلاقها جامعة النجاح في مدينة نابلس المحتلة. وطلبت مصر من اسرائيل ان تعيد النظر في تطبيق عقوبة الابعاد لان ذلك سيؤدي الى مزيد من التوتر في المناطق المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٩/٨/١٩٨٥). من ناحية اخرى، رفضت مصر اقتراحاً بحل وسط لتسوية مشكلة طابا تقدمت به اسرائيل. وينص هذا الاقتراح على ان تبدأ الدولتان باجراء مباحثات لتسوية الخلافات دون ان يحدد، مسبقاً، ما اذا كان سينجم عن ذلك تحكيم او حل وسط (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/١٩

□ اعلن تشارلز ردمان، الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، لا ينوي القيام بجولة اخرى في الشرق الاوسط لان شروط اللقاء بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك لم تتشكل بعد (**معاريف**، ٢٠/٨/١٩٨٥). وقال طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في حديث لصحيفة «الاهرام»، ان موقف بلاده هو اليوم اوضح مما كان عليه في اي يوم مضى، وان على الادارة الاميركية ان تحدد موقفها النهائي ازاء ما هو معروض عليها (**الاهرام**، ٢٠/٨/١٩٨٥). واعرب شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عن خشيته من ان يؤدي عدم احراز تقدم في عملية السلام الى اندلاع حرب جديدة. وقال بيرس، وهو يتحدث الى لجنة الخارجية والامن في الكنيست، انه، لهذا، سيعمل من اجل استئناف العملية. واضاف انه اذا اتضح للعالم العربي انه ليس هناك امل في السلام فقد يؤدي ذلك الى ائتلاف عربي جديد على قاعدة خيبة الامل واليأس في العالم العربي (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٨/١٩٨٥). واعلنت الادارة الاميركية انها ستستمر في بذل جهودها لدفع مفاوضات السلام المباشرة بين الدول العربية واسرائيل الى امام، على الرغم من فشل مورفي (**المصدر نفسه**).

□ اصبح اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ساري المفعول بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية عليه. وهكذا، ستلغى، في مطلع ايلول (سبتمبر) المقبل الرسوم الجمركية على سلسلة من المنتوجات (**معاريف**، ٢٠/٨/١٩٨٥).

□ دعا البابا يوحنا بولس الثاني الى اعادة النظر في وضع مدينة القدس فيما قال انه لا يمكن سلب اسرائيل حقها في الوجود كدولة (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/٢٠

□ وصل ياسر عرفات الى عمان، من بغداد (**الرأي**، ٢١/٨/١٩٨٥).

□ اكدت جهات امنية اسرائيلية ان الاردن ضالع في تزايد نشاط الفدائيين داخل اسرائيل. واضافت تقول: «ربما كان لهذا النشاط الذي تقوم به 'فتح' داخل الاراضي المحتلة علاقة بالمسار السياسي» (**دافار**، ٢١/٨/١٩٨٥).

□ قتل دبلوماسي اسرائيلي في القاهرة إثر هجوم شنه مسلحان على سيارته. واعلنت مجموعة جديدة اطلقت على نفسها اسم «ثورة مصر» مسؤوليتها عن الحادث (**الاهرام**، ٢١/٨/١٩٨٥). وشرعت سلطات الامن المصري في البحث عن الذين نفذوا العملية. وقد اصيبت في الحادث زوجة الدبلوماسي وموظفة اخرى في السفارة (**عل همشمار**، ٢١/٨/١٩٨٥).

□ قال المتحدث باسم الخارجية الاميركية ان زيارة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي الى المنطقة كان هدفها استطلاع ما اذا كان الاجتماع مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك سيؤدي الى عقد محادثات سلام مباشرة بين الوفد واسرائيل (**الشرق الاوسط**، ٢١/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/٢١

□ وصف ياسر عرفات، في حديث ادلى به لصحيفة «الشرق الاوسط»، رحلة وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، الذي يضم سعيد موسى (ابو موسى) واحمد جبريل، الى طهران بانها بائسة (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

□ اجرى د. جورج حبش محادثات مع مسؤولين سوفيات، في موسكو، تناولت الاوضاع الفلسطينية والعربية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ دان زهدي الطرزي، مراقب م.ت.ف. الدائم في الامم المتحدة، اغتيال الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة، وقال الطرزي ان اسلوب الاغتيالات لن يوصلنا الى السلام (**الاهرام**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ ذكر العميد يهودا كوهين ان الجيش الاسرائيلي اقام بنية هندسية قوية في هضبة الجولان. وقال كوهين ان الاهتمام باقامة التحصينات في هذه المنطقة ناتج عن دروس الحرب الاخيرة (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ قرر المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر الذي ناقش مشروع انتاج طائرة «لافي» العسكرية الاستمرار في المشروع على الرغم من سوء الوضع الاقتصادي (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ إثر لقائه مع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اعلن وزير السياحة المصري الغاء جميع القيود المفروضة على السياحة من مصر الى اسرائيل. وقد اشاد بيرس بتحسن العلاقات بين الدولتين (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ قال فرانسيسكو اودونس، وزير خارجية اسبانيا، ان بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قبل الانتخابات التي ستجرى في اسبانيا في خريف العام القادم. واوضح الوزير ان انضمام اسبانيا الى السوق الاوروبية المشتركة يلزمها باقامة علاقات مع اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ اعلن السفير الاسرائيلي في زائير ان حكومته قررت تخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار لاستخدامه في مشاريع للتطوير والدفاع في زائير (**هآرتس**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

١٩٨٥/٨/٢٢

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تقف مكتوفة الايدي ازاء حرية العمل التي تحظى بها قيادات م.ت.ف. في الاردن (**دافار**، ١٩٨٥/٨/٢٣).

□ تبين من استقصاء الرأي الذي اجراه معهد «بوري» ان الاكثرية في اسرائيل ما زالت تعارض اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل للمشكلة الفلسطينية في اطار اتفاق السلام (**هآرتس**، ١٩٨٥/٨/٢٣).

□ استقبل زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، جاك بوس، نائب رئيس وزراء لوكسمبورغ، وبحث معه اوضاع الشرق الاوسط وامكانية تنشيط الدور الاوروبي في عملية السلام. قبل ذلك، كان الملك حسين قد استقبل بوس (**الرأي**، ١٩٨٥/٨/٢٣).

□ اختتم جورج كروكيت، عضو الكونغرس الاميركي، زيارة للاردن استغرقت اسبوعاً التقى خلالها بالمسؤولين الاردنيين وبحث معهم الوضع في الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية وجهود السلام (**الرأي**، ١٩٨٥/٨/٢٣).

١٩٨٥/٨/٢٣

□ وصف ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الاهرام»، المحادثات التي اجراها ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الخاص في عدد من دول الشرق الاوسط، بانها كانت محاولة لالهاء المنطقة. واتهم عرفات الولايات المتحدة الاميركية بانها تنصلت من وعود سبق ان قطعتها لبعض القادة العرب (**الاهرام**، ١٩٨٥/٨/٢٤).

□ نفى مصدر مسؤول في مكتب م.ت.ف. في لندن انباء صحافية ذكرت ان زهدي الطرزي، مراقب المنظمة الدائم في الامم المتحدة، قد دان عملية قتل الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة (**الرأي**، ١٩٨٥/٨/٢٤).

□ ذكر مسؤولون اميركيون ان الادارة الاميركية بدأت في اعادة النظر في الآمال التي تعلقها على احياء السلام في الشرق الاوسط، وذلك في ضوء نتائج جولة ريتشارد مورفي الاخيرة في المنطقة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢٤).

□ اعلن جاك بوس، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في لوكسمبورغ، ان المجموعة

الاوروبية تدرس، حالياً، مشروع اعلان اعترافها الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال ان دول المجموعة تعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢٤).

١٩٨٥/٨/٢٤

□ وصل ياسر عرفات الى الجزائر، في زيارة يلتقي خلالها بالمسؤولين الجزائريين. وكان عرفات قد اجتمع، في وقت سابق، في تونس، مع بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، الذي يقوم بزيارة خاصة الى تونس، وبحث معه تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وعلاقات م.ت.ف. مع ايطاليا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ تشير معطيات اسرائيلية الى ان ١٤ اسرائيلياً قتلوا، منذ آب (اغسطس) ١٩٨٤، على ايدي الفدائيين الفلسطينيين، وذلك مقابل اثنين قتلا في العام ١٩٨٣ واثنين آخرين في العام ١٩٨٢. ولا تشمل هذه المعطيات من اصيبوا من جراء الانفجارات (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ اختتمت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة اجتماعات دورتها الجارية في عمان. وقد اجرت اللجنة، خلال هذه الدورة، تقييماً شاملاً للمشاكل التي يعاني منها سكان الاراضي المحتلة وبحثت في ايجاد حلول، خصوصاً المشكلات الزراعية (**الراي**، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ يجري جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ومساعده لشؤون الشرق الاوسط ريتشارد مورفي، مشاورات مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان لبحث مجموعة من البدائل لاستئناف عملية السلام، بعد ان تعثرت جهود مورفي الاخيرة في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ حث اعضاء سكرتارية الحركة الكيبوتسية الموحدة في اسرائيل كلاً من شمعون بيرس، رئيس الحكومة، ووزراء حزب العمل الاخرين، على عدم التفريط باي امل او اي تقدم في عملية السلام بين اسرائيل والعالم العربي، ودعوا الى وضع هذا الموضوع فوق اي اعتبار ائتلافي (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ وصف اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، اعلان وزير خارجية اسبانيا ان العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ستقام في خريف العام القادم بانه يشكل تراجعاً عن الوعود التي قطعتها اسبانيا على نفسها. واشار شامير الى ان اسبانيا تعهدت باقامة هذه العلاقات عند انضمامها الى السوق الاوروبية المشتركة في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٨/٢٥).

١٩٨٥/٨/٢٥

□ عاد ياسر عرفات الى تونس بعد زيارة الى الجزائر اجرى خلالها محادثات مع محمد شريف مساعدية، مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية (**الراي**، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ اعلنت م.ت.ف. مسؤوليتها عن عمليتين فدائيتين نفذتا ضد اثنين من ضباط المخابرات الاسرائيلية في بلدتي طولكرم وجنين في الضفة الغربية المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ طالب بعض الوزراء الاسرائيليين بتشديد العقوبات ضد الفدائيين والمحرضين في المناطق المحتلة. وحث دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة، السلطات الاسرائيلية على الاسراع في تطبيق اجراءات طرد المحرضين (**دافار**، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ صادقت الحكومة الاسرائيلية على تبديل عملة البلاد، باصدار شيكل جديد يساوي ١٠٠٠ شيكل قديم. وسيكون سعر الصرف الحالي للشيكل الجديد ما يعادل دولاراً اميركياً لكل شيكل ونصف (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ اتهم حنا سنيوره، الصحافي الفلسطيني الذي رشح لعضوية الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة،

الولايات المتحدة بانها العقبة الكبيرة الواقفة امام اي مفاوضات للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٨/١٩٨٥).

□ انكر د. اسامة الباز، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، ان تكون مصر قد اساءت الى حقوق الشعب الفلسطيني في اتفاقات كامب ديفيد. وقال د. الباز ان مصر لم تنجح في حل المسألة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٨/١٩٨٥).

٢٦/٨/١٩٨٥

□ اكد مصدر فلسطيني ان اللجنة المركزية لـ«فتح» اكدت، مجدداً، تمسكها بالمواقف المبدئية الخاصة بحل القضية الفلسطيني التي سبق ان صاغها اجتماع للجنة عقد في بغداد في شهر نيسان (ابريل) الماضي. وكانت اللجنة قد اكدت رفض قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ والاصرار على ان يكون اعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك ممن يعلنون انتماءهم لـ م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٨/١٩٨٥).

□ اعتقل بعض الشبان الدروز في شمال هضبة الجولان، ومعظمهم من قرية مجدل شمس، بتهمة الانتماء لشبكة نفذت بعض العمليات في الهضبة، مؤخراً (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٨/١٩٨٥).

□ توفي د. اميل توما، الكاتب الفلسطيني عضو المكتب السياسي لحزب (راكح) الشيوعي، وذلك عن عمر يناهز ٦٦ عاماً (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٨/١٩٨٥). نعت م.ت.ف. د. توما (**وفا**، تونس، ٢٦/٨/١٩٨٥).

□ وسعت اسرائيل ممثليتها الدبلوماسية في هونغ كونغ، بموافقة بكين. وقال بعض الدبلوماسيين ان هذه الممثلية ستكون بمثابة سفارة لاسرائيل في الصين الشعبية (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٨/١٩٨٥).

٢٧/٨/١٩٨٥

□ اعلنت منظمة «الفداء الفلسطيني» انها أول هيأة عربية ـ اميركية تمنحها حكومة الولايات المتحدة وضع المنظمة التطوعية الخاصة (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٨/١٩٨٥).

٢٨/٨/١٩٨٥

□ اعتقلت دورية تابعة لسلاح البحرية الاسرائيلية سفينة كانت تقل مجموعة فدائيين وهي في طريقها الى صيدا. ووصفت المصادر الامنية الاسرائيلية السفينة بانها تابعة لحركة «فتح» وان المجموعة كانت ستقوم بعملية في الجليل (**هآرتس**، ٢٩/٩/١٩٨٥).

□ وصل خليل ابو زياد الى عمان بعد ان ارغمته السلطات الاسرائيلية على تعهد بمغادرة الضفة الغربية لمدة ثلاث سنوات (**الشرق الاوسط**، ٢٩/٨/١٩٨٥).

□ رفضت سلطات الامن الاسرائيلية السماح للسجين زياد ابو عين بالاشتراك في جنازة امه، وكانت قد منعته، قبل ذلك، من زيارة امه وهي تحتضر. ولاحظت احدى الشخصيات العربية انه سمح لاعضاء التنظيم الارهابي اليهود المسجونين حتى بالسباحة في البحر بينما منع العربي من الاشتراك في جنازة امه (**عل همشمار**، ٢٩/٨/١٩٨٥).

□ كانت عمليات التمشيط التي اجراها الجيش الاسرائيلي في ثلاث من قرى جنوب لبنان موجهة، بشكل خاص، ضد «حزب الله» الذي يحاول تعزيز قوته في المنطقة. و«حزب الله» هو المسؤول، كما يبدو، عن اطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه اسرائيل. وهدفت هذه العمليات من جهة اخرى، الى اعطاء حركة «امل» اشارة مفادها ان عدم قدرتها على فرض النظام، اي منع العمليات ضد اسرائيل، في جنوب لبنان، سيجعل اسرائيل ملزمة بالقيام بعمليات اخرى كهذه (**هآرتس**، ٢٩/٨/١٩٨٥).

٢٩/٨/١٩٨٥

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان ٩٠٠ شخص اعتقلوا لاسباب امنية، منذ اطلاق سراح ٨٩٦ فدائياً من السجون الاسرائيلية. من ناحية اخرى، وقع قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي اوامر تقضي

بطرد ثلاثة من نشطاء «فتح» من الضفة الغربية. وقد جاء ذلك في اطار تشديد العقوبات (دافار، ١٩٨٥/٨/٣٠).

□ اكد متحدث باسم الصليب الاحمر الدولي ان ميليشيا حركة «امل» اللبنانية اعتقلت اربعة فلسطينيين من بين من اطلق سراحهم من سجن عتليت الاسرائيلي، وذلك لدى وصولهم الى صور (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣٠).

□ قال خالد الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان الاتحاد السوفياتي يخشى ان تحاول الولايات المتحدة، من خلال اتفاق عمان، احتواء م.ت.ف. وذكر الحسن ان الاتحاد السوفياتي لا يعارض نصوص هذا الاتفاق (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣٠).

□ ارسل جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي رسالة الى اسحق شامير، نظيره الاسرائيلي، يدين فيها قتل الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٣٠).

١٩٨٥/٨/٣٠

□ تابعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعات بدأتها قبل يومين، برئاسة ياسر عرفات، وذلك لاستعراض التطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. ووضع عرفات اعضاء اللجنة في اجواء نتائج جولة مورفي الاخيرة والملابسات التي رافقت موضوع لقائه الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ حذرت مصر من ان تكون اسرائيل قد توصلت بالفعل الى انتاج الاسلحة النووية، وقالت ان هذا يشكل تهديداً امنياً لمنطقة الشرق الاوسط. وطالبت مصر اسرائيل بالانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ كشف برونو كرايسكي، المستشار النمساوي السابق، في مقابلة صحفية نشرت في اثينا، عن ان مفاوضاً رئيساً في حكومة رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، مناحيم بيغن، وجه دعوة لعصام سرطاوي مستشار ياسر عرفات، لزيارة القدس المحتلة؛ وذلك في اطار المحاولة للتوصل الى اتفاق بشأن تبادل الأسرى (السفير، ١٩٨٥/٨/٣١).

١٩٨٥/٨/٣١

□ قال صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، في تصريح لجريدة «الوحدة» الظبيانية، ان م.ت.ف. اغلقت معسكر القوات الفلسطينية في تونس نهائياً ونقلت هذه القوات الى العراق وجنوب لبنان (السفير، ١٩٨٥/٩/١).

□ صرح وكيل وزارة الداخلية الاردنية ان مراكز منح التصاريح للراغبين في زيارة الضفة الغربية المحتلة ستغلق اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١ وان من يرغب في زيارتها يستطيع التوجه الى منطقة الجسر الواصل بين الضفتين دون تصريح مسبق (الرأي، ١٩٨٥/٩/١).

□ اعترف شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء اجتماع الحكومة، بان اسرائيل طلبت من الاردن، عبر الولايات المتحدة، اخراج قيادات م.ت.ف. من اراضيه (هآرتس، ١٩٨٥/٩/١). وطلب بيرس من الولايات المتحدة ان تستمر في التزامها بعدم الالتقاء مع رجال م.ت.ف. في وفد اردني ـ فلسطيني مشترك وكذلك الاصرار على اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٩/١).

□ بُدئت في وزارة الخارجية المصرية محادثات مصرية ـ فلسطينية. وقد ضم الوفد الفلسطيني كلاً من هايل عبد الحميد (ابو الهول) وهاني الحسن، عضوي لجنة «فتح» المركزية، فيما ترأس الجانب المصري د. اسامة الباز، وكيل وزارة الخارجية. وتناولت المحادثات التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط، في ضوء نتائج جولة ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٩/١).

صدر عن مركز الأبحاث

فلسطين الدولة
جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف

د. عصام سخنيني

٢٧٤ صفحة — ٥ دولارات أو ما يعادلها

صدر عن مركز الأبحاث

المجتمع والتراث في فلسطين
قرية البصّة

تأليف

يوسف حدّاد

٢٦٨ صفحة — ٨ دولارات او ما يعادلها

يصدر عن مركز الأبحاث

تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني

«الوطن القومي اليهودي» في فلسطين

(١٩١٨ ـ ١٩٣٩)

تأليف

صبري جريس

شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها باية طريقة من طرق النشر،ولا تنشر موادّ مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ ـ يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب ـ في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

جـ ـ عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي نشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ ـ بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم إن اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت ، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ ـ وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها؛ وعنوان المقال او الدراسة.

٣ ـ بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقما المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ ـ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتنشر في نهاية الدراسة.

في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.